









اشرف  
مرکز برای بررسی اسناد  
عمادالدین

۲۲۲



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	AMEL ZADE NUSFİYİN BAZA
Yeni Sayı	
Eski Sayı	222



كتاب المزارعة ٨١ باب المزارعة في قولين مخيرها بالنصف والرابع باب المزارعة ٨٢

ان يمتنع منه بعد العقد ٩٣ باب الارض بين رجلين يدفعها احدهما الى صاحبه فزارعة

باب اجتماع صاحب الارض ٩٤ باب اشرافه ببيع من الربع لاحدها باب المزارعة في الشرا ٩٥

باب الشرط فيما يخرج الارض ٩٨ باب العز في المزارعة ٩٩ باب العز في المعاملة باب ما يجوز ١٠٠

لاحد المزارعين ١٠١ باب اشرافه على العبد والبقر ١٠٢ باب الشرط التي يفسد المزارعة ١٠٣

باب الخلاف في المزارعة ١٠٤ باب اختلافهما في المزارعة ١٠٥ باب المعاملة باب من المعاملة ايضا ١٠٦

باب الارض بين الرجلين ١٠٧ باب مشاركة العمال ١٠٨ باب مزارعة المرتد باب مزارعة الحر ١٠٩

باب مزارعة العبد والصبي ١١٠ باب الحفالة في المزارعة ١١١ باب النكاح والصلح ١١٢

باب عمل صاحب الارض والتخل عنها ١١٣ باب اشرافه بعض العمل على العمال باب مزارعة الحر ١١٤

باب المعاملة والمزارعة في الرهن ١١٥ باب الشرط الفاسد التي يبطل فسخ المزارعة ١١٦



الحاوي  
عشر  
٨١

المزارعة

باب المزارعة

قال الشيخ الامام الاطلي سمى المزارعة اسم المزارع وهو الذي يزرع  
مناعله من المزارعة والاكسار بالمزارعة مشروع اول من فعله ادم عليه السلام على ما روينا  
انه لما هبط الى الارض اناؤه حبي بل عليه السلام بالخطوة وامره بالمزارعة وادرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالمحرو وقال المزارع تاجر جريه وقال اطلبوا الزرع تحت خبايا الارض يعني  
عمل المزارعة والعقد الذي يحكى من اسم هذا المقصود يسمى مزارعة وتسمى مخاير  
ايضا ما روينا عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث ما المخاير قال  
المخاير حياثا ثلث والربع وانما يسمى مخاير من سمى المزارع حياثا او قيل هذا  
الاستنفاق من تعامله رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهل حبيز سميت مخاير بالاضافة اليهم وبانه  
في الحديث الذي رواه احمد رحمه الله به الباب ورواه عن الوطوف عن الرهبي قال حدثني من  
لا اثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم وحيي عاظمهم على حبيز اقول ما اقرتم الله وحيي  
ان المرسل حجة قال الرهبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين الراوي ورواه محمد بن ابي  
حوار المزارعة والمعاملة بعد تعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اهل حبيز على الشطر وفعل على الصلاه  
واللهم دليل الحوار واول ذلك عند له حشفه من وجه من اهل حبيز ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتيه  
استقر قوم وملاك ارضهم وتكلمهم فجاءوا في ايامهم يعلمون فيها المسلمين من المعبود يعمل في حبل  
بوايه وذلك منقعه للمسلمين وما جعل لهم من السط بطريق النصفه لهم فاهم مما ملك للمسلمين يعلمون  
لهم بحكامهم مستنقحون النصفه عليهم فجعل نفقتهم ما يحصل بعلمهم او جعل عليهم من ما يحصل  
بعلمهم ليكون ذلك صريحا عليهم للمسلمين لمزله المولى سادى عند الصريه اذا كان مكسبا  
وقد نقل بعض عن الحسن ابن زياد واثاني انه من علمهم برفاههم وارضيتهم وحكامهم وجعل  
سطر الحراج لهم عليهم لمزله حراج المقاسم والامام راسي الاراضي المنون بها على  
امانها ان ما جعل عليها حراج الوطيفه وان تنها جعل عليها حراج المقاسم وهذا  
الصحيح اصلها ولمن فانه لم ينفذ عن احد من الولا انه تصرف برفاههم او رفاهم ولا رهم  
كالعرف المالكه ولذا لم يجر اطلاق الشتم ولو كانوا هذا للمسلمين الاصله فالمسلم اذا

الحاوي عشر من مزارع













سعد بن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ان الله قد خلق الخلق على اربعة اقسام  
فان اهل الجنة والجنة والوصية ثم انه قطع طعنهم ما قال انهم انقضوا حق الله اليه وهكذا ينبغي  
لكل مسلم ان يكون في بعض اليهود هذه الصفة فانه لا يدين المسلمين بهذه الصفة كما قال عمر  
لنجد ان هذا الناس عدوان للدين انما هو اليهود وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما خلا يهودي عن الله الا  
حاشية نفسه ففعله وكان يهودي رسول الله صلى الله عليه وآله حتى قال لو اني انا غنيتهم اني لكان  
يهودي عما وجه الارض يبيع رومهم من اهل هذه البصرة على كل الحرف والطلم عليهم فالحق هو  
الطلم قال عوام كانوا في الجحيم يبيعونهم ورسوله يبيعهم فكل ما يعرفون انهم على الجحيم اليهم  
وقال انا الذي عنهم من الرسوم فانهما يبيعنني ثاوي السج من معانيكم دون الجحيم وقد سقاهم  
بدل رسولهم ساعول للكراب كالول للشيخ والشيخ هو الكرم الذي يكون سبب الاستيصال باخوذ  
امر الشيخ قال لعنوا في عذاب اي بسا صلكم فقالوا هذا طاعت السموات والارض قالوا كان  
سبحا نقول في هذا الحديث اثنان الى ان اتمعه النساء واطيعهم لم يزلوا في جحيم كواكب الرجل  
قال اليهود كما جنتهم الى ذلك فكلوا عيسى بن مريم فجمعوا اليه من طائفتهم وحكي ان طائفة اهل  
الحكم كانت له امراه ذات ثياب رفسا لها شيا من ماله لحاجته الى ذلك فابت قال الامم كنتم من  
سبا حبر يواسين ارجحهم فكلهم وعانت من ذلك ومن اسير من قال لعن رسول الله  
صلى الله عليه وآله امر واحده جبر فقال لعن النبي اليك من هو اوجب الى من لعنني ولانهم اهل من  
الحنازير ولا ينبغي ذلك من اهل الحق هكذا ينبغي لكل مسلم ان يكون في حجة رسول الله صلى الله عليه وآله  
سنة الصفة فكل من صلبه عليه السلام احب اليه نفسه وولاه والاه واه لانه به نال الجزية الدنيا  
والخاه في الاخر قال يودونهم حبا سفا حتى من النار فانكم منها ليعن ثاوي رسول الله صلى الله عليه وآله  
ولصديقه وسع ان يكون اليهود عدل كل مسلم هذه الامم فلهذا يفر من الجحيم في  
الطهر وامر عدوان رسول الله صلى الله عليه وآله حشدا ليعيا فانه قال ذلك انه قد سمع منه قوله  
وخازنوا قال لعنوا جعل منهم الفهم واخذوا من الله اشارة رسول الله صلى الله عليه وآله حشدا في  
ورضه فسمع من بعض سفيهم سمي له فقال لا اله الا الله فاشتموا في اخر العزة والحنازير فقالوا  
ما نفعنا شأنا ابنا فاسم قالوا ذلك لا ينبغي من ان يقول الحق فقالوا هذا طاعت السموات والارض ان يكون

و مخالف اليهود والمسلم بام قال قد خذت عليكم حيلكم في دين الله ان الجحيم كان يملأ  
لهم وانما قالوا لو خذ منهم لو خذوا بطون حراج المفا سميهم فان ستم فخذوه واني عندكم  
السطر وان ستم خذوه ولم عندكم الشطر خذوه فان لم تسمعوا فخذوا فوجدوا فيه  
مضلا قليلا وهذا دليل على حقايقه في باب الجحيم وان خذوه فان يملأ من الجحيم فخذوا  
النصل اليسير وانما قالوا حردا لا يصح ان كان امر بالتخفيف في الجحيم لم ينزل النصيحة لهم في  
الخذ مع سدة بعض اياه فذلك لا ينبغي لمسلم ان يترك النصيحة لغيره وعن الحسن بن علي بن  
اصحابنا لم اعط حبرا بالسطر وقال لم السوا وط وويل له ان السوا وط ما كسر من افعال  
الجحيم لا يتعمل استعمال الخطب والاصح ان المراد ما سطر من التمار قبل الادراك فان ذلك لا  
مكر ادخان الوقت العنينة له نفسا فطر ذلك لهم دفع الحرج عنهم وفيه دليل على ان  
هذا يجعل عقوبات حق الزارع والعاقل ان لا ياتي في الجحيم من الجحيم مدفوع وعن  
ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وقت ان واحد خذ من عليهم ما يدوسق معاني اليهود اسططهم  
علينا فقال عبد الله بن ناض وعليتكم خمسين وسقا فقال اليهود هذا شطرون وقوله  
اسططهم علينا اي طفقونا وورثنا في الجحيم فاسططهم على الزبارة قال عليه السلام او كس  
ولا سطر وكان ذلك منهم كذبا وكانوا يعلمون ذلك لكن سعادتهم الله وفعل الزورح عليهم ذلك  
كاوصفهم لسمه قال ابو محمد وابها واستيقظها انفسهم طمعا وعلوا وقد علمهم تعنتهم  
انما احدثه ونعيتكم خمسين وسقا فقالوا هذا نصرتهم اي الجحيم والنحور عن الطلم والنصير  
من اسم لعن القاد لعن المتمسكين بالحق والحق الدنا والآخره وقال لعن الله من كفر  
الله بالنقاد الحق والدعا لله والها والعدل نصرته وبنت اهلهم وعرضه قال الامام من المزارعة  
بالثلاث والربع اعلم بان المزارعة في جوارها احتلاوي من العمل ودار الحلاف في الصدر الاول في  
الصحابه وفهم عدلهم واسد فيها الامار عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم تجمع محمد ما قبل من النار في  
ذلك سن ذلك في طلبة المسائل من طريق المعج من قال حوازه هاس الصحابة على مواعيد علمي ما ركب  
عن طوبى وسر قال قدم علينا معاد اليمن ونحن اعطى ارضنا بالثلاث والربع فلم يوب علينا ذلك وفيه  
سار ان يزل الثلاث من نعم طلبة السان دليل الثقبير فقد كان معاد سعيها للبيان لاهل اليمن لان



على ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأحكام وأسس الدين عليه بعد ما  
 أسكنه الله الفردوس ثم روي عنه بعض ذلك وفي هذا دليل صريح على التفكير  
 بالحجوز وعن طاووس أنه سئل عن الحجاب في الأرض فقال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 على كليل معلوم فكان طاووس يعلم من معارفنا نقل عنه كالمروى عن نوار ومار دليل على أن المزارع  
 على كليل معلوم بسطر واحد لا يجوز فيه ما ذكره محمد المزارع لأن هذا الترتيب الذي انقطع  
 الشريعة بالخارج بعد حصوله وعن سوسن طلبة قال قطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 أرضين عبد الله بن مسعود وسعد بن مالك والزمرو حيا رضي الله عنهم قال سمعنا الله اكلوا في ثم  
 ذكر أربعة سكن عن الخامس في عامة الفسخ وذكر بعض الفسخ اسما من ربع خاصهم والأربعة  
 عبد الله بن مسعود وسعد بن مالك والزمرو حيا وراثة طارئة من ربع طيار أرضها  
 بالثلث والربع عبد الله وسعد والمراد عبد الله بن مسعود وذكر في مفسر أبيه هذا وهو من كبار  
 الصحابة وسعد بن مالك بن العشم وكانا يبايعان المزارعة بالثلث والربع وفي الحديث دليل على  
 للأنام ولأنه الأوطع فما ليس ملك الإنسان فحينئذ لا يملك المزارع المثلث من ربعه في العام  
 والله يحكمهم بسوسن ذلك على حسب ما يري من النظر لا يغفل ما ليس المال وعن أبي الأسود قال لما تناقوا  
 المزارع على محمد بن علي عليه السلام والأربعة بالثلث والربع فلا يعينان ذلك علينا وهو من كبار الصحابة على وجه  
 وقتوا هذا في ذلك دليل على ما رواه عبد الله بن مسعود عن أبيه جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء إلى قوم بطس عليهم كالحاج إلى أرباب النخيل الوارث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 طس علينا كلنا فقال فو نعمت حلاس نفس أسأف أن أجبتهم أن يأخذوا أفضل ما طسوا والإمام  
 أخذنا وأعطينا كما نصيب قالوا هذا الحق وما كلفتم السما والارض والمهرار الطس المثلث  
 في أول الحديث المحذور وبالمثل كونايا الطم والطس هو الاستيصال أو يقال طس طس قالوا فطسنا  
 أعينهم وكان أحد من قضاة أهل حبروان لم يقن هذه الرواية فوال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 علوكم كوقت حلاس استيصال في بيع الرد لثقتهم عليهم وهذا النوع للأنام أن يحار لعملة وهو  
 أبي بن خلف لم يقبل قوله فما كبره وإيريه بطعن الطاعنين والقبيل كقول أبيان بطعن بعض الناس  
 فالناس أطوار وقيل منهم الشكوك وقد حققناهم ما حيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذا هو



السمي اخطار واما سمي ذلك عيبه لم لا انسابهم كان بطريق المزارعة وكانوا قد  
اعتادوا ذلك فكان يسوق عليهم تركها فلو كان المراد التناوب الذي اشار اليه الحديث الاول  
المنع ذلك كيبو عيبه لتمكنهم من حصيل مقصودهم بدفع الارض من راحة تجر وتناوب واما كان هو  
دليل لا في حقه وظاهر قوله ازدها وانحما اخطار على سدا المزارعة عليهم بالنهي  
مطلقا وانه يقول في المقتضيه انه لا يجوز استنباط الارض باليد والفضة المقصود المزارعة  
ولكن يروى من حديث رافع بن خديج وهو قوله استباحته دليل على جواز ذلك وقد قد بعد  
هذا انما انزل على جواز المزارعة هو الاشارة الى ما هو المقصود من تكرار الاطلاق بالمرح  
الارض عمن اذا استغنى عن راعها بنفسه لا يباح حرجه على ذلك وعلى جلي من ابيته وكان  
عامل العمى كان في ارضه يسقى السماء او يسقى سحبا فادفعها اليهم ولو التكتان او كان  
من كم يسقى السماء او يسقى سحبا فادفعها اليهم لم التكتان وان التكتان والمراد الارض التي هي  
المال حق عامة المسلمين انه يدفعها اليهم وراصد الارض انه فاعور عبيدهم بحسن تفان عليهم  
من قال يسقى السماء او يسقى الغر وهو الذي في قوله دليل من جواز المزارعة وعن عمر بن  
ديار قال قلت لطلابنا ابا عبد الرحمن لو تركت الخيل من فاهم من عمول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عنهما فقال اخبرني اعلمهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيعهما ولا يبيعهما فانه يبيعهما خيرا  
من ان يخرجهما عنهما او يخرجهما عنهما فاذكر ما اوردت للفتن في لغة صحيحة وقوله اخبرني  
اعلمهم المراد به معاد فكانه اساره الى انوار رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلمهم بالكلية او الكرام معاد من  
او قال ذلك لانه اخذ العلم منه وهكذا ينبغي لكل متعلم ان يفتقد في معلمه انه اعلم اقرانه ليس اقلها  
اخذ منه قد ردها عن عمر بن دينار الى الاخذ بالحيثيات والفرع عن موضع التهمة والاختلاف في  
ذلك لانه كان يعتقد في جوار كانه علمه انسان وقته دليل انه لا بأس بالانسان ان يبيعهما يفتقد  
وان كان يخرجهما عنهما ولا يكون ذلك من الاخذ بالحيثيات الذي في قوله يبيعهما خيرا فانه يبيعهما  
الذي يبيعه في احدى الاور وعن جعفر بن محمد عن ابيه قال لم يبيعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كل من يخرجهما عن ارضه ويشتريهما بالسيف والنفق فلم يظلموا في بيعهما وانظر جواب الارض  
فهذا الشان الى التناوب الذي ذكره محمد بن النعمان فان كان على ذلك المصوم وكان مبتدئا به او غير

قال

قال داود بن ابراهيم ولا ينبغي بذلك سباحة رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقد ردها من اجل قوله عن من اجل روايته وان عمر كان حروفا بالزهد والفتنة في الصحابة  
واشار هذا الى انه يعتقد في المزارعة الجواز ولانه يراها بحسبه مطلقا النهي الموقوف عن  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمس طلال بركة المزارعة في المزارعة وان كان يعتقد في جواز  
على ما جاء في الحديث لا يبلغ العبد كسر الايمان حتى يدع سبعة اعشار الاكل في الحرام ومن  
ان عمر قال اكثر رافع عما نفسه لكنه نهاه الا ان يبيعها سدا المزارعة على نفسه بروايتيه النهي  
مطلقا من غير رجوع الى سبب النهي وان روايته تنزل المزارعة وتكرار الارض باليد والفضة  
كر الا ان يفرض دليل انما جواز رافع الجان في الارض المقصود المزارعة وعن ابن عمر انه  
انه كان اذا ذكر ارضه اشتد على صاحبها ان لا يظلمها كليا ولا غيرها وهذا من القدر  
الذي احتال من عمر وليسوا اخذوا ولانا خذوا كمال الكلب الارض لحفظ الزرع للثمن ان النبي  
صلى الله عليه وسلم رخص لمن كلب الصيد المحزن والماسية وقوله ولا غيرها اي لا يبيع فيها العذرة  
وهو ما انفصل من بيع ادم وقد كان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اختلف في جواز  
استعمال ذلك الارض بان عمر كان لا يجوز ذلك فذلك كان ابن عباس كان من غير القاء  
العذر في الارض وعن سعد كان يجوز ذلك وهما رافع لهدم من حيث كان باسره ذلك نفسه  
في عاتقه انسان على ذلك فجعل يقول بديل عن بديل يروى عن ابي حنيفة فنه روايتان في  
احد الروايتين في جواز القاءها في الارض غير مخلوط بالتراب وفي الرواية الاخرى لا يجوز  
ذلك الا مخلوطا بالتراب وهو الظاهر من المذهب اذا صار معلوما في جواز القاءها في  
الارض وكو سعيها لان المعلوم في حكم التهمة كما ما اذا كان غير مخلوط بالتراب لا يجوز بيعها  
ولا يجوز استعمالها في الارض ليجاسه عيها لم ينزل الجوز وكان هذه الحريم لاجترام بني ادم  
سبيع التبع السرقة والقانون في الارض جازر ولكن لا جترام بني ادم لا يجوز ذلك الرجوع وهذا  
كالشعر فان شعر الا في لا يمنع به بعد ما اعطى خلاف شعر سائر الحيوانات وصوفها وعلى  
الرواية الاخرى في جوازها اذا القاهها في الارض كطائر الارض وصيرتها كما فيها فيجوز  
استعمالها لذلك ولكن لا يجوز بيعها غير مخلوط بالتراب عن حاله الجواز ان يبيعهما فانه يبيعهما



في الارض فرفع طائوس يدك فقل قد صدق قولك فقال قد صدق قولك  
الشمس فكان يعطي الارض على التناوب والرفع نحن نعمل به الى اليوم ونحن نأكله طائوس ان  
معاد ان اعلمهم للرجال والحمام وما كان يحكي عليه النبي الذي رواه رافع وقد كان  
يأشتر المزارعة بالانثى والرجل نحن نبعده في ذلك وحمل النبي على ما حمله عليه معاد  
فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده لما وقفه لما روي به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
طب بر واولها فان لا نعلم رجل الاخر وما وليس له بذرو ولا يفر اعطى ارضه بالنصف  
فرعها بداري وبغدي ثم قاسمته قال حسن وفيه دليل ان للحالم ان يقتني ما ينفق فيه  
الجوار وان كان لا يباشره فقد روي ان ابن عمر بن الخطاب المزارعة لا جال النبي اتي بحسن  
وجوارها للسياير وعمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم على ما ينفق فقال يا ام  
يشتري من عمر بن الخطاب هذا الخيل مسلم او فاق قال لا يا رسول الله قال لا يا عمر بن الخطاب ولا يزرع  
رعايا كانه اساء ولا دابة ولا سبع ولا طير الا كانت له صدقة من النبي وما في رواية  
اكتات العاقبة منها لم يصدق في الطيور الجارحة الا ذواتها الطالبة لارزاقها وفيه دليل ان  
المسلم يزرع الارض لنفسه بطريق الزراعة والعراصة وهذا قد مضى في رواية  
على الجاهل انما اعلم نفعاً والقرى صدقة وقد ياشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي انه ازرع  
بالجوف وما اكد تردد على ما يكره المنفق العرس والبناء لانه المزارعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
الدنيا وسفوف يترك من رعيته في الاخرى والاخرى خير لمن انفق وهذا على طوع فانه قيل  
بهذا الى التناوب الى السور في الاخرى وهو غير قول النبي صلى الله عليه وسلم نعم بطيعة المؤمن الدنيا  
الي الاخرى والعرس والبناء وان كان حسناً من كل واحد ولكن مع القرية فيه اذا باشر المسلم  
دور الكافر والكافر ليس من اهل القرية وهو ما سئل عن اسلام على الاستيعان بالعرس ولكن  
وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اشترى ربه عمر والملايكة فاس في بيعها فلهذا  
قلنا هذا المثل حسن في كل واحد وعن ابن عباس انه لا يري ان ياشترى بكرة الارض الشاهد  
او فضوه عن ابن جبر انه قال لا يري ان ياشترى بكرة الارض بركة او بطعام سمحوا فلهذا  
الاكثر اراوينا وهو حجة على ما لا يراه الجاهل الا الصبي بالطعام لظهور قوله عليه السلام

لا شأنا حرس من يد ولما نقول الارض تنفع بها الجاهل وروايت في رواية  
البيع يبيع احسن الاحبار وروايت النبي صلى الله عليه وسلم في بيعه وروايت في  
الوجود فاما ما روي في المزارعة وهذا تقدم في الاستيعان بطعام سمح وروايت في  
هذا النوع رفق لان من يستأجر الارض للمزارعة فاذا اطعم احسن لم يكن ايسر عليه  
من الدراهم لانه العقود في ايدي المزارعين وعن رافع بن خديج قال روي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن رجل من المهاجرين والمزارعة وقال انما يزرع بثلث اجال الارض فهو زرع  
او رجل من ارضه فهو يزرع ما يشاء او رجل استأجر ارضاً بذهب او فضة والمزارعة  
بيع التمر على رءوس الخيل فمروا على الارض فزرعوا فالتفت اليهم فقالوا انهم فيها جهل في  
انفسهم ذلك الوقت والمخافة مع الحظ في سبيلها فحفظه فان العرب يقولون  
الحقله من الحقله اي الحقله سبيل السبله وقيل المخافة المزارعة وهذا هو  
الارض فقد مضى بقوله انما يزرع بثلث وهذا دليل ان حصة على ان الاسراع  
بالارض للمزارعة مقصود على هذه الطريقة والبلاية وان المزارعة بالملك والبيع  
صح لان انما يزرعوا كل المد لكونه بغيره عما عداه وعن ابن عباس قال انما  
انتم صانعون ان تستأجر ارضكم الارض البيضاء بذهب او فضة عما باعتم بغيره بعدها  
عن المزارعة والجهالة واخلاف العلماء فان امثال ما يكون اقرب الى الصواب والصحة  
وذلك فيما لم يزل بعد عن سبيل الاختلاف وعن مجاهد قال استأجر ارضه بثلث على  
عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الاخرى من عدي البذر وقال الاخرى من عدي  
العمل وقال الاخرى من عدي القدان وقال الاخرى من عدي الارض فمضى ذلك رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لصاحب القدان اجراً سمح وجعل لصاحب القدان ثلث يوم واثنى  
الزرع مقول المزارعة هذه الصفة فاسد لما فيها من شرط القدان وهي  
البقر والانت المزارعة على احدى مقصودا به ولما فيها من دفع المزارعة على  
الانفراد وكل واحد من هذين ينسب العقود في المزارعة فاسد الخاطيء فلهذا  
البذر لانه ما يزرع الا في السنة على ما علم الحقة لصاحب البذر والغني الارض



حدثت في يوم من الأيام أن كان له استنوح على صاحب البذر اجترال الله بل سحوب  
ذلك عليه صاحب القلان وقد اعطاه اجرا اسمي والمراد اجرا مثرا وصاحب العلف قد  
اعطاه دها كل يوم وتاويله ان كذا كان اجرا مثله في عمله وكان له سلم صاحب هذه القلان  
والعامل تعلم عقد فاسد فقد سلم له عقد فاسد فاستنوح اجرا مثرا وهذا  
سمن ان المراد بالافانم كحل صاحب الايام من سمين الخارج وكان الطاري لا يصح  
هذا الحديث وسوا الخارج لصاحب الارض ورد ذلك في المشكوك وما الله بصانع خلق  
ثم البناء يحصل تقوم الارض فيكون صاحب الارض وحمل الارض كالايم الخيول ان الولد يكون مملوكا  
لصاحب الام لصاحب الفحل ولكن هذا وهم منه واحد صحيح وكل قاسم بقاينه متروك  
ثم في الحيوانات بوحدا كضائه من الام فما الفحل في رعيها يصير لها وفي حجرها لونها  
بعد الاتصال بل هذا جعلت نالعه للام في الملك وذلك لوجدة الارض في الخارج فما البذر لا  
رعيه يكون من جنس البذر وتقوم الارض بكون الصفة واحدة ثم حسن الخارج يختلف باختلاف  
البذر فعرفنا انه يكون في البذر يكون لصاحب البذر وهذا هو الحكم في المزارعة فاسد  
ان العامل اجترال ان يحمل نفسه او اجرا او يغلمان او يقوم سغان بهم بغير اجرا ولو ان اجرا  
لصاحب المزارعة هذه المسئلة بعينها فجميع المفسرين من المجابا اما عند حصة لان المزارعة  
عنده فاسد على كل حال عندنا هذه المزارعة فاسد ما قلنا صاحب البذر يورث فيها  
منه ومنه ان يصير الى الخارج ما قلنا ثم صاحب البذر يورث منه مثل ما بذر ومقدار ما غم  
فمن اجرا لا من صاحب العمل لصاحب البذر فمطابق لذلك لما غم ونقد في  
البصل لتمام اجترال ما عتبار فساد العقد والاصل في المزارعة القائل ان الله  
رعيه في رعيه بغيره يوم مر بالصدق بالبصل او اذ رعي رعيه في رعيه بغيره بغيره فاسد  
لا يوم مر بالبصل في عقد فاسد وسباني بيان هذا الفصل موصفة ان ثلثه تعمر  
بأسد المزارعة في قول من يحيزها بالصف والربع  
اعلم ان المزارعة والمعاملة فاسدنا في قول حصة وفي قول يوسف ومحمد  
وام في قولهما جازان وفي قول الشافعي المعاملة في الحيل والكره والاسما يحكمه

وسمون ذلك مسافاه والمزارعة النفع لا السعيا للمعاملة بان يد مع اليه الدم بمعاملة  
وقد اعرض ايضا فاسد ان يزرع الارض بالنفع ايضا قد ولما سأل الله من حيث  
الاجارة المسئلة فاما من حيث المعية فما هو لان المزارعة عقد شركة في الخارج  
والمعاملة كذلك فتصير المضاربة وكيفية من وجهين احدهما ان الربح يحصل  
للمال والعمل جميعا فاسد العقد الشركة في الربح كمال من اجرا كجانبين وعمل من الجانب  
وهذا الخارج يحصل للبذر والعمل جميعا فمجرد السركة منها في الخارج ما عتبار عمل  
من اجرا الحاسن وبذر وارض من الجانب الاخر او يحصل من الجانب الاخر والدليل على  
ان العمل باثرا في حصول الخارج ان العامل للبذر والربح اذ رعي كان الخارج في العمل  
الزرع حاصله بعلمه والشار ان الناس طاعة الى عقد المضاربة وصاحب المال قد يكون  
عاجرا في النقص في سقته والقار على الضرر ولا يجد ما يضره فيه فحوز عقد المضاربة  
ليحصل بقصودها فكذلك ما هنا صاحب الارض والبذر قد يكون عاجرا في العمل  
والعامل لا يجد ارضا وبذر البذر فيكون العقد منها شركة في الخارج يحصل بنفسها  
في هذا العقد عرف طائفة من الناس في جميع البلدان كافي المضاربة فيكون العرف  
وان كان العباس في جوانه كالا متصناع وهذا الطريق في جود الشافعي المعاملة دول  
المزارعة لان المعاملة بالمضاربة يشبه المزارعة فان في المعاملة الشركة الزيان  
دول الاصل وهو الخيل فان في المضاربة الشركة الزرع دول راس الماوي في المزارعة  
لوشركا الشركة الفضل دول اصل البذر وان سوطا رعي البذر في راس المال لم يحز  
العقد فحوزنا المعاملة بمصنوع والهدا ولم يحوز المزارعة الاسعيا للمعاملة الحاجة اليه  
حق المعاملة وقد صح العقد في السركة وان كان لا يكون بمصنوع كما لو فقه المتقول  
وبيع الشر وهذا كله خلاف دفع الغنم معاملة نصف الاولاد والابان فان ذلك ليس في  
معاملة المضاربة فان تلك الزوايد تولد من العنز ولا اثر لاجل الراعي والرافض فيها وانما  
حصول الزمان بالعلق والسقي واكوارها سر ذلك احيانا فليس لعمل العالم اثير  
حصول تلك الزوايد وليس ذلك العقد في ظاهره في بلدانها وهذا هو قول القاسم



في ان الارض اذا باهنا لعل الزارع ما يبرح يحصل الخراج ولذا لعل العالم لا ينبغي  
والثمن والخروج ما يبرح جوده الثمار لان بدون ذلك لا يحصل الا ما لا تنفع به من  
الحسنة فلهذا حرمنا المزارعة والعامل والمخول في الزوايد التي يحصل من ايجالها  
كرواقه والفر والدجاج وما السبه ذلك والوجه في قول هذا استحقاق ارجح مجهولة معلومة  
او جودها محطروكلا واحدا من هذين المعنيين في حق الاستحقاق والاشجار ما يكون  
عاطلا لوجوده في حق تعلق الاجار بالمخروط والاشجار ارجح معلومة من البيع ارجح  
من مجهول وكل واحد منهما عقد معاوضة يعتمد تمام الرضا في البيع فمن مجهول يكون  
فاسدا فكذا الاستحقاق ارجح مجهولة وهذا العاقل يشهد الاثر وهو قوله تعالى الم من  
استأجر جوارضا فليعمله جرحه وبيان ما ذكرنا ان البذر ان كان من جهة العامل فهو  
مستأجر للارض باسما صاحبها من الخارج وفي حصول الخراج محطروكلا  
مجهول وان كان البذر من قبل الارض فهو مستأجر للعامل والدليل على ان هذا  
العقلا جرح لا شركة انه يتعلق به لزوم من جانب من قبله ولذا ذكر جانب  
الاجر بعد القالب في الارض وعقد المعاملة يتعلق به اللزوم من الجانبين في الحال  
والشركة والمضاربة لا يتعلق بها اللزوم والدليل عليه انه لا بد من بيان المدون واشترط  
بان المدون في عقد الاجار لا علام ما تناول العقد من المنفعة فاما في الشركة والمضاربة  
لا يشترط التوقيت ولا جهة اعتبار العرف لان العرف يسقط اعتبار عند جود  
الضرر خلافه وقد وجد ذلك هاهنا وهو قوله استأجر من يشئ منه وقوله فليعمله  
الاجر وكا وحل العرف هاهنا فقد وجد العرف في دفع الرجاء معاملة للشركة  
في البيع والفرق في دفع البقر والعنم معاملة للشركة في الاولاد والامان في السموم  
وفي دفع دود القز معاملة للشركة في الابريس ومجى الكا حجة بوجد ههنا ايضا ثم لا يحكم  
بصدق شيء من ذلك باعتبار العرف والكا حجة فها ههنا كذلك اذا ثبت فساد العقد على  
قوله كان الكا حجة كلة لصاحب البذر بان كان صاحب البذر هو العامل فعليه حرج مثل  
الارض من بيعي لصاحب الارض ان يشتري منه نصف الكا حجة بعد التسمية بما استوجب

عليه من احد المثل ولذا لعل العالم ان كان البذر من قبل صاحب الارض في هذا الطريق  
فقط لعل واحد منها على قوله ثم الفرع بها على قول من وزع المزارعة والمعاملة  
وعلى اصوله حجة ان لو كان يرى جوارها وابو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل  
لعله ان الناس لا يخلون بقوله هذه المسئلة فقع على اصوله ان لو كان يرى جوارها  
ثم المزارعة على قول من حيزها مستند على شرائط سنة احدها التوقيت لان العقد  
مد على منفعة الارض او على منفعة العامل بعوض والمنفعة لا يعلم مقدارها المبيان المدون  
فكان المدون معا المنفعة منزلة القيل والوزن وهذا لان المضاربة فان هذا النقص  
المال لا يصير مثلكا فلا حجة بالانفا في الارض في حاحه الاصول المزوم بهذا العقد لا يقع  
الضرر في الجاهل والاعوان ذلك لاجل اعلام المعقود عليه المنفعة والثاني انه يحتاج الى  
بيان من البذر من قبله لان المعقود عليه يختلف باختلافه فان البذر ان كان من قبل الباع  
فالمعقود عليه منفعة العاقل ولا بد من بيان المعقود عليه وجهه من البذر من قبله في  
المضاربة معها وانما انما يحتاج الى بيان من البذر ان اعلام من الاجر لا بد منه ولا يصير  
ذلك معلوما لا لبيان من البذر من البذر والراجح في ان بيان نصيب من البذر من قبله لا يتحقق  
ذلك عوضا بالشرط فالحكم معلوما لا يصح بالعقد شرطا واما من خالف الى تخالفه من الارض  
ومن اجل حجة اذا ثبت العقد فاستخدم به النكاح وهو قول الاربع مع العامل  
لا يصح العقد والسادس الشركة في الكا حجة عند حصوله في كل شرط يورد في الرطة  
الشركة الكا حجة بوجد حصوله كموعد العقد ثم المزارعة اقوال بوجد ههنا على ارجح  
اوجه احدها ان يكون المزارع واحدا والبذر والاعوان البقرة والاشجار البعل الممنوع  
الآخر ههنا جاز لان صاحب البذر مستأجر الارض بحسب قوله في الكا حجة وان  
ولوا جوارها جرح فلو من الدراع او الدارح صح فكذا اذا استأجرها جرح  
مسمى من الكا حجة في كاية او الكا حجة الثاني ان المدون الارض والبذر والاعوان  
احدها والاعوان جرح ههنا جرحه هذا جرحا ايضا ان صاحب الارض استأجر العامل ليعمل  
بالآلة له وذلك صح كاية جرحا جرحا بالهبط صاحب التو او طيانا الجرح



والثاني ان يكون المزارع والارض من اجلاها والبقر والاراض من العامل  
وهذا جائز كالواحد جرحا طابا من نفسه او قضا بالنقصان في الارض  
او صبا بالبصير الثوب يصح ثقبه فكذا جازي وهذا لان منفعة البقر والارض من جرح  
منفعة العالم لان اقامة البقر يحصل بالكل فلهذا العمل العالم جوارا مستحقا في عقد  
المزارعة والواجب ان يكون المدين في العالم والبقر من قبل الارض وهذا اذا  
طاهر الوفاء لان صاحب البقر جرح البقر والارض واستجار البقر كمن جرح الجرح  
وهذا لان البقر ليس من منفعة الارض فان منفعة الارض في فطرها يحصل من الخارج  
ومنفعة البقر في فطرها لا يحصل من الجرح بل من جرح البقر في منفعة الارض في جرحه  
منفعة البقر في فطرها كالبقر في فطرها اذ لا ينفصل الاصل في جرحه  
استمرارية البقر كالبقر في فطرها في ارضه في فطرها في جرحه في فطرها  
لما جاز ان يكون البقر من البقر وطاعة تدور في المدين في جرحه في فطرها  
كان منها على الشرط وان الجرح كان في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
منها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
انعدام المحل لا يثبت الاكتمال في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
كل صاحب البقر لا يملكه وانما يملكه في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
الارض جرحها في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
فانما يملكه في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
المزارعة محال فلا يثبت العقد في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
العقد فالتابع ان يثبت العقد في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
اكتفاء في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
مثل الارض وزعم بعض اصحابنا ان هذا العقد في جرحه في فطرها في جرحه  
البقر ومن اصاب ان العقد اذا ثبت في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
وان كان العقد في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها

الارض من المزارعة محال ففسد العقد في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
احل العدة من العدة والدين في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
المشاع واحل لصاحب الارض والبقر ان يحل وجوب الاجرة ما في الزمة دون الخار وان  
يجب شيئا من المنفعة وقد حقق ذلك سواء حصل الخار او لم يحصل وقيل مع انما  
قول في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
احل المالك في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
البقر من صاحب الارض وانما يملكه في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
حار المزارعة وللعمال مثل الخار والباقي كالبقر لان شرطه على العدة على  
الارض والبقر في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
العدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
هو لكونه في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
والبقر من جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
العمل على العدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
للعدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
وان كان البقر من جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
البقر في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
العالم والارض على العدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
العدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
الخارج ولم يشرط عليه في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
والشرط في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
للعدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه  
العمال والعدة في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها  
على ان يكون له في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها في جرحه في فطرها















ما حصل له من غير سبب فاسدا لانه صير كانه قال ازرع لصبي في الارض  
 بذر في الخارج كله في هذه استعانة صحيحه لو اقم عليه ولكنه قال ازرع نصيب البذر  
 سدر كما ان الخارج كله في هذه ايضا افرص صحيح للبذر لو اقم عليه وليس هذا صحيح  
 بظهر الفساد لا يحل له ما عدا رانه اذا عمل في صيد الدافع منعه وافر البذر رايه او فلك البذر  
 منه هبة في مقدار ازرع فيه نصيب فلهذا منسد العقد والزرع كله للذائع لئلا يفرص من  
 البذر فينصرف عليه واما ثابته لصحيح العقد منها وليس في صحيح العقد هبة فلا يجعل  
 مفرضا شيئا من البذر منه فلهذا كان الخارج كله لصاحب البذر للعامل عليه حشر عمله  
 واجتثا حصة من الارض لان من حصة الارض منعه عمله سلك للدافع بغيره فاسد وبصير  
 له نصيب الدافع لانه رايه في نصيبه وباخر من نصيب البذر وما خرج من حشر  
 مثل نصف الارض ونصف حشر العامل ونصف الفضل لانه رايه في ارض غيره فاسد ولو كان  
 البذر من العامل كما ان له مثل الخارج وللدافع الثلث لانه لا يقدرك لانه كان قال ازرع نصيب  
 بذر كما ان الخارج كله للذائع فيكون صحيحه وازرع نصيب بذر كما ان الخارج منه  
 وهي سدره صحيحه بغيره فاسد وكان الخارج منها كما ان الشرط ولو كان البذر من  
 الدافع كان العقد فاسدا لانه صير كانه قال ازرع لصبي بذر في الخارج فلهذا كان هذا  
 صحيحه ولكنه قال ازرع نصيبك بذر في الخارج فلهذا كان افرص للبذر لو اقم عليه  
 انها اختار اجمع بظهر الفساد حشره جعل له بالعدل نصيب الارض بغيره فاسد  
 او افرص البذر وكذلك كان شرط البذر للدافع لانه صير كانه قال ازرع نصيب بذر في  
 ان الخارج كله في هذه استعانة صحيحه ولكنه قال ازرع نصيبك بذر كما ان الخارج كله  
 وعلى هذا دفع البذر منها نصيبه في ان الخارج للعامل ولله الاخر فلهذا كان  
 الدافع شرط للعامل بغيره فاسد لان عمله بلا في بذر رايه  
 منه كما انها واحد الشريك بعلمه فما هو فيه شريك لا يستوجب على صاحبها فلهذا منسد  
 العقد والخارج منها نصيب طيب لهما ان البذر منها نصيبان وكل واحد منهما انما في  
 رعيه في ارضه ولا حشر او ارضها على صاحبها ان العامل انما عمل فيها هو شريك وهو بغيره

فما هو فيه شريك لا يستوجب لاجل ان سركه في المعول منعه سلم العمل الى غيره  
 العقود على الاجر فاسد كمال او صحيحا وكذا لو استقر طائفتان للدافع وجميع الفساد  
 هنا ليس للدافع طائفة حشر واما حصل البذر العامل بذر من حشر ان يكون في  
 ذلك بذر او لا ارضه خلا ولو استقر طائفتان الخارج منها نصيبان فهذا جائز لان العامل بعين  
 الدافع هاهنا فان المشروط لظرواحدهما بقدر حصته من البذر فانه قال ازرع  
 ارضك بذر كما ان الخارج كله ازرع ارضي سدر في ان الخارج كله في هذه استعانة  
 صحيحه فتكون العامل بعينه ان نصيبه فلهذا شرط ان البذر على العامل ولله على  
 العامل والزرع منها لانه فان هذا فاسد لان الدافع صير كانه قال ازرع ارضي بذر  
 كما ان الخارج كله في ارضه ارضك بذر في ان الخارج كله لانه ما عدا رايه من  
 هبة من العقد فلهذا العفالة جعل له ما دام عمله نصيبه منعه افرص من البذر وذلك  
 فاسد ولانه او حشر من الخارج بذر بعلمه فما هو فيه شريك وذلك فاسد وما خرج  
 ثلثه لصاحب البذر بغيره فاسد كما حشر البذر على فاسد فلهذا لا يجوز له ان يعمل  
 هو فيه شريك ولا يصير فاسد حشر البذر لانه رايه في ارضه نصيبه وصاحب التلخيص  
 اجتر مثل سدس الارض للعامل لانه استوفى منعه من نصيبه من الارض فاسد والثالث  
 الارض لانه وجب الاجر على الشريك كالواستأجر احد الشريكين صاحبها فيكون فيه  
 الطعام المشترك ثم يطبق له نصف الزرع لانه رايه في ارضه وسدس من الزرع فيستوفي  
 منه ربع بذر وما عدا من ارج سدس الارض ونصف الفضل لانه رايه في ارضه في ارضه  
 ذلك الحشر وبسبب فاسد ولو استقر طائفتان البذر على الدافع ومانته على العامل والخارج  
 نصيبان فلهذا فاسد لانه قال ازرع نصيبك بذر في ان الخارج كله ازرع نصيب بذر في  
 ان الخارج كله في هذه استعانة صحيحه والعقد منها فاسد على رايه الشاب لان الحشر  
 المشروط على العامل من البذر استأجر الارض جميع ما حشره وذلك فاسد فلهذا العامل لثا  
 الزرع وعليه سدس اجتر مثل الارض لانه رايه في ارضه نصيبه وصاحبها وذلك سدس الارض  
 عقد فاسد فيلزمه حشر مثل ذلك ويطبق له نصف الزرع وربع من السدس الباقي ربع حصته

في هذا العقد فاسد لانه صير كانه قال ازرع نصيبك بذر في ان الخارج كله ازرع نصيب بذر في ان الخارج كله في هذه استعانة صحيحه ولكنه قال ازرع نصيبك بذر كما ان الخارج كله وعلى هذا دفع البذر منها نصيبه في ان الخارج للعامل ولله الاخر فلهذا كان الدافع شرط للعامل بغيره فاسد لان عمله بلا في بذر رايه منه كما انها واحد الشريك بعلمه فما هو فيه شريك لا يستوجب على صاحبها فلهذا منسد العقد والخارج منها نصيب طيب لهما ان البذر منها نصيبان وكل واحد منهما انما في رعيه في ارضه ولا حشر او ارضها على صاحبها ان العامل انما عمل فيها هو شريك وهو بغيره







... من الارض كانت يده بطريق العارضة فساد ذلك فطبع  
 ... واما ان كان العمل على حصة او كانه من النصف او البذر من المذوق اليه  
 حاصه فغلا او على صاحب البذر وحده فهو فاسد لان صاحب الارض جعل النصف  
 الارض بقا بله عمله في النصف الارض اجبر مثل ارضه واجبر مثل نفسه عمله ان كان عمل  
 لانه لا شركة له في الخارج هاهنا صاحب البذر استوفى منفعة ارضه وعمله بعقد فاسد  
 فيجب عليه جبر المثل استراط ببيع بعينه من الربيع لاصلا  
 واذا استرط ان يدفع صاحب البذر من الربيع والباقي عنهما فهو فاسد كما كان  
 صاحب البذر لان جواز المزارعة على قول من يحيزها المتابعة الثارة فاما العاس فانه ذهب  
 اليه او حصة متى كان العقد لا على الوجه الذي ورد به الاثر اذ قد فسد بالناس بم المارحة  
 شركة في الخارج وكل شركة تؤدي الى قطع الشركة منها مع حصول الخارج في بعضه  
 او في كله فان نفس العقد وفاد البذر من جبه الربيع فان الربيع مالا لقا في الارض  
 سلف هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة منها في بعض الربيع او في كله اذا كان الجاهل  
 من الخارج الا قدر البذر وهذا كحل والمضاربة لان رأس المال اصل للسراير  
 فان البذر لا ينفذ في المال فاستراط ربح رأس المال لا يؤدي الى قطع الشركة منها  
 في الربيع ثم استراط استراط ربح البذر هاهنا في لونه كالحال موجب العقد  
 كاستراط كون رأس المال منها نصفان فبطل العقد وهذا قايمة ولو اشترط ان  
 ربح صاحب البذر عشرا خارج لنفسه والباقي منها نصفان جاز لان هذا الشرط يؤدي  
 الى قطع الشركة في بعض الربيع مع حصول الخارج فانه ما من قدر يخرج الربيع بعد  
 ربح العش منه لسعة احتماله ثم هذا في المعية استراط خمسة نصف عشرا لصاحب  
 البذر واربعه ونصف الاخر وذلك لا يؤدي الى قطع الشركة في بعض الربيع ولا قد يكون  
 استراط العش من البذر من قبله والباقي منها نصفان جاز لاننا قلنا والشرط ان يرفع  
 الحراج من الربيع والباقي منها نصفان فان فاسد لان الحراج على ربح الارض  
 وهو رابع مسماه او حنظله مسماه فاستراط ربح الحراج منه استراط لا يقدري

كان

الحراج لرب المال وهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في الربيع مع حصول  
 حصل من الحراج في ذلك العقد او دونه ما واذا كان الارض مشروطة  
 فاستراط ربح العشرا كان الارض مسماه او نصف العشرا كان ربح يذو والباقي  
 منها نصفان فهذا جاز لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في الحراج فانه ما  
 من جزو يخرج البذر الا وان ربح منه العش معي بيب تكون مشقة كما بينهما نصفين  
 فان حصل الحراج احد السلطان حصة من عش او نصف عش والباقي منها نصفان  
 ولا نه لا شرط كذا والمسلمون عند شروطهم وان لم يات السلطان منهم سوا او اذ  
 نصف لعاهم مشرا من السلطان فان العسر الذي شرط من ذلك لا ينافي كون  
 لصاحب الارض في قول حصة على ماس فوا من اجاز المزارعة وعقدها يكون  
 ذلك منها نصفان واصل المثل فيها تقدم سانه في المذوق ان ربح ارضه العشرية  
 والعشر عند حصة على ربح الارض وعقد العش في الحراج على لابتنا حو في المارحة  
 ربح المال مواجبه الارض او مستاجر للعالم ان كان البذر من قبله والعشر عليه الوجهين  
 عند له حصة فالشرط للعشر شرط لرب الارض وعقد العش في الحراج واذا لم  
 ياخذ السلطان منها العشرا واخذ بعض الطعام مشرا من السلطان فالحراج منها نصفان  
 فذلك الشرط للعشر يكون منها نصفان وكان ذلك شرطها لو كان صاحب الارض  
 فاللعالم استرط ان يات السلطان منها العش او نصف العش فاعلم ان ملك العالم  
 الى النصف مما يجب الارض بعد البذر ياخذ السلطان ولو ترك ذلك البصر فهذا فاسد  
 في قول حصة وفي قولها هو طار من بينهما على ما قلنا وبغضاه المله لاراضه المروية  
 يليق بما الساع عند ربح المطار ودمع الى الرقعة بالاعتماد على المطر من مثل الساع ربحه الاعلى  
 فاما ما خد من العش او نصف العش وقا ما لا لا يؤدي الى قطع المطر في هذه السنة  
 وما اذا ما خد السلطان من الحراج فاعلم ان حصة العش في حصة ربح الله  
 العش او نصف العش وذلك فاسد على ربح الارض فهذا الشرط لها شرط الرب  
 الارض حبة زراعتهم لا من الحراج اما العش او نصف العش وذلك فاسد للعقد



وحده من عشرة او سبعة او ثمانية او عشرة يكون الخراج واخراج اسمها اصفان في المعنى  
 اسم الخراج اسمها اصفان وذلك غير ميسر للحقد واذا دلت الارض على  
 من ارض الخراج برزحان في يدك وقصر فما خرج منها رفع خط اللطاف  
 وهو النصف مما خرج وكان ما بقي منها الرب الارض لثلاثة وللعاقل الثلثان فهو جابر على  
 اسد طوا وما لغير خراج الماسم واللام راي الخراج من خراج الوطيفة وخراج  
 الماسم جبر من الخراج حيث لا يحب الا بوجوه حقيقه الخراج بخلاف خراج الوطيفة  
 وكان ذلك بمنزلة العتق عند حقيقه فهو على الارض بالشرط وخراج الماسم كانه  
 مشروط لرب الارض وهذا الشرط لا يودي الى قطع الشرايه وعند ما خرج الماسم في  
 الخراج فيكون عليها على قدر الخراج منها وكانها شرايه الثلثين والثلثين في جميع  
 الخراج فيصح العتق فان اصاب السلطان من الارض الخراج وثلث الماسم بالنصف  
 الذي شرايه السلطان هو لرب الارض والباقي منها بما اشد طوا معية هذا ان  
 السلطان قد نتج بلكه وبين ما على اهلها من مردد رايه في توظيف خراج الماسم عليهم  
 او خراج الوطيفة فلا يعرف على من ذلك حتى يحصل الخراج او كان جعل عليهم خراج  
 الماسم على انه ان يداله ان يجع عليهم خراج الوطيفة فعل ذلك فليس شرط ذلك الكيل  
 يقصو الاراض فيكون هذا من الامام نظر الارباب الخراج فاذا بداله بعد حصول  
 الخراج ان يباخر خراج الوطيفة فانه ما جدد ذلك من الارض ثم النصف المشرط للسلطان  
 يكون لرب الارض المحدث حقيقه كشكل ان ذلك على الارض وان كان خراج الماسم  
 فالمشروط لرب الارض وعند ما لا بد ذلك لارض السلطان من الارض والغنم  
 مقابل الغنم فمما سوط خراج الماسم على الارض بهذا الطريق وان كان ذلك لم يماخذ  
 السلطان خراجا ولا ماسم وتلك الاصل او احدا من الطعام سواهم قاسمهم  
 السلطان ما بقي خراجا فانه ما اصابه سيد صاحب الارض لثلاثة والمزارع ثلثاه  
 فقد عفا هذا الفهم على الاخر يعوله ولما كان جوابها محسوف فانه اذا ماخذ السلطان  
 يعطف ذلك على المسله الاولى ولعل على ان الشرط بخراج الماسم يكون لرب الارض

وفيما اذا احاط اسم من الطعام سواهم على انه يكون انما يسمى في هذا النوع  
 من السوسس والحاصل ان مما يوزن لجمعه المشرط للخراج يكون مشروطا لرب الارض  
 ففي الفصل من جملة المشروط بخراج الماسم لرب الارض والباقي منها لثلاثة  
 وعند ما اخرج خراج ماسم الخراج الا انه اذا اخط السلطان المخرج من ررب الارض  
 كان ذلك عوضا عن مال الظن السلطان منه فاذا لم يماخذ ماسم او احدا من الطعام  
 سوا ذلك يقسم منها على اصل الشرط صاحب الارض لثلاثة والمزارع ثلثاه وقد  
 ذكر في بعض النسخ في هذا الفصل الاخيه ان ما اصابه سوا ملكو صاحب الارض ثلثاه  
 والمزارع لثلاثة فعلى هذا سقن احوار في النصوص الثلاثة وتحمق العطف فان ذلك النصف  
 لرب الارض والثلثين النصف الباقي له فاذا اخط المشرط الخراج فقد وصل اليه جميع ذلك  
 ولكن هذا احوار بناء على قول الخليفه فاما عند ما يخرج ما ذكرناه وقيل هذا  
 احوار فقولهم جميعا لا في الماسم واحب اسم الخراج كالموطيفة والخراج مونه  
 عار لرب الارض فالمشروط للخراج بمنزلة المشروط لرب الارض عند ما جميعا وكذلك لو كان  
 البدر من صاحب الارض والذي قلناه اوله ان المسله على الخلاف هو الا يخرج قد يرض عليه  
 بعض سبب الاصل ولو قال لا اذكر ما اخط السلطان في هذه المسله الماسم او الخراج  
 فاما ملك على ان دفعه مما خرج الارض حط السلطان ماسم كان او خراجا فيكون  
 ما بقي منها في الثلث ولذا الثلثان فيرض المزارع بذلك فلهذا مزارعه فاسد من ارضها  
 كان البدر ان هذا شرط يودي الى قطع الشرايه الخراج مع حصول الخراج عيسى  
 ما اخط السلطان خراج الوطيفة ويكون الخراج قد رد له او دونه ثم الدرع كله  
 لصاحب البدر كما هو الحكم في المزارعه الماسم والخراج والماسم انما كان  
 على صاحب الارض لما بينا ان الخراج مونه فيكون على صاحب الارض فهو ساجد للعامل  
 ولو عا نفسه فان اخرج عليه فلهذا اذا استاجر العامل فيه وان كان البدر من قبل  
 العامل في الارض مواجلا ومفعه الارض يحصل له بطله الا جاره كما حصل اذا  
 استراها بنفسه فلهذا الخراج عليه با ٦ ماسم المزارعه من الخراج



وإذا سطر لا ينعى على العامل كصاد فالمنزلة فاسدة من أيها كان البذر والاصل  
ان العمل الذي حصله الخراج او غيره في المزارعة الصحيحة يكون على العامل  
وتلك المنزلة الكنت والسقي الى ان يترك الزرع لان المزارعة على قوا من تحتها  
شركة في المأكل والمأوى من مال العامل فيها عمل مقسم في حصيل الخراج كما في المضاربة  
ويكون من العمل بعد تمام الاداء الى ان ينقسم كالمضاربة والديار من المزارعة  
عليها لان الخراج ملكها فالمونة فيه عليها بقدر الملك وما يكون من العمل بعد القسم  
كما حمل الى البيت والطحن يكون على كل واحد منهما في نصيبه لان القسم لم يترك  
اصدا من ملك الاخر فيكون البذر ملك كل واحد منهما اليه فادى شرط كصاد  
العامل فهذا شرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لا حلا المتعارفين فيفسد به العقد كما  
لو شرط ان يزرع الخراج والطحن في نصيبه ولا المزارعة منهم ما كصاد الزرع الى  
بزي ان الزرع بعد ما استحصل لو دفعه معاملة الى رجل المقيم فيه هذه الاعمال بالثالث  
فاذا شرط الفساد على العامل بهذا عمل سطر عليه بعد انما العقد واكتفا على العمل عليه  
بالعقد كل شرط يوجب عليه عملا بعد انما العقد فهو فاسد يفسد به العقد ويؤذي  
بشرط وانما بعد عن انفس ان العقد لا يفسد بهذا الشرط ولكن اذا لم يشترط فهو  
عليها وان شرط فهو على المزارع لان العرف الطاهر ان الارع هو الذي يباشر هذه  
الاعمال فهذا شرط وافق المتعارفين فلا يفسد به العقد وللمرطلق العقد لا يتحقق  
عليه الا ما يقتضيه العقد فاذا شرط ذلك عليه صار متحققا بالعرف كالواشرك  
حطبا في المصير شرط ان يوفيه بمنزله وفي المعاملة فان هذا الشرط يفسد المعاملة  
لانه ليس فيه عرف ظاهر وكان نص من محي وبهر من سلمه يقولان هذا كله على العامل بشرط  
عليه او لم يشترط لان فيه عرفا ظاهرا فاضار المعروف كالشرط فقد جوعا بعض  
العقود للعرف وان كان القياس يراه كالاقتضاء هذا هو الصحيح في ديارنا وكان  
ابو بكر محمد بن الفضل اذا استضيح هذه المسئلة فان فيها عرفا ظاهرا ومن اراد ان لا  
يعطل فعليه ان لا يمنع عما هو المتعارف وكذلك لو اشترط شيئا من ذلك على صاحب الارض كان

العقد فاسدا لما بينا وفي جانب الماء والارض فساد العقد بهذا الشرط على الاقوال  
كلها لانه ليس فيه عرف ظاهر فالاشريك لو ان شرط دفع ارضا الى رجل كصاد  
رعه معاملة معاملة على ان يقوم عليه تسعة جني شخصد فاحج منه فهو منها نصفان  
كان جائزا ولو عامله بعد ما استحصل على ان يحصله ويؤديه وسقته وحمله  
الى مئة الى مئتين كذا كان العقد فاسدا وهذا لان المزارعة على قول من خبرها  
باعتبار الارض وانما جازا الارض مزارعة يكون العمل العامل فيها تاييرا بحصول الخراج  
وذلك لا يوصد في الفضل الثاني وفي الفضل الاول يوصد ذلك لان الزرع يزرع بعد  
العامل بمنزلة التار كحج يعمل فلهذا البيع العقد هنا ولم يصحها هنا ولو دفع  
اليه ارضا وبذر ايجان من تحتها يزرع سبه هذه على انما روي عنه في ذلك من بيع  
هو منها نصفان فصلا فادان نقضاه ويبيعه فحصاد القليل ويبيعه  
عليها لانها انما العقد ما عدا ما عليه والفضل في الفضل كصاد بعد الاستحسان لانه  
عمل في ملك سكه وليس له تايير في زمانه الخراج فكل ان كصاد بعد الادراك عليها فذلك  
حصاد القليل عليها ويستوي ان كان البذر من قبل الارض والمزارع ولو اشترط  
الزرع فيعظم اللطان كحصاد اما طما او لصلحه راي في ذلك او يستوي في  
الحاج فالخلف عليها لان الخلف بعد الاستحسان كصاد فان عقد المزارعة  
منهم لا استحضاد ولو دفع الى رجل خلا معاملة على ان يقوم عليه تسعة وبلغه  
على ان الخراج منها نصفان فهو صاير واما العامل على العامل حفظه بالليل والنهار  
حتى يصير ان عقد المعاملة قائم منهم فالم يصير كرا او الحفظ من العمل اليه تحوي على العامل  
عقد المعاملة فاذا صار مزارعة انما العقد سقي التمس كاسمها فكان الحفظ بعد ذلك  
واحد لا عليها بقدر ملكها فان شرطها في الخراج على العمل اصل المعاملة كحصاد الخلف  
بعد ما يصير كاذن المعاملة فاسد لانه شرط نفسه عليه بعد انما العقد ولو اراد في المعاملة  
الصحيحة ان يحده بئر فيبيعه او يلفظاه رطبا فيبيعه فان اللفظ واحد عليها نصفين  
لما بينا انما العقد ما عدا ما عليه فان الخلف قبل الادراك بمنزله بعد الادراك الخلف على



العالم ما دام في راسه خيل فيه نصير في الال المعامل بينهما ان فانه انما شئ  
 منما لم يلد ولا الموت شيئا قبله وحال تمام العقد الحفظ صحيح على العالم  
 الشا طفا حرج الارض والكراب وغيره واد  
 دفع الرجل الى رجل ارضه مزارعة بالنصف شئ هذه على ان البذر من قبل العالم  
 فقال صاحب الارض انما ارضها وقال العالم ان ارضها غير كراب فانه نظري  
 ذلك فان كانت زرع بغير كراب حصل الربح الا ان الكراب اجود فانها العالم بالكراب  
 وان شئت لم يكون وان كانت حرج ربحا الا كراب لم يكن ان زرع الكراب لان المقصود  
 بالمزارعة حصول الحراج بالعمل الذي بد منه فحصل الحراج نصير خفا على العالم  
 بطل العقد وما حصل الحراج بد منه لا نصير خفا الا ان ط ان مطلق العقد تحقق صفة  
 السلامة في العقود على ولا تحقق صفة اجود الا ان ط فاذا كانت كراب في حرج  
 يحصل ربحا الا كراب وهذا على ان لا نصير خفا على العالم بطل العقد الا ان شئت ان  
 مدع الزرع لان البذر من قبله فلا يكون العقد لازما في سنة قبل البذر في الارض  
 وان كان الربح حصل بغير كراب مع الكراب كره ان اجود لكر صفة اجود لا تحقق الا  
 بالشرط وبدون الكراب صفة السلامة حصل في الربح نصير العالم لذلك وان كانت حرج  
 بدون الكراب شافلا نظر فيه فان كان ما قصد الناس في ذلك الراعي نصير الزرع  
 في الكراب وان كان فلكيا لا قصد الناس بالعمل كبر على الكراب لان مطلق العقد  
 بالمعارف وانما لا قصد حصوله بالزراعة عان لم يكن معينا ونصير عقد المعاوضة  
 السلامة العقود على نصير الكراب خفا على العالم يحصل صفة السلامة  
 لصاحب الارض نصير الحراج واد اخرج بغير كراب ما قصد المزارعة  
 فاذن السلامة بغير كراب والاعلى نصير خفا الا بالشرط لذلك ان زرع ثم قال  
 لا اسقي ولا اريح حتى تسقيها السبا فان كانت تسقيها السبا الا السبا اجود للزراع لم  
 كبر على السبا وان كان في السبا احسرها السبا وذلك لان البذر من قبل صاحب  
 الارض في جميع ذلك المعين الذي قلنا ولودع اليه ارضا وبدرا على ان يريها وزرعها سنة هذه

بالنصف فاذ ان ارضها بغير كراب فليس له ذلك وحسب على البذر من قبله  
 من قبل الزرع او من قبل الارض لان اصل الزرع وان كان بغير كراب مع  
 الكراب كره ان اجود وصفه اجود نصير حجة بالشرط كره ان يكون في المسلم وصفه  
 ان يوفيه نصير كذا فله ان يوفيه اي حجة من نواحي المصير وليس له ان يوفيه نصير  
 اخر الا ان يكون الربح حصل الكراب بغير كراب بصفة واصاح محسنة لا بغير هذه اللغة  
 لانه غير مفيد ولذلك ان كان الكراب بحسب بغير كراب وقد يكون ذلك في الارض  
 فان الكراب حرج الارض والزرع واذ كان بغير كراب بصفة بلس على الزرع ان يكونها لان  
 اعيا وان شرط المصلحة المفسرة واستراط التثنية في المزارعة المزارعة نفس العقد  
 والانه متى منعها في الارض بعد سنة فاستطاعت ذلك ففسد العقد بخلاف الكراب  
 فانه لا يفسد بعد سنة فاستطاعت السنة فاستطاعت السنة فاستطاعت السنة فاستطاعت السنة  
 المزارع ان يكونها من ثم بزرع مع هذا اشتراط التثنية اياها لا يفسد المزارعة لانه  
 سقي منعها بعد سنة وفي الدمار اليه في منعها في الارض بعد سنة ان كان في المزارعة  
 سنة واصح بفسد هذا الشرط وان كانت ثلث سنة واما شرط التثنية السنة الا ان لا يفسد  
 العقد لانه لا يفسد منعها في الارض بعد انقضاء المد وقيل معنى التثنية ان يكونها بعد سنة  
 الزرع يبردها مكره وهذا شرط مفسد للعقد لان المزارعة تسمى باذبال الزرع فقد  
 شرط عليه على ان يكونها بعد سنة وفي منعها في الارض وقيل معنى التثنية ان يجعلها  
 حلالا كالمعول في المصلحة بزرع ما جئته منها وسقي ما من اجلها او مكرهه في منعها  
 الارض ذلك بعد ان يكونها المزارعة وهذا مفسد للعقد وان اصله ان منع شرط على العالم  
 سقي منعها في الارض بعد انقضاء المد والمزارعة بفسد كذا لو شرط عليها ان يكونها  
 والمزارعة سبها سنة واضل وان كره الا انها سقي منعها بعد انقضاء السنة وكذا لو  
 شرط عليها اصلاح حيا بما او بنا حيا بها وان سرقها فهذا كله ما سقي منعها  
 في الارض بعد انقضاء المزارعة فله ان يفسد المزارعة ولو لم يفسد البذر والزرع  
 على ان يعمل سنة هذه على ان زرع بغير كراب في المزارعة بغير كراب وان كرهها



فقد ارسلت حاجي وان كرت ثم زرع فاكناج منها نصفان فلهذا مزارعه جار وهي  
ما استقر حاله ذكرنا وانما من العمل او حب لنا بله بل نوع شيا معلوما من الحراج  
يصح العقد كما دفع الى حياط ثوبا وقال ان حظه هو روميه فلهذا روميه وان حظه فارسيه  
فلهذا روميه وهذا لان اوان لزوم العقد من الحايين في العقد الشرطه منها في الحراج عند  
القالبدر في الارض والكرار والتنبيه كل ذلك سواء البدر فعند لزوم العقد نوع  
العمل معلوم وبذلك معلوم بحجج العقد كالحياط فان حجب الاجر عند اقامه العمل  
وعند ذلك العمل معلوم والبدر معلوم فلا عيب هذا الحراج على انه ذكر قبل هذا شرط  
السيمى على المزارع منسند للعقد وهاهنا فلهذا شرط عليه التنبيه وصم اليه في عين اخر من  
العمل ومثلت احواله هاهنا في العمل مقدار البدر عند العقد مع اشتراط التنبيه فلا يكون  
منسند العقد كان او اوان كان لا عند العقد اذا ربحها او زرعها بغير راي صبيح اب  
ان نفس العقد اذا ربحها لانه يعنى ذلك بوجه فكانه شرط في الابتداء ذلك بعينه ولكن ما ذكره في  
الكتاب صحيح اما اذا جعلنا تفسير السيمى ان يرد هاهنا مكرره فلا حاجة الى الفرق بين هذا  
ومن ما سبق وان جعلنا بتفسير السيمى ان يرد هاهنا من هاهنا بعض عليه التنبيه  
وهي ما سقى مسعتها بعد في الملك فلا يجوز ان يحجر المزارع على اقامتها وههنا لا تنقض عليه  
الشيء بل يحجب هو ذلك ان يشاء فلهذا ان يشاء فيفسد للعقد كما اذا اطلق العقد صحيح  
وبحجر المزارع من ان يشاء الكبرار ومن ان يكرها ويدع التنبيه فان زرع بعضها  
بكرار وبعضها بغير كبرار وبعضها بفتيان فهو جار وما ربحها بغير كبرار فاكناج منها  
يكون ارباعا وما ربحها بغير كبرار يكون ثلثا اما ما ربحها بكرار وفتيان فهو منها نصفان  
اعتبار البعض بالكل وهذا لانه لا معنى على صاحب الارض والبدر شرط عند هذا التبعيض  
وهو متعارف من الناس ان زرع بعض الارض بكرار وفتيان وبعضها بكرار وبعضها  
بغير كبرار وهذا كلاه منسند الحياط فان ههنا ليس له ان يحجر بعض الثور روميه  
وبعضه فارسيه لان ذلك لغو المقصود على صاحب الثور وهو غير متعارف في الثور الواط  
ان يحاط حصيه حياطه روميه حصيه حياطه فارسيه بل بعد ذلك في الثور فلهذا كان

البدر من قبل المزارع جميع ذلك وكذلك لو كان الف طار من مزارع سيمى  
لربا فهو منها ارباعا وما ربحها بكرار فهو منها ثلثا اما ما ربحها بكرار وفتيان فهو منها  
نصفان وهذا هو الاول سواء وقت لم يحنوا في هذه المسله معالي شيعه ان  
لاصح المسله ان كله في الشخص بعد شرط عليه ان يزرع الارض بكرار والبدر بعض  
كرار والبدر ان وذلك البعض هو هذه احواله انفسه الى المزارع عند ان العقد  
لازم من جانب العام او حايين الارض ان فان البدر من قبل العامل ينبغي ان  
نفسه العقد واستدلوا على ذلك ما ذكره في احد الباب من بحير اجناس  
البدر هذا اللفظ واهم العقد له هذا المعنى الا انا نقول في من يكون للصله  
حصولها في بعض نوع وضع يكون الكلام في ذلك لا قال بوجه حجبوا الرخص الاوتان  
واذا كان روميه من صلاه كان ان يزرع الكل ما ي نوع من احوال الثلاث فلهذا  
والمسله الاولى سواء افرق من هذا او من بحير اجناس البدر هذا اللفظ تذكر  
اخر الباب ولودفع اليه الى ان يزرعها بغير راي صبيح اب  
حظه فاكناج منها نصفان وان زرعها بغير راي صبيح اب لصاحب الارض ثلثه وان  
زرعها بغير راي صبيح اب الارض روميه فهذا جار على ما شرط الماسنان او ان لزوم  
العقد انعقاد الشرط عند البدر في الارض وعند ذلك المعصود على معلوم  
والبدر معلوم واههنا قبل ذلك انفسه الى المزارع فان زرع بعضها حظه وبعضها  
بغير او بعضها سيمى فلهذا جار على كل نوع على ما شرط اعني اللبعض بالكل  
لانه لما ربح الارض ان يزرع كلها على صفة يكون ارضها بان يزرع بعضها بثلث الصفة  
وبذلك البدر كما في المسله الاولى ولذا لودفع معا صا ليمسح على ان يزرع فيها من  
حظه او سيمى او يثنى رطله الشنا والصيف فهو منها نصفان فمما عرفت من  
كرم او كل فهو منها ثلثا اما صاحب الارض الثلث وللعامل الثلثان فهو منها على ما  
اشرط سوا ربح الكل على احد النوعين او ربح بعضها وجعل بعضها كرامة  
واشبه البيوع في هذا الاجازات فان الاجازات مثل هذا حجب ودرجاد غيرهم



ان الله عز وجل يقول ان يهلك ان يداو كذا فيكون وان علمت ان كذا فيكون فقال  
باسم الله يا ايكم ذلك في البيع وفي كل من هذا الفرق ان في البيع اذا سري احد  
شخصين وسمى لهما واحد منهما ثمنًا ولم يشرط ان يشرط ان يشرط ان يشرط ان يشرط  
وفي الاجارة العقد يكون صحيحًا اذا كان شرط الاجارة في سبيل الخياطة مثله المزارعة  
لان الثمن في البيع يحبس العقد والعقد يلزم بنفسه فاذا لم يشرط ان يشرط ان يشرط  
عليه فلهذا لان الثمن محمول عند لزوم البيع وهذا الحكم ينفي الى المنازعة وفي المزارعة  
العقد يلزم من جانب البذر من قبله قبل ان يشرط البذر في الارض وفي الاطراف وان كان العقد  
يلزم سفته ولكن البذر لا يجب الا بالعمل وعند ذلك البذر والعمل معلوم وجه العمل فليل  
ذلك ينفي الى المنازعة منها وتسلل لمراد من هذا الفرق ان في البيع اذا قال الى  
بكذا والى اخر من بكذا فهذا يكون مفيد للعقد كماله بقدر الترخيص وجوب العقد  
وفي الاجارة وجوب البذر عند اقامه العمل كذا في المزارعة انعقاد الشرط عند ان يشرط  
في الارض وعند ذلك هو معلوم وفي بعض النسخ والاولا في هذا البيع والاجارة هو  
اسان الى الفرق بين المزارعة وبين البيع والاجارة ان في المزارعة ان يزرع بعضها  
وبعضها شعيرة او في الاجارة في سبيل الخياطة ليس كذلك في البيع اذا اشترى  
احد الثمنين انما كان باجبار واحد بالثمن وسمى لهما واحد منهما ثمنًا فليس ان يلزم العقد  
في نصف كل واحد منهما ثمنًا في البيع والاجارة من البذر على العاقد وعلى صاحب  
وذلك لا يجزى المزارعة لانه ليس في زراعته العوض خطه والعوض في الارض ارض صاحب  
الارض من فرق الارض من المزارعة وبين الاجارة فيما اذا اشترى ثمنًا في ثمنه  
طعامًا في حق وان فسد بيع الطعام فيه فاجب ثمنه فالعقد فلهذا في قولها وهو قول  
حنفية الا وقد بينا المسئلة الاجارة والفرق بينهم لما يبرهن من سلب الاجارة ان  
هنا الاجر يجب ان يتخير وان لم يسكنها المتاجر وعند الحنفية مقدار ما يجب عليه من الارض  
محرم او ما في المزارعة ان شرط البذر في الارض وعند ذلك حصه كل واحد  
معلوم فلهذا من سبيل الخياطة الرومية والفارسية ما بينا ولو دفع اليه ارضًا مزارعة

١٠١  
على ان يزرعها بغيره ونفع وعلم على ان يزرع بعضها خطه وبعضها سعيًا او بعضها  
فما رزق منها حصة فهو منها اصناف واربعة منها سعيًا في الارض ثمنه وما رزق منها  
سميًا فلهذا في المال ثلثه وللعامل ثلثه وهذا فاسد كله لان نص على التعيين هاهنا وذلك  
البعث يحصل في كماله ولذا عند انفا البذر في الارض لانه اذا رزق بعضها فاجب لهما  
فايزرع في حصة كمنها فان العقد فاسد اهذا او عند فساد العقد كالحاق كله  
لصاحب البذر وقد ساء حكم المزارعة انما ساء وهذا بخلاف الاول ان يزرع فيها ارضه  
فلهذا ان يزرع الكل حصة ان شاء وسعيًا ان شاء وهذا نص على السعي فليس ان يزرعها  
كلها اصناف وكذلك في اجارها على ان يزرع منها حصة فالحاق متناصفًا وما  
رعت منها شعيرة في ثلثه وكذلك ثلثه وما رعت منها سميًا في ثلثه وكذلك ثلثه فالفقد  
وهذه المسئلة هي التي استشهد بها الطاعن في بعض النسخ العسفة  
المسئلة رابعه انه قال على ان يزرع كل ذلك فيها فلهذا حجة ان الله عز وجل يقول  
ان يزرع من رزق من التعيين فهو وما لوض على التعيين سواء وما على ما ذكر في طاهر الزيادة  
موجده الفرق بين هذا ومن ما سوان الحكم هاهنا سلب في صلب العقد لان الحكم في البذر  
ولا يترتب ان حنن البذر في عقد المزارعة وكذلك الاجر لا يصير علوما الى حنن البذر  
فكانت الحكم ممكنة في صلب العقد فلهذا سلب الحكم فاما في مسئلة الكواب في ثلثها الحكم  
لا يمكن ما العقد فالفقد سميًا صحيح بدون ذلك فلهذا لم يكن الحكم لا يمكنه من التعيين  
العقد ههنا يوضح الفرق ان الكواب في ثلثها كذا في البذر في الارض وانعقاد  
الشرط عند انفا البذر وعند ذلك البعض الذي يشرط البعض الذي لم يشرط فلهذا ما فالفقد  
انفا اصناف من البذر ما حصة من الارض فالعقد في الناحية الاخرى يحصل في حق  
حس البذر وحسن البذر فلهذا فساد العقد في الشرط ولو دفع اليه لزم ليزرعها  
ببذر على ان يزرعها حصة فالحاق منها نصًا وان رزقها سعيًا فالحاق لهما ما رزق  
جاء لانه حينئذ من المزارعة والاجارة فاستراط الحاق كله للعمال كذا في الارض  
وذلك صحيح واستراط المناصفة بينهما نصًا في الحاق من حصة لمن مزارعة صحيح ولا ينوله



لو اوجرها بغير علم لمن انفسها الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
من لمن الارض فجلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
في الدار لان المص على العقد فجلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
اللزوم فالنظر الى العقد في نفسه وهو كجلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
صحة العقد لا بد له دفع الضرر فان من باع جديا في سوق لا يملك تسليمه الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
ولو اوجرها بغير علم لمن انفسها الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
المنع له دفع الضرر فان من باع جديا في سوق لا يملك تسليمه الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
منقول ما من عند والده الى من يجره المنفعة والمنفعة لا تقوم الا بالتسليم والقبول والمسمى  
بما له المنفعة هي جبر ومن اخرج فادام كصل الخراج بان لم يخرج انكلا اير جبريا  
اخرى وان المخرج عامل التفتة لانه استباح ليقوم العاقل بها لنفسه والعاقل لنفسه يجب  
الاجرة على غيره فان لم يجدها حتى تنقضي الزرع ولم يتحصده حتى جلس القاصر في الدار  
المنع فان اراد ان ياصرها بغير علم فليس ذلك الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
انك لا تسلم في الخراج وفي البيع اضرار بالعاقل في ابطال حصة الزرع وفي التاجير الى  
ان تحصد الزرع فطر للفرمان فان تصيد بالارض من الزرع باع في دهم صا وما فوقه  
الطر للذو وتخرج عما فيه اضرار البعض وليس كان في التاجير بالعريا اضرار التاجير  
دوا اضرار ابطال واذا لم يكن بغير العلم اضرار بالارض ترجح اهل الضرر في اداء العلم القاص  
ذلك اضرار من السجل لانه ما يجلسه لنفسه دونه اذا كان متمكنا من بيعها بشرع المثلط لما  
في تاجر قضا الدين واما مجلس الظالم الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
من مجلس فما هنا ايضا كجلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
كأن حق المجلس لجواز ان يحصل في عين مال واذا كان ملائمة احد ذلك المال كحق المال  
عاد وراجح فاذا اضرار الزرع في المجلس حتى يبيع الارض وتضيق من الزرع في الدار  
قد اتممت ويمكن قضا الدين ببيع ماله فجلسه لذلك لو كان دفعه الى الزرع في الدار  
من الزرع المستحصد حتى ياتي بالارض فادار في ثمنه اضرارهم فليس له الا بخسنا ولو كان

من احد الدارين سبي عند وان سمي الخراج من السعي حارة الخطه والمجر  
في الشفعة وهي مطعونة بحسين علمينا واذا دفع الارض الى صاحب البذر عما ان يكون  
الخراج كله لصاحب الشفعة لانه ما جعل احد الوعد من شروط الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
علا لآخر نفسا وادما لا يمنع صحة الا بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم فان جلس في الدار او قال بغير العلم  
وان زرعها شجرة افا الخراج لصاحب البذر وهو اكمل في المزارعة القاسد واذا دفع  
ارضه الى حنظله ولم يسعير علمنا ان ارضه اخطه فيها فخراج منها اصفان في الشفعة  
مرد وطلبه وان زرع السعي فيها فخراج كله لصاحب الارض واخطه مردان عليه  
عمد كذا بغير علم ما شرط لانه استعان بالعاقل في احد العقد وابتاعه بغير علم الخراج  
في الارض وجبر منها وكل واحد منها صحيح عند التراد ولو استمر الخراج من الشفعة  
للعامل جازا ايضا لان سائر الخراج له يكون ارضا منه وقد بينا ان هذا بانقران  
صحيح فكذا عند الجبر بينه ومن المزارعة ولو دفع اليه الارض وصرها علمنا ان زرعها  
حنظله فخراج منها اصفان وان زرعها شجرة افا الخراج كله للعامل فخراجها كله  
لصاحب الارض فترجى بغير العلم السعي علمنا ان العقد في الخطه مزارعة صحيحة منها  
بالنصف وفي السعي ايمان الارض من العاقل وهو صحيح ايضا فاما في السعي لانه  
السعي يكون دفعا للارض فخراج جميع الخراج وهي مطعونة بحسين علمينا فان كان  
البذر من صاحب الارض جازا جميع علمنا قال في اخطه العقد مزارعة صحيحة وفي السعي  
استعان بالعاقل وفي الشفعة اراض البذر منه واعان الارض ولو اوجد منها بغير علم  
الا بغير العلم فكذا اذا جبر بغير هذه الأنواع لانه ما جعل المشروط في البعض اما عطف  
البعض فلا يتولد من هذا العطف مع نفسه العقد باطل  
العذر في المزارعة الاستعانة واذا دفع الى رجل ارضا شئته هذه علمنا ان زرعها بغير علم  
وبقر بالنصف فلما تراضيا بما فلا اراد صاحب الارض ان اضرار في الدار فليس في  
الذي تضرر شيئا او قدما كذا بغير علمها راوسول سنا لم يكن له ذلك لانه لم يجر  
لارضه ولا حنظله في المضي على هذا العقد الى الما في ثمنه فليس له ان يجره في نفسه كحقه كا







وهذا الجواب الحكيم والاراضي من سائر جهات مثل علمه لانه لما  
استعمل ما قامه العمل لميزر فيحصل نصيبه من الخارج فاذا اخذ الارض بعد ما قام  
الاعمال كان عمال للعاملين في الارض والفرق بينه وبين سائر الارض ان  
كان قد زرع وصار الزرع مثلاً في ملك لصاحب الارض او في العامة وان كفة  
وقابل الامر في هذه الارض ولكنه خرج من كسبه من كسب الزرع لان العقد كان له  
بأن البذر في الارض واعفاه الشركة الخارج والبيع من المزارع من حيث ابطال حصة  
نصيبه من الزرع وهذا الفصل الاول بينا ولو ما من الزرع على المزارع على حاله  
تخصه لانه كان محتاجاً للزراعة الى ان ينفذ فلا يحكم ان يطلع زرع قبل الاخذ بالنفقة  
على انفق ان الزرع كسبه انفقاً فاحتاج العمل على العامة الى المدد خاصة في الزرع  
اجوز مثل نصف الارض لا يستوي منقصة نصف الارض ليعتبر به حصته في الوقت الادراك ان  
انفق احداهما بغير صاحبه ولا امر فاضل فيكون في النفقة لان كل واحد منهما غير على  
الانفاق وكان المنقوسهما منطوقاً كالدار المشترية بينهما اذا استقرت فانفق احداهما في  
غير صاحبه فان منطوقاً ذلك ولو دفع اليه ارضاً بغير ان يزرعها سقته فله  
على ان يخرج منها نصفان فيزعمها ولم يخصه في غير العامل وهو صاحب الارض  
بالنفاذ في الزرع حتى استقر ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع في موضع صاحب  
الارض جميع النفقة او لا نفق القاصي لا يامر بالانفاق حتى يقيم السبعة على ما نفق لانه  
يدعي شئ ولا يملك للنفقة في الامور الانفاق على هذا الزرع ولا يعرف القاصي بسببه  
فلكونه اقامه المدة طيلة هذه السنة من كسبه الحال بغير حصر او يكون القاصي فيه  
حصره كافي لانفاق على الوديعة والنفقة فاذا اقام السنة كان امر القاصي اياه الانفاق  
كأمر المزارع لو كان حاضر امكن له ان يزعم عليه جميع ما انفق بخلاف ما سبق في جوعه  
هنا بعد نصيبه من الزرع لان العمل والانفاق هناك غير على الوكيل فامر القاصي لما نفق  
على القاصي باعتبار النظر منه له وذلك في مقدار حصته من الزرع في اجار المزارع ذلك في  
حصة وهما هذا العمل كحق في الزرع لو كان حاضر اجبر القاصي ان يعيد من اثبات

حق الرجوع في النفقة فله ان يزرع في النفقة فله ان يزرع في النفقة فله ان يزرع في النفقة  
بوقية نفقته لان نصيبه من الزرع ان حتى ينفق ويملو زرعاً ما ينفق  
كأمر بحسن اجراء فانه استفاد نصيبه من الزرع في النفقة فله ان يزرع في النفقة فله ان يزرع في النفقة  
كحبوا عنه بالنفق فان اختلفا في النفقة فالقوة المزارع مع مينة كالوكان هو الذي  
اربع بالانفاق وهذا لان الارض في ملكه زيان فيها المستوجب دماً في دمره او مملوك  
لذلك وانما كل واحد من العلم لانه اختلف عما فعل باسحق من هو النفاق المملوك من  
صاحب الارض ولو لم يهرب ولكن انفق في المزارع قبل ان يزرع في النفقة فله ان يزرع في النفقة  
فان المزارع يقول لصاحبه انفق عليه ان شئت فاداك كسبه لم يصلح العامل  
الى الزرع حتى يعطيه نفقته فان انفق عليه النفقة حصره بذلك ولا يملك الا  
وهذا لان بعد انقضاء المدد المزارع لا يحصر على الوكيل ان كان القاصي طامعاً  
الاربط في النظره وذلك ان انفق الرجوع على مقدار حصته من الزرع في الزرع على  
ذلك الحصة حتى ان وهو لم يزرع في سنة ولا لصاحب الارض حتى يكون اقرباً  
على الدوام في نصيبه ولكن لا يملك القاصي غار له واما بحسن حصته من الزرع حصته  
من النفقة لانه حصة تلك النفقة فان الى ان يطالب النفقة باع القاصي حصته قبل هذا  
ساقطاً لما على قول ان حصة المزارع القاصي حصته في ذلك لا يملك على الحق  
ويجوز ما عليه ذلك وقيل بل هذا قولهم جميعاً لان الدوام له على نصيبه من الزرع  
مع ان سلامة متعلق بصواب النفقة الى صاحب الارض في بيعه ما يباع الموقوف  
والتركة في اليد ولا ينفق واحد من في بيعه من هذه المدايل فيشترى الزرع الذي صار  
له لانه لا يملك حصة ولا يملك الارض التي في اليد ولا يملك حصة المزارع ولو كان  
البذر من العامة فزرع الارض في المزارع بطلان حصة المزارع في الزرع ولو كان  
على حاله فله ذلك لانهم قامون مقام المزارع في ملكه نصيبه من الزرع فيقومون مقامه  
اذا اختاروا ذلك وهذا لان قصود الارض اقامه العمل لا يغير العدا لانه كان  
العامل ان يستعين به او بغيره في حيوته ليقوموا له فله بعد وفاته اذا اختاروا



والعمل لا يتم بخلافه على ما لم يشر له على خلافه في غيره ولا احر  
عليهم الا ان عملوا نصا قاضي او قاضي قاضي لا يتم فامون حكم  
وتحق المزارع لم يطل موتهم اذا احيا والاعمال وان قالوا لا يملكون الجيرة  
على انهم انما يملكون الميراث الملاك وحقوقه وليس عليهم ان يثبت ما كان مستحقا  
منهم من ماله فذلك لا يجبرون على اقامة العمل الذي كان مستحقا منهم الا انهم  
كبرون على نصا دونه من ملكهم فيل صاحب الامر اقلع الزرع فملكون سبيلهم  
نصفان او اعطاهم فتم حصصهم من الزرع او اسبق بها حصصهم واملوا نصفهم  
بما خرج الارض لان المزارع قد انقطع ثوبت العامل اذا اتي بالوارث اقامه  
العمل الفوات المعقود على ال طرف في الزرع مشترك بينهما فهو مقبولة بالانضمام  
المير والزرع مثل فاد العامل ان يطلع نصيبه فذلكها ان صاحب الامر يجبر  
من هذه الارض الثلثة فهذا قياسه الا ان هذا اذا اراد صاحب الامر ان ينفق فانه  
ينصف النصف نصيب العامل وهذا مرجح بحجة التقدير نصيب الثلثة لان هذا  
الحقايق العمل على العامل بقابله حصصهم الزرع المير والزرع قد انقطع المير  
وطرقت العقدة علىهما نصفان وهو المير لم يمتد وقد كان العمل كحقايق المزارع  
بما لم يمتد المير والزرع وما كان مستحقا عليه كحقايق المير ولا يسلم التزك للثلاثة  
الابعد انما كان على ما اخرج ما استوفى حصصه الثلثة من الزرع فيستوفى من  
الفضل على ذلك لا لو كان المير بالارز وبقي العامل ولذا لو كان المير من قبل  
والارز لم يمتد ما لا يمتد على ما يمتد ان ساه المزارع ان كان حيا ورثته ان كان ميتا  
او مضوا على المزارع فذلك المير والارز او ورثته من الفلاح وبغيره  
فتم حصصه العامل وبقي الاتفاق على ما يمتد ولو كان المير من العامل فلما صار المير رزعا  
العض وقت المزارع والارز او ورثته لا يمتد على ما يمتد على ما يمتد لان الغايه لو كان  
حاصرا لم يمتد كغيره على الاتفاق يكون صاحب الاتفاق على نصيبه منطوقا ولا اخير  
صاحب الارض على العامل لان جرم مثل صو الارض بالارز ما التزمه وهو حينئذ امسك

الارز او وقت الاختصاص بعد مطالبة احد الارضين في بيع ولم يوجد ذلك ان رفعه ما زال  
الامر ان القاض صاحب الغايه فانه يملكه اقامه البيعة على ما ادعى لانه انما يثبت  
والا القاض في الامر بالانفا ولا انفا الميراث ببيعه فان ان البيعة على الزرع انه بيعة  
وبين فلا الغايه من القاض بالبيعة او اذا احرقه البيعة وحيث هو الزرع  
الميراث فان القاض في امره بالانفا ان كنت صادقا بالنظر من احصا الامان فان  
صادقا في بقائه فان الامر من القاض في موضعه وان كان كاد بالتمسك على الامر لا ينفقه  
بالشرط فان استوفى حصصه حصر بالارز فان الميراث هو حصص الارز من  
الزرع حتى يشق في بيعة فان كان الارز وان كان بيعة اقتدله جرحا وارب  
الارض يعني لان امر القاض انما سجد بحق الغايه على وجه النظر من له ولذا يقول  
له القاض انما على ان يكون نصفك حصصه من الزرع لدفع الضرر وحمل القاض عليه  
اجرم مثل صو الارض ان القاض في مقام الغايه فيما يرجع الى النظر له ولو كان حاضرا  
كان لزمه اجرم مثل صو الارض لغيره نصيبه الزرع على الارض الى وقت الاداء فذلك  
لزمه ذلك كما لو ما اذا استوفى امر القاض وان هذا ليس من الغايه بل يكون  
اجرم مثل صو الارض لانه لا يثبت له حق الرجوع حصصه ما استوفى امر القاض  
فذلك ان اجرم مثل صو الارض لزمه الفرق من النصيب بعد المعنى ولو حصر الجميع  
فعال يطلع الزرع وفارر الارض ينفق عليه واخذ من احر مثل صو الارض لم يكن له  
الا لانه يريد ان يزرع المزارع دينيا في زمته وابا نصيبه الميراث ان لا ينفق نصيبه  
الزرع بذلك فكون له ان ذلك لم يقول القاض صاحب الارض ان سبقت فاعلم الزرع  
مع المزارع وان شئت فاقم نصف فتمد الزرع وان شئت فاسبق على الارز كله ويكون  
حصصه من نصفه حصصه من احر ولا يجبر المزارع على بقية الارز لانه انفا  
ملكه لا حصر لا يجبر على ذلك وان كان ينفق به غيره وان قال المزارع ينفق الزرع  
والذلك صاحب الارض يطلع الزرع الميراث القاض في امره ان ينفق على الزرع ويكون نصيبه  
على صاحب الارض حصصه من الزرع وعلى جرم مثل صو الارض لانه في حيا والارز



بأنه منسوبة إلى الأرض فإنما هي نصيب في الأرض وليس له آخر مثل نصف الأرض  
فإن الأرض لا تستحق قاصدا للأضرار به فلا ينفذ القاضي إلى بعثته بخلاف  
فالمزارع هناك يلزم له خسران الحياض صاحب الأرض من الاتفاق أو ساعده  
ذلك هو لا بالأداء في الغرض عن نفسه وما هنا صاحب الأرض يلزمه ذلك بالساعده  
المزارع على ما أحسن من الاتفاق فكلون هو المطالب بالقطع متوقفا قاصدا  
إلى الأضرار وكل من هذا الباب من القاضي بالنفقة حدها كلها وما يجب  
لم من ذلك حتى تقوم البيعة على الشراكه فان ضا فلهلال على النكاح فكل من يقوم  
قال القاضي قد امرت بالنفقة ان كان الاركا وصفت وتدين وجه هذا ولو  
كان السيد من صاحب الأرض فلما صار الزوج بطلا قال القاضي لا يسوق عليه ولا نفقة  
فان القاضي يرى على ان يسوق عليه وتعيه لانه التزم ذلك بما شرته العقد طارعا  
مجبور على ايفاء التزم فان لم يسوق ولم يكن عنده ما يسوق امر صاحب الأرض  
والبيد ان يسوق عليه ونسفيه على ان يرجع بذلك عما صاحب وان كان التزم  
لان ذلك شر كجبر وكل نفقة كجبر على صاحبها فلم فانه القاضي صاحب النفقة  
ما يسوق بها كلها على شريكه هكذا العقل او يثبت وان كان التزم بها ولو نفقة كجبر  
عليها صاحبها فاسوقه كذا ما امر القاضي فانه يكون له حصصه الاخر فان لم يسوق  
لم يكن المفقود غير ذلك ولو اصاب على قدر السومه بما سرقه ويعد عليه الاتفاق بالانكاح  
تستحق النظر إلى المشتري والمشتري فكذلك الاكثاف فكل من الاخر قالنا بجهت شرعا  
فما لم يمتح به من الموصوفه الالتزام بالنقد نصيبه من العله على وجهه في سواه والمطالب  
بعد هلاكه شيء فانه لا يبرأ من التماس هذا المقدار ان كان عهده صغيرا  
لو كان من رطلين فقال اصدها ليس كذا ما اسوق عليه الا ما استرجع له به جبر القاضي  
عما ذلك وان لم يقدرها ولا امر شريكه فاسترجعه رجع على حصته من الاجر والفا  
ما يبيع اذا كان رضاع مثله وان كان التزم ثم نصيبه سوا في الصبي او هلك لانه لما كان  
مجبورا على الاتفاق كان امر القاضي شريكه بالاتفاق كما ان القاضي لم يمتح بها كان شقيقا

عليه ودفع الظلم فيرجع عليه نصيبه بالقابل ببيع وبمثله في الدية لما لم يمتح  
الانسان في القضاء واذا اتفق الشريك لم يكن له ان يرجع عليه فيما راد على وجه التراضي  
لصدقه ولا بعد هلال على صاحب العله لان العله تسلم له مقابل ما يسوق والنقد  
مقابل الغرض فاقا طال ولم يمتح شيئا فستفهم كجبر واحد منها على النفقة اما  
صاحب النخل ولانه لا تسلم له من العله ولانه لا يمتح على الاتفاق بما طلقه في غير نكاح  
وصاحب الدار اما كان يسوق لتسليم العله في هذه السنة لتسليم له من العله فلا يجب  
على الاتفاق فان اسوق عليه صاحب النخل حتى لم يكن له صاحب الغرض حتى سرق  
صاحب النخل النفقة من العله وان لم يمتح من العله حتى نفقة وانما نفقته قال انفق  
على صاحب النخل حتى لم يمتح منها خرجت النخل لان العله اما حصل بالنفقة فلا تسلم له العله  
حتى توفيه النفقة ولكن صاحب العله لم يمتح بها الا ما وافق به بالنقد عليه ولا  
الزوج الموم وصفت قبل ذلك ولو اتفق عليه المزارع امر صاحب جبر عليه بذلك  
الفاصل ببيع لانه استقرض منه ما اسوق بان يسوق عليه ما من وقد افرضه فكل من ذلك  
دنا له في دمه ولا يسبيل له على حصته من البيع وهذا لان من على نفسه فافترضا  
ولا يسبقه وما فيه نظر كروا القاضي عليه بغيره فانه نظره فيما لم امر هو كجبر  
عليه واذا دفع الرجل إلى الرجل ارضا مشتركة في ان يزرعها ما بدله وفسرها ما  
بدله على ان ما خرج منه يوزع ذلك بينهم فلو بينهما نصفان ففسرها كلا او لا او  
شجرا او ثمر فلم يبيع التمر حتى كانت المزارع او رب الارض فالمرشدة الزوج الذي لم يبيع  
ما جميع ما بينهما لان ادراك الثمار زمانه فلو كان الزوج فسق العقد فله ان يصدقها  
وعلى الادراك ما فيه من النظر اليها وليس من كسبه فربما صاحب الأرض فان سارت  
الارض وليس من كسبه فربما انقص المزارع وصار العجوز من ورثه المتيقن ان يصدقها  
لان الشئ كالبناء ليس له نهاية معلومة فيخرج الارض منه وفيه العقد اضرار صاحب  
الأرض وهو النوار لا يرضى ان يستعير لوزع الارض ثم يصدقها بغيره  
ينبغي ان يمتنع من الادراك ان لا يمتنع من الشئ ولا يمتنع من الشئ

فان كان  
المراد  
بذلك  
فان كان  
المراد  
بذلك  
فان كان  
المراد  
بذلك



في المزارع وفي صاحب الارض فان قال المزارع انما اصد من الوثبة نصف ثم  
تغير لم يكن ذلك واجبا فيه الى صاحب الارض او ورثته ان كان مينا ان نشاوا فلقوا  
ذلك فان منهم وان نشاوا اعطوا المزارع او ورثته نصف ثمه ذلك لان الشجار مشترك  
بينهما وهي في ارض صاحب الارض فليكن ينزله اليها المزارع في ارضه منها واخيلا  
في التملك القيمة الى صاحب الارض دون الاخر لان البناء السجرج للارض حتى يذلل البيع  
من غير ان ينزله الصبيح المثلث ولو اضل صبح انسان لصبح ثم كان الخيار التملك  
الى صاحب الثوب و صاحب الصبيح وهذا لان الاخر لم يكن ان يملك الارض عليه لان الارض  
اصل فلا يصير معا لما هو مع له وهو السجرج ولا فائدة في ان يملك عليه نصيبه من الاشجار الا انه  
لا يخفى هذا حق قرار الاشجار في الارض ولكن يوزن بالقلع وصاحب الارض في ملكه عليه  
نصيبه من الاشجار فان بعد الاله الحق قرار جميع الاشجار في ارضه فلها كان اختيار صاحب  
الارض ولها لو كانا حسن يلقون الارض في لا وفاقه الم من ثمر الارض ولا ثمر السجرج  
فان الناضق ينقض الاجاه ويجبر بالارض وان نشاوا ثم نصف ثمة الشجر والنخل والكرم وان  
نشأوا فلهن بسبب السجرج الفاد عذر ايضا العقد بينهما فينقض القاضي الاجاه لبيع الارض  
في الدس ويكون ذلك ينزله انتقاض الاجاه بوثب اصدما وكذلك وانقص المثل في العقد فدارفع  
بانتقاض المدة ويعيب الاشجار مشتركة بينهما في ارض اصدما ولو كان العامل احد الارض جاح برامهم  
مسما لم يكن له هذه الاجرة كلها حارة الى صاحب الارض ويملك اقلع شجر الا الاشجار و  
بيع الارض ومروج اصل وهذا جار بيع الاشجار دون الارض ولا بد من خيار التهمين في عقد التهمين  
بالاصول و قد لا يكون لصاحب الارض ان يملك عليه غير رضاء اذ لم يكن له شجرة في الاشجار ينزله صاحب  
السفل لا يملك على صاحب العلو بل بالقيمة غير رضاء و شجرة بالبيع مروج كان له ان يملك عليه  
نصيبه اذ كان شجرة في الاشجار وهذا لان اذا كان سبب رضاء الاشجار فله ان يمنع شريكه من  
قلع الاشجار التي هي في يد سبب الاشجار في ارضه فليكن في ارضه من هذا الحق ما لم يعلم غير  
رضاه ولا يمكن من قلع نصيبه خاصة لان ذلك لا يكون الا بعد التهمين ولا يمتنع التهمين  
ما لم تملك الاشجار فاما اذا كانت الاشجار كلها لاصحاب الارض لاخر صاحب الاشجار فليكن قلع اشجار

على

على الموانع من سبب صاحب الارض فلهذا لا يكون لصاحب الارض ان يملك عليه  
عنه غير رضاء الا ان يكون قلع ذلك غير رضاء من اشجاره او يكون اشجارا كان  
وساد المحيد يكون للمواجر ان يعدم القيمة لمتاجر لان صاحب الاشجار ليس له  
ان يلقوا الضرافا حشر لصاحب الارض واذا كان في القلع ضررا فاحشاه فقد نقتد  
القلع وحبست الاشجار في ملكا صاحب الارض فليكن يملك القيمة ينزله من حيث  
والارض في بناءه فانه يضمن القيمة وليس لصاحب الساجه ان يخذل الساجه للمفترق  
الارض لصاحب الساجه واذا دفع الرجل ارضه من رضاءه في سنة ههنا ههنا  
وعمل على ان كان في سببها نصيبان فكلها العامة ونشأها وحصرها بها ثم اخفها  
رجل اصدما ولا شيء له اذ كان في العقد الذي ينفذ وعمله انه لم يودعها شيئا من هذه  
اما اقام العلو فليكن ان المنفعة انما تنقوم بالتهمين والمسمى بمنايا على بعض  
الخارج وذلك لا يحصل قبل الزرع ولان المزارعة سبب في الخارج وابتداء من وقت  
القالبدر في الارض فلهذا حال سبب العقد ولا سببها في الدافع ولو اخفها  
بعد ما رجعها قبل ان يخذل ارضه في المزارع وصاحب الارض ان  
يقلع الزرع لانه سبب ان الارض كانت معصوبة والعاصب لا يكون في الزرع فحقاها رضاء  
ثم المزارع ما يختار ان يملك الارض في حاله و يكون البعد الاخر الذي دفع اليه الارض  
مزارعة لصفه المزارع ما تملك في الارض ويسلم الزرع له لا يفرور من حشده حشده  
الارض على ان يملكه والذي جوى منها عقد معاوضة فثبت فيه وفيه فحقاها  
نصيب من المزارع الى وقت الاداء فاذا فات عليه ذلك كان له ان يرجع عليه حشده  
اما في الارض فليكن للارض اذ رجعها ثم اخفقت قلع زرعها وان اخذ البعد الزرع  
كان النصف الاخر للارض دفع اليه الارض لان الحقان يعقدن وهو له الحقان وقد بينا  
ان العاصب اذا جرد الارض او الدار فالاجرة له فذلك لان المثل نصف الزرع للدافع ان  
المتحقق ثم المتحقق في مال حشده ليعرض ان الارض الدار خاصة ورجع على الدافع  
الارض وهو قول المولى في سبب الاخر وفي قوله الاخر وهو قول المولى في سبب الاخر



المزارع وان شئ المزارع م يرجع به الزارع على الدافع وهو ما على مساهمة العقار  
 وان العقار لصاحب المزارع بالانفاق والاعصاب والادافع مما صلب المزارع مقدار  
 النقصان المتلف لان ذلك حصل مباشرة المزارع فعند له حصة وله نصف الآخر ضمان  
 المستحق على المتلف دون الغاصب وعند محله الخيار المزارع اذا ضمن يرجع بما ضمن  
 على الدافع لانه كان معروضا من جهته فان لم ينفذ المعاوضة لانه نفع الارض في المزارع  
 له ولم يفرج عليه من العروق كما لغو ربحه جاره استرها واستوله هاجر جمع في المزارع  
 انه ضمن على البايع ولو كان العامل عرسها خلا وسجرا او كرم وقد كان ذلك الدافع في ذلك  
 على المزارع وانما سمحها رجل فانه ما صار ضمه فتلحق بها من النخل والسمو والكرم وضمان  
 للمستحق نقصان التلحق اذا قلنا ان الانفاق لان النقصان المتمكن من التلحق حصل مباشرة  
 وكان ضمانه عليها وصح من العارض له ايضا نقصان العرس في قول الحسن وهو قول ابو ثور  
 الاخر ورجع العامل بما ضمن من ضمان العرس والتلحق على الدافع وفي قول ابو يوسف  
 وهو قول محمد للمستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك وهو ما قلنا في النقصان والحاصل  
 العرس العارض هو الملبس بالانفاق والدافع بما صلب في ذلك عند محله العاصب ضمانا كذلك  
 وعند الحسن واثاب يوسف الاخر ضمان ذلك للمستحق على المتلف دون الغاصب العارض  
 يرجع على الدافع لانه حل العروق الذي يملك عقد المعاوضة بينهما ماد العدة المعاملة  
 واذا دفع الى رجل خلا معاملة على ان يقوم عليه وفيه ولحقه ما اخرج اليه من مزرعة فهو  
 منها نصفه مقام عليه حتى اذا صار يسيرا فخصر ما صاحب الارض بعد النقصان  
 المعاملة منها في النسياس وكان البسير مزرعة صاحب الارض من العامل نصفه لان صاحب  
 الارض استأجر العامل بعض الخراج ولو استأجره بدافع استغنى الاجان بدون احوالها  
 ايها ما قلنا اذا استأجر بعض الخراج ثم استأجر العقد به اصابه من له اتفاقها  
 على نصفه حوتها ولو يفضاه اثار يسير كان بينهما نصفين ولكنه كسرت في العامل ان  
 ان يقوم عليه كما ان يقوم جيران الثمر وان لم يكن ذلك لانه ان استأجر العقد بدون الاثر  
 اضرار العامل واطال كونه في الخراج بعد الموت كان تخلفه العقد وما ورك الثمرة

المجاز

الاستجار الى وقت الاداء واذا انقضت العقد بطلت كذا في الاصول وفيه اربعة اقسام  
 ان يضمن المزارع لدفع الضرر كونه ايقا وهذا دفع الضرر او لا يجوز ان يضمن العقد قبل دفع  
 الضرر كونه ايقا لدفع الضرر بطريق الاولى وان قال العامل ان اخذ نصف الميراث ذلك  
 لان ايقا العقد لدفع الضرر كونه ايقا واذا رضى المزارع ان يضمن العقد لم يضر الا انه لا يملك  
 الحاق الضرر بغير الارض فبعض الخيار للثمن ما سواه من الميراث فبعضه وان شئنا  
 استوفى على البسير حتى يطلع ويرجعوا نصفه في حصة العامل من الثمر لمحقف المساواة  
 بينهما في ملك الميراث وخصصا من العدة ملك الارض والنخل واصل الثمر بالنخل فاصل النخل  
 بالارض او اصال الثمر بالارض وقد بينا ان هذا في النخل والسمو والكرم والبايع صاحب  
 الارض من هذه الاشياء الثلاثة فذلك كله وان كان العامل فله ثلثه ان يقوم عليه وان  
 كرمه صاحب الارض لانهم قاموا بقتاله فياخذ من النخل يحصل بقصد النخل وثمر  
 حتم عليهم مكر موتهم والثمر في النخل الى وقت الاداء كاصار مستحقا له فلا يملك النخل  
 ان ياتي ذلك عليهم وان قال البسير ان يضمنه بغيره كان لصاحب الارض ثلثا كذا في قول  
 الحسن في الوجه الاول ولو كان جميعا كان الخيار في النسياس عليه ثلثه الى وقت الاداء لانهم  
 يقومون تمام العامل وقد كان له حصة هذا كذا في قوله تعالى ان يضمن العقد  
 موته وليس هذا من باب يضمن الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث مما هو جازم في تخلفه  
 وصدر من الثمرة على النخل الى وقت الاداء فان ابرأ يقوم عليه كان الخيار لونه صاحب  
 الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن اصبحت المعاملة والبسير خصم  
 فهذا الاول سواء واخباره الى العامل فان شاء عمل على اكان يعمل حتى يبلغ الثمر وكثير منها  
 ضمان لان في الامر باحد قبل الاداء اضرارها والضرر مدفوع وقد تقدم بطريق النسخ الا ان  
 هناك اذا اختار الثمر عليه جبر مثل صنف الا ان اسمي الارض فيقولون فيها عقد  
 الاجارة على نصف الارض الى وقت الاداء اوها صنف الا جبر على العامل ان يبيع النخل الثمر  
 الثمر عليها الى وقت الاداء الا ان من اشتراها في الارض على اقسا جبر على ماله معلوم  
 جاز ولو استأجرها الى وقت الاداء وجب جبر المثل ولو استأجرها من الاشجار ثم اشتراها



والادراك على جبر وادراك هذا الفرق انني على الفرق الاخر هو ان يقال العمل  
بشيء من سببها في الروح لان رايه من ان سبب الجبر على العامل لا يسبب عليه العمل لا يصير  
بعد انهما المدد وهما هذا العمل على العامل في الكل لانه لا يسبب الا على جبره انما انقضا  
المدد فان كان على العامل في الكل لانه يكون العمل كله على العامل او قل ان كان انقضا المدد وان  
الى ذلك العامل جبره الا في بعض الوجوه الثلاثة كما سألوا ولم ينقص العامل والمصلحة في العمل  
دين فادرج لا وفاقه في السبع النحل وفي النحل يستروا طلع لم يجبر على بيع النحل وكبح من السبع  
حتى يعلم النحل ينقص العامل ثم بعد ذلك يخرج من نفس الدرس ان السبع قبل الادراك ان العامل  
في النحل حذو في النحل انما انقضا في ما جبره ففهم ومما لم هذا الفرق ينفع لهم وهو ان  
يصير فيهم من الميراث في دهم يكون من اعاءه هذا الجانب او او ما من احد ما او انقضا المدد  
او كق صاحب الارض في نفاذ وقد سئل العامل النحل وفاقه طلع في نفسه لانه لم يخرج من انقضا  
المعامله ولم يكن له من نفسه في الجبر الذي دفع اليه معاملته لان المعامله في الخارج وان لم يحصل  
بعد ان ينقص الشركة بينهما في بيع ما عثر في هذه العوارض فيلحقها بالشركة كما عثر في المزارعه  
قبل ان يترك البذر في الارض وقد سئل ان هذا العقد مستقر ولا يبيع على العامل على الارض ان يقوم مقامه  
بالمسمى ولم يحصل به منه وهذا مثله ولو كان الطلع قد خرج وهو اسم له اما يد واما هو  
اصل الثمر من النحل او صار اسم السبق الارض كان النحل وما فيه لم يحق لان النحل يفتح للارض  
كالسباو كان في الحقل الارض يفتح البنا فكذا يفتح النحل والثمران من حقله من النحل والثمران  
حجة السنة ثبوت الرويد المتصلة والمفصلة اذا كانت متولدة من ربح العامل على الارض فانه لا ينقص  
النحل معاملته ما جبرته في العمل لانه كان متناجرا في ربحه الخارج وقد حصا الخارج ولم يسلم بالاختلاف  
بفساد العقد في ثباته فاقول في سبب مستحق حرا مثل كل الواضحة جبره للنحل في بيعه  
فان حق بوما قام العمل ولو دفع الى رجل رعايا ارض قد صار رعايا معاملته على ان يقوم عليه وتسمية  
في مستحق فخرج هو من الصفه في هذا جابر بالنفس على دفع النحل معاملته لان الجبر يولد من  
النفاق في العمل العامل الثمر من النحل والارض حصل به ههنا فهو منزلة دفع الارض والبذر من راعه  
بل هو اقرب الكوار من ذلك انه اعم من النحل فلهذا لم يعمل الا ان يبيد افعه فاذا جاز العقد فلهذا

فان قام عليه ما انعقد به ولم يتحدد ثم ان احداهما فالعامل او ورتبه ما جبره ان ينقص على  
العمل حتى يتحدد فكل واحد من العمل على الشرا وان ينقص المعامله لان العامل لا يجوز بيعه  
تعيينه من الروح الى انفا العقد بعد من احداهما كان دفع الفرض عنه ثم جبر صاحب المزرعه او ورتبه  
من الطلع ومن اعطاء قيمه لصاحب العامل بوميده ومن النفاق في الروح الى ان ينقص ثم يرجع نصف  
النفقة حصه العامل لانه يشترك في النفع وهو مختص بذلك الاصل ولذا لو ماتا جميعا ولو لم يمت  
واحد منهما وقد دفع النفع لهما حلهما فانقصت فكل واحد من النفع المزرعه والنفع منها والنفقة  
عليهما وعلى العامل احرم مثل نصف الارض وقد سئل هذا في المزارعه والفرق عنه ويميز  
العامله في النفاق بالمعامله في النفاق هذا ما من المزارعه وان قال العامل ان يدفعه خير  
صاحب الارض حرم من الاشياء الثلاثة كما وسئل في المزارعه والمعامله في النفاق وان اراد صاحب  
الارض فكلوه وقال العامل اننا نتوقع عليه قاله القاضي انموط حجة تستحقه وعليه الج  
مثل نصف الارض فانما استحقا احد نصف القيمة حصه له ما يحكم من النفاق  
فقصده دفع الفرض عن نفسه عن صاحب الارض فصار حجة في النفاق لان النفاق في النفاق  
القاضي الى نفسه ولو لم ينقص المدد حتى استحق المدد ثم سئل رجل الارض نزرعها اخذ  
كلها ورجع العامل على البواقي ما جبرته فما عمل لانه كان متناجرا في ربحه الخارج وقد حصل  
الخارج ثم لم يسلم له حتى اكون رجع عليه جبرته واذا دفع الى رجل علفه طلع كبر  
على ان يقوم عليه ولحقه وتسمية فخرج فهو جابر لان بعد خروج الطلع ادرال الثمار في  
معلومه بطريق العان والمعلوم بالعان كالمشروط بانك ط فلا يصح ترك الوقف ثم  
ثم الثمر بها يحصل او يزداد يعمل العامل ما عثران بحسن المعامله منها كما يجوز المعامله  
قبل خروج الطلع فان قام عليه حتى صار سببا في ما اؤخده او كلامه او انقص في  
المعامله والخسارة العمل الى العامل او ورتبه قال ان يعمل جبر صاحب النحل من حقله البواقي  
المدد ولم ينفق ههنا في البواقي من المدد من النفاق في العمل لان النفاق في العمل  
فلهذا لم يسلمها حصل عن عقد ولا يستوجب النحل الا جبر على العامل عند انقضا المدد  
كالاستحراج عند من اصدما في المدد والعمل كله على العامل اذا اختلفت في الوقت والادراك







في الارض معلومه ومزارع وعمرس فهو بينهما نصفان حبه وثنيه وثمن وربعه والنمل  
لثنيه وعينه كرمه واسوال الدم وخطبه وعينه انه لان هذا كله حاصل بعلمه وتقسيم  
صاحبه فان عمرس من بدل العلف الاورق ان يحسب له فعرسها طالت السجج له سوله  
الوعصبه رافترعه فان كان الكل حاصل بعلمه وقد اشترط المناصفه في جميعه  
الكل بينهما نصفان ولو اشترط ان التمر منها حاره والتمر منها كاشترط انما الشجر  
والدم واصول الرطبه فهو للفارس يملعه اذا انضج المعاطه وهو يطير بيما اذا انضج  
المناصفه الحبال السن كله لصاحب البذر فتمت التمر منها نصفان كاشترط والشجر  
واصول الرطبه كله للفارس وان كانا شرط الارض فان المعامله فاسده فاسد في التبن  
لان احقاق الارض بالشرط فلو حوز هذا الشرط ادى الى ان يثبت له احقاق الخارج قبل  
ان يشترط صاحبه بالشرط زمانا من صاحب البذر لا يحصل التمر وان كان البذر والعمرس  
صاحب الارض فهو جابر جميعه هو الوجوه الا ان بشرط السجج والكرم فلا يجوز ان يثبت  
احقاق صاحب الارض بالخارج وان اشترط التمر لاصحابه السجج والكرم فاصفان  
لم يحز لان المقصود بالمعامله ان يكون التمر وهذا شرط يودي الى قطع الشجره فيها فهو  
المقصود من مقصوده لا يحد كاشترط المزارعه احدهما عينه والسن منهما نصفان  
وقد ساء هذا وان اشترط المزارعه ان يخرج منها من حنطه فتمت نصفان فما خرج  
يشترط فهو لصاحب البذر كله سرقه فاضح فمن مزارعه فاسده وكذا السجج الذي  
سرق منها الذي ليس من قبله الارض فلكل فاسده والمراد من هذا انه قد يكون احقاق حبات  
شعير يملع ذلك اذا اشترط حبه قبل ان يترك احنطه وكحفظه فاشترط ذلك لاصحابه فبسط  
العقد لان احنطه والشعير كل واحد منهما ربع مقصود فهذا الشرط يودي الى قطع الشجره  
فربع مقصود وذلك بسبب العقد ان اجاز ان يحصل الشعير ويصير احنطه افه يحضر احدهما وذلك  
من صحتها انهما ولو دفع رعايا ارض قد صار مزارعه اشترط ان يخرج منها نصفان  
والشجر لصاحب الارض وسكانه فهو جابر التمر صاحب الارض ولو شرط البذر للعامل كل فاسد لان  
دفع الربع الذي صار مزارعه في الارض والبذر مزارعه وقد ساء هذا الحكم فما اذا دفع الارض والبذر

لا بد

مزارعه لرفع الارض والبذر في الارض قلنا لا اذا دفع البذر او دفعه  
ما 11 عقد المزارعه على شترطين واذا دفع اليه  
رجل ارضاً ورعيها سنه 11 سئل وعلمه على انه ان رعيها اول يوم من جاد الاول  
فان كان رعيها نصفها وان رعيها اول يوم من جاد الاخر فلان ثلثان من الخراج الرب  
الارض والماء المزارع فاشترط الاول جابر والثاني فاسد قول له حنطه على ما سبق من  
احاق المزارعه في قولها السن طالت جميعا جاز ان هذه المسله سنه على ما سلكه الاطراف  
اذا دفع ثوبه الى احاطه وقال حنطه اليوم والدم وان حنطه بعد ذلك نصف درهم وجه البناء  
ان صاحب الارض يوجب ارضه من صاحب البذر وان كان البذر من ثوبه حنطه على المعامل  
وقد شرط عقد اقامه العمل احد الوقتين سمي بقالة العمل ذلك وقت في الثاني الاخر فلكل فاسده  
احكامه اليوم وفي الثاني عند حنطه ان ط الاول صحيح والثاني فاسد لانه حنطه في اليوم الاول ولانه  
احتمل ستمت ان الوقت الثاني فان رعيها في جاد الاول فان كان رعيها نصفان وان رعيها في جاد  
الاخر فان كان صاحب البذر وعلمه حنطه في الثاني فان رعيها في جاد الاول فان كان رعيها نصفان وان رعيها في جاد  
كان البذر من قبل صاحب الارض وعلمه حنطه في الثاني فان رعيها في جاد الاول فان كان رعيها نصفان وان رعيها في جاد  
انثاقا ولو قال على ان مزارع من هذه الارض في يوم كذا فان كان رعيها نصفان فما رعيها في  
كذا المزارع بل في جاد ودر الارض لكاه فهذا فاسد لانه جها على شترطين وهو فان  
سئل ان يدفع منها في الوقت الثاني حنطه الثلث فبمعلوم مقصود العقد للجهالة كما دفع ثوبها  
الى حيا لا يعلم ان حنطه من اليوم على حساب درهم وما خا طه من هذا فعلى حساب نصف درهم  
كان فاسدا لانه ولو كان في المسله الاول ربع نصفها من اول يوم من جاد الاول ونصفها من اول يوم  
من جاد الاخر فمزارع في الوقت الاول فهو منها على ما اشترط وما رعي في اليوم الثاني فهو  
لصاحب البذر في الثاني الاول في الثاني الثاني كل واحد منهما على ما اشترط لان الشرط الاول في  
المسله الاول كان في الثاني الاول في الثاني الثاني كل واحد منهما على ما اشترط لان الشرط الاول في  
مزارع الكاه في هذا السجج ارضه واحد وهو يطير في الحيا طه اذا طاط نصف الثوب اليوم  
ونصف حنطه منها طاط اليوم نصف درهم اعتبار السجج بالطاط في حاله بعد اذ دفعه في قول



وهو منقول من قولهم لا ينقص من ربحهم ولا يزداد على صرفهم اعتبارا  
 في بعض النسخ خلافاً لقوله تعالى ان ياربهم منها ان يهلكهم او يغير دينهم  
 كل شرط محصور في نفسه فكان قياساً وهذا اضافة لشرط ان يهلكهم او يغير دينهم  
 العلم والجملة في الدنيا ولو قال على ان يهلكهم او يغير دينهم ما لكانت في الدنيا والثالث  
 ان الارض وان زرعها ما يربح او يضر من الارض فانها لا تملكها الارض بل يملكها الله تعالى  
 ما على قول الجحفة الاخر فاما على ما في الاول وهو قوله ان يهلكهم او يغير دينهم فذكر  
 نوعين من العلم اجمعاً فبالدليل واحد منها احراز ان الخارج معلوم ما هو منقول من قوله تعالى  
 ان يهلكهم او يغير دينهم وان كان حياطاً ربيبه فله ربح وان كان حياطاً ربيبه فله ربح  
 هذا في الاجازات ولو قال على ان ياربهم منها ان يهلكهم او يغير دينهم فذكر  
 ملحقاً بلحقه من مزارع فاسلك كماله محالاً واحداً من العلمين فذكر في بعض شروط  
 ان يربح بعضها الدلو على ان له ثلثا الخارج وذلك البعض محمولاً له في شرط الزاوية بالربح  
 وهو منقول من قولهم لا ينقص من ربحهم ولا يزداد على صرفهم اعتبارا  
 فله ربح في كل شيء وما حاط منها فارقياً فلا ينفرد به في كل شيء هذا في بعض النسخ  
 فهذا قياسه ولو ربح اليه ارضاً بزرعها خمسين سنة ما بدله على ان يخرج منها من ربح  
 في السنة الاولى من ربحها اضعافاً وفي السنة الثانية ربحها الثلث والمزارع الثلثان سميها  
 سنة سبعمائة وهو جابر من ارباب البذر ان هذه عقود مختلفة بعضها موطوفة على  
 البعض في السنة الاولى العقد الاخران مطلقون في السنة الثانية يضاف الى وقت الاجازة  
 الاضافة الى وقت المثل محمولاً على كل عقد من العقود كما ان ذلك العقد خلاف  
 الاول والعقد الثاني واحد في المدة اما العايرة بشرط البذر ثم جوار المزارع المحاج  
 وما كانا جاناً هذا لان الارض في السنة الاولى يكون فيها من الثمن ما لا يحتاج الى ارباب  
 لتحصيل الربح في السنة الثانية يحتاج الى ارباب العمل المتضمن في مكر في الارض بالزراعة  
 الثانية من قبل الارضين كما هو ذلك في كل سنة فهو حار لا ينفردان مختلفاً واحداً موطوف  
 في الاخر في السنة الاولى اليها ما يربح للعامل صرف الخارج وفي السنة الثانية في الارض شيئاً جبر

للعامل  
 في السنة الثانية

للعامل بصرف الخارج وكذا واحد العقد من محمد بن عبد الله بن قنبر في قوله لا ينقص من ربحهم  
 وهو منقول من قولهم لا ينقص من ربحهم ولا يزداد على صرفهم اعتبارا  
 في كل شيء ربحهم واما ان يهلكهم او يغير دينهم فذكر في بعض النسخ  
 استوفى للعقد الذي بينا له دفعها اليه ثلث من ربحها في السنة الاولى ما بدله  
 يربح على ان كان ثلثي ربحها اضعافاً في السنة الثانية يربح على ان كان ثلثي ربحها  
 له وعمله جبر عليه ربح الارض وعملان يربحها في السنة الثانية يربح على ان كان ثلثي ربحها  
 لرب الارض وللزارع اربعمائة ربح فهو جابر كله لان العقد منها في السنة الاولى مزارع الجحفة  
 نصف الخارج سواء كان البذر من قبل الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل  
 استأجر الارض بزرعها معلوم مسبقاً معلوم وفي السنة الثالثة ربح الارض شيئاً جبر عليه  
 ببدل معلوم يعمل معلوم فله عقد من هذه العقود صحيح عند الافراد فكذلك محمد بن ابي  
 الاضافة الى وقت المستأجر الممنوع من اربابها واذا دفعها اليها الى ربحها ان ربحها ان ربحها  
 او قال ان ربحها ربحها وكل ذلك في بعض النسخ وعملها ببدل وعملها على ان يكون ذلك  
 من موضع الى موضع اخر من الارض وسبقه ويقوم عليه على ان يخرج منه فربحها اضعافاً  
 فهذا جابر سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل الارض لان العقد بينهما يربحها شيئاً جبر  
 والما في هذا العقد ربحاً شرط احواله للعامل وهو من ربحه بربح الارض شرط  
 احواله على العامل وهو من ربحه بربح الارض شرط احواله على الكراي والسبق عليه ثم احواله ثلث في  
 في القصر شيئاً جبر عليه كالبادجاء والارز والاشجار وذلك معلوم عند اهل الصوة وربما  
 يحتاج اليه البعض دون البعض فلا يشترط اعلام مقدار ما بدله لعينه اما ان معلوم بالعلان  
 او لانه في شرط اعلام ذلك بعض الكبح والآخر مرفوع ولو دفع ارضه له على ان يزرع  
 هذه ارض وهذه ارضه يربح وعملان يحول ما يزرعه في هذه في هذه الاخرى وما في هذه  
 الاخرى ويسبقه ويقوم عليه فاحرج فهو منها اضعافاً في هذه مزارعها فاسد لوجهين  
 اطمأنت شرط عليه العمل في ارضين احدهما بالزراعة والاخرى باحواله على ان يكون الشريك  
 منها في الخارج ربحها وذلك في العقد الثاني ان شرط عليه في السنة الثانية الوفاء وهو جابر

للعامل  
 في السنة الثانية



للمقصود كالشجر على نزع الطبيعة فانه مفقود وما يباع الخصة فقيمة الخصة من ذلك  
 لغرض العصفرة والاقبال ما يتناوب ١٢ اشتراط عمل العبد والبقي من قبله  
 واذا دفع الرجل انما يريد ان يزرعها هو وعبد هذا فما خرج من المزارع بلته  
 والعبد بلته والارض بلته هو جابرو وما خرج من المزارع ثلثه اصبه واصلب عليه لان  
 العبد ليس باهل للملك بل المولى خلفه ملكا مملوك من كسبه فاشتراط الثلث لعبد المزارع  
 يكون اشتراط المزارع واستراط عمل عبد المزارع معه كاشتراط المقرط عليه ان عمل  
 الاربعه سالى المقرط ومن تعيينه على العلم كاشتراط المقرط على المزارع اذا كان البدر  
 قبله او لم يكن فله لا يجوز اشتراط عمل عبد معه وكذلك لو لم يسه طامع العبد عملا ولكنه شرط  
 لعبد ثلث الربع فامتنع وطالع المقرط لم يولد ففاته شرط الثلث من المزارع وما يمتزله  
 بالشرط الثلث المقرط فله اشتراط اصحاب المقرطوا شرط العمل المقرط او المشرط ولو شرط  
 الثلث لكانه اول فائز الا ان شرطه على علة فلا فهو جابرو او مزارع معه ثلث  
 الربع لان المقائيل حق فاشبه هو حريلا وهذا معارضه الارض من ارادة الى حريز كمال لكل  
 واحد منهما بلث الثلث وان لم شرط عليه بما يامر اعه جابرو من الارض والمزارع واشتراط  
 ثلث الخارج للمكان باطل لان المشرط للمقائيل يكون مشروطا لمولاه لان المولى لا يملك السبيل  
 ما يثبت القابله فالمشرط له كالمشرط لاجنبي خرو بطلان هذا الشرط لانه ليس بخصم  
 ولا ارض ولا عمل ولا خارج الحق الا ما يهدد الاشياء ولكن هذا الشرط وراعه المزارع  
 من المزارع وارض ولا يفسده العقد بل يكون ثلث الربع للمزارع كالمشرط له الثلث لانه  
 الارض والمشرط لا يجوز ان يشرط هو المزارع هو الذي يشرط فاولا والمشرط له يملك الارض  
 وعلم ما يطل الشرط فله المستلزم عنه وكذلك بشرط الثلث لانه احداهما اولاديه او لايه فهو  
 بمنزله الشرط لاجنبي اخر ان شرط عليه العمل فان صححنا وان لم شرط عليه العمل بعد بالشرط اطل  
 والمزارع من العامل والارض صححه بالثلث ولو كان البدر من العامل فهو على هذا قياس  
 ما شرط لعبد العامل فهو للعامل سواء شرط عليه عملا او لم يشرط والمزارع جابرو وما  
 شرط له لايه او لايه فهو كالثالث ولا جيبه فان لم شرط عليه ان يعمل معه فله الشرط

ما بين ما وجد من الارض الى الارض الاخرى وما استمر من ذلك الى الارض  
 الى الارض الاخرى من جهة الارض الى الارض الاخرى من جهة الارض الاخرى  
 بعد ان غلب من الارض ليزرع فيها وعقد المزارع في كل واحد من الارضين بقدر  
 حله فالتقاع منه ويصير كانه سوط عليه فاعقد على هذا عقد المزارع وذلك بقدر  
 العقد على الارض الواحدة فاعقد فيها عقد واحد ولا تنقسم كقول بعض الناس  
 موضع الموضع منها وكذا في الارضين لشرط البيع في احدى الارضين الى الارض والاخرى  
 او كانت في ارض واحدة بشرط ان يزرع في ارضها معلومة على ان يكون ذلك في ارضها  
 معلومة بهذا فاسد لانه اذا ميز احد الناحيتين في الارض كانا معاً ومعنى ذلك ان  
 في كل ما يحول كانه عقدان في كل ارض واحدة فلهذا في كل ارض يكون شرط  
 فما خرج منها من عصفير هو المزارع وما خرج منها من قيرط هو المزارع فاعقد  
 سواء كان البذر من قبل المزارع او من قبل المزارع في القيرط والعصفير في ارضها ربيع  
 مقصود ارضه المزارع فاشترط ارضه المزارع في القيرط والعصفير في ارضه المزارع  
 بالمزارع وهو ان كانه في ارضه مع حصوله فان حصل احد الارضين الاخرى وقد يكون  
 يحصل العصفير في ارضه فلا يحصل القيرط ويكون ذلك للارض في ارضه العصفير هو المزارع  
 بالارض في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 وكذلك في كل ارض من ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 بعينه الكما في الارض المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 فاسد ولو اشترط القيرط منها العصفير في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 لعصفير في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 ولا يجوز عقد المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 والارطبة ونورها بخلاف مسئلة الفير فانه اذا شرط الشركة فمما هو المقصود جاز العقد وان شرط  
 يحسب صاحب البذر بالمقصور فاما في كل السبل في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع  
 للعقد واستمر المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع في ارضه المزارع



















في المزارع الاخرى سنوي ان البذر من قبل الاول والاخر ولو دفع الى الاول على  
ان تعاملا بغيره على ان يادخل في الحايج وللأول الثلث فالحايج على ذلك في الثاني الحايج الآخر  
ان الحايج ما ذكره فلا يسمي الحق في غير ثمانية الا بالشرط وانما شرط للأول الثلث الحايج  
ثم هذا الثلث يكون في الثاني ودر الاخر على المزارع الاول او الثلث انما استأجرها  
منه نصف الحايج وقد حصل الحايج ولم يسلم له الثلث ذلك النصف فلا يحق للمزارع الآخر  
وانما يوافق بعض ما هو الاثر في ذلك ان عند توحيد الرجوع كصنعة من اجل المثل في بعض  
بالكل لانه لو اخرج جميع الحايج لكان في ذلك اذا اخرجت واولا كان البذر قبل  
الاول كان الثلث الحايج الاخرى كما اوجب للمزارع الاول والثلث ليرى الاخر اخرج الثلث  
انته على المزارع فان قيل فماذا اوجب منها الحق الحايج على الاول والشرط في النصف  
لرأى ان كان استوفى الحق الاخرى ايجاب الاول في النصف الذي استحق  
الاخر قلنا نعم ولكن الاحتياق بالثبوت منه قبل حصول الحايج وكذا قبل لزوم السبب  
والسبب في حق صاحب البذر لا يلزم قبل الغالبية في الارض فيجب ان ياتي الحايج للآخر  
لوصفه انما لو اطلقنا الحايج في بعض الاشياء لكان في الاحتياق في الظاهر لانه يجوز ان يزرع  
او المثل في سائر الحايج فانه على ما هو كانه فلا يسو حلالا في اول اطلاق حق البذر  
فيما زاد على الثلث الحايج الحق في المثل بمقابلته ذلك الجور في الارض في بعض النسخ  
بعد ذلك في الحق الاخر في بعض النسخ فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا ولو كان الاول دفعها  
الى الآخر فيحقه على ان يزرعها لنفسه فزرعها فالحايج كله لانه ما به ولم يوجب شيئا  
منه لغيره والمزارع الاول استأجرها ولا يزرعها لغيره كما لا يخفى على الاخرى مثل  
ارض لانه استأجرها من نصف الحايج وقد حصل الحايج واحتج الاخر في ذلك على جرحه  
لنفسه والعقد بينهما بالحق في البذر ولو كان البذر قبل الاخر فاستعان بالاسان واستأجره  
لعمله فيها نصف الحايج الماء او نصف ليرى الارض لان عمل الجرح يمينه لعملة نفسه ولو دفع الى  
رجل اخر فزرعها بغير النصف ولم يسأل على بغيره فشا فيها رجلا اخر وادعيا جميعا  
البذر على ان يزرعها الحايج نصفان جاز ان الاول استأجرها الارض في حق النصف منها بغير المال

الارض

والمالك للارض ليرى فيها حايجا ان يزرعها بغيره كما لا يخفى على الاخرى مثل  
غير نصف الارض الاخرى فلهذا لم يمتنع نصف الحايج للاخر لانه ما بغيره ونصف من البذر  
لرأى ان لا يزرعها بغيره نصف الحايج لارأى ان لا يمتنع الاخر وهذا الحايج الذي حصله  
حايج من قبل الاخر فيحق نصف الشرط وعلى الاول ليرى الارض اخرجت نصف ارضه بان  
الحايج في النصف الاخرى قد احتجته المزارع الاخرى وقد كان المزارع الاول اوجب ليرى الارض  
نصف ذلك فادام يسلم له رجوع على ما جرت العادة في النصف ولو استوفى العمل على الاخر خاصة  
فيما سأل ما سأل ان يكون حلالا في النصف نصف الارض في النصف الاخر  
الارض له والمزارع على حتم في هذه المقابلة ثم نصف المزارع الاخر لانه ما بغيره وعليه  
نصف ارضه ليرى المزارع الاول لانه استوفى من نصفه نصف الارض الذي كانت تحقه  
لنفسه فاسد بغيره من نصفه الاخرى و نصف المزارع من الاول و ليرى الارض في بعض النسخ  
لانه لا يمتنع في العقد الذي يزرعها فاسلم لها لم يزرعها طيبا لها على  
الاول ليرى الارض اخرجت نصف ارضه لانه شرطه للنصف ما يخرج جميع الارض  
واما يسلم له النصف ما اخرجت نصف الارض فاما ما اخرجت النصف الاخرى فلا يحق  
المزارع الاخر ذلك فلهذا كان له عليه اخرجت نصف الارض با

10

دفع المزارع الارض الى الارض او يملكه مزارعه واذا دفع الرجل الى الرجل ارضا  
وبذر ارضها سنة على ان الحايج بينهما نصفان فبها تم استعارة بذر الارض  
على عملها بغير ذلك الحايج بينهما على الشرط في المزارعة وما جرت في عمله ان استعانت به  
الارض بغيره استعانة بغيره وعمل المعسر منزله على المسعير به ثم رأت الارض والبذر ما اقام  
العمل على سبيل النقص في المزارعة واما اقام العمل على سبيل التبرع على عامه وان كان  
استأجره على ذلك لانه حله في المزارعة الا ان يزرعها لغيره فلهذا لم يمتنع الاخر في المزارعة  
وهو على ما ارضى به فلا يجوز له عمل غيره فلهذا لا يجوز له ارضه او ارضه  
ستوجب الاخرى فان هذا هو العمل على سبيل الاعانة سواء هذا حلف ما اذا كان على الارض  
مشروطا في عمله المزارعة لان ذلك الشرط لعدم التحلية من المزارعة و ليرى الارض والبذر وقد بينا ان عليه







مفسد العقد واول ما يقع له لصاحب الأرض والعامل اجور مثل على جميع ذلك لان صاحب  
الأرض استوفى جميع عمله بعقد فاسد ولو كانا استرطا على الأرض كذا الأرض واصلاح  
المشاة حينما يشرب كانت المزارعة جارية على شرطها سواء كان التدر من قبل العامل  
او من قبل الأرض لان هذا العمل جار على الأرض من الشرط فالتدر لا يرد لها الا وكان وليس  
منها على العامل فاسترطا على شرطها جوار مجبور وهو طوافا فمفسد العقد فمفسد  
العقد وطبيعها لو انما جرد اذا حتم بدوام مشاة اسماء على ان يطهر الارض  
تطهيرها على ان يصير مرابها ليسيل الماء ذلك لان هذا عمل الارض من الشرط فانه  
ان لم تعمل الارض فالتدر يكون وحامر ذلك فمفسد كان كذا ان يحج من الارض  
فاسترطا على التدر العقد الا كان ولو استرطا راد ذلك على المشاة كذا الاجان  
فاسد لان استرطا ههنا لا على عليه كاسترطا مونها لنفسه مقابل فمفسد الدار  
بجملته ولو استرطا على الارض كذا الارض او الكراب والساو فان كان التدر حجة  
العامل فالمزارعة فاسد لان العبد جازب الارض بلم بمفسد وسوجه الحلية من  
الأرض ومن المزارع واسترطا الكراب والساو على التدر موجب العقد فمفسد  
العقد الكراب والساو من محل المزارعة واسترطا بعض عمل المزارعة على الارض  
مفسد للعقد كاسترطا كخط على م الخارج كله ما حجب التدر ولو ان اجور مثل  
ارضه وعمل الكراب والساو ولم يرد به ان عمل الكراب والساو يتوم على العامل والمارة  
ان يعم له مثل اجور الارض كرويه او كرويه مساهلة استوفى مفسدتها من وقت التدر  
فما هي من الصفه وان كان التدر من الارض فالمزارعة جارية لان لزوم العقد حجة  
صاحب التدر لا كذا في التدر في الارض الكراب والساو تسبق فاسترطا على  
الأرض لا يضر ولا الكراب والبغيا بالبقر كذا واسترطا البقر على الارض جازبا اذا كان التدر  
من قبل العامل فمفسد كذا استرطا الكراب والساو فاسترطا على احد ما بعينه ان يرضى  
وبعداها التدر من قبل العامل فالمزارعة فاسد لان شرط ذلك فمفسد شرط على ما هو مفسد  
في الارض بعد مفسد المزارعة شرط على المزارعة فمفسد العقد فمفسد كذا استرطا

١٢٠  
٤٥  
على الارض فمفسد كذا استرطا الكراب والساو فاسترطا على احد ما بعينه ان يرضى  
على الارض لم يضر لم يضر فمفسد التدر ويكون الخارج كله للعامل واصلاح الارض  
مثل المزارعة واجور مثل عمله فيما عمل من ذلك وحجة مفسد ان كان التدر قبله وان كان  
من قبل العامل لم يكن على الارض من قبل التدر وان كان فيه مفسد لرب المال ارضه  
اذا لم يتقوم اصل عمله على الارض فمفسد كذا وان كان التدر من قبل الارض كانا  
استرطا على ذلك فالمزارعة جارية من قبل استرطا الكراب والساو وهذا لان التدر من  
والعقود الارض يكون قبل المزارعة وقبل الكراب ايضا وان لزوم العقد من التدر  
عند التدر في الارض فمفسد استرطا على التدر فمفسد الخارج بعد ما فرغ من التدر  
والسفر في الارض وان شرط على العامل فالمزارعة فاسد لانها شرط على العامل  
مفسد في الارض بعد مضي المثل وللعامل اجر عمله وقمدا طر في التدر  
لا صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فهو مفسد استرطا صبا على اجاره فاسد  
لصبي ثوبه عند فمفسد كذا فانه كذا على عمله وقمدا صبي فاسترطا على العامل  
ان لا يجرها ولا يجرها واسد منه او مفسد صاحب الارض فالمزارعة جارية وان شرط على  
لان هذا شرط طالبه فان التدر التدر في الارض مفسد في الارض وليس منه مفسد والطالب  
بالوفاء بالشرط يكون لو فمفسد او دفع او دفع الضرر فاذا تقدم ذلك هذه الشرط  
انه طالب فمفسد العقد واسترطا على التدر كذا ان كان اجور مثل شرط  
على صاحبها ان لا يدخلها كلبا ولا يجرها فمفسد انما كان شرط ذلك على التدر والتدر  
ولو كان هذا الشرط على التدر الاجان فاسترطا على التدر فمفسد استرطا على التدر  
على ان لا يدخلها كلبا ولا يجرها فمفسد كذا ان كان هذا الشرط على التدر فمفسد  
ان شرط على كلبا وان شرط على كلبا فمفسد كذا ان شرط على التدر فمفسد كذا  
المزارع كذا فمفسد كذا استرطا على التدر فمفسد كذا ان شرط على التدر فمفسد كذا  
اولم لم عند فمفسد فاعطاه اياه فمفسد كذا استرطا على التدر فمفسد كذا ان شرط على التدر  
شرط ذلك على الارض فمفسد كذا استرطا على التدر فمفسد كذا استرطا على التدر



في العقد والشرط في المزارع والاشجار والاعمال  
 والاشجار والاعمال والاشجار والاعمال  
 فاسد وان شرطها على العامل جاز لان شرط الدواب  
 وندمنا ان شرطها على العامل جاز لان شرط الدواب  
 على العامل لا يفسد العقد فكذا لا يفسد شرط الدواب  
 العامل وشرطها على الدواب فكذا لا يفسد شرط الدواب  
 ذلك على المزارع فاسد لان شرطها على المزارع  
 للمزارع واستراطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 فلا يجوز ان يكون لها مال اخر فان حصل الخراج  
 اجبر على ارضه ومثلا احد من المزارع في السوي والفت  
 ولو كان استراطها على العامل جاز لان شرطها على  
 ولو كان البدر من الارض فاستراطها على صاحبها  
 لذل لو استراطها على الارض لانه شرطها على المزارع  
 الدواب والاشجار والاعمال جاز لان شرطها على  
 مزارع على المزارع فاسد لان شرطها على المزارع  
 استراطها على الارض على المزارع فاسد لان شرطها  
 لم يسم ذلك لان شرطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 والدواب على الارض جاز لان شرطها على المزارع  
 الفصل استراط الدواب والاشجار والاعمال على  
 المزارع استراطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 يزدحمها بغيره وعلمه على ان شرطها على المزارع  
 يلحقها خارجة من شرطها على المزارع فاسد لان  
 الارض العامل استراطها على المزارع فاسد لان

المزارع استراطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 يزدحمها بغيره وعلمه على ان شرطها على المزارع  
 يلحقها خارجة من شرطها على المزارع فاسد لان  
 الارض العامل استراطها على المزارع فاسد لان

لا يعمل بها نصف الخراج فيها عقدان مختلفان  
 منها وقد جعل احد العقد شرط في الاخر وذلك يفسد  
 صفقته في صفقه ثم اخرج كلمة صاحب البدر  
 المزارع وشرطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 لصاحب النخل وللعامل جاز لان شرطها على  
 له فان شرطها في النخل على المزارع فاسد لان  
 وهو من المزارع فاسد لان شرطها على المزارع  
 على المزارع فاسد لان شرطها على المزارع  
 المعقود عليه وهو من المزارع فاسد لان شرطها  
 صاحب الارض والشرط على المزارع فاسد لان  
 فان شرطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 واصلا وانما كلف العقد باحد من المزارع فاسد  
 دفع المزارع كرها على نحو هذا كان الجواب  
 اية ما فيها من كل حال ادفع اليها هذه الارض  
 من ذلك فلو شئنا ان نقول ان المزارع فاسد لان  
 احد العقد من شرطها في الاخر فاسد لان شرطها  
 الاول منها جعل احد العقد شرط في الاخر فاسد  
 هذه الدار بالزعم على ان شرطها على المزارع  
 ولو قال احد هذه الدار بالزعم على ان شرطها  
 احد من شرطها في صاحبها فاسد لان شرطها  
 اطاع الراد ان شرطها على المزارع فاسد لان  
 شرح الزبادان وذلك لان شرطها على المزارع

المزارع استراطها على المزارع فاسد لان شرطها  
 يزدحمها بغيره وعلمه على ان شرطها على المزارع  
 يلحقها خارجة من شرطها على المزارع فاسد لان



على انما في الارض فاحترق ولا ينفذ اعظم الضرر عند النقصان وما كان  
 استنساخا جرحا نوبا ليسكنه الم يكن له ان يعقد فيها فسادا ولا طرادا ولو دعيا اليه على  
 ان يزرعها سنة هذه لصاحبها من النصف هو جازي والدر من الارض لانها يكون  
 الارض اذا كان هو احسن الى العمل والارض ان يستعمل الزارع في راعته ما بدا  
 له فيها من غلة البستان والصيف احسانا وكان القياس ان يكون حصة من ما يزرع او يشرط  
 التعميم فيقول ان يزرع فيما ما بدا من غلة البستان والصيف لان العمل شاقا في ذلك العمل  
 في بعض انواع المزارع تكون اشد على العاقل من بعض فاما ان يمتد حنسن البدر فيبسطه على  
 معلوما او يصح ما استرابطا احسن لنفسه ذلك ولكن الاحسان لا يشرط هذا لما قلنا ان العمل  
 الصنف يعمل في كل امر صاكنه لراعيه معلوم فيها ولو دعيا اليه على ان يزرعها سنة هذه  
 ما بدا للمزارع من غلة البستان والصيف هو جازي والبدر من قبل "عاطل" ان يزرعها في المواسم  
 الى راء على العموم دليل على انه ان غلة البستان في المزارع ولو قال ان يزرعها في المواسم  
 من قبل ان يزرع لان التخصيص على ان يزرع في ذلك دليل على ان العمل له جبره وذلك اذا  
 كان البدر من قبل ان يزرع في الارض وذلك لكون الارض يزرعها ما اجب ان او ما شئت او ما  
 اردت انما هذا دليل على ان البدر من قبل ان يزرع في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 اردت ان يزرع في المواسم ان البدر من قبل ان يزرع في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 عود من سناس البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 من الاخر لا ترى انها لو صارت كذلك كان البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 قبله محمول على السنة احسن وقال الطاهر انما يشرط المسئلة المحبة والاراد في البدر  
 على العموم من البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 التصريح بخلافه في معتبر التقديم الما يدر من يد الناس يكون اذا ما في الساعات الى العرف  
 وان صرح بخلافه فقال انما لم يكن ذلك في الساعات ولو دعيا اليه ارضا وبدر اعلى ان  
 يزرعها سنة هذه بالربع ولم يسمي غير ذلك بالمزارع جازي والربع للمزارع وان اخذ  
 قبل العمل او بعد له في الربا لا الاصل وانما لصاحب الارض ولو كان هذا استرابط المزارع

على انما في الارض فاحترق ولا ينفذ اعظم الضرر عند النقصان وما كان  
 استنساخا جرحا نوبا ليسكنه الم يكن له ان يعقد فيها فسادا ولا طرادا ولو دعيا اليه على  
 ان يزرعها سنة هذه لصاحبها من النصف هو جازي والدر من الارض لانها يكون  
 الارض اذا كان هو احسن الى العمل والارض ان يستعمل الزارع في راعته ما بدا  
 له فيها من غلة البستان والصيف احسانا وكان القياس ان يكون حصة من ما يزرع او يشرط  
 التعميم فيقول ان يزرع فيما ما بدا من غلة البستان والصيف لان العمل شاقا في ذلك العمل  
 في بعض انواع المزارع تكون اشد على العاقل من بعض فاما ان يمتد حنسن البدر فيبسطه على  
 معلوما او يصح ما استرابطا احسن لنفسه ذلك ولكن الاحسان لا يشرط هذا لما قلنا ان العمل  
 الصنف يعمل في كل امر صاكنه لراعيه معلوم فيها ولو دعيا اليه على ان يزرعها سنة هذه  
 ما بدا للمزارع من غلة البستان والصيف هو جازي والبدر من قبل "عاطل" ان يزرعها في المواسم  
 الى راء على العموم دليل على انه ان غلة البستان في المزارع ولو قال ان يزرعها في المواسم  
 من قبل ان يزرع لان التخصيص على ان يزرع في ذلك دليل على ان العمل له جبره وذلك اذا  
 كان البدر من قبل ان يزرع في الارض وذلك لكون الارض يزرعها ما اجب ان او ما شئت او ما  
 اردت انما هذا دليل على ان البدر من قبل ان يزرع في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 اردت ان يزرع في المواسم ان البدر من قبل ان يزرع في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 عود من سناس البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 من الاخر لا ترى انها لو صارت كذلك كان البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 قبله محمول على السنة احسن وقال الطاهر انما يشرط المسئلة المحبة والاراد في البدر  
 على العموم من البدر من قبل ان يزرعها في الارض ولو قال ان يزرعها في المواسم او ما  
 التصريح بخلافه في معتبر التقديم الما يدر من يد الناس يكون اذا ما في الساعات الى العرف  
 وان صرح بخلافه فقال انما لم يكن ذلك في الساعات ولو دعيا اليه ارضا وبدر اعلى ان  
 يزرعها سنة هذه بالربع ولم يسمي غير ذلك بالمزارع جازي والربع للمزارع وان اخذ  
 قبل العمل او بعد له في الربا لا الاصل وانما لصاحب الارض ولو كان هذا استرابط المزارع



في حقها وخرسها وبقاها وادها انما من مسمى كان خارج سها نصف  
 ان يمس المعقود عليه الا انها قبل حوزة البدل لم يجعل لعينه في الاصل او هو نظير المقدم  
 في الاجارات اذا استأجره اياه للرب او ثوبا للباس ولم يمس من ربها ولا من نفسه ولو  
 قال استأجره هذه السنة من هذه الاصل بالثمن وادها من البدل من الارض فما اعطاه  
 من حوزة او رطبه فعليه ان يزرعها له من مبيتيه للزراعة واما لم يزرعها  
 من اجرة المزاج اذا كان البدل من قبله ولو اراد ان يزرعها من دفع اليه سحرا وكما  
 عودته فيها للعامل ان يمس من ذلك لانه استأجره للزراعة وهذا العمل لا يقع عليه  
 الزراعة مطلقا بالاسم غراسه وبما شرط عليه العقد عمل الغراسه فليس ان كان ذلك  
 ولو قال استأجره ليعمل هذه الارض عشرين النصف فهذا فاسد ان العمل  
 المشروط عليه يحول من عمل الزراعة والعاسه نقا وعظيم وان لم يشأ كما سخطا  
 في اعطاه رزقا من الارض من قبله او عسا فعرسه وعما كان اكاره منها في شربها  
 احسنا او جعل المعقود الا انها شرصها بالعمس في الاصل او هو نظير الاصل كما بينا  
 باد ١٩ احتلا في الارض في الزراعة فيما شرط له واحد منها  
 واذا كان البدل من الارض فخرجت الارض عن المزارع ففاسد الارض شرط له  
 التثنية في المزارع شرط له النصف فالقول ان الارض مبيعة لان المزارع يحق  
 عمله الخارج بمقابلته على ما شرط فهو بدعي وان فاسد له و الارض تملك الزمان  
 فالقول قول مع يمينه وعمل المزارع اليمن على ما ادعى وترجح منه عند المعارضة فيها  
 من اسات الراءه ولا يصار الى التمايز عند الصحابا جميعا بعد سيف السيف لخلوها  
 عن التمايزه و قد ساء ذلك الاجارات ولو اختلف قبل ان يزرعها ساء حالها  
 وتراوا المزارع ان يزرع المزارع يحمل لنفسه فاذا احسنا بقدر البدل في طرأ  
 المعقود عليه كالفاء تراوا سدا يمس المزارع وهذا قول له و هو قول محمد وقد بينا  
 ذلك البيوع ان البدايه في البيوع يمس المشرى لان اول التسليم من كنهه فاول البيوع  
 ايضا وهذا اول التسليم على المزارع لم العقد لانها ما جبهت لا تسلم لنفسه في غير

في حقها وخرسها وبقاها وادها انما من مسمى كان خارج سها نصف  
 ان يمس المعقود عليه الا انها قبل حوزة البدل لم يجعل لعينه في الاصل او هو نظير المقدم  
 في الاجارات اذا استأجره اياه للرب او ثوبا للباس ولم يمس من ربها ولا من نفسه ولو  
 قال استأجره هذه السنة من هذه الاصل بالثمن وادها من البدل من الارض فما اعطاه  
 من حوزة او رطبه فعليه ان يزرعها له من مبيتيه للزراعة واما لم يزرعها  
 من اجرة المزاج اذا كان البدل من قبله ولو اراد ان يزرعها من دفع اليه سحرا وكما  
 عودته فيها للعامل ان يمس من ذلك لانه استأجره للزراعة وهذا العمل لا يقع عليه  
 الزراعة مطلقا بالاسم غراسه وبما شرط عليه العقد عمل الغراسه فليس ان كان ذلك  
 ولو قال استأجره ليعمل هذه الارض عشرين النصف فهذا فاسد ان العمل  
 المشروط عليه يحول من عمل الزراعة والعاسه نقا وعظيم وان لم يشأ كما سخطا  
 في اعطاه رزقا من الارض من قبله او عسا فعرسه وعما كان اكاره منها في شربها  
 احسنا او جعل المعقود الا انها شرصها بالعمس في الاصل او هو نظير الاصل كما بينا  
 باد ١٩ احتلا في الارض في الزراعة فيما شرط له واحد منها  
 واذا كان البدل من الارض فخرجت الارض عن المزارع ففاسد الارض شرط له  
 التثنية في المزارع شرط له النصف فالقول ان الارض مبيعة لان المزارع يحق  
 عمله الخارج بمقابلته على ما شرط فهو بدعي وان فاسد له و الارض تملك الزمان  
 فالقول قول مع يمينه وعمل المزارع اليمن على ما ادعى وترجح منه عند المعارضة فيها  
 من اسات الراءه ولا يصار الى التمايز عند الصحابا جميعا بعد سيف السيف لخلوها  
 عن التمايزه و قد ساء ذلك الاجارات ولو اختلف قبل ان يزرعها ساء حالها  
 وتراوا المزارع ان يزرع المزارع يحمل لنفسه فاذا احسنا بقدر البدل في طرأ  
 المعقود عليه كالفاء تراوا سدا يمس المزارع وهذا قول له و هو قول محمد وقد بينا  
 ذلك البيوع ان البدايه في البيوع يمس المشرى لان اول التسليم من كنهه فاول البيوع  
 ايضا وهذا اول التسليم على المزارع لم العقد لانها ما جبهت لا تسلم لنفسه في غير

في حقها وخرسها وبقاها وادها انما من مسمى كان خارج سها نصف  
 ان يمس المعقود عليه الا انها قبل حوزة البدل لم يجعل لعينه في الاصل او هو نظير المقدم  
 في الاجارات اذا استأجره اياه للرب او ثوبا للباس ولم يمس من ربها ولا من نفسه ولو  
 قال استأجره هذه السنة من هذه الاصل بالثمن وادها من البدل من الارض فما اعطاه  
 من حوزة او رطبه فعليه ان يزرعها له من مبيتيه للزراعة واما لم يزرعها  
 من اجرة المزاج اذا كان البدل من قبله ولو اراد ان يزرعها من دفع اليه سحرا وكما  
 عودته فيها للعامل ان يمس من ذلك لانه استأجره للزراعة وهذا العمل لا يقع عليه  
 الزراعة مطلقا بالاسم غراسه وبما شرط عليه العقد عمل الغراسه فليس ان كان ذلك  
 ولو قال استأجره ليعمل هذه الارض عشرين النصف فهذا فاسد ان العمل  
 المشروط عليه يحول من عمل الزراعة والعاسه نقا وعظيم وان لم يشأ كما سخطا  
 في اعطاه رزقا من الارض من قبله او عسا فعرسه وعما كان اكاره منها في شربها  
 احسنا او جعل المعقود الا انها شرصها بالعمس في الاصل او هو نظير الاصل كما بينا  
 باد ١٩ احتلا في الارض في الزراعة فيما شرط له واحد منها  
 واذا كان البدل من الارض فخرجت الارض عن المزارع ففاسد الارض شرط له  
 التثنية في المزارع شرط له النصف فالقول ان الارض مبيعة لان المزارع يحق  
 عمله الخارج بمقابلته على ما شرط فهو بدعي وان فاسد له و الارض تملك الزمان  
 فالقول قول مع يمينه وعمل المزارع اليمن على ما ادعى وترجح منه عند المعارضة فيها  
 من اسات الراءه ولا يصار الى التمايز عند الصحابا جميعا بعد سيف السيف لخلوها  
 عن التمايزه و قد ساء ذلك الاجارات ولو اختلف قبل ان يزرعها ساء حالها  
 وتراوا المزارع ان يزرع المزارع يحمل لنفسه فاذا احسنا بقدر البدل في طرأ  
 المعقود عليه كالفاء تراوا سدا يمس المزارع وهذا قول له و هو قول محمد وقد بينا  
 ذلك البيوع ان البدايه في البيوع يمس المشرى لان اول التسليم من كنهه فاول البيوع  
 ايضا وهذا اول التسليم على المزارع لم العقد لانها ما جبهت لا تسلم لنفسه في غير



حصة من مائة من مائة الف سهم واربعمائة الف سهم  
 ان يولد كافران وان اقاما البيعة قبل التحالف او بعد  
 المزيان والبيعة الفاجرة حوتان من السنة العادلة ولو اختلفا والدر من العادل وقد  
 ادخلت الارض الزرع والقول قول العامل لان الارض هو الذي يخرج الخراج  
 فاذا ادعى ريان في شرط له كان عليه ان يثبت ملك الران بالسنة وعلى الآخر ان يثبت  
 لانك ان اختلفا قبل ان يزرع كالفنا وتزاد ايدى صاحب الارض لان اول الفصل  
 عليه ان يردم العقد ههنا من جهة ابيه واذا دفع الرطلان الى رطل ارضا وبذا ربحها  
 سنة هذه اعمال الخراج ملك الخراج لثمة نصيب اهلها بعينه والبيان من نصيب الآخر  
 هذا جازي وله ستة اشهر من ثمانية عشر شهرا والباقي من صافي الارض خمسة اشهر للذكر  
 شرط للمزارع الثلث من نصيبه بعد الاخر لان المزارع اخيرها في العمل وقد استأجره  
 بحره ومعلوم من الخراج وما سدا رماله من نصيب كل واحد منها من ذلك الحيز وذلك  
 والاخير يدساح مع احد المناجر من دون الآخر ويدعين ارضهم ويطال احر من  
 الاخر اذا صح هذا الشرط احتجنا في الخراج الى حساب الثلث بغير انا واولا لشعب  
 الا ان اصل الخراج منها نصفان والبيعة تسعة تصدق نصف الخراج وحول الخراج  
 على ثمانية عشر شهرا نصيب كل واحد منها تسعة ودر شرط الخراج ملك الخراج وهو  
 باق ولا يرد من نصيب ارضها نصيبه كان تسعة فاذا احو المزارع من ذلك الارض في كل سنة  
 وثلث ذلك هو سهمان من نصيب الآخر وهو تسعة فلما احو المزارع من ذلك سهمين في تسعة  
 ولو كانا اسطرط المزارع الثلث لم يزد اياها هذا كان الزرع سهمان لثمة المزارع  
 مطلقا يكون من نصيبين في السوا فاذا احو المزارع ملك الخراج في الباقي منها  
 كان عليه اصل الخراج يكون منها المالا ولم كانا اسطرط الثلث للمزارع لثمة نصيبه هاتين  
 والبيان من نصيب الآخر وما يترصا في الارض نصيب المزارع المدة من ثمانية عشر شهرا  
 والباقي منها الاخر تسعة للاخر خمسة كاخرجنا واصل المناصفة فيها سهمان فما في  
 باطل الان شرط المزارع لثمة الثلث من نصيبه استرط المناصفة في الباقي تسعة نصيب  
 سهم

سهم واحد البند المسمى في الباقي واصل حصة سنة واستيفه بالحدوم باطل وهو طه سنة  
 على شرط ان يجمع السهم نصيبا حصة من الخراج من غير ان يكون له ارض ولا يد ولا يملك  
 المزارع المالك سهمان من المزارع والشرط الباطل لهما منها لا يترى العقد الذي في سهمها  
 ومن المزارع ولو دفع حط الى رطل ارضا منها نصيب ليرعاها سدا رها وعلمها عما ان  
 لصاحب الارض لثمة الخراج لثمة نصيب ارضها بعينه وثلثه من نصيب الآخر وهو جازي لانه  
 اجرا لارض منها بحره ومعلوم من الخراج وفاور منها في ذلك الاخر وذلك لثمة فاد انفرق  
 الصنف با حصة هذا التفاوت فاذا حصل الخراج كان المثلث من ثمانية عشر الباقي من  
 العامل من ثمانية عشر شهرا حصة للذكر رطل الارض ثلث الخراج الثلث من نصيب الصبي  
 كان تسعة وقد احو المزارع من ذلك الارض في كل سنة والآخر انا وحده الا في شهر  
 من نصيبه في كل سنة فاذا كانا اسطرط ان الباقي بعد الثلث منها نصيبا فله مزارعه  
 فانه لان الذي شرط له لثمة الثلث من نصيب لارض شرط لنفسه سهمان نصيب صاحب السهم  
 به وكان صاحب حصة عاقل بعد المزارع في نصيبه هذا الشرط الذي شرط له وشرط على غيره ذلك  
 ففسد العقد المزارع كالا في الاول لثمة السهم لارض كسهمه عند فاسترط احداهما  
 لتسعة سهمان نصيبا حصة يكون امثيها بالمحدوم واذا فسد العقد كان الخراج من الارض  
 نصيب لارض اجرو مزارعه خرجت الارض في اول حيز فان نصيبا كان سعة اولا  
 ففسد العقد منها ومن رطل الارض لثمة المثلث منها لم يملك في العقد الذي فيها وبين  
 رطل الارض ملك العقد كله واصل بعضه مشروط في البعض ففسد العقد في حصة  
 ففسد العقد فله ملك المثلث منها ومن رطل الارض وجه وهو ان الشرط لارض  
 السليم نصيبه كاي شرط ربح ذلك كما صاحب السهم به فما في واسترط اسع المزارع  
 في الاطراف على المزارع ملك المثلث الاجل ولو دفع رطل ارضا ودر الى رطل ارضا  
 عما ان العامل لثمة الخراج والمثلثان من ذلك لثمة صاحب الارض لثمة ارضها وللآخر  
 ربحه فله عاقل لثمة الخراج والباقي من صافي الارض نصيب المزارع لثمة نصيبه  
 والعامل ارضها لثمة الثلث فاحق الثلث مطلقا شرط من نصيبه نصيبه في الباقي نصيبه







والسنة بينه والارض ايضا لانه ثبتت صحته العقد يشهد بهون ما شرط ما  
 ثبتت شرط في المزارعة والاخر ما يشهد بهون ما شرط ما لا يشهد شرط في المزارعة  
 وكان الالبان ينفذ في الارض اظهر ولو لم يزرع حتى اخلفنا فالقول قول الذي يدعي الفساد  
 منها مع من لا ينفذ وجوبه على من عليه وانما السنة والسنة منه لا يرد على المزارعة  
 بالنصف انما لان سنة من سنة العقد وتكون سببا لا كحفاظ فيخرج منه ذلك  
 ولو اخرج ررعا لغيره افعال صاحب الارض والبدر شرط في النصف وريان عشق افقن  
 وقال العامل شرط في النصف فالقول قول العامل لانها اتفاقا على شرط النصف  
 ادعى ررعا لان على ذلك العامل شرط في ذلك الزمان ثم الارض شعبة في كلامه ان  
 ينوله ررعا لسطر به اصلا استخفافه ان شرط في قوله وقوله المتفق غير قبول  
 وان اقاما جميعا السنة فالسنة من ررعا لان سنة ثبتت سنة زيان الشرط ولا ثبتت  
 سنة فساد العقد بعد ما ظهر بها فانها وهو شرط في النصف وهو شرط النصف الخراج  
 فالريان ههنا في بيته ولو ادعى ررعا ان شرط في النصف المزارعة الخمسة  
 افقن وقال العامل لم يستغن سنا فالقول قول ررعا لان الكلام المسموع لا يستثنى كمن  
 عماء والمستثنى في المزارعة يدعي عليه كحفاظ في النصف مع فالقول قوله لان واسمه منه  
 المزارع لانها تثبت في المزارعة والفصل فيما يدعيه ليعتبر وان لم يخرج الارض شيئا فقال المزارع  
 شرط في النصف وريان عشق افقن وقال ررعا لان شرط في النصف فالقول قول ررعا لان  
 اتفاقا على شرط النصف وبعد المزارع يدعي ررعا لان لا يستثنى بها البطل العقد  
 بناء السنة من المزارع لانها تثبت شرط وسنة لغيره اجرا مثل انما دعه ررعا لان  
 ولو قال المزارع شرط في النصف الا عشق افقن وقال ررعا لان شرط في النصف ولم يخرج  
 الارض شيئا فالقول قول ررعا لان المزارع يدعي الاجر دنا في امته ودر الامر من شرط ذلك  
 ولو اقاما السنة فالسنة من ررعا لان سنة من سنة العقد ولو اخلفنا قبل  
 العقد قال المزارع شرط في النصف وريان عشق افقن وقال ررعا لان شرط في النصف فالقول قول ررعا لان  
 انما من قول حصة على ما من فوار اجاز المزارعة وفي قولها القول قول المزارع وهذا

ان الارض يدعي صحة العقد ومن اصل حصة القول قول ررعا لان شرط في النصف  
 تقدم في المسلم اذ ادعى اصل المعافاة من الاصل ودر الامر من شرط ذلك فالقول قوله  
 وان كان في ان كان فساد العقد وان كان المسلم الذي ينفذ للاجل في وقت في هذه الافكار  
 ان المسلم سوله بالاجل هو من شرط ذلك ينفذ العقد فمنا كذا في عقد له حصة  
 وعندهما كحفاظ القول قول ررعا لان يدعي صحة العقد وعندهما كحفاظ القول قوله  
 المزارع لان كلامها خرج يخرج الدعوى او الاقرار في الارض يدعي على المزارع  
 احتقا في تسليم النفس لاقامة العماء هو من شرط القول قوله مع سنة وان كان في ان كان فساد  
 العقد وان اقاما السنة فالسنة من المزارع لان في قوله جميعا لان تثبت السنة المنفصلة  
 سنة بعد تصادقها بما هو شرط الصحة ولا سنة من الفصل في شرطه ولو قال  
 المزارع شرط في النصف الا عشق افقن وقال ررعا لان شرط في النصف فالقول قوله  
 الارض في قوله جميعا لما عد له حصة فلا يدعي صحة العقد ولما عتدهما فلا المزارع  
 متعنت لان ررعا يقول ررعا في شرطه والمزارع كذا في قوله ليعتبر حصة  
 فكان معناه وان اقاما السنة فالسنة من ررعا لان سنة من سنة العقد واستخفاف  
 العمل في المزارع سنة ولو قال المزارع قبل العمل شرط في النصف وقال ررعا لان شرط في  
 لك النصف وريان عشق افقن فالقول قول المزارع لانها اتفاقا على شرط ما هو شرط صحة  
 العقد والمزارع من شرط ذلك فالقول قوله مع سنة وان اقاما السنة فالسنة من ررعا لان  
 لانيه السوط المسد بعد تصادقها بما هو شرط صحة العقد ولو قال ررعا لان شرط في  
 لك النصف الا عشق افقن ولو قال المزارع شرط في النصف فالقول قوله لان المزارع  
 يدعي ررعا في شرطه ودر الارض من شرط لما قلنا ان الكلام المسموع لا يستثنى بحبان  
 عماء والمستثنى والسنة بين المزارع ان سنة من الفصل على المزارع سنة ولو كان البدر  
 قبل العام كان حال جميع هذه الوجوه لم يزل حال الارض من ان البدر من  
 قبل المعنى الذي استقرنا اليه واذا دفع الى حليلين ايضا وذا كان ان يزرعهاها سنينها  
 هذه فما خرج اليه من ذلك فلا حصة السنة من السنة لانها شرط في المزارعة



عن ابي اسحاق عليه السلام في قوله تعالى انما الله اشد جوارحها يعلم  
 للعلمين معلومه واستاجر الاخر كزوني الخايج من معلومه وكل واحد من  
 هذين العقد من جوارح العقد الا ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة  
 فاحلف العاقلان وقال كل واحد منهما انما صاحب الثلث فاقول قول الله تعالى  
 لان كل واحد منهما مدعي الحق والثلث عليه بالشرط فاذا صدقوا صدقوا قول الله بالثلث  
 وانكر الحق والآخر فاقول قوله لما كان كل واحد منهما مدعي الحق كان القول قول  
 بيان الحق فكل واحد منهما عليه من الاجر او ثلث الخايج وان اقام كل واحد منهما البيعة  
 الله صاحب الثلث صدق الله في قوله ان الله اشد جوارحها يعلم لان من شرط كون الحق  
 لثالث الخايج اسما الاخر الذي افترقه بالارض وكوم يخرج الاثر شيئا فقال كل واحد  
 منهما انما صاحب الثلث فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 رر الاثر شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 الاثر شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 المدعي دور المنكر ولو كان دفع الاثر اليها على ان يتردعها سدها على ان ما خرج ثمنه  
 فلا احد منهما يصيبه ولا رر الاثر عليه جرمية درهم ولا خربت الارض ولا رر الاثر  
 سدر الارض فهذا جوارحه لانه فكل واحد منهما مدعي الحق فكل واحد منهما مدعي  
 الاثر شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 وقد سنانا خلتا في النذر لا ينفق والصفى فكل واحد منهما مدعي الحق فكل واحد منهما مدعي  
 كرج الاثر شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 منها فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 دنان في ثمنه وهو منكر للقول قوله لان كان مع البيعة وان اقام البيعة اخذ البيعة  
 الارض لانه ثلث الاجر من ثمنه دنان في ثمنه ولو اخذ جوارحه فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 مواء سوطه الاجر وادعي صاحب الارض على صاحبها الاجر على اخيه من الارض فانه  
 اخذ الاخر الذي ادعى عليه ليقضاهما على ذلك في حق الاخر الذي ادعى عليه ليقضاهما

قوله تعالى

بعض الخايج وهو منكر للقول قوله تعالى انما الله اشد جوارحها يعلم  
 عليه فان اقام البيعة اخذ البيعة رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي  
 رجلا الى رجل اخر على ان يتردعها يدعي وعلم فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 اخذ صاحب الارض ثمنه ولا خربت الارض ولا خربت الارض ولا خربت الارض ولا خربت الارض  
 يصيبه جرمية واستاجر جرمية من الارض شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 منها سقيم فان اخذ جرمية من الارض شيئا فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 الثلث فاقول قول المزارع لان كل واحد منهما مدعي الحق والثلث الخايج وان اقام  
 كل واحد منهما صاحب الارض البيعة كان كل واحد منهما لثالث الخايج لانه اقر احد هاتين  
 الخايج والاخر اقرت البيعة لثالث الخايج ولا ينفق البيعة المزارع مع منها  
 لان المدعي ان البيعة جارية على يد من دون البيعة واذا دفع الرجل الى رجل اخر  
 ودرعا على ان لا يتردعها ثلث الخايج ولا خربت الارض ولا خربت الارض ولا خربت الارض  
 فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 اخذ جرمية اول الخايج لان عقد المزارع منه رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي  
 الاخر فاسد لانه سوطه لشره في الود رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي  
 هذا السوط فاسد للشره على العقد مع الاخر في الوطى والشره وطبقه  
 نفسها والعقد منه وبينهما انفس العقد منه وبين الاخر في الوطى والشره وطبقه  
 له الثلث منه فاقول ان الله قد نزل عند جميعهما فان اخذ جوارح البيعة فكل واحد منهما مدعي  
 كل واحد منهما لثالث الخايج لانه اقر احد هاتين البيعتين ولعل الخايج  
 الرقبا سنانا كان الفاعل رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي  
 انه موالد شرط له عشر من ثمنه او اقام رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي  
 وانما في الدخول منه وبين الاخر في الوطى والشره وطبقه وبين الاخر في الوطى والشره  
 بين الاخر في الوطى والشره وبين الاخر في الوطى والشره وبين الاخر في الوطى والشره  
 واحد من العقد من صحيح ولا ينفق رر الاثر لانه هو المدعي للبيعة فكل واحد منهما مدعي











بعد انما سمع ما لا يرى فليل التوضيح واذا كان السابغ اصابه كعليل النقص فلا  
 بيع فصرح بالمعامله على الخيل والكرم ما يختار ان لا يورد فيها فان اراد صاحب الخيل  
 ان يحج العامل لم يرد له ذلك الا من عذر بخلاف ما لو دفع الارض والبدر وراعه  
 ان هذا صاحب البدر يحتاج الى مبلغ يد في الارض وفي الملاك فله ان لا يرضى به فلهما صاحب  
 الخيل لا يحتاج ان يباي العقد الى الملاك من ناله فيلزمه العقد ان كان من ناله ولا يفر  
 واحد منهما يسمى الا بعد تساير الاجازات والعذر ههنا ان لمحة من فاق لا وفاء  
 بيع الخيل او قبل الادراك وقد عينا ان هذا عذر كسائر الاجازات كحاجان الغيور  
 لمحة من ضرر لم يمتد في العقد فلهذا المعامله فان كان القوم خرج ثم لمحة من لافا  
 عذر البيوع الخيل لم يرد له ان ينقض المعامله ولا يبيح بل يبيع الثمر ببيع لصاحب الخيل  
 في الثمر مع الخيل الذي ينقض المعامله فيما في وقد تقدم بطريق المزارعه والمعي فيها سوا  
 قال الشرح بعدت منها في الثمر ولا ركه نايه معلوم في الاشارة بغير المسقة ورفع الثمر  
 من الجانبين وفيه ينقض المعامله في الحال فصار العامل من حيث ان يباي حقه عن نصيب من  
 الثمر ولدفع الثمر قلنا كحج رب الخيل من السجين في المعامله منها الى ان يداها خارج  
 من الثمر ولو اراد العامل ان يترك العمل فله حرج الثمر لم يرد له ذلك الا ان يرضى بضعف  
 مع من العمل فله هذا عذرا ولا يباي سعي ان يرضى بضعف ان يرضى بضعف العمل  
 لان ذلك الحاق الضرر لم يمتد في عقد المعامله واذا كان عليه اننا العقد ففوق ما لديه  
 يصير ذلك عذرا له فيفسخ المعامله قال في الاصل ان يرضى بضعف او يرضى بضعف هذا  
 عذرا وقد عينا في اول الكتاب ان في هذا النظر واسفر ويا ويل اذ ههنا ان العمل كان شوطا  
 عليه يدن ولو دفع الى رجل خلا او شحرا او كذا معاملته بالنصف لم يسم الوقت حاز  
 احسانا على اهل من يخرج في اول سنة ففي النفا من كحل هذه اسجار العامل فلا يصير  
 المعقود عليه معلوما الا ببيان المدة فاذا لم يسمنا لا يحل العقد في المدة وجه الاستحسان  
 ان الاداء الثمار وان معلوم في العان وكمن ينقض اننا العقد فنصود ههنا الى اداء الثمار

الملك

والثالث ايجان كالثاني ان يضار المدة معلومة وان يمدد او تاخر فله السبق  
 بسببه من اربعة سنين في العان بخلاف المدة قال اخر المدة فها يحل كماله او كره  
 لان ما يرضى في الحرج يدرك اخر الصف وما يرضى في الصف يدرك اخر الحرج فجهاله  
 وقت بناء العمل المدة نصب وقت انتهاء بهجه او بعد اكماله ففي المدة من ههنا فلهما  
 لا يحل العقد الا ببيان المدة في المعامله منقضى ان العقد بناه اول محرم ومما واذ لا يشك  
 بلا شئت الا فيقضي حرج اذ الم حرج في ملك السنة استفتت المعامله لان العقد بناه في ملك  
 القدر من المدة وقاها في الصاعدا ولو دفع اليه اصول طيبة ما في الارض ومعاملته لم يسم  
 الوقت فهو فاسد لان الرطب ليس له عامه منهي اليها في ثمرها ولديها نمو اما في الارض  
 بخلاف الثمار فان لها عامه منهي اليها فاداءات بعد المفسد فان كان للرطب عامه منهي اليها  
 في سائرها فينقح ثم تحج بعد ذلك من مده معلومة جازين والمعامله في الملك على او التحن  
 كاه الثمار وذلك من هذا اجزاء فليس احد ما ان ينقض المعامله الا بعد ان يعلم العان  
 من المدة لما حوله كالمشروط في جواز العقد فلهذا لزمه ولو دفع له حلا في طبع معاملته  
 بالنصف لم يسم الوقت او دفع له بعد ما صار ربا اخر او احضر غيره لم يسم عظم فهو  
 جازي لانه كحج نمو على العام وله نايه معلومة يحل العقد ما كتمان ولو دفع له بعد ما شاع  
 عمله فليس يربد بعد ذلك فليدا ولا كبر الا ان لم يربط له عامه فاسد لانه لم يرد او يعله  
 وان كان له بعد المعامله انما يفسخ فيما حدث بعد العاط او يردار عمله فاذا لم يكن من الصفه  
 كان العقد فاسدا وان علمه العام فلا حرج مثل عمله ولو استمر من رطل طلع في نخلا  
 شرا اخر فله الخيل بغير امر صاحبه حتى صار ثمره اصدق المستور كذا ان لم يكن الحث  
 في المستور كذا ان كان حاصله في حرج صاحب الخيل بغير رضاه ولو استمره وهو يرضى حرجه  
 انهي عطية لم يصدق شي لانه لم يرد من الخيل في واما النخلة واللوز والتمر في شدة قدر  
 انه يرضى بغير ذلك على ما حوله ان يرضى به الشمر والتمر والكم لا يملك فيه حرجا واما ما ورد  
 هذا الايض الفصل الاول وقد بينا تمام هذا الفصل في البيوع ولو دفع اليه رطبه في الارض فصار  
 نداها لم يفسخ لان حرجه في المعامله على ان يرضى بها في يوم عليها بالنصف لم يسم وقتا معلوما







فانه لو كان هذا سرياً فلا يستوجب الاجر لكونه في نفسه شراً وانما عمل على  
 عداه خارج كذا في الارض والمعامل او غيره ولو لم يكن له شريك عليه كحظ وشا او شوط ان الارض  
 منها نصفان ولو كان العوض قبل العامل وقد اشتغل ان الخارج بينهما لصغر كل واحد من الارض  
 على المزارع ما به درهم ففاسد لا سراط الاجر المسمى لصاحب الارض في الشريك الخارج فانه لو لم  
 ذلك ان هو شريك في الارض على العامل فيما هو يبيع من الارض فيصير الارض في العوض فلا يكون  
 ثم الخارج كذا في العامل والارض في مثل النصف لان العمل على استاذ الارض وعرفه النصف حين  
 سوط الارض في نفسه اجرامه درهم مع بعض الخارج فمثل النصف وقد استوفى النصف في كل  
 عند فاسد عمله جرمه الا ان كل واحد منهما قدم ولو كان البذر والعوض من الارض في الخارج  
 منها نصفان وعلى المزارع ما به درهم فهو فاسد ثم الخارج كذا في العامل والارض في مثل النصف  
 وقيمة غيره ودر مثله على المزارع لانه كما يشتر للفرس والبذر بعض الماله في شرطه كذا في نفسه  
 فيه نظره عام النصف وانه ساجد لا يشتر للفرس والبذر بعض الخارج وبالماله في نفسه  
 كماله للفرس صار فاضا للفرس والبذر كذا في نفسه فاسد وقد يوزع عمله في قبله في نفسه في الارض  
 مثلاً والمثل فيما لا يشتر في الارض وعلى جرمه في نفسه وبالنصف لانه باه في ارضه  
 بعقد فاسد ولو لم يكن شرطه العارض من الماله كحظ وشا او سيار يحكون في نفسه في الارض  
 في المعنى الذي يفسد العقد سواء لو دفع الارض على ان يوسمها المذوق عاينه في نفسه في الارض  
 ودرهما ما به عمل ان الخارج بينهما نصفان وعلى العارض من كذا في الارض ما به درهم او سمس في الماله  
 فهو فاسد والخارج كذا في العامل والارض في مثل النصف والارض وارضوا في المشرق للفرس  
 والبذر في شرطه عاينه في المسمى ولكن لم يملك لنفسه العقد والعدم القبر في نفسه  
 مملوك العارض عام النصف وكان الظاهر خلافه في سواها العارض في نفسه في الارض  
 فاسد فان قيل في سواها سواها في الارض فاضا لانه لا يملك في نفسه في الارض فاضا لانه لا يملك  
 في العوض والرجوع في نفسه لانه لا يملك في الارض في نفسه في الارض فاضا لانه لا يملك في الارض  
 فاسد وان كان ملك المشرق حكامه كونه في الماله لا يملك في الماله فاضا لانه لا يملك في الماله  
 شرطاً فاما في نفسه في العامل كذا في الماله في الماله فاضا لانه لا يملك في الماله فاضا لانه لا يملك في الماله

س

الماله واسطرط ان الارض منها نصفان ولو كان البذر والعوض من الارض في نفسه في الماله  
 العامل في الارض على ان يما خرج من ذلك فهو منها نصفان وعلى ان في الارض على العامل  
 اجرامه درهم فهو فاسد والخارج كذا في العامل والارض في مثل النصف فانه ما به درهم  
 مع العوض والبذر منه فانه سوط ان العمل فيها لانه والماله في الماله في الارض اذا كان البذر  
 والعوض من جهة يعرف انه ماله ماله من ذلك في الماله ولكن ساجد في العمل في نفسه  
 وسوط عمله في النصف الخارج في نفسه انصافه درهم كان في نفسه والعقد من قبل العامل اشترى  
 من بعض الخارج الذي هو وحده مسمى في الماله وكان الخارج كذا في العامل والارض في مثل النصف  
 ولو دفع المثل لانه سبط معلومه على ان يقوم على سبطه والمحق في الخارج المسمى في الماله  
 مع فهو منها نصفان وعلى ان في الارض على العامل ما به درهم واسطرط البذر في الارض ما به  
 درهم فهو فاسد لا سراط الاجر المسمى مع بعض الخارج لانه ما به درهم والخارج كذا في نفسه لانه لا  
 من عمله وكذا لو كان فالعامل اعاد المثل لنفسه او قال عمله او ما العمل ولم يقل ولا فهو  
 سواء ان الجبل مملوك لصاحبها فملكون العامة او جرح كلها بما لا يمتنع به او بخلافه  
 ماد ٢٣ الارض من الرجلين لعل فيها جميعاً ولا اصدماً واذا  
 كانت الارض من رجلين فاشترى على ان يما فيها جميعاً سبطها هو البذر في نفسه فاضا  
 فهو منها نصفان فهو جابر لان كل واحد منهما عامل في نفسه من الارض في المسمى في نفسه  
 شيئاً من الخارج سوط ان اسطرط ان الخارج بينهما الماله كان فاسد ان الذكر شرطه في نفسه فانه  
 دفع نفسه من الارض والبذر او احد من ارضه في الخارج منه على ان يعمل هو هو او لا  
 للمعد لا ما شرطه الزمان على النصف لصاحب البذر لكونه له في عمله والماله في نفسه  
 ولا سوط جرمه لكونه في نفسه شريك على نفسه ولو كان البذر منها الماله والخارج كذا في  
 كان جابر لان البذر شرطه في الخارج فانه اعاد شريكه في نفسه هو السوط في الارض  
 واعاد بعض العمل ولا جابر ولو اسطرط ان الخارج لصغير فان فاسد ان البذر كان من البذر  
 شرطه في بعض الخارج من شريكه والماله كذا في عمله والعامل فيها هو سوط جرمه في  
 على غيره او هو صغير او فاسد من الارض من شريكه في جميع الخارج منه وكذا فاسد ثم الخارج منها على















عنه لصاحب الجبل وللعاقل الا اجر ما به درهم عما صاحبه الجبل جار لا يما  
سائر الا اذا العاقل تنقذ الحاجة وهي موافق صحيحه واستجار الا في ذلك الا اجر  
مسمى وهي اقل صحيحه ولو كانوا اشتروا الماء على اصدا جاع الجبل فعنه كان في المعامل  
فاسد لان الدار ساجه اصدا ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
شنت واستراط عمله العالم نفسه وان كان اسفا جاع ليعمل لما فاسد اذ اجير  
عما اصدا لم يفسد او قد جعل ذلك شرطه العالم فالحاج حاجه الجبل لانها  
استوفى عمله بفسد فاسد وتسمية الثلث بعد فساد العقد لا يجوز مع ان كان  
اجير مثله بالغا بلع وللعاقل الا في ذلك الا اجر ما به درهم عما الدار سر له المايه  
موافق عما قلن عند الا حان والزم الدار بالشميه يرجع هو على شركه الجبل نصفها  
لزمه من ذلك الا ان الجبل يحكم عقد فاسد وهو في نصيب صاحبه ينزله النايه عنه في الاستجار  
ويرجع عمله بالحق من الغرم في نصيبه ولو كانوا اسرطوا ان الماء درهم على العالم الذي شرطوا  
له اسلك العالم فاسد وقد بينا هذا فما اذا كان العاقل واحدا في العقد لا شرطه  
اقل ان كان فلك اذا كان العاقل اثنين واخراج لصاحب الجبل وعليه الذي شرط الثلث  
مثله واجير مثله صاحب بالغا بلع ان صاحبه جاع وعلا جاعين يقع له كونه نصيبه لصاحبه  
عليه اجير مثله لا يجوز له ما به درهم انما استوفى عمله بعقد فاسد وقد صح بفساد الماء فلا  
يسحق الزيان على ذلك واذا دفع الرجل الى الرجل ارضه ههنا سنة بزرعها بغيرها وعلمها  
فما احب له غرمها نصيبه لا حد العالم بعينه ولكن للاجر والفسد الى ارضه فهو  
فاسد لانها استجار الا في ذلك الا اجر ما به درهم عما الدار سر له المايه فان الاخر  
سر له نصيبه جميع اكله فربما ولو استرطوا الا صدا ان يفسد اكله اكله في الثلث  
ولر الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
اصدا ما يحسن نصيبه والارثه نصيبه وكما يجوز الشاوش اجير العالم في الشرط فلك ان في  
اقل الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
الثلث (الارض السدر جاع على فاسترطوا ان اصدا ان استجار نصيبه الارض جاع مسمى الاجر

حروقه في ذلك واحد منها صحيحه وسبب اختلاف الكسوف العقد لا تنقذ في الصفه  
حق صاحب الارض ولا على الشيوع ولو استرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
ولر الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
يبان درهم مقابل نصيبه الحاج فنه حصل الماء منها هو مشتري منها وشر المهدوم  
اجل بفسد العقد بذلك وان استرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
الحاج منهم الملائقه في قايه قول اجير في قايه قول ان طاز ان ارعته من غرامه ففسد  
والحاج لصاحب البذر ولر الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
والدارع الذي لم يشره عليه بالاجير فاسد هو الطيف ور الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
نصف الحاج للمزارع الاخر وعليه لار الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
انما يصير ما يشره عليه نصيبه احد ما يشرط له من المايه فامكن المنسند فمما سنها  
الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
الفساد ينقص عما ناو حذره العله ومدما نظاير في الشيوع فيل له هذا ينش على  
اجان المشاع فان العقد لما فسد من الارض من الشرط عليه المايه فلو صح في  
حق العالم الا ان كان اقل نصف الارض مشاعا وذلك لا يجوز له حذره ظايفا لها  
والاولى ان العقد مع العقد مع الفساد عندنا فلا يملك هذا الشيوع في العقد  
بلا حرمه مشا الى العاقل مع اخره واذا دفع الرجل الى الرجل ارضه ههنا سنة بزرعها بغيرها وعلمها  
ههنا سنة على ان يدفع عليه نصيبه فالحاج فهو سنها اصفان ولم اذن ان يعمل ذلك  
بوانه فعه العالم الى اجير موافق على ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
الحاج وللعاقل الا اجر على الاول اجير مثله ولا اجر للدارع الجبل لان العالم الاول  
كان في ربح الجبل حرم دفعه الى العدم ففان الارض انما هي سر كنه في اكله اكله  
الثاني لمو حرم اجير في الشرط الحاج للعامل الثاني صار في الفار الجبل فمما سنها  
منزله العالم بلا حرمه الا في ذلك الا اجر ما به درهم ان شرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له  
م العالم الاول استرطوا ان لا يكون اسفا فنه فعل اجير له ولم يسلم له اكله في ربح الجبل



انه سئل من جعله فلا يحق عليه ما دل رضا وهو ما روي ان الحق الثاني  
 في فسخ العقد سنها لا يحق الا وجه فوجع على العامل الاول او مثله فان  
 هلك الثمر بعد العمل الا من غير عمله وهو في راس العاشر ان الزمان المتولد من بعض  
 المعصور اذا لم يمت عيونهما احد للموت بينهما وان هلك من عمل الا جبري فان كان ذلك  
 على خلاف فيه ما امر به العامل الاول فان فيه لصاحب العمل على العامل الثاني خردون  
 الاول لانه ما سر للثلاث انما المدة فعل من عمل ولولم يكن فاسد من جهة العامل الاول  
 لفسخه فذلك الفعل عليه كذا المعصية او المنة من ذلك العاصي ان الضمان عليه اول العاصي  
 وان هلك من عمله في سعة لم يخالف فيه ما امر به المولى فلهما حيلان الضمان فان  
 ضمرا خرج على الاول انما يضمنه مفرور من جهة حسن عمله بامره ولو ضمرا الاول لم يرجع على الثاني  
 لانه حسن مضره كالمالك ولو كان العمل من الاول ان يعمل فيه براء والمسلح كما لها فذوال  
 الاخرى لانه فوض الامرال راء على العموم والاسرار او دفعه على العمل الغير من راء ثم تصف الخراج  
 او العمل وثلاثة لاجرا او حصة له الاول من نصيبه في السدس الاول طبعه فانما يحق ذلك التزم  
 العمل بالعقد ولو كان رب العمل فالا لانه ما روي قد يمتنع مع فوضه ان الضمان او ما خرج منه ذلك  
 قال له العمل فيه براء يدفعه الى او يعامله النصف او الثلث كان جابرا والسابق شرط  
 الاخر من الاول او صاحب العمل نصيب كاسرط لان الدور روي ان العامل الاول هو الباقي وقد  
 شرط الما صفة فيه وله دفع الرضا وندارعه على ان للزراع من الخراج عشر فقيمتها  
 ورا الا من ساعى وقال له العمل فيه براء لم يقل قد دفع المزارع الاول والبذر الرضا لاجرا من راء  
 فعمل الخراج لرب البذر لانه غايته وقد كان العقد سنة ومن الاول فاسد الاستراط مقدار معلوم  
 له من الخراج بالفقير ان طالع منه جابر الشركة للثاني في الخراج سواء اعمله براء او لم يعمل  
 لانه جابر شركه في الخراج واذا لم يجهز منه اشرا للثاني في الخراج لم يصح له صاحب البذر والند  
 فيما عمله فملكون الخراج رزق الارض وللآخر على الاول او مثله لانه ان جوهه الخراج قد حصل  
 الخراج ثم احق به الارض والاول على الارض او مثله ذلك العمل لانه لم يصح له الباقي الارض فقد  
 فاسد وله ان لم يحق له شيئا ان يفسد العقد الاول يفسد العقد الثاني فالتكال انما قام  
 العمل

العمل

العمل جان فاسد فيفسد جبره المثل على من ساعى وان لم يحق له شيئا  
 انما حين راء الا من ساعى فاسد ولو دفع البذر والاول من راء نصف وقيل  
 العمل فيه براء لم يقل قد دفعها الى او مزارعه على ان للزراع عشر فقيمتها فالزراع من الباقي  
 والاول فاسد وللثاني على الاول او مثله على الخراج من الاول او من راء نصف ان العقد  
 منها صحيح وعمل جبره فعمله سنة والاول لا يصير مخالف وان لم يكن الا صرا الى العمل فيه براء  
 لانه انما يصير مخالف لما جابر الشركة للغير الخراج ولم يحد ذلك له دفع البذر ما ساعى ان  
 مزارعها سدن وعمله عشر فقيمتها من الخراج والسابق للزراع او كان شرط الا فقيمتها للزراع  
 راء الثاني راء الارض قد دفعها المزارع الاخر النصف والبذر من عند الاول او من عند الثاني  
 فخراج من الخراج نصيب من الاول او ساعى لاجل طمان فاسد صحيح منه سماع العامل  
 للعمل منه بالنصف او جابرهما من عمن بالنصف اذ كان البذر من عند الاخر ان الناسد من  
 العقد معبوا جابرا حتم النصف فخراج من الخراج نصيب من الاول او من راء جبره براء  
 الاول ولو لم يعمل احد ما تعافدا المزارع حتم اذ راء الارض اذ الارض ونقص ما تعافدا على كل  
 له ذلك ان العقد سنة وبين الاول جان فاسد والاول جان سحر البذر فان كان البذر  
 ان العقد الثاني من عند الاخر فتنقص العقد الثاني سنة وسر الاخر لا يحق في نفس العقد الاول  
 بتسديد البذر وان كان البذر من عند الاول ينقص الا سماع الاول البذر ان العقد الاول  
 ايضا فان كان الاخر قد زرع لم يكن له الارض او ارضه حتم شخصه الرزق لان المزارع الاخر  
 محق في الفالبذر راء الارض وفي الفلج اضراره من حيث ابطال حقه فيكنا خذ الدار ان  
 شخصه الرزق وله تارة راء الارض قد دفعها الى الاول بالنصف وقال له العمل فيها براء ولم يقل  
 قد دفعها الاول وندارعه الى الثاني راء راء عشر فقيمتها من الخراج شرطه للسابق او  
 الاول فبالعقد الثاني فاسد للاخر على الاول او جبره مثله والخراج من الاول او من راء  
 نصيب لان اقامته العمل جبره كاقامة شقة واسما راء الارض موقوف الخراج كان صحيحا منها  
 ولو كان البذر من الخراج كان الخراج كله لان العقد سنة وبين الاول فاسد والخراج بما يذن  
 وعمله للاخر او امثل الارض لان الاول او راء راء من اطار فاسد وقد استوفى منها فها

راعه



وعلاوة على ذلك فإن الأرض موصوفة بالخارج وقد حصل الخراج ثم انخفضت الأرض  
معرضة للأرض على الأول جردت الأرض وإذا دفع الرجل إلى جردت الأرض بماله بالنقد  
وقد علم أنه قد برأه ولم يبق له دفع العامل إلى جردت الأرض عشر من مائة الخراج كما كان  
من الأول وما حجب الخراج نصيبين ولا آخر على الأول جردت الأرض عشر من مائة الخراج  
منها من الأول لم يصير الفاضل من الخراج دفع إلى الثاني لأنه إنما يصير كما لا بد من  
الشركة للغير الخراج ولم يوجد حين كان العقد الثاني سدا وكان عمل الجير كعمله في  
لهذا كان الخراج سببه ومن صاحب الخراج نصيبين ولو كان الشرط في العاملة الأولى عشر  
من مائة البقية وفي الثاني نصف فأنه لا يصح لصاحب الخراج أن العقد الأول في سببه  
الثاني إذا كان الأول ليس شركا في الخراج فلا بد أن لا يوجد شركة لغيره في الخراج  
وإذا لم يكن الشركة للثاني لم يصير الأول خالفاً لمثل الخراج فله صاحب الخراج الآخر على  
الأول جردت الأرض وللأول على صاحب الخراج جردت الأرض عمل الأول ولا ضمان عليها في ذلك  
لعدم شرط الضمان في الخلاق نادى ٢٥ مراعى المردد وإذا دفع  
المردد أرضه ويد إلى رجل فزارعه بالنقد فعلم بذلك فخرج الرجوع قال سلم فهو سهمان  
ما شرطوا أن يقل عارده فأن كان للعامل وعلمه ضمان البذر ونفقان الأرض للرافع فيما  
قول الجيرة على قول من جاز المزارعة جردت الأرض أو لم يكن جردت الأرض فلهما مزارعة جردت  
والخراج سهمان على الشرط ومزارعة جردت الأرض فلهما مزارعة جردت الأرض كاشف  
من المسلم عند حصة سوف كقوله رثة قال سلم بعد جردت المزارعة سهمان وكان الخراج على  
الشرط وأن قل عارده بطل العقد وطل أن له للعامل بقية الخراج البذر الأرض لأن الحق  
لقد رثة ولم يوجد سهمان الرضا به فمصلحة العامل منزلة العاصب للأرض والبذر يكون عليه ضمان  
البذر ونقصان الأرض جردت الأرض سهمان أو لم يكن جردت الأرض فلهما مزارعة جردت الأرض  
وأن كان البذر من العامل وقت المردد رثة قال سلم الأرض فلهما مزارعة جردت الأرض  
لأن جردت الأرض بطلت حين قل عارده رثة وكذا إذا كان البذر سهمان فلهما مزارعة جردت الأرض  
البذر كالعاصب للأرض بعد جردت الأرض الأرض والرجوع كله له وإن لم يكن الأرض نصيباً  
فالعالم

فالعالم أن يكون الخراج له ولا شيء عليه منزلة العاصب للأرض والعامل في البذر إذا  
سما فيهما نصيبان وفي الأرض جردت الخراج على الشرط من العامل ورثة المردد  
أيضاً جردت قال الحق رثة ماله والبذر للمردد سهمان ما بقيد العقد أنه إذا قل العقد لم  
لهم نصف الخراج وإذا بطل لم يكن لهم شيء بعد عقد سهمان ما خلا الأول منها لم يكن لهم  
نقصان الأرض ولو بطل نصيبان الأرض سهمان لم يكن لهم نصيب الخراج وهو بطريق العقد الجردت  
نفسه للعالم فإن قلنا أن البذر كان المزارعة جردت سهمان ما تمت ولا أجر عليه وإن سلم وجب  
الأجر سهمان لأن البذر سهمان للمردد وهذا العاصب والأجر سهمان ما تمت فلهما مزارعة  
المزارعة صحيحة فإن كان المردد هو المزارع والبذر منه فخراج له ولا شيء للمردد الأرض  
في نصيبان البذر ونقصان الأرض ولا يقين إذا قل المردد قول الجيرة لأن الأرض  
سلط على عمل المزارعة وهو تسليم صحيح وشرط لفتح عقد ضابطاً له وقد  
العامة العوض حين قل عارده كقوله رثة فلهما مزارعة الخراج لورثة المردد لأنه ماله  
المردد ولا يقع عليهم لمر الأرض ولو كان البذر من الرافع فخراج على الشرط ولو لم يكن جردت  
لأن صاحب البذر مزارعة المردد بنصف الخراج وجوده له معلق برثة المردد أنه  
لوا عار غيرهم لم يكن له شيء عليه سبيل لأن المنفعة للمردد في تصحيح العقد منها فلهما  
لم يصح جردت البذر لم يكن له سهمان الخراج سهمان سبب البذر لا يمكن فوق الجيرة  
الرجوع ولو كانا جميعاً مزارعة البذر من الرافع فخراج للعامل وعليه عزم البذر  
ونقصان الأرض لأن العامل كالعاصب للأرض والبذر جميعاً حسن لم يصح أمر الرافع إياه  
بالمزارعة لمثل الخراج له وعليه عزم البذر ونقصان الأرض ورثة الرافع ولو أسلم أو  
أسلم صاحب البذر كان الخراج سهمان على الشرط ولو كان سهمان عند العقد وهذا لأن  
العامل أجير للأجر فأسلم مزارعة جردت البذر العقد سهمان هو أو لم يسلم  
وأن كان البذر من العامل وقد قل عارده كان الخراج له وعليه نصيب الأرض لأن  
الرافع له في عمل المزارعة سهمان صحيح ما حق رثة ماله نصيب الأرض وإن لم يكن  
فهما نصيبان فلا سهم لورثة البذر لأن أسما العامل للأرض فهو منزلة المالك كما لا يخفى







واسم المزارع فان المزارع لم يحدد في الامام اهلها ونزل الارض في ايديهم دون الخراج  
 على من يملكه من غير ان يملكه من السواد اذ كانت الارض لصاحبها ايها كان والمزارع منها على  
 ما اشترط لان الامام قرر ملكها فيه المثل وان اجاز ذلك حصه المزارع في حصه المولى او لم  
 يدخل المثل في دار الحرب فان استقر احد من ارضها فندفعها الى صاحب مزارع بالنقد  
 فاحصه المزارع ولم يحدد في المثل على الدار فالارض والزرع لما قلنا وان ظهر  
 عليها بعد ما حصه المزارع فالارض في المزارع منها على ما اشترط لانه مقول مشترك بين  
 المسلمين في دار الحرب فلا يصير غنمه بالظهور على الدار ولو دفعها المولى الى مزارعه  
 بالنقد والبدل على صحتها بغيره والعلم عليها حقيقة بغيره لانه خرجت من ارضه فاحصه المزارع  
 الدار وقد اخصه المزارع ولم يحدد حارسه قولك خيفه ومجره وانما خرج بينهما على ان يكون في  
 قولك لولا انما خرج لصاحب البذر وللأجر الاجرة وهذا لان اشتراطه على صاحب الارض  
 مع المزارع في المزارع انما يفسد العقد في دار الاسلام فاما في دار الحرب فيسلم المزارع  
 فهو على الخلاف الذي بيننا ولولم يملك اهل الدار ولا المولى في الدار كانت الارض في ماله  
 ولا يملك احد من ارضها صاحب المزارع ولا غيره لان هذه العاطلة كانت للمسلم فلا يملكها الا  
 صاحبها بوجهها ونفسها في سلبها بالرق فلا يوجهها المطالبة بالاجرة على المسلم ولا على غيره  
 وان يملك الامام في ارضهم كانت لهم من ارض السواد فلهذا لا يملكها لانهم عليها لانه يملكها  
 في ارضهم حرسهم في ارضهم المثل كغير ذلك في الاسلام لو اسلموا للعاطلة المزارع في  
 حرسه ما اذنوا اذ كانت المزارع من حرسه في دار الحرب بالنقد او ما فتن سبها من الخراج  
 فان اهل الدار قبل ان يحدد المزارع وقد اخصه او بعد ما حصه جاز على ما اشترط لانها  
 ما اشتراط العقد حين يكونا ملتزمين احكام الاسلام وقد كان الخراج منها على ما اشترط  
 قبل الاسلام فاستأجر المزارع الاسلام ولو اسلم اهل الدار قبل ان يزرع لم يزرع كاشترطه  
 فاستأجر على ما شرط الاقصر المساء والخراج لصاحب البذر لان العقد لا يملك المزارع  
 قبل ان يملك البذر في الارض في الاسلام الطار في تمام العقد كالمقترن في العقد لو كان يزرع ثم  
 اسلموا وهو مملوك شلح مملوكه بعد ذلك في اخصه كان اسدا لان المقصود هو واجب

والامام

احكام الاسلام وحده قبل حصوله والمقصود هو ان يملكها في دار الحرب وهو مقصود  
 لان الاسلام قبل ان يملكها في دار الحرب هو ان يملكها في دار الحرب وهو مقصود  
 احواله في العقد المزارع شرطه عشر فتمت احواله لان العقد المزارع في دار الحرب في دار الحرب  
 لا يملكه العقد المزارع احواله لان العقد المزارع في دار الحرب في دار الحرب  
 اسلموا وان العقد شرطه عشر فتمت احواله لان العقد المزارع في دار الحرب في دار الحرب

مزارعه العبد والصبي العبد المادون في التجار بنزله  
 المزارع المزارعه وكذا الصبي المزارع المادون في التجار بنزله  
 التجار فانه اسجرا الارض والوا او هو عقد شركه في الخراج والتجار يتقاطعون  
 بها والمادون في المزارع البائع فان زرع العبد اسما فافلم يزرع حرسه عليه بولاه  
 تحت ما كان المزارع المزارع ان يسع من الصبي في المزارعه فلهذا العبد المزارع العبد  
 وحرسه عليه وحسنه المزارع ذلك لم يكن للمولى منع العبد منه ولا يملك العقد كالمولى  
 في عهده لان منع المولى المزارع كالمزارع نفسه وان منع اذا كان البذر من قبله  
 وليس له ان يمنع اذا كان البذر من قبل الاخر فلهذا المولى المزارع عليه وهذا لان المزارع  
 لا يملك العقد لان المزارع في حال الاداء فلا يملك المولى من ارضه وما لم يكن لا يملك المولى ان يمنع  
 من الترام بعد ان كان المزارع في الارض من قبل العبد فلهذا المولى عليه قبل  
 الزراع فلهذا ان منع المزارع من ان يزرع واذا اخذ العبد ارض الغير مزارعه ائزره  
 بذلك فلهذا المولى عليه بنفسه من مزارعه ومنع العقد لان صاحب الارض والبذر  
 اذا كان هو العبد في الارض المزارع في الارض لان العقد هو المزارع في الارض  
 فيفسد العقد فلهذا المولى عليه لان العبد لا يملك المزارع في الارض فلهذا المولى عليه لان  
 ولا في منافعه فانه عا المزارع في الارض المولى في الارض فلهذا المولى عليه لان  
 وكذلك الصبي المزارع المزارع في الارض المولى في الارض فلهذا المولى عليه لان  
 العبد ما كان العامل لان العامل لا يملك المزارع في الارض فلهذا المولى عليه لان  
 فان يزرع في العبد المزارع في الارض المولى في الارض فلهذا المولى عليه لان



وإذا كان فيه حجر خاص في عام يسقط الأمر عندئذ الأول لو اشتكى المزارع  
بأنه استثنى من فلكه أو إذا كان إذا شاء على العقد أو المضي عليه من غير أن يحجر  
عليه وإذا استقر الصبح الباكر فصار حجر عليه أو مدفعها من راحة الرجل بالصف  
فزرعها سذر وعمله فالحاج للعامل وعلى نقصان الأرض لأن الأرض التي في راحة الأرض  
بعد الحجر عليه ظل فكان العامل بمنزلة العامل فعليه نقصان الأرض والحاج له وإن لم يكن  
الأرض نقصاناً كان الحجارة منها على الشراكتين فان منعه الصبح في الصبح العقد منها  
فانه لو بطل المصلحة مع ولا يحجر الصبح على منعه من العقد كقول القبط والنفق  
واحد منها مع العقد لما صح منه كان هو ذلك كالمالك أو المادون ولو كان المذموم  
قبل الدافع كان الحجارة للعامل وعلى غرم البذر في الوجه من حقا وبصا الأرض لأن  
بما نقصا هو الحرجة لا ترضى أو لم يحجر لأن الأرض الصبح في المزارعة والتأخير اطل  
فكون المزارع كالمغاصب للأرض والبذر منه فعليه غرم البذر ونقصان الأرض والحاج له ونقص  
النقص لأنه حصل له سبب حرام فشرعاً وإذا دفع المزارع إلى العبد المحجر عمله فبذلك  
مزارعه بالنقص منه فزرعها محصل الحجارة وسلم العامل فالحاج سها على الشراكتين  
أما حجر العبد المحجر فالحاج هو دسنا أن العقد المحجر عليه إذا جاز نفسه ولم من العمل  
وحب الحجارة الخمسة وإن كان العامل صاحب الأرض والمذموم فممنه لأنه غاصب  
له الأرض والزرع كله له سواء قبل الاحتصار أو بعد لأنه ملك العبد الصانع حرم  
دخله ضامنه فاما ما قام على المزارعة بعد ذلك فممنه لأنه غاصب للعبد لا يملك المزارع  
وإن مات الصبح حرم من عمل المزارعة بعد ما يحصد الزرع فالزرع سها على ما اشترط طاب  
لها كالأصل الصبح لأن استحصاء الزرع بعد ذلك سها في الحجارة والصبح لا يملك المزارع  
فإن وجب على العامل صاحب الأرض دية الصبح لم يملكه سها للمالوف على وجه هو عقار  
فنه فلا يفرقة في التركة سها في الحجارة بخلاف العبد وكذا الحكم في العامل في الخيل  
والأشجار ولو كان المذموم العامل وهو في الحجارة كله للعامل لأنه ماله وأكتسبه  
والعبد لا اكتساباً كالحرو وإن كان محجراً عليه ولا يشترط أن يكون نقصان الأرض لا غير

ما لم يصب لانه شرط من الحجارة لصاحب الأرض فعقد ذلك بغير الحجر عليه  
رقه واما رجع الأمر من تسليم صاحب الأرض على ذلك فلا نعم بقضاء الأرض تمام  
عقود العبد فإذا حقق رجوع عليه الأرض فحرمه لأنه كان شرطه نصف الحجارة  
لما لا منعه الأرض ولا استوى في المنفعة وحصل الحجارة ثم أكفه المول لم يملكه حجر مثل  
أرضه بعد العتق ولا يرجع على الصبح بشيء وإن كان النكاح بالعقد غير صحيح في حقه  
في الحال ولا بعد الباع وإن مات العبد أو الصبح في عمل الأرض لم يجرى إلا في سببها  
عملاً لا سببها فلا يكون صاحب الأرض مستغنياً للعبد عما سوا واشتباها للمال الصبح  
أن كانت الأرض لم يحجر سها ولا على الأرض من شأنه سها ولا جرحه سها ولا  
لا يفسدها في الثأب البذر الأرض ولم يكن لصاحب الأرض على ما سها في سببها ولا في سبب  
وإذا حجر الرجل على عتقه أو ولد له في كل مدفعه على ما سها في الحجارة كله  
أما حبس الرجل ولا مع العامل إلا ما سها في الحجارة العتق على ما سها في الحجارة  
الصبح مطلقاً العبد المحجر لا ينفق في ذلك العقد كان عليه حرجة على ما سها في الحجارة  
العبد من نفسه يحجره ولا تخفى المول الحجارة بعد ما حصل الحجارة وإذا دفع العبد  
المحجر على ما سها ما كان في حريمه أو داره واحد من سها في الحجارة على ما سها في الحجارة  
هذه السنة بالنقص فزرعها للعامل فاحرجت ربحاً للمزارع من الحجارة  
كأنه للعامل وعلى نقصان الأرض من الحجارة ما سها في الحجارة من الحجارة  
المزارعة من عتقه المحجر على حجرات المول فإن عتق العبد رجوع المول إلى ما كان له المول  
من مصلح الأرض ما سها في الحجارة العتق لما سها في الحجارة العتق ما سها في الحجارة  
بعض الخيارات بعد العتق لأنه سها في الحجارة ما سها في الحجارة العتق ما سها في الحجارة  
الأرض لأن العبد قد سها في الحجارة سها في الحجارة سها في الحجارة ما سها في الحجارة  
الحجارات ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة  
في حال رقه في الحجارة العتق ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة  
فإن كان هو واحد من الحجارة سها في الحجارة ما سها في الحجارة ما سها في الحجارة











من اكل من الارض او يبيع منها ولا يحياه وقد تم ملك الارض في جميع ايامه  
 ذلك على ملكه وهذا ان كان يبيع لغيره او يملكه في يد امينه ان المزارع امين في حصة  
 الارض بهذا الواصل الزرع ان لم يعبر له ثوبا وان كان حصة يومه التزم اجرا مثل الارض نظير  
 الحصة يومه العشرة ان لم يكن مع الوصفة منها لطريق الحياه حصة حق الارض فما حصدت  
 من الزرع فاما تعطي الامم منها مقدار اجرا مثل حصة ولم يتركه المالك في طريقه فليس عليه  
 له ذلك ان كان الامم احد ورثه الا انه لو حصة له فلا امتدادا جرمه من الخارج يوم دفع  
 العشرة الموضع الذي عمل فيه الوصية ولو كان حصة وارث وعلم المثل في حصة ماله كان الجواب  
 كذلك الا انه اسن للعر ما كانت له من ذلك الارض الموضع لم يدخله ملكه بالوقوف مقام ماله او حصة  
 الحق في حق الوصية ماله فضل حصة ابيه له ويكون حصة من العر ما كانت له ولو كان المالك  
 على العر اقرب في ربه يدرك حق الارض ان حصة من تيب لانه فيه ماله هو من ربه عليم الصبي  
 نعم حصة على حق الموقوف في الموضع الا انه لا وصية له مالم يقض الدين لان الموقوف على الوصية ان  
 كان اجبا ما وان لا ان يتركه له او ر الوصية الا ان الدين يحد من جميع الملك الوصية الثلث  
 واذا دفع الموقوف حلاله عامه بالصف تمام على العام والحد وسماه حيث انشده ما ريب  
 النحل ولا ملاله غير النحل او ثمن فانه مصل النحل ثم طلع النحل وصار لغزو وصار له ثمنه  
 فان كانت ثمنه مثل اجر مثل العاقل من التمر يوم مع العشرة معطى العام ذلك ولم يتركه المالك  
 ما في حصة وصية له الا ان يكون ارثا فلا وصية له وهذا ان الموقوف ساجد العاقل ما شرط له  
 من التمر واما نصه سر كما في التمر بعد طلوعها واما على يومها حصة لغيرها فتمت فلهذا  
 نصه حصة حية ذلك وان كان على الارض حصة ماله فان كان النصف حصة طلع مثل  
 اجبه فزرع مع الوصية جميع التمر لا يحياه منها ولا وصية لغيره ان حصة على  
 طلائم له الا ان حصة اياه تقاض حصة بطل فكونت اسن الوصية مع جميع التمر وان كانت  
 بغيره التمر مثل فزرعهم التمر له مقدار اجرا مثل ملك الوصية بطلت الحياه له دفع  
 الصحيح ان الارض حلاله بعباله على ان للعامل جزء من ماله جزء ما حصد منه فقام على الموقوف  
 ما جراه واخره وسماه ولغيره حصة فترام ثمن ماله وعلمه سر والظاهر ورتب الاجر

سما

من اكل من الارض او يبيع منها ولا يحياه وقد تم ملك الارض في جميع ايامه  
 ذلك على ملكه وهذا ان كان يبيع لغيره او يملكه في يد امينه ان المزارع امين في حصة  
 الارض بهذا الواصل الزرع ان لم يعبر له ثوبا وان كان حصة يومه التزم اجرا مثل الارض نظير  
 الحصة يومه العشرة ان لم يكن مع الوصفة منها لطريق الحياه حصة حق الارض فما حصدت  
 من الزرع فاما تعطي الامم منها مقدار اجرا مثل حصة ولم يتركه المالك في طريقه فليس عليه  
 له ذلك ان كان الامم احد ورثه الا انه لو حصة له فلا امتدادا جرمه من الخارج يوم دفع  
 العشرة الموضع الذي عمل فيه الوصية ولو كان حصة وارث وعلم المثل في حصة ماله كان الجواب  
 كذلك الا انه اسن للعر ما كانت له من ذلك الارض الموضع لم دخله ملكه بالوقوف مقام ماله او حصة  
 الحق في حق الوصية ماله فضل حصة ابيه له ويكون حصة من العر ما كانت له ولو كان المالك  
 على العر اقرب في ربه يدرك حق الارض ان حصة من تيب لانه فيه ماله هو من ربه عليم الصبي  
 نعم حصة على حق الموقوف في الموضع الا انه لا وصية له مالم يقض الدين لان الموقوف على الوصية ان  
 كان اجبا ما وان لا ان يتركه له او ر الوصية الا ان الدين يحد من جميع الملك الوصية الثلث  
 واذا دفع الموقوف حلاله عامه بالصف تمام على العام والحد وسماه حيث انشده ما ريب  
 النحل ولا ملاله غير النحل او ثمن فانه مصل النحل ثم طلع النحل وصار لغزو وصار له ثمنه  
 فان كانت ثمنه مثل اجر مثل العاقل من التمر يوم مع العشرة معطى العام ذلك ولم يتركه المالك  
 ما في حصة وصية له الا ان يكون ارثا فلا وصية له وهذا ان الموقوف ساجد العاقل ما شرط له  
 من التمر واما نصه سر كما في التمر بعد طلوعها واما على يومها حصة لغيرها فتمت فلهذا  
 نصه حصة حية ذلك وان كان على الارض حصة ماله فان كان النصف حصة طلع مثل  
 اجبه فزرع مع الوصية جميع التمر لا يحياه منها ولا وصية لغيره ان حصة على  
 طلائم له الا ان حصة اياه تقاض حصة بطل فكونت اسن الوصية مع جميع التمر وان كانت  
 بغيره التمر مثل فزرعهم التمر له مقدار اجرا مثل ملك الوصية بطلت الحياه له دفع  
 الصحيح ان الارض حلاله بعباله على ان للعامل جزء من ماله جزء ما حصد منه فقام على الموقوف  
 ما جراه واخره وسماه ولغيره حصة فترام ثمن ماله وعلمه سر والظاهر ورتب الاجر



















في ان كان في الارض ما ينبت ان الارض هو له كحق الخراج فهو صاحب  
 الارض والبذر والمسئلة عالها حادلك على المزارع لان العقود عليه هي على العالم وهو  
 الذي كحق الخراج مقابلته على فاذا شرط العتلة كان ممثلا امره ولو وكله ان يفتح حقله  
 هذا معامله بالثالث فبما عي ان السليح المعامل لم يجد ذلك على السجل لان العالم هو الذي  
 يحق الخراج بانته فاما سحر وامر السجل هذا القصد الى شرط الثلث ولو وكله ان يفتح  
 له حقل بلان هن السه معامله بالثالث فبما عي ان السجل الثلث شرط على ما قلنا ولو وكله ان يفتح  
 باصله هذه الارض هن السه وبما عيها مزارعه فاخذ الوكيل البذر والارض على ان الخراج كله  
 الارض وعلى المزارع كحقه وهذا جائز سواء كان البذر شرط او عهلا ان يما شتر من  
 العقد انفع للموكل فانه سوجب احسن تسليم الثمر وان لم يستعمله او اصاب الزرع او  
 وان شرط الاجور اتم ومنا عا عني لم يجد انما احسن ان شرطه ساما بحجه الارض  
 ان اجتمع ما ينبت في الفضل الاول ولولم ان انا صدها بالثالث المسئلة عالها لم يجد من  
 ذلك انفع على عقد الشكره الخراج منها ولانه لا يدرك ان الخراج لم يشرط له امر  
 اول او الثمر ولو وكله ان يفتح حقله هذا على ان الخراج لصاحب الخجل والعالم  
 كشرطه فانه سوجب انما شرط له افضل ما يحرج من الخجل وهذا العقد انفع له هو الذي  
 قلنا وان كان شرط له كشرطه في حقله ان كان ذلك فلا فهو جائز وان كان فاسيما  
 كشرطه على العالم بغيره ما لو شرط له كرا من حقله او شجره او راحم وذلك بقوله عليه السلام  
 به ان لعنه الخجل والعامل بلون مصيضا على ان يكون من حقله ما يحرج ذلك الخجل ولو وكله  
 ان يفتح حقله فلا معامله بالثالث فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله انما شرط له ان يفتح  
 بعد الثلث بلون الثمر ما شرط له فان كان علم ان الثلث لم يفتح ذلك فهو جائز فاسيما حقله  
 مضمون فان قيل نعم فقد قلنا انما ان يفتح الثلث فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله  
 نعم ولا بأس بغيره فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله  
 انه كشرطه على حقله فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله

باب ٣٠ في المزارع والمخيط والمزارع بعد العمل في العقد  
 في الريان في البذر والمخيط نظير السبع والرياح وقد بينا ان الريان انما يفتح حقله ان يفتح  
 العقود عليه على وجه قبل ان يفتح العقد لا يفتح بعد هلال العقود عليه وانما يفتح بعد  
 هلال العقود لان الخط اسقاط محض في الريان مع التمثيل فذلك المزارع والمخيط اذا  
 تعاقد اطلاق مزارعه او موطئه بالصف على فيها العالم حقله ان كان ثم ازا ادا صدها  
 الاخرى لصيغه السدر وحول التمثيل له ونسب ذلك الاخر فان كان ذلك قبل ان يفتح الزرع  
 وقبل ساهي عظم التمثيل ان اسد العقد سبها في هذا حاله صحيح ما دام العقود على حقله يفتح  
 يعمل العالم يفتح الريان ايضا من انما كان لصاحبه وان كان بعد ان يفتح الزرع وتناهي  
 عظم التمثيل فان كان الريان صاحب الفخل وصاحب البذر في المزارع بعد فبما عي ان السجل حقله  
 في هذه الحالة لا يفتح وكان يفتح الريان في الممر بعد هلال العقود على هذا ان العقد قد انقضى فلا  
 يمكن ثبات الريان على سبيل الخاق باصله وهي الحال هي غنم غنومه فلا يلزم صحيحا وان  
 كان الاخر هو الزايد فهو جائز لان لا حيزه سوجب بالشر فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله  
 كان شرطه مقابلته على نصف الخراج ثم حقله عتلة هذا الصف والفقير ثلث الخراج والمخيط على  
 هلال العقود عليه صحيح ولذا ان كان صاحب الارض الذي لم يفتح من قبله هو الذي ازا صاحب البذر  
 لانه يستوجب الشرط مقابلته منفعة ارضه فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله  
 المزارعه والمخيط صغير واسير طارها على صاحب عشرين درهم فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله  
 من انما كان البذر والشرط نصف هذا العقد ثلث المردوم او منفعة من الخراج كله لصاحب البذر في  
 المزارعه وصاحب الخجل العالم هذا هو حقله فبما عي ان السجل حقله فاسيما حقله فاسيما حقله فاسيما حقله  
 عشرين فقرا لان هذا الشرط يودي الى قطع الثمره سبها في الخراج مع حصول الخراج وهو مفقود  
 باب ٣١ في النكاح والصلح من انما يفتح والمخيط والعقود والمكاتبه في المزارعه  
 والعالمه واذا ابرج الرجل المراه مزارعه هن السه على ان تزرعها بغيرها وعلمها ما يخرج منه  
 نفوسها نصفان فالنكاح جائز والمزارعه فاسيه واستراطا صدها عشرين الاجور والمزارعه بايع  
 بطل الشرط فاسيه والنكاح لا يطل هكذا اما الرهيم النكاح بدم الشوط والشرط لا يبيع على قول



١٠٠  
 ٧٥  
 المثل انفاق ان الروح شرط لها نصف الخراج مقابل نصفه ونحوه من اموالها  
 اخذوا منها ودراسها من اموالها بالصف فالمسئلة على اختلافها لا سيما من حيث العمل  
 نصفها واخذ الخراج فكل واحد نصفه من الروح في قول يوسف والمسلم على اختلافها  
 ولو يروى حواها ان دفعها على اموالها بالصف فكل واحد نصفها من الروح شرط لها نصف  
 الخراج لمقابلتها بغيرها وعلى ولو يروى حواها ان دفعها على اموالها بالصف فالمسئلة على  
 الخلاف لان الروح بالتزم العمل بمقابلتها بغيرها ونصفه الا ان يروى حواها ان دفعها على اموالها  
 بالصف فكل واحد نصفها من الروح شرط لها نصف الخراج لمقابلتها بغيرها وعلى ولو يروى حواها على  
 ان دفعها على اموالها بالصف فالمسئلة على اختلافها لان الروح بالتزم العمل بمقابلتها بغيرها ونصفه  
 الخراج لهذا تنص عليه النكاح وسبق في الجمع على هذه الصورة فالمراد في الخراج من الروح  
 النكاح لان زينة الخراج عليها الا ان يكون في النكاح يكون له صدق وتلك في الخراج  
 على علمها والقبول لان النصف لا يتقدم من ذلك الروح وانما تقوم باعتبار النكاح  
 وله هذه المسئلة في النكاح في الصلح والعهود الا ان يكون في النكاح يكون له صدق وتلك في الخراج  
 الصلح من دم العبد الواجب اليه من النكاح هو الدية عندنا في التسمية في الصلح من دم العبد  
 النكاح وانما حسابها ليس فيها قصاص او حلية خطا ونحوه على النكاح عندنا او معاملته  
 كدماء وصفا فان الوعد بالجميع في النكاح بالانكاح والبر بالانكاح واجبا في الصلح من دم العبد  
 يكون من نكاحه السبع مطلقا بشرط النكاح فاسد بالانكاح والبر بالانكاح واجبا في الصلح من دم العبد  
 الا في النكاح واحد وانما النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه وعلى الوعد فيها شيء  
 ماله بالوعد لان المراد بالانكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه وعلى الوعد فيها شيء  
 نعم العبد كالاوحي على غير شرط ولا يدرى هذا اختلاف بين يوسف وعمر بن الخطاب  
 العفو اذا كان شرا عينا فكونه على هذا قبل النكاح لان النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 فاسد فكونه على هذا العفو على النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 لان النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 الا في النكاح واحد وانما النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه

النكاح

١٠٠  
 ٧٥  
 المثل انفاق ان الروح شرط لها نصف الخراج مقابل نصفه ونحوه من اموالها  
 اخذوا منها ودراسها من اموالها بالصف فالمسئلة على اختلافها لا سيما من حيث العمل  
 نصفها واخذ الخراج فكل واحد نصفه من الروح في قول يوسف والمسلم على اختلافها  
 ولو يروى حواها ان دفعها على اموالها بالصف فكل واحد نصفها من الروح شرط لها نصف  
 الخراج لمقابلتها بغيرها وعلى ولو يروى حواها ان دفعها على اموالها بالصف فالمسئلة على  
 الخلاف لان الروح بالتزم العمل بمقابلتها بغيرها ونصفه الا ان يروى حواها ان دفعها على اموالها  
 بالصف فكل واحد نصفها من الروح شرط لها نصف الخراج لمقابلتها بغيرها وعلى ولو يروى حواها على  
 ان دفعها على اموالها بالصف فالمسئلة على اختلافها لان الروح بالتزم العمل بمقابلتها بغيرها ونصفه  
 الخراج لهذا تنص عليه النكاح وسبق في الجمع على هذه الصورة فالمراد في الخراج من الروح  
 النكاح لان زينة الخراج عليها الا ان يكون في النكاح يكون له صدق وتلك في الخراج  
 على علمها والقبول لان النصف لا يتقدم من ذلك الروح وانما تقوم باعتبار النكاح  
 وله هذه المسئلة في النكاح في الصلح والعهود الا ان يكون في النكاح يكون له صدق وتلك في الخراج  
 الصلح من دم العبد الواجب اليه من النكاح هو الدية عندنا في التسمية في الصلح من دم العبد  
 النكاح وانما حسابها ليس فيها قصاص او حلية خطا ونحوه على النكاح عندنا او معاملته  
 كدماء وصفا فان الوعد بالجميع في النكاح بالانكاح والبر بالانكاح واجبا في الصلح من دم العبد  
 يكون من نكاحه السبع مطلقا بشرط النكاح فاسد بالانكاح والبر بالانكاح واجبا في الصلح من دم العبد  
 الا في النكاح واحد وانما النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه وعلى الوعد فيها شيء  
 ماله بالوعد لان المراد بالانكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه وعلى الوعد فيها شيء  
 نعم العبد كالاوحي على غير شرط ولا يدرى هذا اختلاف بين يوسف وعمر بن الخطاب  
 العفو اذا كان شرا عينا فكونه على هذا قبل النكاح لان النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 فاسد فكونه على هذا العفو على النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 لان النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه  
 الا في النكاح واحد وانما النكاح على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه

النكاح





















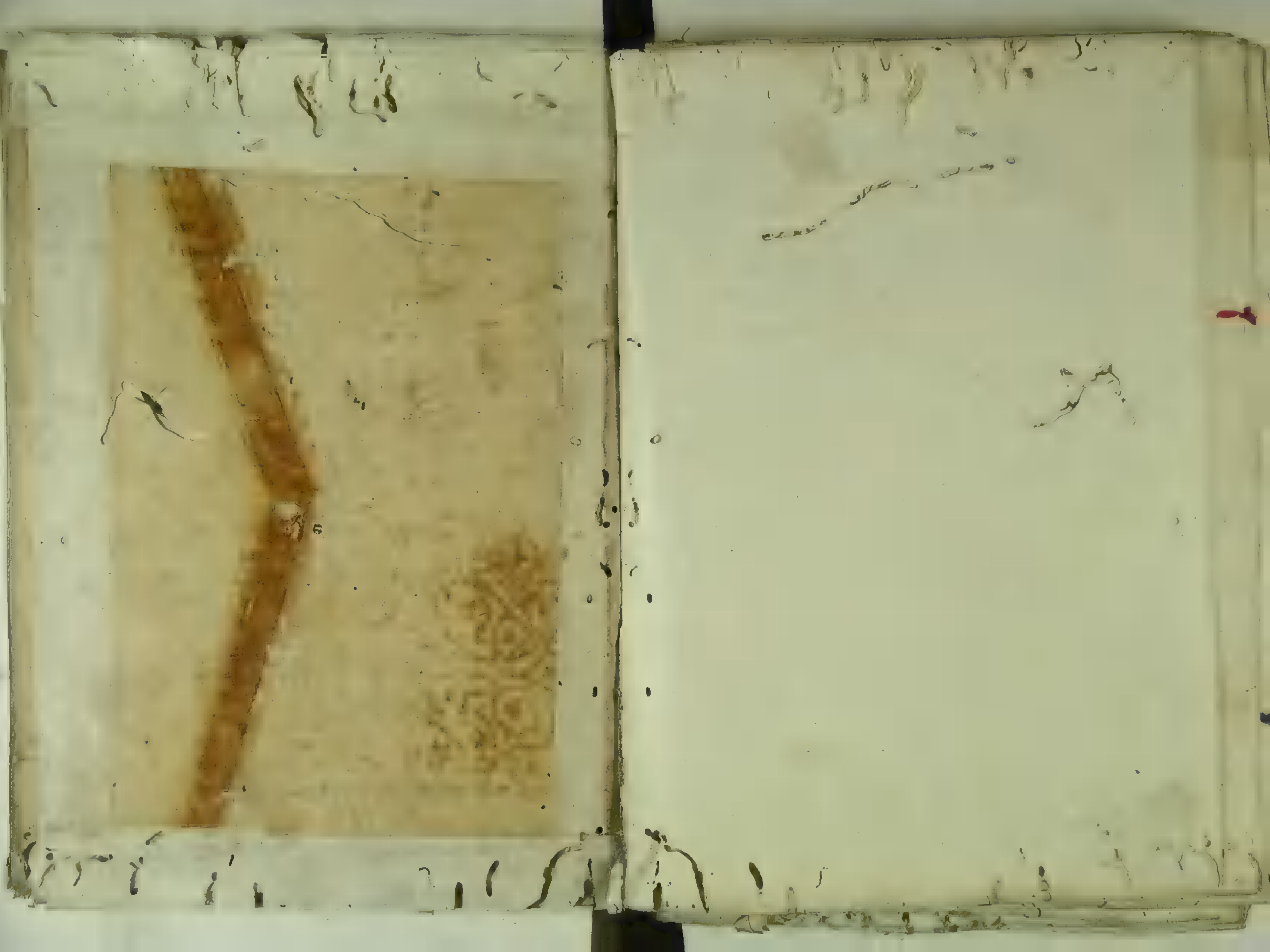














باب الكسب والابواب

باب الشرب باب الشهادة في الشرب باب الخيار في الشرب  
باب الاشربة باب التعذر باب من طمخ الصغير باب الاكراه  
باب ما يكره عليه اللصوص وغير المتأولس باب الاكراه على الطلاق  
والعتاق باب ما يكره منه على ان يفعله بنفسه او ماله باب  
تعذر العمل باب الاكراه على دفع اذالك واخذ باب من الاكراه  
على الاقرار باب من الاكراه على النكاح والخلع والعتق والصلح من  
العد باب الاكراه على النذر والقطع باب الاكراه على البيع  
ثم يبيعه المشتري من آخره يفتقه باب الاكراه على ما يجب به  
عتق او طلاق باب الاكراه على النذر واليمن باب اكره الخوارج  
المأولس باب ما يخالف المكره فمر ما امر به باب الاكراه على العتق  
عبد عمنه باب الاكراه على التوديع وغيرها باب التجه باب  
هذه في الاكراه باب ما يخطر على بال المكره غنى ما اكره عليه باب  
زاد المكره على ما امر به باب الخيار في الاكراه باب الاكراه فيما  
لوجب على نفسه ان يوديه باب الاكراه في الوكالة باب ما يقع  
انحراف الاكراه لا يسهه باب اللعان الذي يفضي به القاضي  
في كثير من اقسامه





بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب الشرب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد تميم بن الحارث بن عيسى  
الاسلام ابو بكر محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله املا  
اعلم بان الشرب هو المصيب من الماء الاراضي كان اولعنها  
قال الله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم  
وقال الله تعالى ويبيئهم ان الما قسمة بينهم كل شرب مختص  
وقسمة الماء من الشرب كما جاء في نعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والناس يعملون ذلك فاقرهم عليه والناس تعلمون  
نزلن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير  
مسكن هو قسمة تجري باعتبار الحق دون الملك اذا الماء  
في النهر غير مملوك لاحد والفسخ يجري نازر باعتبار الملك  
كقسمة الميراث والمشتري وثان باعتبار الحق كقسمة الغنينة  
بين الغانمين ثم هذا الكتاب جددت رواه عن الحسن  
الصبري رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من حفريرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطنا لما شربه  
والمراد الحفر في الموات من الارض عند اي حينه رحمه الله  
بادن الامام وعندهما لا يشترط اذن الامام على ما بينت  
وظاهر الحديث يشهد لهما لان النبي صلى الله عليه وسلم  
ذكر الحفر فقط ومثل هذا في لسان صاحب الشرح لبيان  
السبب كقوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذا حرم محرم منه  
فمؤخر ولكن ابو حنيفة رحمه الله يقول اتفقنا على  
ان الاستحقاق لا يثبت بنفس الحفر ما لم يكن ذلك في الموات  
من الارض وهذا اللفظ لا يمكن العمل بظاهره الا بزيادة لا  
بدل اللفظ عليها فلا يقوى الاستدال بها فيه دليل على ان  
البئر لها حرم مستحق من قبل ان تحفر البئر لا يتم من

الانتفاع

الانتفاع ببيهره الا بما حولها فانه يحتاج ان يقع على شفير البئر  
ليستقي الماء الى ان يدنى على شفير البئر ما يركب عليه البكره  
والى ان يدنى حوضا جمع الماء فيه والى موضع تقف فيه مواشيه  
عند الشرب واما يحتاج ايضا الى موضع تيام فيه مواشيه  
بعد الشرب فاستحقاق الحريم لذلك وقد راعى الشارع ذلك  
باربعين ذراعا وطريق معرفه المقادير بالنظر دون الراي  
الا من العلماء رحمهم الله من يقول اربعون ذراعا من الجوانب  
الا ربعة من كل جانب عن شدة ادرع لان ظاهر اللفظ جمع  
الجوانب الا ربعة والاصح ان المراد التقدير باربعين ذراعا  
من كل جانب لان المقصود دفع الضرر عن صاحب البئر الا  
ليحفر احد في حرمها بئر اخرى فيحول اليها ما يرب  
وهذا الضرر ربما لا يندفع بعشرة ادرع من كل جانب  
الاراضي تختلف في الصلابة والرخاوة وفي مقدار اربعين  
ذراعا من كل جانب فمن دفع هذا الضرر وليستوي  
في مقدار الحريم من العطن ومن الناصح عند اي حينه رحمه الله  
وعندهما حريم من العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناصح  
ستون ذراعا واستند لا حد ثب الزهري ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال حريم خمس مائة ذراع وحريم من العطن  
اربعون ذراعا وحريم من الناصح ستون ذراعا ولا  
استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاحه صاحب البئر  
الناصح الى الحريم اكثر لانه يحتاج الى موضع لستر فيه الناصح  
ليستقي فيه الماء من البئر بذلك وفي البئر العطن انما ليستقي  
بيده فلا يحتاج الى هذا الموضع واستحقاق الحريم بقدر  
الحاجة الا ترى ان صاحب العيون يستحق من الحريم  
اكثر ما يستحق صاحب البئر لان ما العيون يعض على الارض  
وحتاج صاحبه الى احاد المزارع حول ذلك ليستفغ بما  
يفيض على الارض وحتاج صاحبه الى احاد المزارع حول



ذلك ليدفع به من الما والى ان يدي عدد راجع فيه لما فاستحق  
لذلك زياده الحرم واستند ابو حنيفة رحمه الله بالحديث  
الاول فانه صلى الله عليه وسلم قال من حفر بئر اقله ما حولها  
اربعون دراعا ولبيس فنه فصل بين بئر العظم والناسح  
ومن اصله ان العام المنفق على قبوله والعمل به يترجح على الخاص المختلف  
في قبوله والعمل به ولهذا رجع قوله صلى الله عليه وسلم ما اخرجت  
الارض فيه العترة على قوله صلى الله عليه وسلم لبيس فيما دون  
خمسة اوسق صدقه وعلى قوله صلى الله عليه وسلم لبيس في  
الحضر وات صدقه ورجح اصحابنا رحمه الله قوله صلى الله  
عليه وسلم الثمر بالثمر مثل مثل على حبر العرايا ولا ان  
الاستحقاق الحرم حكم من بالنص بخلاف القياس لان  
الاستحقاقا قريبا اعتبار عمله وعمله في موضع البئر خاصة  
فكان ينبغي الاستحقاق شيئا من الحرم ولكن تركنا القياس  
بالنص مقدرا ما انفق عليه الا تاربت الاستحقاق وما زاد  
على ذلك مما اختلف فيه الا تاربت استحقاقه بالشك  
فهذا اصل اي حصة رحمه الله في سابل الحرم ولهذا  
لم يجعل للنهر حرما وكذلك في غيره هذا الموضع فانه قال  
لا يستحق العازي لغرضه الا سهما لانه استحقاق ثبت  
بخلاف القياس بالنص فلا يثبت الا بقدر المتيقن به  
فما حرم العيز خمس مائة ذراع كما ورد به الحديث  
لان الاثار اتفقت عليه ولكن عند بعضهم الخمس مائة من  
الجوانب الاربعه من كل جانب مائة وخمسة وعشرون  
ذراعا والاصح ان له خمس مائة ذراع من كل جانب وقد  
ذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي هذا مفسرا في بئر  
الناسح قال بقدر حرما يستند ذراعا الا ان يكون  
الرشا اطول من ذلك فهذا دليل على ان المذهب المتقدير  
من كل جانب بما سمي من الدرعان ثم الاستحقاق من كل  
جانب

جانب في الموات من الارض مما لا حق له فيها ما مما هو  
حق الغير ولا حتى لو حفر البئر من تحتها آخر وحفر على منتهى  
حد حرما بئر اقله لا يستحق الحرم من الجانب الذي هو  
حرم صاحب البئر الا ولي وانما يستحقه من الجانب  
الاخر فاما لا حق له حفره لان في ذلك الجانب الاول  
قد سبق اليه وبت استحقاقه ما قال صلى الله عليه وسلم  
مثما ساج من سبق فلا يكون لاحد ان يبطل عليه حفره  
ويشاركه فيه وعن مسعود رضي الله عنه قال  
اهل اسفل المهر امر اهل اعلاه حتى يرووا وفيه دليل  
انه ليس لاهل الاعلى ان يسكروا النهر ويحسوا اهل  
عزاهل الا سفل لان حفرهم ثابت جميعا فلا يكون لبعضهم  
ان يمنع حق الباقين ويكتص بذلك وفيه دليل على انه اذا  
كان الماء في النهر بحث لا حري في الارض كل واحد منهم  
الا بالسكرو فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك  
لاهل الاعلى ان يسكروا ويرتفع الماء الى اراضيهم وهذا لان  
في السكرو احداث تنفي في وسط النهر المشترك ولا يجوز  
ذلك ما بقي حق المشترك وحق اهل الاسفل ثابت ما لم يرووا  
فكان لهم ان يمنعوا اهل الاعلى من السكرو ولهذا سمي اسمهم  
امرا لان لهم ان يمنعوا اهل الاعلى من السكرو وعليهم طاعتهم  
في ذلك ومن يلزمك طاعته فهو اميرك ببيان قوله صلى  
الله عليه وسلم صاحب الدابة القطوف امير على الركاب  
لانه يامرهم بان يتطاعوا وعليهم طاعته لحق الصحبة في السفر  
وفيه حكمة اي يوسف رحمه الله حين ركب مع الخليفة يوما  
مقدمة الخليفة لجودة دابته فناداه ايها القاضي الحق في  
فقال ابو يوسف رحمه الله ان دابتك اذا حركت طارت  
واذا تركت طأت وان دابتي اذا حركت قطعت واذا تركت  
وقعت فانظري فان النبي صلى الله عليه وسلم قال



صاحب الدابة الملقب فامير على الركب حماران يحمل ابونوسف  
رحمه على جنبه له وقال على اياك عا هذا اهون من ناميرك  
على وعن محمد بن اسحق رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال  
اذا بلغ الوادي الكبير لم يكن لاهل الاعلى ان يحسوا عن الاسفل  
والمراد به الماء في الوادي والوادي اسم في موضع في اسفل  
الجبل يحد الماء من كل جانب من الجبل يخرج منه ويجري  
الى المواضع التي تنفع بها الناس فقولوا الوادي الكبير ليس  
بغيره لا من الكعبين بل الاشجار الى كثرة المالان في موضع  
سعة فاذا بلغ الماء فيه هذا المقدار فهو كثير يتوصل كل واحد  
منهم الى الاسفعا به بقدر حاجته فائدة فاذا اراد اهل  
الاعلى ان يحسوا عن اهل الاسفل فاما فصدوا بذلك  
الاصل في اهل الاسفل كانوا متعجبين في ذلك لا متنبعين  
بالماء واذا كان الماذون ذلك فزعموا لا بفضل عن حاجة اهل  
الاعلى فهم متنبعون بهذا المجلس والماء الذي يتحد من  
الجبل الى الوادي على اصل الاباحة فمن سبق اليه فهو احق  
بالاستفعا به بمنزلة النزول في الموضع المباح كل من سبق  
الى موضع فهو احق به ولكن ليس له ان سبب ونقصا الاضرار  
بالغير في عجز منعه عن ما ورا موضع الحاجة فعند قلة الماء  
يد اهل الاعلى سبق الى الماء فلهم ان يحسوا عن اهل الاسفل به  
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام رضي الله  
عنه في حادثة معروفة وعند كثرة الماء ينتم استفعا صاحب  
الاعلى من غير مجلس فليس له ان سبب مجلسه عن اهل الاسفل  
وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون شركاء  
في الماء والكلاب والنار وفي بعض الروايات  
الناس شركاء في ثلث وهذا اعمر من الاول ففيه اثبات للشركة  
لناس كافة المسلمون والكفار في هذه الاشياء الثلاثة  
وهو كذلك وتفسير هذه الشركة في الحياة التي تجري في الودية

والانهار

والانهار العظام كيجحون وسيجحون وفيه اثبات ودخله  
وبيل مصر فان الاستفعا بها بمنزلة الاستفعا بالشمس  
والهوى ويستوي في ذلك المسلمون وغيرهم وليس له حد لهم  
ان يمنع احدا من ذلك وهو بمنزلة الاستفعا بالطريق العامة  
من حيث النظر فيها ومراعاة من لفظة الشركة من الناس  
بيان اصل الاباحة والمساواة من الناس في الاستفعا الا انه  
مملوك لهم فالما في هذه الودية ليس ملك لا حيا فاما ما  
يجري في نهر خاص لاهل قرية ففيه نوع شركة لغيرهم وهو  
حق السعة من حيث الشرب وسقي الدواب فانهم لا يمنعون  
احدا من ذلك ولكن هذه الشركة اخص من الاول  
فليس لغير اهل القرية ان يسفوا بخيلهم وزرعهم من هذه  
النهر وكذلك الماء في البئر فيه لغير صاحب البئر شركة  
بهذا القدر وهو السعة ولذلك الحوض فان من جمع  
الماء في حوضه وكرمه فهو اخص بذلك المانع بقا حق السعة  
فهو للناس حتى اذا اخذ الناس انسان من حوضه ما للشرب  
فليس له ان يسترده منه واذا اتى الى باب كرمه لياخذ  
الماء من حوضه فله ان يمنعه من ان يدخل كرمه لان هذا ملك  
خاص له ولكن ان كان يجد الماء قريبا من ذلك الموضع في غير  
ملك احد يقول له اذهب الى ذلك الموضع وخذ حاجتك  
من الماء لانه لا يتضرر بذلك وان كان لا يجد ذلك فاما ان  
يخرج الماء اليه او يمكنه من ان يدخل فياخذ بقدر حاجته لان  
له حق السعة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة فاما اذا  
احرز الماء في جب او حفر او قرية فهو مملوك له حتى يحوز  
بيعه فيه وليس له حدان ياخذ شيئا منه الا برضاه ولا يكن  
فيه شبهة الشركة من وجه ولهذا لا يحب القطع بسرقته  
وعلى هذا حكم الشركة في الحلال في الموضع التي لا حق لاحد فيها  
من الناس فيه شركة عامة فلا يكون لاحد ان يمنع احدا



من الاتفاقيات، وإما ثبت من الحلال في أرضه مما لم يثبت  
أحد فهو مشترك بين الناس، وإذا أخذ الناس  
فليس لصاحب الأرض أن يسترده، وإذا أراد أن  
يدخل أرضه ليأخذ ذلك فلصاحب الأرض أن يمنع من  
الدخول في أرضه ولكن إن كان يجد ذلك في موضع آخر  
بأمرة بالذهاب إلى ذلك الموضع وإن كان لا يجد وكان  
يخشى تخاف على طهره فاما أن يخرج إليه مقدار يحتاجه  
أو يمكنه من أن يدخل أرضه فيأخذ مقدار يحتاجه  
فاما ما أثبتته صاحب الأرض بأن سقى أرضه وكثر بها  
ليثبت الحشيش فيها له وإياه فهو أحق بذلك وليس  
لأحد أن يبيع شيئاً منه إلا برضاه لأنه حصل بكسبه والسبب  
للمالك في هذه الجواب فيما لم يثبتته صاحب الأرض  
في الحشيش دون الأشجار فاما في الأشجار فهو أحق  
بالأشجار الثابتة في أرضه من غيره لأن الأشجار تحذر  
عادة وقد صار محرزاً لها بده الثابتة على أرضه فاما الحشيش  
لا يحذر عادة ويفسر الحشيش ما يمشي على الأرض  
بما ليس له ساق والشجر ما ثبت على ساق، وبما أن ذلك  
في قوله تعالى والنجم والشجر ليسجدان والنجم ما يحرم  
فيتمسك على الأرض في الشجر ما له ساق وبما أن الشجرة  
في النار أن من أوقد ناراً في صحراء لا حق لأحد فيها فكل  
واحد أن ينتفع بنار من حيث الاصطلابها وتخفيف  
النبات والعمل بضوها فاما إذا أراد أن يأخذ من ذلك  
الجمر فليس له ذلك إذا منعه صاحب النار لأن ذلك  
خطب أو حرم قد أحرز الذي أوقد النار وأما الشجرة  
التي أثبتتها رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار  
جوهر الحذر دون الخطب والنجم فإن أخذ شيئاً من ذلك  
الجمر نظراً كان ذلك مثاله فمه إذا جعله صاحبها

نحو

فحما كان له أن يسترده منه وإن كان سيرا لا فيه  
له فليس له أن يسترده منه وله أن يأخذه من غير استئذان  
لأن الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون  
متعينا لا متفعا وقد سنا أن المتعنت ممنوع من اللعب  
تسرعاً وعن عائشة رضي الله عنها قالت نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع نفع المايعة الما المستنقع في الخوض  
ليس بمملوك لصاحب الخوض فلا يجوز بيعه ولظاهر  
الحديث لا يجوز بيع الشرب وحده فإن البيع تملك  
فليست تدعى محلاً مملوكاً له لأن ما جرى في النهر الخاص  
ليس بمملوك للشركاء والبيع لا يسبق الملك وإنما الثابت للنهر  
في النهر الخاص حق الاختصاص بالما من حيث سقى النهر  
والزرع ولصاحب المستنقع مثل ذلك وبيع الحق لا يجوز  
وعن أبيه أن قوماً وردوا ما فساوا أهله أن يذلوه  
عن البير فابوا فساووه فقالوا لهم أن أعنا فسا  
وأعنا فسا فانا قد كادت تقطع فابوا أن يعطوهم فذروا  
ذلك لعمر رضي الله عنه هلاً وضعتم فيهم السلاح وفيه  
دليل أنهم إذا منعوهما أن يستقوا الما من البير فلهما أن  
يقا تلوهما بالسلاح فإذا خافوا على نفوسهم وأعلى ظهورهم  
من العطش كان لهم في البير حق السعة فإذا منعوا حقهم  
وقصدوا أتاهم كان لهم أن يقا تلوهما عن أنفسهم  
وعن ظهورهم كما لو قصدوا قتلهم بالسلاح فاما إذا كان  
الما محرزاً في أقاليم فليس الذي يخاف الهلاك على العطش أن  
يقا تل صاحب الما بالسلاح على المنع ولكن يأخذه منه فيقتله  
على ذلك بغير سلاح وكذلك في السلاح الطعام لأنه  
ملك محرز للصاحبه ولهذا كان الأخذ ضامناً له فإذا  
جازه الأخذ لم حاجته فالمانع يكون دافعاً عنه قال  
صلى الله عليه وسلم من قلد ون ماله فهو تنهيد فكيف



نقال من اذا تحته كان شهيدا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاما اليرمياح غير ملوك له يباح اليرمياح فلا يكون  
هو في المنع دافعا عن ملكه ولكنه مانع عن المضطر حقه فكان  
له ان يقاتله بالسلاح وللاول ان يقاتل بما دون السلاح  
لان صاحب الما موربان يدفع اليه بقدر ما يدفع به  
الصروف عنه فهو في المنع مرتكب ما لا يحل فودعه على  
ذلك لعبر سلاح وليس مراد عمر رضي الله عنه المقاتلة بالسلاح  
على منع الدولوقان الدولوقان ملكا لهم ولو كان المراد  
ذلك فتاويل قوله فضلا وضعتم فيهم السلاح اي رهنتم عندهم  
فما بعدكم من السلاح ليطمئنون اليكم فيعطونكم الدولوقان  
بكونهم المراد الامر بالقتال وعن عروة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من اجبا ارضا مينة فهي له وليس لعرق ظالم  
حق وفيه دليل على ان الموات من الاراضي ملك بالاحياء  
واصح ما قيل في حق الموات ان تقف الرجل على طرف العمران  
فينادي باعلا صوته في اي موضع ينهي اليه صوته يكون  
من فناء العمران لان سكان ذلك الموضع يجتاحون الى  
ذلك لرعي المواشي وما اشبه ذلك وما ورا ذلك من جملة  
الموافات ثم عند اي جنيته رحمه الله انما ملكها بالاحياء  
بعد اذن الامام وعند اي يوسف ومحمد رحمه الله لا حاجة  
فيه الى اذن الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اذن  
في ذلك وملكها من احيائها ولا نه لاحق لاحد فيها وكل من  
سبقت له اليها وم احرار لها فهو احق بها كمن اخذ  
صيدا او خطبا او حشيشا او وحده معدا او ركازا  
في موضع لاحق لاحد فيه وابو حنيفة رحمه الله استدك  
بقوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرء الا ما طابت به نفسه  
امامه وهذا وان كان عاما من اصله ان العام المتفق على  
قبوله ينزج على الخاص وقال صلى الله عليه وسلم

سواء  
حد

الا ان عادي الارض هي لله ورسوله ثم هي من بعد فما كان  
مضافا الى الله عز وجل والرسول صلى الله عليه وسلم فالتمديد  
فيه الى الامام فلا يستند احده به بعد اذن الامام بحسن  
العينه فز رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحد  
استار الى ان هذه الاراضي كانت في يد المشركين ثم صار  
في يد المسلمين باخاف الخيل فكان ذلك لهم من الله تعالى ورسوله  
صلى الله عليه وسلم وما كان بهذه الصفة لم يختص احد بشئ  
منه دون اذن الامام كالغنائم وقوله صلى الله عليه وسلم وما  
كان بهذه الصفة لم يختص بشئ منه دون اذن الامام كالغنائم  
وقوله صلى الله عليه وسلم من اخثار ارضا مينة لبيان السبب  
وبه نقول ان سبب الملك بعد اذن الامام هو الاحياء  
ولكن اذن الامام بشرط وليس في هذا اللفظ ما يفي هذا  
الشروط بل في قوله صلى الله عليه وسلم وليس لعرق ظالم حق  
اشارة الى هذا الشرط فالافتات على راي الامام والاخذ  
بطريق الثقال في معنى عرق ظاهر وقيل معنى قوله صلى  
الله عليه وسلم وليس لعرق ظالم حق ان الرجل اذا عرس  
اشجارا في ملكه فخرجت عروقها الى ارض جاره او خرجت  
اعصانها الى ارض جاره فانه لا يستحق ذلك الموضع من ارض  
جاره تلك الاعصان والعروق الظالمه فالظلم عبارة  
عن حصول الشئ في غير موضعه وقيل المراد بعرق الظالم  
ان يقدى في الاحياء ما ورا احد الموات فدخل في حق الغير ولا  
يستحق ذلك شيئا من حقوق الغير وعن عمر رضي الله عنه قال  
من اجبا ارضا مينة فهي له وليس له المتجر بعد ثلاث سنين حق  
والمراد بالمتجر العلم بعلامة في موضع واستفاد الكلمة  
من الحجر وهو المنع فان من اعلم في موضع من الموات علامة فانه  
منع الغير من اجبا ذلك الموضع فسمي فعله بحجرا وبيان  
ذلك ان الرجل اذا امر بموضع من الموات فقصد احيا ذلك



الموضع فوضع خوت ذلك الموضع اجمارا او حصدا ما فيها  
من الحشيش والشوك وجعلها حول ذلك لمنع الدخول  
من الدخول فيها لهذا الحجر ولا يكون احيا انما الاحياء ان  
جعلها صالحة للزراعة بان كثرها او ضرب عليها المسنانه  
او شق لها نهرا ثم بعد الحجر له من المدة ثلث سنين  
انتارا اليه عمر رضى الله عنه لانه يحتاج ان يرجع الى وطنه  
وبهني اسبابه ثم يرجع الى ذلك الموضع بحجبه فيجعل له من  
المدة الى الرجوع الى وطنه سنة واصلا ح امور في وطنه  
سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة قال ثلث سنين  
لا ينبغي ان يشتغل باحيا ذلك الموضع غيره ولكن ينظره  
ليبرح ويعد مضى هذه المدة الظاهر انه قد بدا له وانه لا  
يريد الرجوع اليها نحو زلغله احيا وها هذا من طريق الديانة  
فاما في الحكم اذا احياها انسان باذن الامام فهي له لان  
بالحجر لم يصير مملوكه للاول فسبب الملك هو الاحياء دون  
الحجر وعن طاروس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان عادى الارض لله ورسوله فمزاها ارضا منه فهي له والمراد  
الموات من الاراضي سماه عاديا على معنى ان ما حرت على عهد عاد  
وفي المعاديات الظاهره ما يوصف بدون مضى الزمان عليه  
لنسب ال عاد فمعناه ما تقدم خزانة مما يعلم انه لاحق  
لاحد فيه وعن ابن مسعود عن اسياحه رفعوه الى النبي صلى  
الله عليه وسلم انه قضى في الشراخ من ما المطر اذا بلغ الما  
كعبين ان لا يحبس الا على عن جارة قال ابو معشر  
الشراخ السواقي وهي الحد اول التي عند سفح الجبل مجتمع ما  
السييل فيها ثم يحذر منها الى الوادي وقد بينا ان مراده  
من هذا اللفظ العبان عن كثرة الما وعن سعيد بن زيد بن عمرو بن  
نفيال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذ شبرا  
من ارض يغير خطوقه الله تعالى يوم القيامة يخطوق من تار

من سبع ارضين قيل معناه من تطرق في ارضين تعبر فالموضع  
الذي يصع عليه القدم بمنزلة شبر من الارض وقيل معناه  
من بعض من المسافات في جانب ارضه بان حول ذلك الى ارض  
جاره فذلك قدر شبر من الارض اخذه او كانت ارضه بحسب  
الطريق فجعل المسنانه على الطريق لتسعه به ارضه فهو في  
معنى شبر من الارض اخذه يغير حق وهو معنى الحديث  
الذي روى لعن الله من غير منار الطريق يعني اعلامه بين  
الارضين وقيل انما ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الشبر على طريق التمثيل للمبالغة في المنع من غصب الاراضي  
وليس المراد به التحقيق ثم في الحديث ما عظم الما في  
غصب الاراضي وهو دليل اي حصفه رحمه الله في نه لا ضا  
على غاصب الاراضي في الدنيا فان النبي صلى الله عليه وسلم  
من حذر الاخر بالوعيد الذي ذكره في القيامة ولو كان  
حكم الصمان ما بالكان الاولي ان يئنه لان الحاجة الى  
معرفة امس تم جعل المذكور من الوعيد جميع خزانة فلو  
اوجنا الصمان مع ذلك لم يكن الوعيد جميع خزانة وللفقها  
في معنى مثل هذه الالفاظ طريقان احدهما الحمل على حقيقة  
انه يطوق ذلك الموضع في القيامة ليعرف به ما فعله ويكون  
ذلك عفوته له كما قال صلى الله عليه وسلم لكل غادر  
لوا يوم القيامة يركز عند باب استنه يعرف به عذرت  
او المراد به بيان شدة العقوبة لاحققة ما ذكر انه يطوق  
ذلك الموضع من الارض يوم القيامة فقد قال الله تعالى  
يوم تبدل الارض غير الارض وعن ابن مسعود رضى الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا الما مخافة  
الحلا يريده ان صاحب البير اذا كان له مرغى حول بيرة  
فلا يمنع من سقي الما من بيرة لنفسه او لطهره  
مخافة ان يصيب طهره من ذلك الحلا لان له حق السقي



في ما البير فلا يمنع دية ولكن حفظ جانب ارضه وما فيه  
من الخلا حتى لا تدخل داه المسقى في ذلك الموضع وان  
شق عليه ذلك اخرج اليه من الماء مقدار حاجته وحاجة  
ظهره وعن نافع وقع حديثه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تمنعوا احدا ما ولا كلا ولا نارا فانه متاعا للمؤمنين وقوه  
للمستحيين والمفقوى هو الذي فني زاده والمستحي هو  
المضطر المحتاج وقد سئل ان صاحب الشرع صلى الله عليه  
وسلم امت من الناس في هذه الاشياء الثلاثة شركة  
عامه بطريق الاباحه فلا ينبغي لاحد ان يمنع احدا مما جعله  
الشرع حقه له واذا كان لرجل نهر او بئر او قاعة فليس  
له ان يمنع ابن السبيل ان يستقي منها فيشرب ويستقي دابته  
وبعيره وشيابه فان ذلك من السفى والسفى عندنا الشرب  
لبنى آدم والبهائم وهذا لان الحاجة الى الماء محددة في كل وقت  
ومن سافر لا يمكنه ان يستحب الماء من وطنه لذهابه وجوعه  
فحاج الى اخذ الماء من الابار والانهار التي يكون على طريقه وفي  
المنع من ذلك حرج من وكما يحتاج الى ذلك لعينه وكذلك  
يحتاج اليه لظهره لانه في العادة يعجز عن السفر بغير مركب  
وكذلك يحتاج الى ذلك للطبخ والخبر وغسل الثياب  
واحدا لا يمنع احدا من ذلك فان كان له حديق بحري فيه  
الماء الى ارضه ولحقب ذلك الموضع صاحب ماشية اذا  
تسربت الماشية منها انقطع الماء عنها الكثرة المواشي وقلة  
ما الحذول فقد اختلف المتأخرون رحمهم الله في هذا  
الفصل منهم من يقول هذا من السعة والبير لصاحب  
الجدول ان يمنع ذلك واكثرهم على انه له ان يمنع في مثل  
هذه الصغيرة لان السفى ما لا يضرب صاحب النهر والبير  
فاما ما يضربه وينقطع حقه فله ان يمنع ذلك اعني ان  
لست في الاراضي والنجيل والشجر والزرع فله ان يمنع

خ  
راض

من يريد سقى نخله وشجره وزرعه من نهر او بئر او بيرة  
او عينه وليس لاحد ان يمنع ذلك الا باذنه اما لانه يريد  
ان يسوي نفسه بصاحب الحق فيما هو المقصود فالنهر  
والقناة اما لسقى لهذا المقصود وليس لغير المسقى ان  
يسوي نفسه بالمسقى فيما هو المقصود بخلاف  
السفى فذلك شع غير مقصود لان النهر والقناة ليس لست في  
العاده لاجله اولا به يحتاج على انه يحضر نهر من هذا النهر الى  
ارضه فيكسبه صفة النهر وليس له ان يكسر صفة نهر الغير  
وكذلك في البير يحتاج الى ان شق نهر من راس البير الى  
ارضه وما حول البير حق صاحب البير حرما له فليس لغيره  
ان يحدث فيه شيئا من ذلك بغير اذنه وكذلك ان كان  
يريد ان يحرق ماء في هذا النهر من ما صاحب النهر لم يمتنع به  
ارضه لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له ان ينقطع ملك  
الغير الا باذنه فان كان قد اخذ شجرة او خضرة في داره  
فاراد ان يسقى ذلك الموضع بماء الى به بلخه فقد استقصى  
فيه بعض المتأخرين من امة بلخ رحمهم الله وقالوا ليس له ذلك  
الا باذن صاحب النهر والاصح انه لا يمنع من هذا المقدار  
لان الناس يتوسعون فيه والمنع منه بعد من الدناءة قال  
صلى الله عليه وسلم ان الله يحب معالي الامور ويبغض سفاهها  
فان اذن له صاحب النهر في سقى ارضه واعادة ذلك  
الموضع فلا بأس بذلك لان المنع كان لمراعاة حقه فاذا رضى به  
فقد زال المانع وان باعته شرب يوم او اقل من ذلك  
او اكثر لم يجز وذلك لان المائي النهر غير مملوك اما هو  
حق صاحب النهر وبيع الحق لا يجوز ولا نه مجهول لا يدري  
مقدار ما يسلم له من الماء في المدة المذكورة وبيع المجهول  
لا يجوز وهو غرر فلا يدري ان الماء يجري في ذلك الوقت  
في النهر او لا يجري واذا انقطع الماء فليس للبايع تمكين اجراه



ونور رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العذر وكذلك  
لو استاجر له بلترم تسليم ما لا يقدر على تسليمه او تسليم  
ما لا يعرف مقصوده ثم المقصود من هذا الاستحار الماء وهو  
عين الاستحار المقصود استهلاك العين لجوزها استجار  
المرعى للرعي واستحار البقر لمنفعة اللبن بخلاف استجار  
الطير فان لبن الادمه في حكم المنفعة لان منفعة كل عصفور  
بحسب ما يلق به فنفعة الندي اللبن ولهذا لا يجوز بيع  
لبن الادمه ولا ان العقد هناك رد على منفعة التزبيد واللبن  
التي في ذلك منزلة الاستحار على غسل الثياب فالخص  
والصابون اليه في ذلك والاستحار لعل الصباغة فان الصبغ  
منزله الاله في ذلك فاما هنا لا مقصود في هذا الاستحار  
سوى آفة وهو عين وكذلك لو شرط في اجارته او شرايه  
شرب هذه الارض او هذا الشجر او هذا الزرع او قال  
حتى يكفي هذه اكله باطل لعني لجهالة والعذر واذا اشترى  
الرجل شرب ما معه ارض فهو جائز لان الارض عين ملوكة  
مقدوره للتسليم فالعقد يرد عليها والشرب يستحق بتعا  
وقد يدخل في الارض البيع ببعاء ما لا يجوز اقراره بالبيع  
كالاطراف من الحيوانات لا يجوز افرادها بالبيع ثم يدخل  
تعا في مع الاصل وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله  
افتي بجواز بيع الشرب بدون الارض واذا استأجر  
ارضامع شربها جاز كجوز الشرا وهذا لان المقصود  
بالشرب فذكر الشرب مع الارض في الاستحار  
فلا يفسد به العقد واذا اشترى ارضا لم يكر له شربها  
ولا مسيلها لان العقد متناول عين الارض بذكر حدودها  
فما يكون خارجا من حدودها لا يدخل تحت العقد لا بالتسمية  
والشرب والمسيل خارج من الحدود المذكورة فان اشترط  
شربها فله الشرب ولغيره المسيل لان الشرب غير

المسيل

المسيل فالمسيل الموضع الذي تسيل منه الماء والشرب الماء الذي  
يسيل في المسيل فاشتراط احدهما لا يثبت له استحقاق  
الاخر وانما يستحق المشتري وطخاصه ويجعل في المالك  
كانه لم يشترط شيئا ولو اشترط مسيل المائع الشرب يستحق  
ذلك كله بالشرط ولو اشترى ارضا بكل حق هوها كان له  
المسيل والشرب لانها من حقوقها فالمقصود بالارض  
الا تنفع بها وانما تنال ذلك بالمسيل والشرب وكانت  
من حقوقها كالطريق للدار وكذلك لو اشترط مراقفها  
لان المراقف ما يترقبه فانما تنال الترفق بالارض بالشرب  
والمسيل لو اشترط كل قليل او كثير فهو فيها او منها كان  
له الشرب والمسيل لانه من القليل والكثير ثم المراد بقوله  
منها اي من حقوقها ولكنه حذف المضاف واقام المضاف  
اليه مقامه ومثل هذا الحذف عرف اهل اللسان واذا  
استأجر ارضا فليس له مسيل ما ولا شرب في القياس اذا اطلق  
العقد كما في الشرا فالمستأجر يستحق العقد بذكر الحدود  
كالمشتري فكما ان الشرب والمسيل الذي هو خارج عن الحدود  
المذكورة لا يستحق بالشرا وكذلك بالاستحار ولكنه  
استحسن جعل المستأجر مسيل الماء والشرب هنا بخلاف  
الشرا لان جواز الاستحار باعتبار التمكن من الانتفاع  
الا تدرى ان ما لا ينفعه لا يجوز استجاره كالمهر  
الصغير والارض السبخة والانتفاع بالارض لا تنال  
الا بالشرب والمسيل فلو لم يدخلهما لم يصح العقد والمتفق  
فقد اقم العقد فكما ذكر الشرب والمسيل بخلاف  
الشرا الموجبه ملك العين لا تدرى ان شرا ما لا يمكن  
الانتفاع به جائز خوا الارض السبخة والمهر الصغير فلا  
يدخل في الشرا ما ورا المسيل بذكر الحدود وفي الكتاب  
ذكر حرف آخر فقال لان الارض لم تخرج من يد صاحبه



يعني ان يعقد لا جارية لا يتملك المستاجر شيئا من العين  
وانما يملك الانتفاع به في المدة المذكورة فلو ادخلنا الشرب  
والمسبل لم يتضرر صاحب الارض بازالة ملكه عنها وفي  
ادخالهما صحيح العقد فاما البيع يزول ملك العين عن  
البائع ففي ادخال الشرب والمسبل في البيع ازالة ملكه  
عما لم يظهر رضاه به وذلك لا يجوز وهذا نظير ما تقدم  
ان الثمار والزرع تدخل في رهن الاشجار والارض من غير  
ذكر ولا يدخل في الهبة واذا ثبت ان بدون الشرط يدخل  
الشرب والمسبل في الاستيجار مع الشرط اولى ولذلك  
ان شرط كل حق هو لها او من اقلها او كل قليل وكثير هو فيها  
او منها فعند ذكر هذه الالفاظ يدخل الشرب والمسبل في  
الشراعي الاجارة اولى واذا كان يهر من قومه لهم عليه  
ارضون ولا يعرف كيف كان اصله بينهم على قدر اراضيهم  
لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك  
تختلف بغلة الاراضي وكثرتها فالظاهر ان حق كل واحد منهم  
من الشرب بقدر ارضه وقد راحته والبناء على الظاهر  
واجب حتى ينسب خلاصه فان قيل فقد استووا في اثبات  
اليدين على الماء في النهر والمساواة في اليد يوجب المساواة في  
الاستحقاق عند الاشتباه قلنا لا كذلك فاليد لا يثبت  
على الماء في النهر لاحد حقيقته وانما ذلك بالا سفاع بالماء  
والظاهر ان انتفاع من له عشر قطاع لا يكون مثل انتفاع من  
له قطعة واحدة ثم لما لا يمكن احراز اثبات اليد عليه  
وانما احراز سقي الاراضي فانما يثبت الارض عليه بحسب  
ذلك وهذا خلاف الطريق اذا اختلف فيه الشرا فانهم  
يستوون في ملك رقبته الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الدار  
وضيقها لان الطريق عين يثبت اليد عليه والمقصود بالتطرق  
فيه والتطرق فيه الى الدار الواسعة والى الدار الضيقة

نصفه

بصفه واحد بخلاف الشرب على ما ذكرنا فان كان الاعلى  
لا لشرب حتى يسكن النهر على الاسفل لكنه لشبه بخصته  
لان في السكر قطع منعة الماء عن اهل الاسفل وبعض  
المدة وليس لبعض الشركاء هذه الولاية في نصيب شريكه  
فوصيه ان في السكر احداث شتي في وسط النهر ورقعة  
النهر مشتركه بينهم فليس لبعض الشركاء ان يحدث فيها  
شيئا بدون اذن الشركاء وربما يتكسر النهر بما يحدث  
فيه عند السكر فان تراصوا على ان الاعلى يسكن النهر حتى  
يشرب بخصته اخذت ذلك بينهم لان الانتفاع حقهم وقد  
انعدم المانع بتراضيهم فان اطلقوا على ان السكر كل واحد  
منهم في يومه اجزته ايضا فان قسمة الماء في النهر يكون  
بالاحراز وبالايام اخرى فاذا تراضوا على القسمة بالايام  
جاء لهم ذلك وهذا لما جرتهم الى ذلك ففعل الماء في النهر  
بحيث لا يتمكن كل واحد منهم من ان يمنع حصته من ذلك  
الا بالسكر ولكن ان يمكن من ان يسكن ملوح او باب فليس  
له ان يسكن بالطين والتراب لان به ينكسر النهر عادة  
وفيها اضرار بالشركاء الا ان يظهر التراضي على ذلك فان  
اختلفوا لم يمكن لاحد منهم ان يسكنه على صاحبه وان  
اراد احد منهم ان يجري منه نهر لم يكن له ذلك الا رضى من  
اصحابه لان في كسرى النهر كسر صفة النهر المشترك بقدر وجه  
النهر الذي يكرهه وفي الملك المشترك ليس لبعض الشركاء ان  
يفعل ذلك الا برضى اصحابه كما لو اراد هدم الحائط المشترك  
او احداث باب فيه وكذلك ان اراد ان يصب عليه رجاء  
لم يكن له ذلك الا برضى من اصحابه لان ما يصب من الرجاء  
انما يصعبه في ملك مشترك الا ان يكون رجاء لا يضربا للنهر  
ولا بالماء ويكون موضعها في ارض خاص له فان كان هكذا فهو  
جائز يعني اذا لم يكن يعبر الماء عن سببه ولا يمنع جريان الماء



بسبب الرجا بالبحرى كما كان يري قل ذلك وانما بضع الرجا  
في ملك خاص لا فاد اكان بهذه الصفة فله ان يفعل ذلك  
بغير رضا الشريك لانه انما يحدثه من الايدي في خاص  
ملكه ويسبب الرجا لا يتفصل الما بل ينتفع صاحب الرجا بالماء  
مع بقا الماء على حاله فمن منعه من ذلك يكون متعينا قاصدا  
الى الاضرار به لا دافعا الضرر عن نفسه فلا يثبت له  
وان اراد ان يبدى عليها داليه اوسانه وكان ذلك لا يضر  
بالنهر ولا بالسبب وكان بنا ذلك في ملكه خاصة كان  
له ان يفعل لما يبين انه يتصرف في خاص ملكه ولا يلحق الضرر  
بغيره وان اراد هولا القوم ان يكرهوا هذا النهر فان  
ابا حنيفة رحمه الله قال عليهم مؤنه الكرى من اعلاه فاذا جاوز  
ارض رجل رفع عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
الكرى عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصر الشرب والارض  
وبين ذلك ان الشريك في النهر اذا كانوا عترة مؤنه الكرى  
من اول النهر على كل واحد منهم عترة الى ان يجاوزوا ارض  
احدهم فيجسد يكون مؤنه الكرى على الباقيين انشاعا الى  
ان يجاوزوا ارضا اخرى ثم يكون على الباقيين انما على هذا التفصيل  
الى اخر النهر وعندهما المؤنه عليهم اغشارا من اول النهر  
الى اخره لان لصاحب الاعلى حقا في اسفل النهر وهو تسيل  
القاصد عن حاجته من الماء فانه اذا سد ذلك فاض الماء على  
ارضه ففسد زرعه فهذا بين ان كل واحد منهم ينتفع  
بالنهر من اوله الى اخره والدليل عليه انه يستحق الشفعة  
بمثل هذا النهر وحق اهل الاعلى واهل الاسفل في ذلك سواء فاذا  
استنوا في الغنم ليستنوا في العنبر ايضا وهو مؤنه الكرى  
وابو حنيفة رحمه الله يقول مؤنه الكرى على من ينتفع بالنهر  
سعى الارض منه الا شري انه على اصحاب الشفعة من مؤنه  
الكرى شى واذا جاوز الكرى ارض رجل فليس له في كرى

ما بقي منفعه سقى الارض فلا يلزمه شى مؤنه الكرى ثم منفعته  
في اسفل النهر من حيث اجر الفصل الما فيه الا شري ان من  
له حق تسيل ما سطحه على سطح جاره لا يلزمه شى من عماره سطح  
جاره لا يلزمه شى من عماره سطح جاره هذا الحق ثم هو يتمكن  
من دفع الضرر عن نفسه بدون كرى اسفل النهر بان يرد  
فوهه النهر من اعلاه اذا استغنى عن الماء فعرفنا ان الحاجة  
المعتبرة في التزام مؤنه الكرى الحاجة الى سقى الارض فرع  
بعض مشايخنا رحمه الله ان الكرى اذا انتهت الى فوهه  
ارضه من النهر فليس عليه شى من المؤنه بعد ذلك والا صح  
ان عليه مؤنه الكرى الى ان يجاوز حد ارضه كما اشار اليه في  
الكتاب لان له راما في اتحاد فوهه الارض من اعلاها واسفلها  
فهو منتفع بالكرى منفعه سقى الارض بالمرجاء وارضته  
وتختلفون فيما اذا جاوز الكرى ارض رجل فسقط عنه  
مؤنه اهل له ان يفتح الما لسقى ارضه منهم من يقول  
له ذلك لان الكرى قد انتهت في حقه حين سقطت مؤنته  
ومنهم من يقول ليس له ذلك مالم يفرع شريكا من الكرى  
كما ليس له ان يسكر على شريكه فحضر لا يتفاد بالما دون  
شريكه ولا ان يخر عن هذا خلاف جرى الرسم بان يوحده  
في الكرى من اسفل النهر واثرك بعض النهر من اعلاه حتى  
يفرع من اسفله قال وقال ابو حنيفة رحمه الله فيما  
اعلم ليس على اهل السفه من الكرى شى لانهم لا يحصون مؤنه  
الكرى لا يستحقون على قوم لا يحصون ولا هم لا يستحقون  
الشفعة حق السفه ولا هم اتناع المؤنه على الاصول دون  
الانباع الا شري ان الديه في القنيل الموجود في الحمله  
على عاقلة اصحاب الخطه دون المسكرين والسكان قال  
والمسلمون جميعا شركا في العنرات وفي كل نهر عظيم او وادى  
لسفون منه وسفون السفه والحف والحافر ليس لاحد



ان يمنع احدا من ذلك لان الانتفاع بمثل هذا الانتفاع  
كالانتفاع بالطريق العامة فكذلك لا يمنع احدا من الطريق  
في الطريق العام فكذلك لا يمنع من الانتفاع بهذا  
النهر العظيم وهذا لان الماء في هذا الانتفاع على اصل الاباحة  
ليس له حد فله حق على الخصوص فان ذلك الموضع لا يدخل  
تحت منع احدا لان هذا الماء يمنع قهر غيره فالانتفاع به  
كالانتفاع بالنهر ولكل قوم شرب ارضهم ونخلهم  
وسجدهم لا يحسد عن احد دون احد وان اراد رجل  
ان يكرى منه نضرا في ارضه فان كان يضرب ذلك بالنهر  
الا عظم لم يكن له ذلك وان كان لا يضربه فله ذلك  
بمنزلة من اراد الخلو في الطريق فان كان لم يضرب الماء  
لم يمنع من ذلك وحل واحد منعه من ذلك الامام وغيره  
في ذلك سواء فكذلك في النهر الاعظم فان كسر صفه  
النهر الاعظم ربما يضرب الناس ضررا عاما من حيث ان  
الماء ينقض عليهم وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا  
ضرار في الاسلام وعند خوف الضرر يمنع من ذلك لدفع  
الضرر وعلى السلطان كرى هذا النهر الاعظم ان احتاج  
الى الكرى لان ذلك من حاجة عامة المسلمين ومال بيت  
المال معد لذلك فانه مال المسلمين اعد للصرف الى مصالحهم  
الا تدرى ان بنا القناطر والجسور والرباطات على الامام  
بمال بيت المال فكذلك كرى هذا النهر الاعظم وكذلك  
اصلاح مسناته ان خاف منه غرقا فان لم يكن في بيت  
المال فله ان يحسد المسلمين على ذلك ويخرجهم لاجله لان  
المنفعة فيه للعامة ففي تركه ضرر عام والامام نصب  
ناظرا فيمنع له ولا لاجار فيما كان الضرر فيه عاما  
لان العامة قل ما سفعون على ذلك من غير اضرار في نظيره  
قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لبعثتم اولادكم وليس هذا

كنه

كنه خاص لقوم ليس له حد ان يدخل عليهم ويمنعهم ان يمنعوا  
من اراد ان يسقي من نضرها ارضه وشجره وزرعه لان  
ذلك مشترك بينهم شركة خاصة الا تدرى انهم يستحقون  
به الشفعة بخلاف الشركة في الوادي والابهار والوطام  
فانه لا يستحق به الشفعة ثم في الشركة الخاصة التدبير  
في الكرى اليهم وموئده الكرى عليهم ما لهم وان طلب  
بعض الشركاء فللامام ان يحسد اليهم على ذلك لدفع الضرر  
فاما اذا اتفقوا على ترك الكرى ففي ظاهرها روايه لا يحرم  
الامام على ذلك كما لو امتنعوا من عمار ارضهم وودعهم  
في بعض المتأخرين من اصحابنا رحمهم الله خيرهم  
على ذلك الخلق اصحاب السعة في النهر قال ابو يوسف  
رحمه الله وسالت ابا حنيفة رحمه الله عن الرجل يستأجر  
احمدا بصيد فيها السمك قال لا يجوز لان المقصود هذا  
الاستيثار وما هو عين وهو السمك ولا ان السمك في النهر  
والاحمدا على اصل الاباحة لا اختصاص به لصاحب النهر  
والاحمدا فلا يكون له ان ياخذ اعوض عنهم بطريق الاجارة  
والبيع ثم استأجر النهر لصاحب السمك كاستيثار  
المقايض للاصطبياد فيها وذلك كله من باب العذر ولو  
اشترى عشر نهر او عشر قناه او برا وعين ما بارضه  
جاز لان الارض اصلها مملوكه فقد اشترى حراما مملوكا  
معلوما من غير مملوكه مقدورة التسليم خلافا  
ما لو اشترى الشرب بغير ارض وهو بمنزلة مالو باع  
عشر الطريق يجوز خلافا لما لو باع حق الطريق فيه  
ولو استأجر حوضا او بركة او بئر يستقي منه الماشي  
شهر باجن سمي لم يجز لان المقصود الماء وهو عين لا يستحق  
ان يلقه بالاجارة بضر جار لرجل في ارضه في كل واحد  
منهما المكناه ولا يعرف في يد من هي قال



ابو حنيفة رحمه الله هي لرب الارض يغرس فيها ما بدا له  
وليس له ان يهدمها وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله  
المستأجر لصاحب النهر واصل المسئلة ان من جفر  
نهر ابا ذن الامام في موضع لا حق له فيه عند اي حنيفة  
رحمه الله لا يستحق له جرم ما وعندهما يستحق له جرم  
من الجانبين للمنفطس والمسطح لا جرم الا في النهر وجزم  
النهر عندهما بقدر عوض النهر بقدر ثلثه ادرع فله من  
الحرم بقدر ثلثه ادرع من الجانبين جميعا في اختيار  
الطحاوي رحمه الله من كل جانب دراع ونصف وفيما  
نقل عن الكرخي رحمه الله انه يستحق من كل جانب بقدر عرض  
النهر عندهما فالاستحقاق الحزم لاجل الحاجة وصاحب  
النهر محتاج الى ذلك كصاحب البئر والعين ومن كان المعنى  
في المنصوص عليه معلوما بعدى الحكم تلك المعنى الى العرع  
وحاجة صاحب النهر الى المشي على حافة النهر بحري الماء  
في النهر اذا احتسب لشي وقع في النهر فانه لا يمكن ان يمشي في  
وسط النهر وكذلك محتاج الى موضع يلقى عليه الطين  
من الجانبين عند الكرى لما في النقل لئلا يسفله من الخرج ما لا  
يسوى بجفئ وابو حنيفة رحمه الله يقول استحقاق  
الحرم ثابت بالنصر خلاف القياس فلا يلحق به ما ليس به  
معناه من كل وجه والنهر ليس في معنى البئر والعين لان  
الحاجة الى الحرم هناك متحققة في الحال وهذا الحاجة  
موهومة باعتبار الكرى وقد محتاج الى ذلك وقد لا محتاج  
ثم هناك الانتفاع متحقق لا يتأتى بالبئر بدون الحرم  
وهنا ما لا انه يلحقه في ذلك بعض الخرج في نقل الطين  
او المسح في وسط النهر فاذا لم يكن له في معنى المنصوص بوحده  
فيه باصل القياس لا تردى ان من بني قصر في مزارع لا  
يستحق لذلك حرما وان كان قد محتاج الى ذلك لا لقضاء

الحاجة

الحاجة فيه وهذا لان استحقاق الحرم لا يكون بدون  
التقدير فيه ونصب المقادير بالراي لا يكون بدون التقدير  
فيه ونصب المقادير بالراي لا يكون فاذا ثبت ان من  
اصلهما صاحب النهر يستحق الحرم قلنا عند المنارعة  
الظاهر شاهدا عند اي حنيفة رحمه الله لما كان لا يستحق  
للنهر حرما فالظاهر شاهدا لصاحب الارض وعلى سبيل  
الابتداء في هذه المسئلة هما نقول ان عند المنارعة القول  
قول ذواليد وصاحب النهر مستعمل بحرم النهر لا ستمسك  
الماء بالنهر والقضاء الطين عليه والاستعمال يدفعا عننا  
انه في جعل القول قوله مما لو اختصا في ثوب واحد  
لاسه وابو حنيفة رحمه الله يقول الحرم من جسر  
الارض صالح لما يصلح له الارض فلم يمس من جسر النهر ومن  
حيث لا تنفعا كما ان صاحب النهر يمسك الماء بالحرم  
في نهر فصاحب الارض دفع الماء بالحرم عن أرضه فقد  
استنويا في استعمال الحرم ومن خرج جانب صاحب الارض  
من الوجه الذي قررنا وكان الظاهر شاهدا له فله ان  
يغرس فيه ما بدا له من الاشجار ولكن ليس له ان يهدمها  
لان لصاحب النهر حق استمساك الماء في نهره فلا يكون  
لصاحب الارض ان يبطل حقه بدمه بمنزلة حايط لرجل  
ولا حر عليه جدوع لا يكون لصاحب الحايط ان يهدم  
الحايط وان كان مملوكا للمراعاة حق صاحب الحدوع  
واذا قال الرجل اجل اسقني يوما من نهرك على ان  
اسقنيك يوما من نهرى الذي في مكان كذا لم يجز لا في  
معاوضته الماء بالماء لا يجوز وان كان البذل معلوما جهالة  
الشرب ومعنى العذر فيه فلا يجوز معاوضة الشرب  
بالشرب ومعنى العذر والجهالة فيه اظهر اولى وكذلك  
لو قال اسقني يوما خذ منك عيدي هذا شهرا او عينته



او بر كوب د. هذه تنهيرا او بر كوبها كذا كذا  
يوما وما اشبه ذلك فهو كله باطل لمعنى الغير والجهالة وعلى  
الذي اخذ العبد رده ان كان قابلا بعينه وقيمته ان كان  
مستهلكا وان كان شرط خد منته شهرا وقد استوفى ما  
فعله اجر المثل لا بخدمة العبد ورفقته محل للعقد  
فاذا استوفاه بحكم عقد فاسد كان عليه عوضه وليس  
له بما اخذ الاخر من شربه قيمه ولا عوض لان الشرب  
ليس محل العقد فلا يتناوله العقد فاسدا ولا جائزا وكل  
عقد لا جواز له بحال فهو كالاذن فكما انه لو سفل في عينه  
ياذنه لم يكن عليه من عوض الماشي فكذا بحكم هذا العقد  
الباطل فيه فلا يتقوم كالاخره حتى وسيل ابو يوسف  
رحمه الله عن نهر مرو وهو نهر عظيم قريب من الفرات  
اذا دخل مرو كان ما وقع من اهلها بالخصص لكل قوم  
كوى معروفه فالتحق رجل ارضا كانت مواتا ولم يكن لها  
من ذلك النهر شرب ثم كرى لها نهر من فوق مرو في موضع  
لا يملكه احد فساق الما اليها من ذلك النهر العظيم قال  
ان كان هذا النهر يضرب باهل مرو ضررا سافيا ما يهزم  
فليس له ذلك ومنعه السلطان منه وان كان لا يضربهم فله  
ذلك ولم يكن لهم ان يمنعوه لان الما في هذا الوادي على  
اصل الوادي الا باحه وحل واحد من المسلمين حق الانتفاع  
به اذا كان لا يضرب غيره وهذا الا انه ما لم يدخل في المقاسم  
لا بصير الحق فيه خاصا للشركا ولهذا وضع المسألة فيما اذا  
كرى نهر من فوق مرو فاذا كان لا يضربهم فصرفه  
لا مسرهم ولا يلحق الضرر بهم فلا يمنعهم من ذلك فاذا  
كان يضربهم وكل احد ممنوع من الحق الضرر بغيره فكيف  
لا يمنع من الحاق الضرر بالعامه فكيف والسلطان نائب  
عنهم في النظر لهم ومنعه من ذلك لا بطريق ان يخصه

صوابه  
لا

بل انه الى تسكين الغثة اقرب فاما لكل احد ان يمنع من  
ذلك والضرر بينهم من وجهين احدهما ان حيث  
لصرفه الوادي والمالي انه يهرد دخول الما في هذا  
النهر وربما يتحول اكثر الما الى هذا الجانب فيضرب باهل  
مرو وقيل له فان كان رجل له كوى معروفه انه ان  
يرد بها قال ان كانت الكوى في النهر الا عظم  
فراد في ملكه كوى او كوتين ولا يضرب ذلك باهل النهر  
فله ذلك لان الما في النهر الا عظم لم يقع في المقاسم بعد  
فقد اصل الا باحه كما كان قبل ان يدخل مرو فزيادة كوه  
او كوتين في هذا خالص ملكه لا يكون اقوى من شق نهر  
يبدأ من هذا النهر وهو غير ممنوع من ذلك كما بينا فلهذا  
مثله فان كان نهر خاص لقوم ياخذ من هذا النهر الا عظم  
لكل رجل منهم في هذا النهر كوى سماه لشربه لم يكن  
لاحد منهم ان يرد كوه وان كان لا يضرب باهل النهر الخاص  
لان الما في هذا النهر الخاص قد وقع في المقاسم والشركه  
في هذا النهر شربه خاصة حتى لسحق فيها الشفعه وليس  
لبعض الشركا ان يرد فيما يستوفي على مقدار حقه سوى  
اضر ذلك بالشركا او لم يضرب فزيادة كوه في فوهة ارضه  
يكون ليرداد فيه دخول الما على مقدار حقه وهو كالشركا  
في الطريق ليس لاحدهما ان يحدث فيه طريقا لدار لم يكن  
لها طريق في هذه السكة الخاصة بفتح باب حادث فان  
قبل كيف يمنع من احداث الكوى في لوح هو خالص ملكه  
قلنا لان الكوى منهم بسبب لبيان مقدار حق كل واحد  
منهم فلو لم يمنع من ذلك لكان اذا تقادم العهد ادعى  
لنفسه زيادة حق واستدل بالكوى ان كان الما يدخل في هذه  
الكوى في الحال فسبب المنع ظاهرا فما يدخل في هذه الكوى  
زيادة على حقه في النهر وكان هذه المسائل سال عنها ائمه



النهر الا عظم من قوم لكل واحد منهم نهر منه فمنهم من كان  
له كومان ومنهم من كان له ثلاث فقال صاحب الاسفل  
لصاحب الاعلى انهم باحدون اكثر من نصيبكم لان رفقة  
الما وكثرة مزاج وى روايه لان دفعه الماء وكثرته من  
اعلى النهر فتدخل في كوام شى كثير ولا ياتنا الا وهو قليل  
عابر نحن نريد ان ننفضكم بقدر ذلك ونجعل لكم اياما معلومة  
ونشد فيها كوانا ولنا اياما معلومة ونشدون فيها كواكم  
قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم لا نصا  
فتمت مع فلا يكون لبعضهم ان يطالب نفسه اخرون  
ثم الاصل انما وجد قد بما فانه يترك على حاله ولا يعبر الا الحجة  
وقد ذكرنا هذا في اول الوكالة في حديث عثمان رضي  
الله عنه حيث قال ارايت هذا الصغير اكان على عهد عمر  
رضي الله عنه ولو كان جورا لما ترك عمر رضي الله عنه وكذلك  
ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان نوسع راس النهر ونريد  
في كواه وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماخى فيض في  
ارضنا ويهرم كمل اهل الاسفل ان تجد ثوابه شيئا لم يكن  
لانهم ينصرفون فيما هو مشترك على وجه يضرب بعض  
الشركاء فيمنعون من ذلك وان باع رجل منهم كوة له لبيته  
كل يوم بشى معلوم واخره لم يحركه لا يعرف وهو  
ليس ملك ويبيع مجرد الحق باطل وسالته عن هذا النهر  
اذا خافوا ان يسبقوا واذا ادوا ان يحسنوه فامتنع بعضهم  
من الدخول معهم قال ان كان فيه ضرر عام احرمهم  
جميعا على حصنه بالخصص لان في ترك الاحياء ههنا ههنا  
الفتنة والسكين الفتنة لازم تتربعا فلاجل الشك فيهم  
على حصنه بالخصص فان لم يكن فيه ضرر عام لم اجبرهم عليه  
وامرت كل انسان ان يحسن نصيب نفسه بغير الفتوى  
لان التدبير في الملك يكون الى المالك واذا لم يكن فيه ضرر

عام

عام كان له راي في ذلك من التجيل والتاجير وربما لا يتمكن  
منه في كل وقت ولا سعة لذلك بخلاف الكرى فان بعض  
الشركاء في هذا النهر الخاص اذا امتنع من الكرى احرم عليه  
اذا اطلبه بعض الشركاء لان ذلك شى قد التزموم عادة  
فحاجة النهر الى الكرى في كل وقت معلوم بطريق العادة فالدى  
ما الى الكرى يريد قطع منفعة الماء عن نفسه وشركائه وليس له  
ذلك فلهذا اجبر عليه فاما الشق فهو غير معلوم الوقوع  
فاذا لم يكن فيه ضرر عام لم يجبر الممتنع من ذلك بحق وهو  
شريك وسالته عن اجل اتخذ في ارضه وحاما على هذا النهر  
الا عظم الذي للامة مفتحة في ارضه ومصبه في ارضه لا يضرب  
باحد واراد بعض جيرانه ان منعه من ذلك قال ليس له ان  
منعه لان تصرفه في خالص ملكه وسوى نهر من هذا النهر الا عظم  
لمنفعة الرجا شق نهر من هذا النهر الا عظم للسقي به ارضا اجبا  
وقد سئنا انه لا يمنع من ذلك لانه لم يدخل الماء في المقاسم بعد  
لهذا مثله قال وسالته عن هذا النهر الا عظم اذا كانت  
عليه ارض لرجل احدها الماء فقص الماء وحرر عن ارض فاحدها  
هذا الرجل وجارها الى ارضه قال ليس له ذلك لان  
الارض الى جدر عنها الما من النهر الا عظم وهو حق للامة  
وقد يحتاجون اليه اذا كثر الما في النهر الا عظم او تحول  
الى هذا الجانب فليس له ان يجعلها لنفسه بان يضمها الى  
ارضه اذا كان يضرب بالنهر ومنهم من يروى جبر  
وهو صحيح قال الله تعالى اولم يروا اننا لسوق الما الى  
الارض الحرة وسالته قلت بلغني ان الفرات بارض  
الجبر من جبر عن ارض عظيمه فتخذهما الرجل مزوعه  
وهي في جدر ارضه قال ليس له ذلك ان كان يضرب  
بالفرات لان هذا حق للامة المسلمين وان كان لا يضرب  
بالفرات فله ذلك عندهما بغير اذن الامير



وعند اي حصة رحمه الله اذن الامام بمنزلة احيا  
الموات قال واذا حصنها من الماء فقد احياها لان  
هذه الارض صالحة للزراعة وان كان لا يتمكن من  
زراعتها لاجل الماء فاذا حصنها منه فقد احياها فاما  
ساير الاراضي بحردا الحصى لا يتم الاحياء بل ذلك بحجر  
فانها انما تصير صالحة للزراعة اذا احرق الحصى فيها  
ونقي الحشيش منها وكثر بها فذلك يتم احياؤها وسالته  
عن نهر من قوم ياخذ من هذا النهر الا عظم له فيه كوى  
مسماه واكل واحد منهم نهر من هذا النهر الحار  
فاذا رجل ان لسد كوه له وفتح كوه اعلى من ذلك  
في ذلك النهر قال ليس له ذلك لانه يكسر صفة النهر  
المشترك ويريد ان يرد في حقه لان دخول الماء في اعلى  
النهر من كوه يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر في مثل  
تلك الكوة وهذا خلاف الطريق فمن يكون طريقه  
في اعلا السكة الخاصة اذا اراد ان يجعله في اسفل السكة  
لا يمنع من ذلك منه لان هناك هو تصرفه لا يريد في  
حقه فهو الذي يتطرق في هذه الطريق سواء كان باب  
داره في اعلا السكة او في اسفلها ثم هناك انما تصرف  
في حايطة هو ملكه بفتح باب في اسفله الا ترى انه لو اراد  
ان يفتح بابين او ثلثة او يرفع جميع الحايطة لم يمنع احد  
من ذلك بخلاف الكوى فانه ان اراد ان يرد كوة اخرى  
منع من ذلك وكذلك اذا اراد تخويلها من جانب الى جانب  
وسالته عن هذا الكوى لو اراد صاحبها ان يكثرها فاسفلها  
عن موضعها لكون اكثر لا خذها من الماء قال  
له ذلك لانه بالكرى تتصرف في خالص ملكه الا ترى  
ان له ان يكرى جميع النهر وكذلك له ان يكرى هذا الموضع  
قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله

سواء  
ذلك

يقول هذا اذا علم انها في الاصل كانت مسفلة فارتفعت  
بالكرى من ذلك الموضع من الماء فانه بالكرى يعيدها الى  
الحالة التي الاولى وذلك حقه فاما اذا علم انها كانت  
هذه الصفة فاراد ان يسفلها منع من ذلك لانه يريد  
ان يرد على مقدار حقه من الماء وكذلك ان اراد ان يرفع  
الكوى وكانت مسفلة ليكون اقل لها في أرضه فله ذلك  
وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه الله هذا اذا كان  
هو بالرفع يعيدها الى ما كانت عليه في الاصل فاما اذا  
اراد ان يعيدها كما كانت عليه في الاصل يمنع عنه  
قال الشيخ الامام رحمه الله والاصح عندي انه لا  
يمنع على كل حال لان القسمة في الاصل باعتبار سعة  
الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل والترفع هو العادة  
من اهل مرو فاما يمنع من توسع الكوة وتصيقها ولا يمنع  
من ان يسفلها ويرفعها لانه ليس فيه اعتبار ما وقع  
القسمة عليه وسالته عن نهر خاص لرجل من هذا النهر  
الخاص اراد ان يقطر فيه ويستوثق منه قال له ذلك  
لانه يتصرف في خالص ملكه وان كان مقنطرا او مستوثقا  
منه فاراد ان يرفع ذلك لعله او غير عله فان كان  
ذلك لا يريد في اخذه المافله ذلك لانه يرفع ما هو خالص  
ملكه وان كان يريد في اخذه المامنع منه لحق الشريك فان  
اراد ان يوسع فمما النهر منع من ذلك لانه هذا التوسع  
يرفع صفة النهر المشترك من الجانبين وهو ممنوع من  
ذلك ثم يريد على هذا مقدار حقه في اصل الماء في الموضع  
الذي يكون القسمة بالكوى اذا وسع فمما النهر احتبس  
الماء في ذلك الموضع فدخل في كواه اكثر مما دخل اذا لم يوسع  
فمما النهر وكذلك اذا اراد ان يوسع الكوى عن هذا النهر  
لجعلها في اربعة اذرع من فم النهر الى اسفله فليس له ذلك

سواء  
ذلك



لان الما محتسب في الموضع في داخل في كواه اكثر مما يدخل اذا كانت  
الكوى في قم المير وسالته من رجل مات بمنزله هذا السرب  
قال الشرب ميراث من ورثته لا بهم حلفاء ومقومون  
مقامه في املاكه وحقوقه وقد ملك بالميراث ما لا ملك  
لساير اسباب الملك كالفنصاف والدين والحجر ملك بالارث  
فكذلك الشرب وان اوصى به بوصيه جاز لان الوصيه  
اخذت الميراث ثم انما امتنع البيع والهبة والصدقه في الشرب  
للعذر والجها له اول عدم الملك فيه في الحال والوصيه  
بهذه الاسباب لا يبطل الا تشرى ان الوصيه بما يشر  
حبله العام نصح فكذلك الوصيه بالشرب ه وسالته  
عن مير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا النهر الاظم  
وذلك الشرب لم يكن فيما مضى وكان له شرب كوتين  
فزا ذلك واقطعه اياه وجعل مفتحه في ارض لا ملكها  
قال ان كان ذلك بضر بالعامه لم يحرق ان كان لا بضر  
بهم فزوجا يرا اذا كان ذلك في غير ملك احد لان للسلطان  
ولا نه النظر دون الاضرار بالعامه فبما لا بضر بالعامه  
يكون هذا الاقطاع منه نظرا لمن اقطعه اياه وبما يضر  
بهم يكون هذا الاقطاع اضرا رابا بالعامه وليس لهم ذلك  
نوصحه ان فيما بضرهم لكل واحد منهم ان يمنع من ذلك  
قال امام في الاقطاع يكون مبطلا حقه وله ولاية استيفا  
حق العامه لا ولا به الا بظاا وبما لا بضرهم فلكان  
له ان يحدث ذلك بغير اقطاع من الامام فبعد الاقطاع  
اولى واذا اصغى ما مير خراسان شرب رجل وارضه  
واقطعها رجلا اخر لم يحرق وتزد الى صاحبها الاول  
والى ورثته والمراد بالاصفا العصب ولكن حفظ لسانه  
ولم يترك في افعال السلاطين في بعض  
اله ارض الا صفا ليكون اقرب الى

توقير

توقير السلطان وان كان ابو سفيان رحمه الله يوصى اصحابه  
رحمهم الله بذلك فيقول لبي المير ان كان مقبلا على شانه  
حافظا للسانه فهو قرا السلطان به سري في هذا الفعل السلطان  
لغيره تشرعا قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت  
حتى تزدو وملكك ملك غيره من غير مالك يكون لغوا فيجب  
رد ذلك على صاحبه ان كان حيا وعلى ورثته بعد موته وهكذا  
فيما جاز له لعنه من املاك الناس الا تشرى ان عمر بن  
عبد العزيز رحمه الله لما استخلف امر برد اموال بنت المال  
على اربابها لان من كان قبله من بني اميه كانوا اخذوها  
نظما واذا تزوج الرجل المراه على شرب بغير ارض فالتكا ح  
جايرو وليس لها من الشرب شي لان الشرب يدون الارض  
لا تحتل للملك بعقد المعاوضه ولا له ليس مال متفقو  
ولهذا لا تضمن بالانلاف لعقد ولا بغيره ثم هو مجهول  
جهاله منفا حشه فلا يصح لسميته ولكن بطلان التسميه  
لا يمنع جوارا النكاح بمنزله ترك التسميه فيكون لها مهر  
مثلها ان دخل بها والمعه ان طلقها قبل الدخول لها ه  
ولو ان امراة اختلعت من زوجها على شرب بغير ارض  
كان باطلا ولا يكون له من الشرب شي ولكن الخلع صحيح  
وعليها ان ترد المهر الذي اخذت لانها اطعت الزوج بغير  
التسميه فمما هو مرغوب فيه فكون عاقه له بهذه  
التسميه والعزور في الخلع يلزمها رد ما قبضت كما لو  
اختلفت بما في يدها من المتاع فاذا ليس في يدها شي والصلح  
من الدعوى على الشرب باطل لان المصالح عليه مما لا ملك  
بشي من العتود وقد بينا ان ما لا يستحق بشي من العتود فالصلح  
عليه باطل وصاحب الدعوى على دعواه وحقه فان كان  
قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه  
فيه لان الشرب ليس بحل للعقد اصلا فكان العقد فيه



لا ان الشرب ليس محل للعقد أصلاً وكان العقد فيه كالاذن  
المطلق فان كان الصلح عليه من ماص في النفس او فيما دونه  
فالصلح باطل وجار العقود على القاطع الذي يوارث الحراجه  
لان الصلح من العقود على شرب نظير الخلع على معنى ان جهالة  
البدل وان تفاخشت في كل واحد منها فالخلع والصلح صحيح  
باعتبار انه اسقاط ليس فيه ملك الا ان في الصلح عن الفود  
اذا لم يمت المسمى وبمك في السمينة معنى العزور يجب  
رد الدية وفي الخلع يجب رد المقبوض لان النفس مقبوضة بالدية  
والصلح عند خروجه من ملك الزوج لا مقبوض فصح رد  
المقبوض له فعزور والعزور ولو صاحب الشرب وعلم  
دون لم يبع في دية الا ان يكون معه ارض فتباع مع ارضه  
لان في حال حيوته كان لا يجوز منه بيع الشرب بدون  
الارض فكذلك بعد موته وكلم مشاكتا رجمهما الله في  
ان الامام مادي يصنع بهذا الشرب فمنهم من يقول  
يحدد حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع الماء  
الذي جمعه في الحوض ممن معلوم فمضى به الدين قال  
الشيخ الامام الاجل رحمه الله والاصح عندي انه ينظر صاحب  
ارض ليس له شرب فمضم ذلك الشرب الى ارضه ويبيعه  
برضاه ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب ومع الشرب  
فيجعل تفاوت ما بينهما من الممن مصروف الى قضاء من المبيت  
وما ورا ذلك لصاحب الارض وان لم يجد ذلك اشترى  
على تركه هذا المبيت ارضاً بغير شرب ثم ضم هذا الشرب  
اليها وباعها مصروف الممن الى قضاء من الارض المشتراة  
وما انفصل من ذلك للعزراء وكذلك لو اوصى ان يباع  
من هذا الرجل او يوهب له او يصدق عليه به كان ذلك  
باطلاً لانه لو باعه بنفسه في حيوته لم يحز فكذلك  
اذا اوصى ان يباع منه بعد موته قال الا ان يكون معه

ارض

ارض فحوز من يملكه اريد الهبة او الصدقة والمجاهاة في  
البيع فان ذلك يجوز من ثلثة قال وان اوصى ان يسعي  
ارض فلان يوما او شهرا او سنة من شربه احرث ذلك  
من يملكه لما بنا ان الوصية بالشرب كالوصية بالعقولة  
المجهولة وذلك بعد من ثلثة فان مات الذي له الوصية  
بطلت وصيته في الشرب قال وهي منزلة للخدمة تعني  
اذا اوصى بخدمه عند لسان فمات الموصي له بطلت  
الوصية وهذا لان الشرب كالمنفعة الا انها مجهولة  
جهالة لا يقبل الا علام والخدمة يقبل الا علام لان المدة  
فجوز استحقاقها بالاجار اذا كانت معلومة فجوز  
استحقاقها بالوصية من الثلث وان لم يكن معلومة ببيان  
المدة فكذلك استحقاق الشرب بالوصية يجوز وان كانت  
مجهولة ولكن لا استحقاق للموصي له باعتبار حاحته في بطل  
بموته لان الورثة يملكونه فيما كان ملكا او حقا متاكدا  
له وذلك غير موجود في الشرب كما في الخدمة فان اوصى  
بان يصدق لشربه على المساكين فهذا باطل لان حلقه للمساكين  
الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له ارض  
وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله الى  
المساكين فانه لا يجزئ البيع والاجار فكان باطلا وكذلك  
لو قال في حيوته هو صدقة في المساكين ان فعلت كذا  
ففعله لم يلزمه شي لانه لا طريق لتفدية هذه الوصية في غير  
الشرب ولا في بدله الا ان يكون معه ارض فخدمه وصيته  
ويصدق فيتعقد عنه فاذا احتج بخدمه في التصديق  
بعنه او بعمته بعد البيع ولو اوصى بان يسعي مسكينا بعنه  
في حيوته فذلك جائز فبه باعتبار عنه كالواوصي لعني  
بخلاف ما لو اوصى به في المساكين فيصح ملك الوصية باعتبار  
التقرب الى الله جل جلالته قدرته بحال كل شيء من ماله خالصا لله



نظامي ليكون مصروفا الى سد خلة المحتاجين وذلك لا يتأتى  
في الشرب بدون الارض ولو باع الشرب لعبد وقبض  
العبد واعنته جازعنته وضمن فممنه ان العقد في  
العبد فاسد فان شتر العبد من غير سميحه يكون فاسدا  
فكذلك عند سميحة الشرب والمستري شرا فاسدا ملك  
بالقبض فبعد العتق فيه وعلى المشتري ضمان القيمة  
وكذلك لو كانت امة فوطيها فولدت منه كانت ام ولد  
وعليه فممنها وعقرها وذكر من المسئلة في موضع آخر  
من هذا الكتاب ولم يذكر العتق وهو الاصح وقد قال  
في البيوع في المشترا شرا فاسدا وليس عليه عقر في وطئها  
وقد سئل في البيوع وجه الروايتين والتوفيق بينهما ولذلك  
لو اخرج بعبد فاعتقه لان البدل في الاجارة اذا كان  
عبدا فهو كما يبيع مصير مملوكا بالقبض وبعد العتق فيه  
ويجب رد قيمته ولو ادعى شربا في يدي رجل انه له بغير أرض  
فانه ينبغي في القياس ان لا يقبل منه ذلك لان شرط صحة  
الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والشهادة والشرب  
مجهول جهاله لا يقبل الاعلام ولا انه يطلب من القاضي ان يقضي  
له بالملك في المدعى اذا ثبتت دعواه بالسمعة والشرب  
لا يحتل الملك بغير أرض فلا يسمع القاضي فيه الدعوى والخصومة  
كالخبر في حق المسلمين ولكن في الاستحسان يقبل بينته ونفي  
به لانه الشرب مرغوب فيه ومتنفع به وقد يكون  
الاستحقاق فيه للاسنان منفردا عن الارض بالميراث  
والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيبقي له الشرب  
وحده فاذا استولى عليه غيره كان له ان يدفع الظلم عن  
نفسه باثبات حقه بالبينه ثم القاضي لا يملك بالقضاء شيئا  
ابتداء ولهذا لا يبعد قضاء باطلا في الاملاك المستقلة  
واما يظهر بقضائه حقه او ملكه والشرب يجمل ذلك

الارض

الا ترى انه يقضي له بالدين بالحجة والدن بزيادة العير لا  
يحتل التملك ابتداء اذا كانا لرجل ارض وله رجل فيها نهر  
يجري فاذا راد رب النهر ان لا يجري النهر في ارضه  
لم يكن له ذلك لانه وجد ذلك لان موضع النهر في يده  
صاحب النهر لانه مستعمله باجر امانته فيه فعند  
الاختلاف القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده ولم  
يكن جادا فاسا لتهالبته على ان هذا النهر له فان حار  
بينه فصبت به لانه ثبانه حق نفسه بالحجة وان لم يكن  
له بینه على اصل النهر وجايب بینه انه كان مجراة في هذا  
النهر يسوقه الى ارضه حتى يسقطها منه احررت ذلك  
لانهم تشهدوا له بحق مستحق في النهر وهو المجري وقد  
مننا نظاير هذا في الطريق والسيل ومننا ان الجهالة هناك  
لا تمنع قبول الشهادة فكذلك المجري هنا ولذلك المصباح اذا  
كالمسيل ولو اقام البيت ان له مسيل ما فيه مصحبا على سطح  
جاره كانت البينة مقبولة فهذا مثله ولو سقى الرجل  
ارضه او تجرها او ملاها ما فسبها من ما بها في ارض رجل  
فغيرها لم يكن عليه ضمانها لانه في هذا التشبيب غير  
متعدي بل هو متصرف في ملك نفسه وللانسان ان يتصرف  
في ملك نفسه مطلقا والسبب اذا لم يكن متعديا في تشبيهه  
لا يكون ضمانا كالحا فر البير وواضع الحجر في ملكه وهو نظير  
مالوا وقد النار في ارضه فوق الحريق بسبب ذلك فانه  
لا يضمن لكونه متصرفا في خالص ملكه وكذلك لو نزلت  
ارض جار من هذا الماسك فصاده رجل كان الصبياد  
لقوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذ وهو نظير ما لو  
اصطاد في ارض رجل طيئا فانه يكون له دون صاحب  
الارض ان يمنع من الدخول في ارضه واذا كانت  
لرجل ارض فيها مراعي فاحرم مراعيها او باعها كل سنة بشئ

او تجرها او ملاها ما فسبها من ما بها في ارض رجل  
فغيرها لم يكن عليه ضمانها لانه في هذا التشبيب غير  
متعدي بل هو متصرف في ملك نفسه وللانسان ان يتصرف  
في ملك نفسه مطلقا والسبب اذا لم يكن متعديا في تشبيهه  
لا يكون ضمانا كالحا فر البير وواضع الحجر في ملكه وهو نظير  
مالوا وقد النار في ارضه فوق الحريق بسبب ذلك فانه  
لا يضمن لكونه متصرفا في خالص ملكه وكذلك لو نزلت  
ارض جار من هذا الماسك فصاده رجل كان الصبياد  
لقوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذ وهو نظير ما لو  
اصطاد في ارض رجل طيئا فانه يكون له دون صاحب  
الارض ان يمنع من الدخول في ارضه واذا كانت  
لرجل ارض فيها مراعي فاحرم مراعيها او باعها كل سنة بشئ

او تجرها او ملاها



مسمى رعي فيها غنما مستأه فان ذلك لا يجوز لان المقصود  
هو الكلا وهو على اصل شوكة الا باحد لا اختصار لصاحب  
الرعي به ثم هذا استبحار لمقصود استهلاك العين  
وشرا ما هو مجهول لا يعرف فيكون باطلا كبيع الشرب  
واجارته ولو اخذ صاحب الارض شيئا من هذا فاحرقه  
ثم باعه كان جائرا منزلة الما الذي احرقه في الاواني وهذا  
لان ملكه بالاحراق منه قد تم وهو متقوم لكونه متفقا به  
ولو كان رزع رجل فضلا في ارضه ثم احرقه من يد رعي فيه  
غنمه كان باطلا لان المقصود بهذا الاستهلاك  
العين ولا نه انما يستحق بالاجار ما لا يجوز بيعه والفضل  
عن حوز بيعه فلا يستحق بالاجار وعلى المستاجر قيمه ما  
رعت غنمه من ذلك لانه صار مستوفيا مستهلكا له حكم  
عقد فاسد وهذا بخلاف الكلا في الرعي فقد ثبت ذلك  
من غير اثبات احد وقد يكون وكان على اصل الا باحة المشتري  
والبايع في الا سفاع به سوا وهذا مما اثبتته صاحبة  
الارض فيكون مملوكا له حتى لو باعه جاز بيعه وانما لم يجر  
اجارته لما قلنا ولمعنى العزومة فاذا املك ملكا متقوما  
لغيره بسبب عقد فاسد كان مضمونا عليه نعمته ولو  
استاجر رعي بعبد بعينه فرعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعي  
وياخذه عبده لان العقد كان فاسدا فليس برب عبد بحكم  
العقد الفاسد فان كان المواجر قد اعتقه او باعه جاز  
ذلك ويضمن قيمته لانه ملكه بالقبض بحكم عقد فاسد فينفذ  
عنتقه فيه وهذا لان العبد محل للملك فينفذ العقد عليه  
مفيد الحكمة وهو نظير ما اذا اشترى عبد السرب بخلاف  
البيع بالزح هناك وان قبض المشتري لانه ملكه ولا ينفذ عنتقه  
فيه بمنزلة البيع بالمينة والدم لان الزح لا يتقوم بالعقد  
بحال ولا يدخل في العقد اصلا فتسميته بحدج السب

من ان يكون عليك مال بما لا الشرب والكلا مما يجوز  
ان يستحق بالعقد بحال ولا يدخل في العقد اصلا ببيع الارض  
وهو متفق به شرا ما لا شري انه يتصور فيه الاحرار  
الموجب للملك وبعد الاحرار يكون ما لا متقوما فقتل  
الاحرار بعقد العقد بتسميته على ما هو محل للملك بالعقد  
فينفذ عنتقه فيه بعد القبض ولو تزوج امرأة على ان  
يرعي غنمها في ارضه لسنة كان لها مهر متلها لان شرط  
صحته التسمية ان يكون المسمى ما لا متقوما في نفسه او  
ليستحق بذكره تسليم مال والكلا والشرب قبل الاحرار  
ليس بمال فلا يصح تسميته في النكاح ولو اوصى حلا في ارضه  
سنتين او وهبه او صالح عليه من قضا صا ومال كان القول  
فيه كالقول في الشرب لا سنوايهما في المعنى فكل واحد منهما  
ينفي على شرا الا باحة قبل الاحرار ولو احرق كلا او احدا  
في ارض قد هنت النار بمنا وتما لا واحرق شيئا لغيره لم  
يضمنه لانه غير متقدي في هذا السبب فان له ان يوقد  
النار في ملك نفسه مطلقا وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد  
بشرط السلامة قال بعض متشايخنا رحمه الله وهذا  
اذا كانت الزح هاديه جين او قد النار فاما اذا اوقد النار  
في يوم ريح على وجه يعلم ان الريح يذهب بالنار الى ملك غيره  
فانه يكون ضامنا بمنزلة ما لو اوقد النار في ملك غيره  
الا شري ان من صب في ممرات ما نعا وهو يعلم ان تحت  
الممرات انسان جالس فاسد ذلك المانع بما به كان الذي  
ضربه ضامنا وان كان ضربه في ملك نفسه ولو ان رجلا  
اخذ طرفة من البطيخ مما ليس له احد فيه ملك مما قد غلب  
عليه الما فضرب عليه المستأه واستخرجه واجياه وقطع  
ما فيه من العصب رانها له بمنزلة ارض المنة وكذلك  
لو عالج في احمة او جرح في جرح بعد ان لا يكون لاحد فيه



ملك لان هذا كله من جملة الموات وقد سنا حد الموات  
اعاد ذلك هنا وذكر ان كل ارض من السواد والحيال  
التي لا يبلغها الا من ارض العرب مما لم يكن لاحد فيها ملك  
فصوكله من الموات ومراده ما كان من غيرنا العمران وقد  
سنا ان ذلك حق السكان في العمران ولو اجباه وكان  
له مال قبل ذلك رددته الى مالكه الاول ولم اجعل  
للتاني فيها حقا ولكنه ضامن لما قطع من قصبتها لان ملك  
الغير محترم لحرمة المالك فلا يكون له ان يتلك عليه  
بالاجبا غير رضاه ولكنه المالك ما قطع من قصبتها وكانت  
مملوكة لصاحبها فعليه ضمانها وان كان الثاني قد زرعها  
فالزرع له وهو ضامن لما يقص من الارض منزلة من عصب  
ارضها فزرعها واذا احتقر الرجل يرا في مقاره باذن  
الامام لجار رجل واحتقر في جرمها المذكور يرا كان للاول  
ان يسد ما احتقره الثاني لان جرم البير صار مملوكا لصاحب  
البير اذا حفره باذن الامام والثاني متعدي في تصرفه  
في ملكه فلا يستحق هذا التصرف شيئا ولكنه ضامن للنقصان  
والاول ان ياحده بغير ما احفر وهو عرق ظالم ولا  
حق له بظاهر الحديث وكذلك لو بنى او زرع او احدث  
فيه شيئا كان للاول ان يمنع من ذلك الملك وذلك الموضع  
وما عطي في يرا الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعدي  
في حفره وما عطي في يرا الثاني فهو مصون على الثاني لانه  
متعدي في سببه ولو ان الثاني حفره يرا بالامام  
في غير جرم الاول وهي قرية منه فذهب ما البير الاول  
وعرف ان ذهب ذلك من حفرة الثاني فلا شيء له عليه  
لانه غير متعدي فيما صنع بل هو محقق في الحفر في غير جرم الاول  
والما تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يخاصمه في تحويل  
ما ييره الي البير الثاني كالتاجر اذا كان له خانوت

فاخذ احدهما حنبله فابونا مثل تلك التجار فكسدت تجارة  
الاول بذلك لم يكن له ان يخاصم الثاني ولو احتقر قباة بغير  
اذن الامام في مقارة ترمساق الماخني اتي به ارضا فاجباها  
فانه يجعل لقناته ويخرج ما به حرم ما على قدر ما يصلحه وهذا  
بناء على قولهما فاما عند أي حنبله رحمه الله اذا فعل ذلك  
باذن الامام يستحق الجرم للموضع الذي يقع الما فيه على وجه  
الارض فاما اذا كان لغير اذن الامام فلا وهو بمنزلة  
ما لو اخرج عينا الا انه يخرج عن بيان المقدار فيه بالراي  
ولم يحد في القناه فضا بعينه فقال حرمها بقدر ما يصلحها  
فاما الموضع الذي لا يقع ما وقع على الارض من القناه بمنزلة النهر  
الا انه يجري تحت الارض وقد سنا الحلام في الحرم للنهر  
فكذلك القناه واذ كانت القناه على هذا الوجه بين رجلين  
والارض بينهما ثم اسحق احدهما ارضا اخرى فاراد ان يسقيها  
لم يكن له ذلك بمنزلة نهر مشترك بين رجلين وهذا لا يريد  
ان يستوفي اكثر من حقه ويسد لهما الارض الاخرى  
تشرى با من هذه القناه فلا ملك ذلك الا برضا شريكه ولو كان  
نهر من قوم عليه ارضون لكل رجل منهم ارض معلومة فاراد بعضهم  
ان يسوق شريكه الى ارض اخرى لم يكن له ذلك لانه يستوجب  
ذلك في النهر تشرى بالملك قبل ذلك اما اذا كان يسقي  
ارضه التي لها شرب من هذا النهر مع ذلك فهو يستوفي اكثر من  
حقه وان كان يريد ان يسوق شريكه الاول الى هذه الارض  
الاخرى لم يكن له ذلك ايضا لانه اذا فعل ذلك وتفا دم  
النهر ادعى لهما هذه الارض تشرى با من هذا النهر مع الاولى  
واستدل بذلك بالنهر للمعدة لاجرا الما فيه من ذلك النهر  
الى هذه الارض فهذا معنى قوله يستوجب ذلك في النهر تشرى  
لم يكن له قبل ذلك وكذلك لو اراد ان يسوق شريكه في ارضه  
الاولى حتى ينهي الى هذه الاخرى فليس له ذلك لا يستوفي



فوق حقه فلا رضى يشف بعض لما قل ان انى الى هذه الارض  
الاجرى ثم هذا بمنزله طريق من قوم اذا اراد احدهم ان  
يفتح فيه طريقا من دار اخرى وساكن تلك الدار غير ساكن  
الدارين واحدا واذا اراد هذا الرجل ان يسكن من هذا النهر  
بخلاف ارض اخرى واذا استاجر اصحاب النهر رجلا  
نقسم بينهم الشرب كل تنهر شئ معلوم ويقوم على نهرهم  
فذلك جائز لان العقد مناول منافعها التي يوحد في المدة  
وهي معلومة ببيان المدة والبدل الذي بمقتضاها معلوم وان  
استاجر ولسر من النهر مكان النهر الاجر لم يحز لان  
الاجر اذا كانت معننه في كالمبيع والشرب لا يجوز ان  
يكون مبيعا مقصودا او يكون له اجر مثله لانه اوفاهم منفعه  
عقد فاسد ولو اعطوه فعلا بذلك الشرب لم يحز ولم  
يكن على الكفيل شئ لان الكفيل انما يلتزم المطالبة بما هو مستحق  
على الاصيل وليس على الاصيل من تسليم الشرب شئ فذلك لا يجب  
على الكفيل واذا اجمعوا القوم بينهم نهر اعل ان يكون منهم على مساحه  
اراضيهم ويكون نفقتهم بينهم على قدر ذلك وصنعوا على رجل  
منهم اكثر مما عليه غلطا رجع بذلك عليهم لانهم استوفوا ذلك  
منه بغير حق فعليه رده ولو وصنعوا عليه اقل مما يصيبه  
رجعوا عليه بالفضل لانه بمنزله ما اوفاهم بعض ما كان  
مستحقا عليه ولو لم يوحد منهم استفاط شئ من حقه عنده  
فيكون لهم ان يرجعوا عليه بالفضل واذا كان نهرين  
قوم فاصطاحوا على ان يسلم لكل واحد رجل منهم سيرا سمي  
وفهم الغايب والشاهد فقدم الغايب فله ان ينقض لان  
قسمتهم لم تكن حضرة ولا حضرة فاليه ولا ولايه لهم  
عليه في اميز نصيبه بالقسمه فيكون له ان يبطلها ليستوفي  
حقه فان كانوا اوفوا حقه وحارون وقسموه وابتاعوا فليس  
له ان ينقض فانه لو نقض اخراج الى اعاده مثله من ساعته

ولا

ولا ان تمكنه من النقص لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر  
عليه في هذا الموضع وكان في البعض متجسسا ولا يجوز الكفالة  
شمن الشرب ولا بالاجر مقابل الشرب لان ذلك ليس  
مستحق على المطلوب فلا يصح التزام المطالبة به بالكفالة فان  
بعد الجعل لمن رجع به على البائع الذي يقده ان شالا سنة  
استوفي منه ما لم يكن مستحقا له وان شارجع به على  
المشتري لانه ادى عنه بامر ثم يرجع به المشتري على  
البائع لانه ملك المودى بالصان وكان بمنزله ما لو ادا  
نفسه واذا وكل رجل وكلا لشربه لسوقه الى رضىه ويقوم  
عليه فهو جائز لان حصة الانتفاع بالشرب معنن وقد اتى  
الوكيل فيه مناب نفسه فلا يحتاج الى سانه لصحة التوكيل  
لان الحاجة الى البيان لتكن الوكيل من تحصيل مقصود الموكل  
وذلك فيما لا يكون الحصة معننه فيه وليس له ان يبيع شرب  
ارضه كما ليس لصاحب الشرب ان يبيعه بنفسه ولا ان  
يسقي ارض غيره لان ذلك تبرع وبمطلق التوكيل لا يملك التبرع  
كمن وكل غيره بما له ملك الحفظ لهذا اللفظ دون التبرع واذا  
اخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقي منها السقا دون  
ويأخذ منهم الاجر لم يحز ذلك لانه لم يسعهم شئا ولم يوافقهم  
ارضامعناه انهم يأخذون الماء من الفرات في وايهم والماء في  
الفرات غير ملوك لصاحب المشرعة تم الموضع الذي احدث  
فيه المشرعة من الارض غير ملوك له ولو كان ملوكا فصولم  
يواجرهم ذلك الموضع الا شري انه في يد على حاله وشروط  
اجازة الارض تسليمها لاجل المستاجر ولا يمتنعون بالارض  
انما يمتنعون بالماء فما يعطونه من الماء لا يكون عوضا عن  
منفعة الارض بل هو اك مال الغير بالباطل ولو قبل هذه  
المشرعة كل شهر بشئ سمي يقوم فيه الدواب اجزت ذلك  
لانه التزم الاجر مقابل منفعة الارض فان اتفاق الدواب

وإذا وكل رجل وكلا لشربه لسوقه الى رضىه ويقوم عليه



في موضع من الارض انتفاع بها ويدا المشترا جرتبت عليه  
باتفاق الدواب فيها وهي معلومة ببيان المدة فصحت  
الاجاز لذلك وكذلك لو استاجر رجل قطعة منها يوما  
لقيم فيها بغيره جاز وهذا خلاف الاول قال الشافعي  
ما استاجر واموضعا معلوما ولا يدسوا الوقوفهم مده معلومة  
فبطلت الاجاز هناك للضرر والجهالة وان كانت هذه  
المشروع لا يملكها الذي اتخذها فلا معنى له هذا ولا يصلح له  
منزلة من اراد ان يبنى دكانا في الطريق ليواجه من الناس  
منع من ذلك وهذا لان في الطريق حق عامة المسلمين وكذلك  
في موضع المشروع من شرط الفرات حق جميع المسلمين فلا  
معنى له ان يحول منهم ومن حقهم بايجاد المشروعة فيه لواجه  
ببكتيب لنفسه ولو كانت في موضع لاحق لاحد فيه  
فاتخذ مشروعة في ذلك المكان كان للمسلمين ان يستقوا  
من ذلك المكان بغير اجرة كما كان لهم ذلك قبل ان يتخذوه  
فيه مشروعة وهذا لانه تصرفه لا يملك ابطال حق  
المسلمين ولا ان يحول منهم ومن جواجهم وانما رخص له  
في ذلك اذا كانت الارض له ملك رقتها لخصه لاحق  
لحده فيه خصوصا في غير وقت الضرورة ولو اراد المسلمون  
ان يعمروا في تلك الارض ليستقوا من ذلك الما فمنعهم  
منه فان لم يكن له طريق غيره لم يكن له ان يمنعهم وان كان  
بملك رقتها ولهم ممر في ارضه ويشترعته بغير اذنه  
لان الموضع موضع الحاجة والضرورة فالما سبب حيوة  
العالم قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حي  
فاذا لم يجدوا طريقا اخر كان هذا الطريق منعيا لوصولهم  
منه الى حاجتهم فليس له ان يمنعهم من ذلك فان كان  
لهم طريق غير ذلك كان له ان يمنعهم من ذلك لان الضرورة  
لهم الى التطرق في ملكه وهو نظير من اصابته بحصه بياح

له ان يتناول من طعام الغير فان كان عنده مثل ذلك الطعام  
لم يكن له ان يتناول من طعام الغير بغير اذنه الا ان هناك  
عند الضرورة بحب الضمان لما في تناول من اتلاف مال  
منقوم على صاحبه وهنا ليس في الضرر من ارضه اتلاف  
شئ عليه واذا كان لرجل ثمر في ارض رجل فاراد ان يدخل  
ارضه ليعالج من النهر شئا لم ينعه رب الارض من ذلك  
فليس له ان يدخل ارضه الا ان مضى في نظر النهر وكذلك  
القناة والبير والعين لانه لا حق له في ارضه ولا نفع الحاجة  
الى التطرق في ارضه لانه لا حق له في ارضه ولا نفع الحاجة  
مضى في نظر النهر مع ان هذا فيه ضرر خاص وفي الاول  
ضرر عام وقد يحمل عند الحاجة الى دفع الضرر العام ما لا يحمل  
للحاجة الى دفع الضرر الخاص فان كان له طريق في الارض فله  
ان يمر في طريقه الى النهر والعين والقناة لانه يستوفي ماء  
هو مستحق له واذا اصطحل الجبلان على ان يخرجنا نفقة حفرا  
لها يرا في ارض موات على ان يكون البير لاحدهما والحرم للاحر  
لم يحزلا لهما فصد العزق من سبب من يتجمع منها شرعا  
وهي البير والحرم بما استحقا والحرم على طريق البيع لانه  
الاستفاد من البير فلا يجوز ان يستحق الشرط مقصودا  
منفصلا عن البير ثم في هذا الشرط اضرار بصاحب  
الارض لانه لا يتمكن من الاستفاد بغيره من غير جبر  
واعتبار الشرط بالمنفعة لا للضرر وسوا كانت النفقة  
بهما مختلفا او متفقة وان اشترطا ان يكون الحرم والبير  
بهما بصفتين على ان ينفق احدهما اكثر مما ينفق الاخر لم  
يجز لان النفقة عليهما بقدر الملك فشرط المناصفة في  
الملك بوجوب ان يكون النفقة بهما بصفتين بشرعا فيكون  
اشتراط زيادة النفقة على احدهما مخالفا للحكم الشرعي فان  
فعل كذلك رجع صاحب الاكثر بمصنف الفصل عن صاحبه



لا نه اتفق بامر صاحبه فلا يكون متبرعا في حصه صاحبه  
واذا كانت يبر في ارض من رجلين فباع احدهما نصيبه من  
البير بطريقه في الارض فان ذلك يجوز لانه يبيع طريقا في  
ارض يملكه ومن اخر واحد الشريك في الارض لا يملك  
ان يبيع طريقا فيها الا برضا شريكه ولو باع نصف البير  
بغير طريق فيها الا برضا شريكه ولو باع نصف البير بغير  
طريق جاز ولم يكن له طريقا في الارض لما بينا ان يتسميه البير  
في البيع مطلقا لا يدخل الطريق الخاص في ملك الغير كما ان  
تسميه الدار والنت في البيع لا يدخل الطريق وان باع نصيبه  
من الارض مع البير ونصيبه نصف الارض جاز كله لان المبيع  
معلوم والمشتري يقوم مقام البايع في ملكه ولا ضرر على  
الشريك في صحة هذا البيع والله اعلم

## باب الشهادة في الشرب

واذا كان لرجل يبر في ارض رجل فادعي رجل فيه شرب يوم في  
الشهر واقام البينة على ذلك قضى له به وكذلك مسيل الماء  
لان الثابت بالسنة كالثابت بايقاق الخصمين عليه وقد سنا  
ان الجهالة في الشرب والمسيل لا يمنع اثباته بالسنة ولو  
ادعي يومين في الشهر جاز شاهد على يوم في رقة النهر وشاهد  
اخر على يومين ففي فاس قول اي حيفه رحمه الله لا يقضي بشي وفي  
قولهما يقضي بيوم وهو نظير ما تقدم من اختلاف الشاهدين  
في التظليقه والتظليقه والالف والالعين وان كان المدعي  
يدعي شرب يومين في الشهر لم يقبل الشهادة لانه لذب شاهدين  
وان شهد وان له شرب يوم ولم يسمو اعدا ولم شهد وان  
ان له في رقة النهر شيئا لم يحز شهادتهم لان المشهود به  
مجهول جهالة تنعذر على القاضي القضاها وان ادعي عشر نهر  
وقناة فشهد له احدهما بالعشر والاخر باقل من ذلك

ففي قول اي حيفه رحمه الله الشهادة باطله وان شهدوا بالاقرار  
لاختلاف الشاهد من لفظا ومعنى وفي قولهما يقبل على الاقل اسخفا  
وان شهد احدهما بالمحسين بطلت الشهادة لانه قد شهد له  
بأكثر مما ادعي واذا ادعي رجل ارضا على نهر شربها منه فقام  
شاهد من اهلها ولم يذكر الشرب شيئا فاني اخفي له بها وحضه  
من الشرب لان الشرب تنع للارض واستحقاق البيع باستحقاق  
الاصل وان شهدوا له بالشرب دون الارض لم يقض له  
من الارض بشي لان المشهود به مع وليسحق الاصل باستحقاق  
السع الا ترى انهم لو شهدوا له بالنال لا يستحق موضوعه  
من الارض ولو شهدوا له بالارض استحق الما ينعا ولذلك  
الاشجار مع الثمار واذا ادعي ارضا في يد رجل فشهد له شاهد  
انها له وشهد اخر على اقراره في اليد بذلك لم يقبل الشهاذه  
لاختلافهما في المشهود به فان احدهما شهد باقراره هو كلام  
مستحق للصدق والكذب والاخر شهد له بملك الارض  
وهما معاران ولو كانت رجل ارضه على شرب بغير ارض  
او على ارض وشرب لم يحز اما الشرب اذا لم يكن بعينها فهي  
مما لا يستحقه نالشي من عقود المعاوضات وان كانت  
ارضا بعينها احره لم يحز ايضا لان عقد الكفايه لسندعي تسمية  
البدل فتسميه عين هو مملوك لغير العاقد لا يكون صحيحا كالبيع  
ولا يتصور ان يكون مملوكا له لان كسبه عند الكتاب  
مملوك للمولى فاما يصير هو احق كسبه بعد الكتابة فيكون  
هذا من المولى مبادله بملكه بملكه وقد سنا اختلاف الروايات  
في الكفايه على الاعيان في كتاب العتاق وان شهد شاهد  
ان فلانا اوصى له بثلث ارضه وثلث شربه وشهد اخر بثلث  
شربه دون ارضه فانه يقضي بثلث الشرب له لا بثلث  
الشاهد بين عليه لفظا ومعنى وليس له في ثلث الارض الا شاهد  
واحد ولو اوصى بثلث شربه بغير ارضه في سبيل الله تعالى



او في الحج او في الفقرا او في الرقاب كان باطلا لان صرف  
الموصى به الى هذه الجهات يكون تبليك العين او بالبيع وصرف  
المن اليها والشرب لا يحتمل شيئا من ذلك فان كان اوصى  
ثلث حقه في المنهر في كل ثلثي من ذلك جاز لانه اوصى معه بشي  
من الارض يعني ارض المنهر وهو مما يحتمل الملك مع الارض  
واذا كان رجل ارض وشرب فادعى رجل انه اشترى ذلك  
منه بالف فشهد له تشايد انه اشترى الارض والشرب  
بالف وشهد الاخر انه اشترى الارض وحدها بغير شرب  
اولم يذكر شربا فلهذا الشهاده لا تجوز لان المشتري  
يكذب احد تشايد به ولان القاضي لا يمكن من القضاء بالشرب  
له لان الشاهد على شرا الشرب مع الارض واحد والمدعى  
غير راض بالتزام الالف بمقابلة الارض بدون الشرب فان  
كان هذا الثاني تشهد انه اشترى اياها بكل حق هولها او بمراقفها  
او بكل قليل وكثير هو فيها او منها جازت الشهاده لان الشرب  
يدخل في شرا الارض ذكر هذه الالفاظ فانما اختلف  
الشاهدان في العبار بعد انفا في المعنى وذلك لا يمنع  
العمل بشهادتهما كما لو تشهد احدهما بالهبة والاخر بالتخلي  
ولو تشهد جحد المشتري البيع وادعى رب الارض انه باعها  
بالف بغير شرب فراد احد تشايد به الشرب او الحقوق  
او المرافق لم يحز الشهاده لان البايع مكذب احد تشايد به  
واذا باع الرجل شربا بامه وقصصها فوطيها فولدت منه وهي  
ام ولد له لانه ملكها بالقبض بحكم عقد فاسد وهو صام من  
لغتمنها ولم يذكر العقر هنا وقد سنا ان هذا هو الاصح  
خصوصا فيما اذا تعد ردها بان صارت ام ولد له ولو  
وطيها رجل بسببه فاحد باع الشرب المهر او قطع رجل  
يدها او فقا عينها فاخذ المشتري ارض ذلك ثم ماتت  
الجارية عنده ضمن ممتنها والارثن والمهر له لانه انما يضمن

لحل  
حليل

قيمتها من وقت القبض مسقر ملكه فيها من ذلك الوقت  
فكان الارثن والعقر حاصلا بعد ملكه فيكون له هـ  
وهذا خلافا للولد فانها لو ولدت ثم ماتت فالمشتري  
صام من لغتمها وعليه رد الولد مع رد العمة لان الولد ليس  
بعوض عن جدر مضمون منها وانما يتقرر له الملك بالصمان  
فيتقرر الملك في المضمون او فيما هو عوض عن المضمون او فيما  
هو تبع للمضمون لان البيع بملك بملك الاصل والولد بعد  
الا تفصال ليس بمضمون ولا هو عوض عن المضمون ولا مع  
المضمون فلا تسقط عنه وجوب رد الولد بقدر الصمان  
عليه في الامر فاما الارثن جدر مضمون وقد سلم بدل  
هذا الجدر لمشتري الشرب حين ضمنه فممتها صحيحه فلا يجوز  
ان يسلم له بدل اخر اذ لا يسلم للمرء بدل ان عن ثلثي واحد  
وكذلك المهر فانه عوض عن المستوي بالوطي والمستوي  
بالوطي في حكم جدر من العين وقد ضمن ممة جميع العين  
فيسلم له ما كان بدل جز من العين فان مال المستوي  
بالوطي في حكم جدر ولكنه جز غير مضمون الا شري  
انه اذا لم يتمكن بالوطي نقصان منها وتعدرا سنتها العقد  
من الوطي ردها المشتري ولم يضمن شيئا قلنا ان المستوي  
بالوطي جز غير مضمون جمعته ولانه في حكم جز من العين الذي  
هو مضمون ولهذا قلنا ان وطى المشتري يمنع الرد بالعيب  
او بمنزله جز هو ثمرة كالكسب والكسب تبع للمضمون  
في حكم الملك فكذلك العقر المستوي من العقر الواطي  
فان قيل لا لولد ايضا حلف عن جدر هو مضمون وهو العقر  
المتكرب بالولادة وهكذا يحبره قلنا الخلافه بحكم الحاد  
السبب لانه عوض عن ذلك وانما يمنع رد العوض  
لوصول مثله الى بايع الجارية وذلك غير موجود في الولد  
ولو كانت حبه فاخذ البايع الجارية ابيعها الارثن والمهر

ممتها



لانه لم يتقرر ملك المشتري فيها بل لعدم من الاصل ردها  
ولا نه كان يلزمه رد هذا الخبر حال قيامه فكذلك رد بده  
مع رد الاصل والله اعلم

## باب الخيارات في الشراء

واذا اشترى ارضا لشربها وهو بالخيار ثلثة ايام وفي  
الارض زرع قد اشترطه معها ثم سقى الزرع من ذلك  
الشرب او من غيره او سقى بذلك الشرب زرعاً في ارض  
اخرى او غلا او شجر ارضاً وقطع الخيار لانه تصرف  
في المشترا تصرفاً بصنعة المالك ولا ملكه شترعاً الا باعتبار  
المالك ويقصد بمباشرة اصلاح الملك واحرازه وكان  
دليل الرضا بقدر ملكه ودليل الرضا في اسقاط الخيار كصرح  
الرضي ولو كان الخيار للبائع فصنع شيئا من ذلك فهو قطع  
للخيار وفسخ للعقد لانه مقرر للملكه بما يشتره من التصرف  
فيه وكذلك لو كانت غيلا فلقحها او ارضاً ففكرها او شترقها  
فهو قطع للخيار وفسخ للعقد لانه مقرر للملكه وكذلك لو  
حد الحقل او قطعت الكرم فهذا كله تصرف باعتبار  
المالك ويقصد به احراز الملك واصلاحه واذا اشترى  
عشر اهر او يبر على انه بالخيار ثلثة ايام ثم سقى ارضه من  
ذلك فهذا قطع للخيار بخلاف ما لو سقى منه بقرا او عثما  
له او اسقى للسف من البير او للوضو فان هذا لا يكون  
رضاً لان سقى الارض هو المقصود بالبير والنهر ولا ملكه  
شترعاً الا باعتبار ملكه فاقدامه عليه يكون مقرر للملكه  
فما الا سقى للسف غير مقصود بالبير والنهر ولا يختص  
ذلك بالملك شترعاً فاقدامه عليه لا يكون دليل الرضا بملكه  
ان قبل البيع كان ملك الا ستقام من هذا البير للسف وكذلك  
بعد فسخ البيع بملكه فعرفنا انه لا ير للببيع فيه وان اقامه

عليه لا يوجب سقياً للبيع فاما سقى الارض ما كان ملكه قبل  
البيع ولا بعد فسخ البيع بل انما يمكن منه باعتبار البيع فاقدامه  
عليه بغير البيع وكذلك لو كان الخيار للبائع فاستقيا  
للسف لا يكون قطعاً للخيار لان يمكنه منه ليس باعتبار  
قيام ملكه شترعاً الا شترى انه يمكنه منه بعد تمام البيع  
بالاجارة بخلاف سقى الارض منه واذا اشترى نهر او هو بالخيار ثلثة  
ايام فسقى احبني ارضه من ذلك النهر والمشتري لا يعلم به  
فليس هذا بقطع للخيار لانه لا يمكنه بفعل احبني نقصان  
في العين ولو حدد من المشتري دليل الرضا به بخلاف  
ما لو عينه احبني في المشتري فان خياره سقط هناك لم تكن  
النقصان في العين وعنده عذر رد كما قبض واذا اشترى نهر  
بقائه واشترط الخيار ثلثة ايام فان سقى ارضه مما اشترى  
فهو اجارة للبيع وان سقيا مما باع فهو نقص للبيع لان خياره  
مما باع خياراً للبائع فسقته الارض مما باع دليل بغير ملكه  
مما باع وفيما اشترى دليل الرضا بملكه ولو ان الآخر هو  
الذي سقى ارضه منهما او من احدهما لم يكن هذا نقصاً للبيع  
ولا لجاره لان البيع في جانبه لازم وهو غير ممكن من اسقاط خيار  
صاحبه ولو نظير ما لو اشترى عبداً اجارة وشترط الخيار  
لنفسه ثلثة ايام فان اعتق ما باع فهو نقص منه للبيع وان اعتق  
ما اشترى فهو اجارة وان فعل ذلك صاحبه لم يكن نقصاً ولا  
اجازة لان اعتق صاحبه فيما باع لم يقدل زوال ملكه وفيما  
اشترى لا يقدل لانه لم يملكه فان خيار البائع منع خروج البيع  
عن ملكه ولو اشترى ملكاً يبر او هو بالخيار ثلثة ايام وقبضه  
فانخسفت او اهدمت او ذهب ما وها او نقص نقصاً ناقضاً  
لزومه البيع لغير المبيع لغير المبيع في يد المشتري فانه مختاره  
ملك الرد كما قبض ولا ملك الحاق الضرر بالبائع بالرد عليه



منغير او قد عجز عن رده كما مضى ولو كان الخيار للبائع فذهب  
ما وها عند المشتري فالبائع على خيار ان تنسأ امضى البيع واخذ  
المن وان تنسأ اخذ البيع واخذ قيمة المفضان لانها لم يثبت  
في ضمان المشتري وذلك لا يمنع البائع من التصرف بحكم  
خياره واذا فسخ البيع بقتل مضمونه عند المشتري بالتبصر  
والعقار يضمن بالتبصر بحمة العود فلهذا ضمنه النقضان  
ولو كان المشتري فتنها وطواها حتى عادت كما كانت  
لم يكن له ان يردّها لان هذا تصرف بحكم الملك وهو مسقط  
للخيار فصرف بعوده خياره الذي سقط واذا اشترى مبرا  
وحرمتها لشروط الخيار وفي حرمتها كالأرضها الغنم وابانها  
في عطن البير لم يكن هذا ارضا منزله ما لو سقى منها غنما له او  
ابانها في العطن لان تمكنه من الحلا شرعا ليس باعتبار  
الملك فقد كان متمكنا منه قبل البيع وبعد فسخ البيع خلاف  
ما اذا حفر بيرا في حرمتها او شي فله فان هذا التصرف  
لا يملكه الا باعتبار ملكه فيكون اقدامه عليه دليل الرضا  
ولو كان فيه شجر مما سته الناس فافسده اغم او قلعت  
كان هذا ملزما له لانه منزلة العيب الحادث في يد المشتري  
وذلك مسقط لخياره وكذلك لو فعل ذلك اخفى  
ولو هدم البير انسان فضمنه المشتري قيمة الهدم كما كان  
ذلك منه فطعا للخيار لان قبل التضمن سقط خياره للبعد  
فالتضمن تصرف باعتبار الملك فلا يجوز ان يعود به ما سقط  
من الخيار وكري النهر وليس البير رضا بالبائع لان هدم  
التصرف لا يفعل الا في الملك على قصد الاصلاح فهو كالبناء  
والحفر في القناتان وقع في البير ما يحسه من عذر او تنسأ او عصفور  
او قارم مما انت فذلك يلزمه البيع سواء وجب ترجع الجميع  
او ترجع بعض الدلا لان الما قد تنجس بما وقع في البير قبل الشرح  
منه فالنجاسة في الما عيب في العرق والعيب في ضمان المشتري

بار  
رد

الخيار صح

مسقط

ستلخياره واذا استعاره من السقي به ارضه ثم اشتراه على انه  
بالخيار ثم سقى به ارضه فهذا قطع للخيار لانه بعد الشرا انما  
سقى به بحكم البيع لا بحكم الاستعارة وجودا وعدما بمنزله  
وكذلك لو باع المشتري الشرب بعين ارض وساءم او  
آجره اجارة صحيحة او اجر الشرب اجارة فاسده او رهن  
واحدة منهما او تزوج عليه او اعار واحدا منها فزرع المستغير  
الارض او سقى بالشرب او لم يفعل فهذا كله قطع للخيار  
لان ما باشر من التصرف لا يفعله الا المالك عادة فادامه  
عليه دليل الرضا ملكه ولو اشترى رجا ما نهىها والمنت  
الذي هو فيه ومناعها على انه بالخيار ثلثة ايام فان طحن بها لم  
يكن هذا رضا لها لان الطحن الاحتمار لا الاحصار فان مقصوده  
من استراط الخيار انه نظرا انه لم يتم مقصوده بها ولا يتم  
ولا يعرف ذلك الا بالطحن فهو نظير الاستخدام في المالك  
وركوب الدابة للنظر الى سيرها فان بقى الطحن او انكسرت  
فهذا ارضا منه بسبب العيب في ضمانه لا بسبب الطحن  
ولو اشترى ارضا وشربا وقال يا ارضي بلته ايام ان رصيت  
احرت وان كرهت تركت او قال يا الخيار بلته ايام فهذا اجاز  
لان المقصود هذه الالفاظ اشترط الخيار لنفسه بلته ايام  
لما يبني الحكم على ما هو المقصود واذا باع ارضا وشربا بجارية  
واشترط الخيار بلته ايام وكان مع الجارية مائة درهم فانفقها  
لم يكن هذا رضا بخلاف ما اذا قبل الجارية او جامعها او عرضها  
على البيع لان الجارية معينة في العقد فادامه على تصرفها  
هو دليل الرضا ملكها يكون اسقاطا للخيار فاما المائة التي  
فوضها غير معينة في العقد لا تسمى على البائع رد المقتوض  
ان يعطي غيرها وانه بعد الفسخ لا يجب على البائع رد المقتوض  
من الدراهم بعينه فلا يكون تصرفه فيها دليل الرضا بحكم  
البيع فكان على خياره بعد انقائها ولو اشترى ارضا وشربا



وشرط الجوار في الارض دون الشرب او في الشرب دون  
الارض فهذا بيع فاسد لان الصفقة واحدة والتمن حمله  
والذي لم يشترط الجوار فيه يتم البيع فيه وتمته مجهول  
منزلة ما لو اشترى قوتين ثمن واحد على انه بالجوار في احدهما  
بعينه واذا اشترى العبد التاجر ارضا وشربا بشرط الجوار  
فمحص مولا به البيع واجازة مقضيه باطل سوا كان على العبد  
دين او لم يكن لانه محرم خاص في اذن عام واجازته يصح ان لم  
يكن عليه دين لان كسبه ملكه الا ترى انه يتمكن من  
النصرف فيه بالبيع والهبة وسقط به خيار العبد لا محالة  
فذلك يصح منه اسقاط خياره وان كان عليه دين لم يحيز  
لانه اجنبي من كسبه لا يتم كسبه من النصرف المسقط لخياره  
فكذلك لا يملك اسقاط خياره قصدا وان كان نهر من قوم  
لهم عليه ارضون وبعض ارضهم سوا في ذلك النهر وبعضها  
دوالي وبعضها للسبت لها سابقه ولا دالية وليس لها شرب  
معروف من هذا النهر ولا من غيره فاختصوا في هذا النهر  
وادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على تناطي النهر  
فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر من اصحاب السوا في  
والدوالي دون اهل الارض لان يد اصحاب السوا في  
والدوالي بانه عليه بالاستعمال وليس لصاحب الارض  
مثل تلك اليد فهو نظير ما لو تنازع اثنان في ثوب واحد  
لا يسه والآخر متعلق بدله او تنازع اياه واحدهما راكبا  
والآخر متعلق بلجامها ولكنه استحسن فقال النهر بينهما  
جميعا على قدر اراضيهم التي على تنط النهر لان المقصود  
بحفر النهر سقي الارض لا احاد السوا في والدوالي معما هو  
المقصود حالهم على السوا في اثبات اليد فهو بمنزلة ما لو  
تنازع اثنان في جايط ولا حدهما عليهما محلا او منديل فانه لا يترج  
ذلك لانه ليس يحمل مقصودا فوجوده كعدمه فكذلك

السوا في والدوالي على النهر مع غير مقصود فلا يترج بذلك  
صاحبه فان كان يعرف النهر شرب قبل ذلك المعروف  
والا فهو على قدر اراضيهم لان الشرب لحاجة الاراضي  
فستقدر بقدر الارض وان كان لهذا الارض شرب  
معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس  
لها من هذا النهر شرب لان الارض الواحدة لا تجعل شربها  
من نهرين عادة فيكون شرب معروف لها من نهر اخر  
دليل ظاهر على انه لا شرب لها في هذا النهر وان كانت  
على سطحه ولا صاحب هذه الارض انما كان يستحق لها شربا  
من هذا النهر لحاجة الارض الى الشرب وقد انعقد  
ذلك بالشرب المعروف لها من نهر اخر فان لم يكن لها شرب  
من غيره وقصبت لها فيها شرب وكان لصاحبها ارض اخرى  
الى جنبها ليس لها شرب معروف فاني استحسن ان اجعل لارضيه  
كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر للارض الاخرى  
الا محجة لان من الارض الاخرى غير متصلة بالنهر بل الارض  
الاولى جليته من النهر ومنها ولكنه استحسن فقال لا بد للارض  
من شرب لان الانتفاع بها لا يتاقي الا بالشرب والظاهر  
عند اتصال اراضيها بعضها ببعض ان شرب كلهما من هذا  
النهر يجب البناء على هذا الظاهر ما لم ينزل خلافه فان قيل  
الظاهر اعتبار في دفع الاستحقاق في اثبات الاستحقاق  
والحاجة الى اثبات الاستحقاق قلنا نعم ولكن استحقاق  
النار غير له في هذا النهر غير ثابت الا مثل هذا الظاهر  
معارضنا ومزاج الحضاية وان كان الى حب ارضه ارض  
لاخرى وارض الاول من النهر ومنها وليس لهذا الارض شرب  
معروف ولا يدري من اين كان شربها فاني اجعل لها شربا  
من هذا النهر ايضا لان ما قررنا من الظاهر لا يختلف باختلاف  
مالك الارضين واختلاف المالك الا ان يكون النهر



معروف القوم خاص فلا اجل لغيرهم فيه شرابا من هذا النهر  
ايضا لان ما قررنا من الظاهر للمنازعين هذا دليل الاستحقاق  
سوى الظاهر وهو اضافة الملك اليهم وهذه الاضافة  
اضافة ملك او اضافة احداث انهم هم الذين حصلوا هذا  
النهر او هو ملوك فلا يستحق غيرهم فيه شيئا الا بسببه  
فان كان هذا النهر نصب في اجهة وعليه ارض لقوم مختلفين  
ولا يدري كيف كان حاله ولا لمن كان اصله فتتارعا اهل  
الاراضي واهل الاجرة فيه فاني اقضي به من اصحاب الارض  
بالخصص وليس لهم ان يقطعوا عن اهل الاجرة وليس لاهل  
الاجرة ان يمنعوا من المسيل في اجنتهم لان النهر انما يحفر  
لسقي الاراضي في العادة فالظاهر فيه شاهد لاصحاب الاراضي  
وهم المنتفعون بالنهر في سقي اراضيهم منه ولكن لاهل  
الاجرة نوع منفعه ايضا وهو فضل الماء الذي يقع في اجنتهم فلا  
يكون لاصحاب الاراضي قطع ذلك عنهم بالظاهر ولا لاصحاب  
الاراضي منفعه في مسيل فضل الماء في الاجرة فلا يكون لاصحاب  
الاجرة ان يمنعوا من ذلك بمنزلة حايطة تتارخ فيه رجلا  
ولا حدها منه اتصال نرس ولا خير عليه جذوع فالحايطة لاصحاب  
الاتصال وليس له ان يقطع الاخر رفع جذوعه وهذا لان  
ما وجد على صفة لا تغير عنها الا حجة مكسومة والظاهر لا يفي  
لذلك ولو ان رجلا بني حايطة من حجارة في العزات واحده  
عليه رجلا يطن بالماء بحزله ذلك في القضا ومن خاصمه من  
الناس فيه هدمه لان موضع العزات حق العامة بمنزلة الطريق  
العامة ولو بني رجل في الطريق العام كان لكل احد ان يجاصمه  
في ذلك ويهدمه فاما منه ومن الله تعالى فان كان هذا الحايطة  
الذي بناه في العزات بصر بحري السفن او الماء لم يسعه وهو  
فيه اثم وان كان لا يضرب احد فهو في سعة من الايقاع به  
منزله الطريق العام اذا بنى فيه بناء فان كان يضرب بالماء فهو اثم

في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام  
وان كان لا يضربهم فهو في سعة من ذلك ومن خاصمه من  
مسلم او دمي قضي عليه يهدمه لان الحق فيه للناس كافة  
فالمسلم والدمي في هذه الخصومة سواء الا ترى ان للدمي  
حق المرونة الطريق كما للمسلم فكان له في هذه الخصومة  
من المنفعة مثل المسلم وكذلك النساء والمكاتبون  
واما العبد فلا خصومة له في ذلك كالحرة والصبي بمنزلة  
العبد مع لا خصومة له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك  
الا ان يجاصم عنه ابوه او وصيه ولا فائدة في هذا الجواب  
الذي قاله انه يجاصم عن الصبي والمجنون ابوه او وصيه لانها  
خاصمان في ذلك عن انفسهما وان كانا قد اسقطا حقهما  
فهدما لا يسقط بالاسقاط فلا معنى لخصومتهما على وجه  
النسابة عن الصبي وهما ملكان ذلك عن انفسهما وان كان  
نهر من رجلين احدهما ثلثاه والاخر ثلثه فاصطالحا على ان  
يسقي صاحب الثلث منه يوما وصاحب الثلث يوما  
فهو جائز لانهما اقتسما ما النهر بينهما عن تراض والمناوذة  
بالايام في هذا كالقسمة قال الله تعالى وتبين ان الماء  
مهمة لئلا يجر كل شرب يختصرو وقال الله تعالى لها شرب  
ولم يشرب يوم معلوم واذا كانت الارض بيد المشتري  
وهو بالخيار لئلا يجره ايام فهدم البايع بناوها او اسند نهرها  
او غيرها لم يكن للمشتري ان يرد خياره وقد لزمه البيع وهن  
البايع قيمة ذلك لانها تعدت في ضمان المشتري والبايع  
صار كالاجني لان البيع من حصته ثم بالسليم وكذلك  
لو كان المبيع عبدا فقتله البايع في يد المشتري كان البيع  
لا رما للمشتري بالتمس وعلى البايع قيمة وكذلك لو اشترى  
ثوبا ومضيه ولم يخرقه البايع في يد المشتري كان البيع  
لا رما للمشتري بالتمس وعلى البايع قيمته وهذا كله قولك



اي حصفه ومحمد رجهما الله وهو قول اي يوسف الاول  
رجه الله ثم رجع فقال لا سقط خيار المشتري مما احدث  
البائع فيه وليس البائع في ذلك لعينه من الاجانب لان  
تعد الرد عند العيب في ضمان المشتري لدفع الضرر  
عن البائع وقد وجد منه الرضا بهذا الضرر حين عينه  
خلاف ما اذا عينه اجنبي والصحيح ان هذا الخلاف في  
خيار الشرط وخيار الرويه وخيار العيب سواء قد بينا  
المسئلة في كتاب البيوع ثلثه نفر بينهم حرث حصده  
وجمعهم وفي يد احدهم وضوع لحفظه لهم فزعم انه قد دفع  
نصيب الرحيلين للاحدهما والمدفوع اليه ينكر ذلك  
والاخرينكر ان يكون دفع اليه حقه او يقول دفعه اليه  
بعين امرى وبقي الثلث في يد الثالث او قال الدافع دفعت  
الى صاحبي ثلثه او حقه ثم قال دفعت اليه ايضا بعد ذلك  
ثلث صاحبه باسم وهما ينكران ذلك قال يقتسمون  
الثلث الذي في يد بينهما اثلاثا ويضمن ثلث ما دفع فيكون  
للاخرين بينهما نصيبين وهذه المسئلة تشتعل على احكام  
ثلثه حكم الاختصاص وحكم ادا الامانة وحكم الخلاف  
فاما بيان حكم الاختصاص فنقول جميع الزرع كان مشتركاً  
بينهم ثلثتهم وكان الحافظ اميناً في نصيب الاخرين  
ودعواه الدفع الى احدهما باسم صاحبه بمنزلة دعواه  
دفع نصيب كل واحد منهما اليه والقول قول  
الامين في برأته عن الضمان ولكن لا يقبل قوله في استحقاق  
شئ على صاحبه والثلث الذي بقي في يد مشترك بينهم بثلثهم  
باعين بالاصل لانه حيز من ذلك المشترك فهو يدعي  
استحقاق نصيب الاخرين من هذا الثلث عليهما فلا يقبل  
قوله في ذلك ونقسم هذا الثلث بينهم اثلاثاً باعتبار شريكة  
الاصل الاثري ان الجبل لوصار مشتركاً من اثنين فظهر

فظهر نصيبه في ذلك احدهما وزعم ان صاحبه قد استوفى  
النصف الاخر ومحمد صاحبه وحلف بحمل هذا النصف  
مشتركاً بينهما والنصف الاخر كالتاوي فكذلك هنا  
اذا حلف الاخران على دعواه جعل هذا الثلث بينهما اثلاثاً  
واما حكم الامانة فقد زعم انه دفع نصيب المدفوع اليه  
من الثلثين اليه فالقول قوله مع اليمين لانه امين ادعى  
رد الامانة على صاحبه ولكن يمسكه تثبت برأته عن الضمان  
ولا تمت الوصول الى من زعم انه دفعه اليه كالمودع اذا  
ادعى رد المودعة على الوصي فان الوصي لا يكون ضامناً  
للصبي شيئاً ممن المودع واما حكم الخلاف فقد زعم انه  
قد دفع نصيب الاخر الى شريكه ودفع الامين الامانة الى  
غير صاحبه موجب للضمان عليه الا ان يكون الدفع باسم  
صاحبه فقد اقر بالسبب الموجب للضمان في نصيبه وهو  
ثلث الثلثين وادعى المسقط وهو امر اياه بالدفع اليه فلا  
يقبل قوله في ذلك الا تحتة وعلى المنكر التمسك فاذ حلف  
عزم له ثلث الثلثين ثم هذا الثلث من الاخرين نصيباً  
لانها مستقفاً على انه لم يدفع اليه شيئاً وان هذا المقنوع  
حيز من المشترك بينهما او يدك حيز مشترك فيكون  
بينهم نصيبين باعتبار زعمهما رحيل عمد الى نصيب المسلمين عامه  
او نصيب خاص فالتخذ عليه قنطره واستوثق من العمل ولم  
يل الناس والدواب يمرون عليه حتى يكسروا وهي فوق  
الانسان فيه او دابة فمات او عثر به انسان وهو يراه يتقدم  
يريد المشي عليه فلا ضمان عليه في شئ من هذا لان ما دفع  
حسبه وقد وجد الرضا من عامة المسلمين باتخاذهم ذلك  
الموضع ممرافكة فعله بادن الامام فلهذا لا يضمن ما تلف  
بسببه وان وضع غارضه او باباً في طريق المسلمين فمشى  
عليه انسان متعمداً ذلك فانكسر الباب وعطب الماشي



فضان الباب على الذي كسره ولا ضمان على واضع الباب الذي  
عطب به الماشي لان الماشي متعد الماشي على الباب مباشر كسره  
الاشري ان من اوطا انسان فقتله كان مباشر القتل  
حتى يلزمه الكفارة وواضع الباب وان كان في شيبه منع  
ولكن الماشي تعد الماشي عليه ولا يعثر التسبب اذا طري  
المباشرة عليه من جفرت في الطريق فتعبد انسان القات  
نفسه في ليبر او القاه فيه غيره لا يكون على الحافرتي وعلى هذا  
من رشح الطريق فتعبد انسان الماشي في ذلك الموضع ورقت  
رجله وعطب لم يكن على الذي رشح ضمان بخلاف من  
مشي على ذلك الموضع وكان لا يبصره بان كان اعشى او كان  
ليلا خبيد بحب الضمان على الذي رشح الطريق اذا عطب  
به الماشي وتماهم بيان هذه الفصول في الدييات واصلاح  
النهر العام على بنت المال لانه من نوايب المسلمين ومالك  
بنت المال معد لذلك ولو ان الوالي اذن الى رجل ان ينصب  
طاحونه على ما لقوم خاصه في ارض لرجل ولا يضراهل  
النهر شيئا واهل النهر يكرهون ذلك او يضرمه والوالي  
يرى في ذلك صلاحا للعامه وليس للامام ولا لاية النظر  
في الملك الخاص لستان بتقديم غيره فيه عليه بل هو في ذلك  
كسائر الرعايا وانما بنت له حق الاخذ من المالك عند تحقق  
الضرورة وخوف الهلاك على المسلمين بشرط العوض كما يكون  
لصاحب المحنصة فلهذا لم يعتبر اذن الامام الوالي بعد  
ذلك هناك اهل مدينه بنوها بعد قسمة الوالي بينهم وترك  
بها طريقا للعامه فرأى الوالي ذلك ان يعطي بعض الطريق  
احدا ليقع به ولا يضرك ذلك باهل الطريق فان كانت  
المدنية للوالي فهو جائز وان كانت للمسلمين فلا ينبغي له ان  
يعطي منها شيئا ولا ينبغي للذي يعطي ان ياخذ من ذلك شيئا  
لان الحق في ذلك الموضع ثابت للمسلمين والامام ولا يبة

استيفاحقهم دون الاسقاط وايتار غيرهم عليهم في  
ذلك الا ترى ان الرجل لما جاحكه من تنعدي الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال اخذتها من الوالي لا خبط بها يرد  
يعر لي فقال صلى الله عليه وسلم اما نصيب منها فهو لك  
فلما حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصصه تلك  
الكبه دون ساير الغامبين عرفنا ان على كل وال ان يحرز  
من مثل ذلك ايضا فورا قسما ارضهم بينهم بالسوية  
ثم اختلفوا في مقدار الطريق فان كانوا قد اختلفوا بعد  
تمام القسمة قال قول قول المدعي عليه لان كان حق الغير فيما  
في يدك وان كانوا لم يقرعوا من القسمة جعلوا الطريق بينهم  
على ما شاءوا وقد ساء الكلام في الطريق في كتاب القسمة  
وان الاثر المروي منه بالتقدير بسبعة اذرع غير ما خرد  
به والي ذلك اشار هنا فقال بلغنا ذلك عن عمر بن الخطاب  
يرفعه اذا ساءل القوم في الطريق جعل بسبعة اذرع ولا  
ياخذ به لانا لا ندري حق هذا الحديث ام لا ولو علمنا انه  
حق اخذنا به ومعنى هذا انه اثر ساءل فيها محتاج الخاص والعام  
المعرفة وقد ظهر عمل الناس بخلافه فان الصحابة رضوان  
الله عليهم فتحوا البلاد والامصار ولم ينقل عن احدا انه اخذ  
هذا الحديث في تقدير الطريق المسوب الى الناس بسبعة  
اذرع وعرفنا ان الحديث غير صحيح ولو علم انه حق وجب  
لاخذ به لان ما قدره صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم  
بتقدير بحسب العمل ولا يجوز الاعراض عنه بالراي يقوم  
لهم عشر استات من ما جرى لهم جميعا في نهر ومنهم من  
يروى عشر مستات وهو صحيح ايضا وكل واحد من  
اللفظين مستعمل في قسمة الما وكل مست استات  
وكل مست است سعيان وهو معروف من اهل مرو  
ومفضوده ما قال اذا اصفى منها يستثنى من رجل منهم



وَقَطَعَ ذَلِكَ مِنْ بَصَرِهِمْ لِحَقِّ الَّذِي أَصْفَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ قَسْبِهِ فَصَوِّ  
تَشْرِيكَهُمْ فَمَا بَقِيَ وَالَّذِي أَصْفَى مِنْ حَقِّهِمْ جَمِيعًا فَلَا صِفَا  
هُوَ الْعَصَبُ فَمَعْنَاهُ إِذَا عَصَبَ الْوَالِي بِصِيبٍ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ  
مِنَ الشُّرَبِ وَجَعَلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ فَهَذَا الْمَعْصُوبُ  
يَكُونُ مِنْ حَقِّ الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ وَمَا بَقِيَ مُشْتَرَكٌ مِنْهُمْ عَلَى أَصْلِ  
حَقِّهِمْ لِأَنَّ الْمَعْصُوبَ كَالْمُسْتَهْلِكِ وَمَا تَوَيَّ مِنَ الْمَشْتَرَكِ  
تَوَيَّ عَلَى الشُّرَكَاءِ وَمَا سَقَى عَلَى الشُّرَكَاءِ فَهَذَا مِثْلُهُ رَجُلٌ  
لَهُ مَجْرَى مَا يَجْرِي إِلَى السَّنَاءِ أَوْ حَرَى فِي دَارٍ فَوَاقِدُ مَرَابٍ  
لَهُ أَوْ كَانَ لَهُ مِمَّتِي فِي دَارٍ فَوَاقِدُ كَانَ مِمَّتِي فِيهِ إِلَى مَنْزِلِهِ  
فَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ يَعْلَمُ أَنَّهُ لِلْمَدْعَى قَالُوا إِذَا سَنَدُوا  
أَنَّ لَهُ طَرِيقًا فِيهَا أَوْ مَجْرَى مَا أَوْ مَسِيلٌ مَا قُلْتَ الشَّهَادَةُ  
وَقَضَى لَهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدْعِي لِنَفْسِهِ حَقًّا فِي مِلْكِ الْغَيْرِ فَلَا يَسْمَعُ  
دَعْوَاهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَمَا غَابَ عَنِ الْقَاضِي عَلَيْهِ فَالْحُجَّةُ فِيهِ شَهَادَةُ  
شَاهِدَيْنِ وَلَا حَاجَةَ بِالشَّاهِدَيْنِ إِلَى بَيَانِ صِفَةِ الطَّرِيقِ  
وَالْمَجْرَى وَالْمَسِيلِ وَإِنْ كَانُوا لَوَاسْتَوْا ذَلِكَ كَانَ أَحْسَنَ  
وَقَدْ مَعْنَاهُ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى وَإِلَهُ اعْلَمْ

## كِتَابُ الشُّرَبِ

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُ الزَّاهِدُ شَمْسُ الْإِيْمَةِ وَنَحْوُهُ  
الْإِسْلَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ السَّرْحِيُّ أَمْلًا أَعْلَمَ بِأَنَّ  
الْحُمْرَ حُرَامٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَفْجَارُ وَالبَغْضَاءُ فِي الْخَمْرِ  
وَالْمَيْسِرِ وَيَصْنَعُ كَرْمُ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ وَكَانَ هَذَا  
إِشَارَةً إِلَى الْإِثْمِ الَّذِي بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْوَاقِعِ  
بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا الْكَبِيرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَصَلُّوا  
أَنْتُمْ مَسْنُونُونَ أَيْ بَلِّغُوا مَا يَكُونُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْأَجْنِبِيِّ عَنْهُ وَقَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ  
وَالْأَثَمَ وَالْأَثَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ قَالُوا الْقَائِلُ  
شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمَ يَدَّهَبُ بِالْعَقْلِ

قَالَ بَعْضُهُمْ نَصِيبٌ مِنْ مَنَافِعِهَا وَنَدَّحَ الْمَأْثَمَ فِيهَا فَقَالَ  
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا فِي الْبَيَانِ فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى  
لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ فَامْتَنَعَ  
بَعْضُهُمْ وَقَالُوا لَا خَيْرَ لَنَا فِيهَا بِمَنْعِنَا مِنَ الصَّلَاةِ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ بَلْ يَصِيبُ مِنْهَا فِي غَيْرِ وَقَدْ أَصْلَحَهُ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا فِي الْبَيَانِ فَتَزَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ  
الْآيَةُ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْتُمُنَا رَبَّنَا وَالْخَمْرُ هِيَ الَّتِي  
مِنْهَا الْعَيْنُ الْمُسْتَشْتَدُّ لَعْدَمًا عَلَى وَقَدْفٍ بِالزُّبْدِ أَنْفَقَ الْعُلَمَاءُ  
رُحْمًا مِنْهُ عَلَى هَذَا وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَأْتِي أَعْيُنُ  
خَمْرًا أَيْ عَيْنًا بِصِيرٍ خَمْرًا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْمَيْسِرِ الْقَمَارُ وَالْأَفْجَارُ  
ذَوَا بَحْمٍ بِأَسْمِ الْهَيْتَمِ فِي أَجْيَادِهِمْ وَالْأَزْلَامُ الْقَدَاحُ وَاحِدٌ  
زَلَمَ كَقَوْلِكَ قَلَمٌ وَأَقْلَامٌ وَهَذَا نَتِجَ كَانُوا اعْتَادُوا فِيهِ لِلْجَاهِلِيَّةِ  
إِذَا ارَادَ أَحَدُهُمَا امْرَأَةً أَخَذَ سَهْمَيْنِ مَكْتُوبَيْنِ عَلَى أَحَدِهِمَا امْرَأَتِي  
رَى فَعَلَّاهُمَا فِي وَعَاثٍ ثُمَّ أَخْرَجَ أَحَدَهُمَا فَإِنْ خَرَجَ الْأَمْرُ وَجِبَ  
عَلَيْهِ مَبَاشَرَةً ذَلِكَ الْأَمْرُ وَأَنْ خَرَجَ الْهَيْتَمُ حَرَّمَ عَلَيْهِ مَبَاشَرَتَهُ  
وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ كُلَّ ذَلِكَ رَجَسٌ وَالرَّجَسُ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ الْعَيْنِ  
وَإِنَّهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ يَعْنِي أَنْ مَنْ لَا يَنْتَقِ عَنْهُ مَتَابِعُ الشَّيْطَانِ  
بِحَاجَتِهِ لِمَا فِيهِ رَضِيَ إِلَى حُمْرٍ وَفِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فَاجْتَنِبُوا أَمْرًا  
بِالْاجْتِنَابِ مِنْهُ وَهُوَ نَصْرٌ فِي الْحُرْمِ ثُمَّ مِنَ الْمَعْنَى فِيهِ يَقُولُ  
أَتَمَّا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوَفِّقَ بَيْنَكُمْ الْعِدَاةَ وَالبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ  
وَالْمَيْسِرِ وَيَصْنَعُ كَرْمُ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ وَكَانَ هَذَا  
إِشَارَةً إِلَى الْإِثْمِ الَّذِي بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ الْوَاقِعِ  
بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمَّا الْكَبِيرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَصَلُّوا  
أَنْتُمْ مَسْنُونُونَ أَيْ بَلِّغُوا مَا يَكُونُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْأَجْنِبِيِّ عَنْهُ وَقَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ  
وَالْأَثَمَ وَالْأَثَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ قَالُوا الْقَائِلُ  
شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمَ يَدَّهَبُ بِالْعَقْلِ



وقيل هذا الشارة الى قوله تعالى وانتم اكب من نفعهما ه  
 والسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 لعن الله في الجمر عشرة الخدث وذلك دليل بها المحترم  
 وقال صلى الله عليه وسلم تنارب الجمر كما يد الوثن وقال  
 صلى الله عليه وسلم الجمر ارام الجنات وقال صلى الله عليه وسلم  
 اذا وضع الرجل قدحا من خمر على يد لعنه ملائكة السموات  
 والارض فان شربها لم تقبل صلاته لربع ليلة وان داوم  
 عليها فهو كعابد الوثن وكان جعفر الطيار رضي الله عنه يحترق  
 عن هذا في الجاهلية والاسلام ويقول العاقل ينقلب لسرير  
 في عقله فان لا النسب شيئا يزيل عقله والامة اجتمعت على  
 تحريمها وكفى بالاجماع حجة وهذه حرمة قوية مائة حتى يكفر  
 مستحلها ويستقن ثنائها وبحب الخد يشرب القليل منها  
 وهي نجسة بخاسنة غليظة لا يعفى عنها الاكثر من قدر الدرهم  
 ولا يجوز بيعها من المسلمين لقوله صلى الله عليه وسلم ان الذي  
 حرم شرها حرم بيعها واكلها وبعض المعتزلة باب  
 الله عليهم يفضلون من العليل والكثير منها في حكم الحرمة  
 ويقولون المحترم ما هو سبب لوقوع العداوة والبغضاء والصد  
 عن ذلك ذكر الله تعالى وعن الصلوة وذلك الكثير دون  
 القليل وعند اهل السنة والجماعة القليل منها والكثير في الحرمة  
 وجميع ما ذكرنا من الاحكام سواء لقوله صلى الله عليه وسلم  
 حرمت الجمر لعينها قليلا وكثيرها والسكر من كل شراب  
 ثم في تناول العليل منها معنى العداوة والصد عن ذكر الله تعالى  
 فالليل يدعوا الى الكثير على ما قيل ما من طعام وشراب الا ولدته  
 في الاستدائير على الله في لائها الا الجمر فان الله لستارها  
 تزداد بالاستكثار منها ولهذا يزداد حرصه على شربها  
 اذا اصاب منها شيئا فكان القليل منها داعيا الى الكثير فيكون  
 محترما كالكثر الا ترى ان الربوا المحترم شرعا حرم

دو طبع

دواعيه ايضا وان المشي على قصد المعصية معصية فاما  
 الشكر فهو الذي من ما الله المستند وهو حرام عندنا  
 وقال شريك بن عبد الله هو حلال لقوله تعالى ومن  
 ثمرات الجبل والاعناب تتخذون منه سكرًا وورقًا حسنًا  
 والزرق الحسن شرعًا ما هو حلال وحكم المعطوف والمعطوف  
 عليه سواء لان هذه الاثربة كانت مباحة قبل نزول  
 الجمر ثم الجمر يبقى ما سوى الجمر بعد نزول الجمر على ما كان  
 من قبل الا ترى ان في الايات بيان حكم الجمر وما كان  
 يكثر وجود الجمر منهم بالمدينة فانها كانت محل من الشام واما  
 كان تنزلهم من التمر وفي ذلك ورد الحديث نزل تحريم  
 الجمر وما بالمدينة يومئذ منها شيء فلو كان تحريم سائر الاشربة  
 مراد بالاية لكان الاولي التنصيص على حرمة ما كان  
 موجودا في ايديهم لان حاجتهم الى معرفة ذلك امس  
 وحجتنا في ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
 قال الجمر من هاتين الشجرتين الكرم والتخل ولم يرد به بيان  
 الاسم لغة لانه ما عرفت مبينا لذلك ومن اهل اللغة اتفاق  
 ان الاصل الاسم حقيقة للتي من ما العنب وواضع اللغة  
 حص كل عين باسم هو حقيقة فيه وان كان قد تسمى به  
 الغير مجازا لما في الاشتراك من اهما عقله الواضع او الصرورة  
 الداعية الى ذلك وذلك غير متصور هنا فعرفنا ان المراد  
 حكم الحرمة ان ما يكون من هاتين الشجرتين سواء في حكم الحرمة  
 ان ما يكون من هاتين الشجرتين سواء في حكم الحرمة ولما  
 سئل عن مسعود رضي الله عنه عن سرب الشكر لاجل العشر  
 قال ان الله تعالى لم يجعل سقاكم فيما حرم عليكم فاما قوله  
 تعالى تتخذون منه سكرًا وورقًا حسنًا فقد قيل هذا  
 كان قبل نزول اية التحريم وقيل في الاية اصمار وهو مذكور  
 على سبيل التوضيح اي تتخذون منه سكرًا وتدعون رزقا

الصفر دا في البطن في الحديث  
 لا عدوي ولا هامة ولا صفر



حسنا فان طبع من ما العنب اذ في طمحه او ذهب منه  
بالطبخ اقل من البليين ثم اشتد وغلا وقدف بالزبد فهو حرام  
عندنا وقال حماد بن ابي سلمان رحمه الله اذا طبخ حتى  
نضج حل شربه وكان بشر المسمى رحمه الله بقول  
اذا طبخ اذ في طمحه فلا بأس لشربه وكان ابو يوسف  
رحمه الله يقول اولا اذا طبخ حتى ذهب منه النصف فلا بأس  
لشربه ثم رجح ما لم يذهب منه الثلثان بالطبخ لا يحل شربه  
اذا استند وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وعن محمد رحمه الله  
انه كره المثلث ايضا وعنه انه توقف فيه وعنه انه حرم  
ذلك كله اذا كان مسكرا وهو قول مالك والشافعي  
رحمهما الله وطريق من يوسع في هذه الاشربة ما ذكرنا  
ان قبل نزول التحريم كان الكل مباحا ثم نزل تحريم الخمر وما عرفنا  
من الحرمة الا بالنص وفي سائر الاشربة بعد نزول تحريم  
الخمر على ما كان عليه قبل نزوله ومن امت التحريم في الكل  
قال بعض المحرم بصفة الخمر به والخمر ما خامر العقل وكل  
ما يكون مسكرا فهو مخامر للعقل فيكون البصر مسا دلاله ولكنا  
نقول الا سم التي من العنب حقيقة ولساير الاشربة  
مجاز ومن كانت الحقيقة مرادة باللفظ لم يجرى فيها  
ان الخمر يسمى لعني مخامر العقل فذلك لا يدل على ان كل ما يجامر  
العقل يسمى خمر الا ترى ان العنبر الذي يكون احد شفتيه  
ابيض والاخر اسود يسمى ابلق ثم الثوب الذي يجمع فيه لون  
السواد والابيض لا يسمى بهذا الاسم وكذلك الخمر يسمى مخمرا  
لظهوره قالوا انهم اي ظهروا لا يدل ذلك على ان كل ما يظهر يسمى  
خمرا واما ما فيما ذكرنا من اباحة شرب المثلث عمر رضي الله  
عنه فقد روى عن جابر بن الحصين الاسدي ان عمار بن ياسر  
رضي الله عنه اتاه بكتاب عمر رضي الله عنه يأمره ان يحذر الناس  
الشرب المثلث لاستمرار الطعام وكان عمار بن ياسر رضي الله عنه

يقول

يقول لا ادع شربها بعد ما رايت عمر رضي الله عنه يشربها  
ولسيفها الناس وقد كان عمر رضي الله عنه هو الذي سأل  
تحريم الخمر فلا يظن به انه كان يشرب او لسيف الناس ما ناوله  
بعض المحرم بوجه ولا يجوز ان يقال انما كان يشرب الخمر  
منه دون المسكر بدليل قوله قد ذهب بالطبخ نصيب الشيطا  
ورج حنوبه وهذا لا نه انما كان يشرب ذلك لا سمنرا  
الطعام وانما حصل هذا المقصود بالاستند منه دون الخلو  
وقد دل على هذه الجملة الاثار التي يدعيها محمد رحمه الله بها الكتاب  
من ذلك حديث زياد قال سقاني بن عمر رضي الله عنهما شربه  
ما كدت اهتدي الى منزلي فعدت عليه من العذ فخبرتني  
بذلك فقال ما زدناك على عجمه وزبيب بن عمر رضي الله عنهما كان  
معروفا بالزهد والفقه من الصحابة رضوان الله عليهم فلا يظن  
به انه كان لسقي غيره ما لا يشربه ولا انه كان لشرب ما ناوله  
نص التحريم وقد ذكرنا انما استفاد كان مستد احث اثر فيه على  
وجه ما كان يمتدي الى اهله وانما قال هذا على طريق المبالغة  
في بيان التأثير فيه لا حقيقة السكر فان ذلك لا يحل وفي  
قوله ما زدناك على عجمه وزبيب دليل انه لا بأس لشرب القليل  
من المطبوخ من ما الزبيب والتمر وان كان سندا وانه لا بأس  
لشرب الخمر بخلاف ما بقوله المتفق انه لا يحل  
شرب الخمر وان كان حلو الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهي عن شرب الخمر طين وناويل ذلك عندنا ان ذلك كان في  
زمان من الجذب كره للاعنيبا الجمع بين المعتنن وفي الحديث  
زياده فانه قال وعن القران بين المعتنن وعن الجمع بين المعتنن  
والدليل انه لا بأس لشرب الخمر بخلاف ما بقوله بذلك  
في غير من القحط حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت ابعد  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يستمره فامرني فالفيت فيه  
رسما ولما جازا اتحادا الشرب من كل واحد منها بانفراد مجاز



اخذوا الشراب من كل واحد منها بانفرادة جاز الجمع بيدها بمنزله  
ما السكر والفاسد وعن نعيم بن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن  
السكر فقال الحمر ليس لها حية وفيه دليل بختم السكر فان  
مراده من هذا الجواب ان السكر في الحرمة كالخمر وان كان  
اسمه غير اسم الخمر وكان اشار الى قوله صلى الله عليه وسلم  
الحمر من هاتين الشجرتين قال وسئل عن العصير قال فذلك  
الفصوح والفصيح الشراب المحدث من التمربا ان يصفى التمر  
اي ليدخ ثم يصفى في الماء فيستخرج المالحا وانه ثم يترك حتى  
يستند وفيه دليل على ان النبي من شراب التمر اذا اشتد فهو  
حرام سكر اكان او فصحا فان السكر ما سئل من التمر حين  
يكون رطبا وفي قوله فذلك الفصوح بيان انه يصفى ثم يربيه  
في الدنيا والاخرة لا تركاه ما هو محرم قال وسئل  
عن المبيد الزبيب لعنق شهر او عتقرا قال الحمر احببتهما  
وفي روايه احتبتهما اي في الحرمة كالخمر فاجتنبهما فظاهر  
هذا اللفظ دليل لما روي عن ابي يوسف رحمه الله قال  
لا يحل ما الزبيب ما لم يطبخ حتى يذهب منه الثلثان فان قوله  
الحمر اجتنبها هي اشار الى ذلك اي الزبيب اذا نقع في الماء  
عاد الى ما كان عليه قبل ان يتريب فكان انه لا يحل قل ان يتريب  
بالطبخ ما لم يذهب منه الثلثان فكذلك الزبيب بخلاف  
ما التمر ولكن في ظاهر الرواية بعد التمر وما التمر سوا اذا  
طبخ ادى طخه يحل تشربه مسندا بعد ذلك ما لم يسكر منه  
ومراد نعيم رضي الله عنه لسنته الى منه بالخمر في حرم الحرمة  
وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما وجهه الى اليمن قال انهم عن عسر السكر والمراد التي  
من ما التمر المسعد وقد عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عادة اهل اليمن في شرب ذلك فلهذا اخصه بالامر بالني  
عنه وسماه عسر الخمرة في لونه وعن حصين بن عبد الرحمن

الاستق

رضي الله

رضي الله عنه قال كان لا يعبى كرم رباله كان يبيع به  
عينا واذا ادرك العصير باعه عصيرا وفي هذا دليل على انه  
لا بأس ببيع العصير مطلقا مادام حلوا كما لا بأس ببيع العنب  
واحد الوصفه رحمه الله بظاهره فقال لا بأس ببيع العصير  
والعنب ممن يخدم خمر او هو قول ابراهيم رحمه الله لا  
فساد في قصد البايع فان قصدته التجار بالتصرف فيها هو  
حلال لا لقتاب الزبح وانما المحرم قصد المستري ايجاد  
الخمر منه وهو بيع الحاربه ممن لا يستتر بها او ياتى بها في غير  
الماتى وبيع الغلام ممن يصنع به ما لا يحل وعن الصحاح قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بلغ حدا في غير حد فهو من  
المعتدين معناه فهو من الظالمين المجاورين لحدود الله تعالى  
قال الله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وفيه  
دليل انه لا يجوز ان يبلغ بالتقريب الحد الكامل لان الحدود  
ممت شرعا حيزا على افعال معلومه فتعديتها الى غير تلك  
الافعال كون بالراي ولا مدخل للراي في الحد ودلا في اثبات  
اصلها ولا في تعديها احكامها عن مواضعها وعن ابراهيم رحمه  
الله قال لا بأس اذا كان للمسلم خمر ان يجعلها خلاويه اخذ  
علماءنا رحمهم الله وقالوا تحليل الخمر جائز خلافا لما قاله المشافعي  
رحمه الله وهذا لان التارجات باباحه خل الخمر على ما قال  
صلى الله عليه وسلم خير خلام خل خمر وعن علي رضي الله عنه انه  
كان يصيطع الخبز خل خمر ويأكله واذا كان بالانفاق يحل  
تناول خل الخمر فالتحليل بالعلاج يكون اصرطلاحا للجوهر الفاسد  
وذلك من الخمر فلا يكون موجبا للحرمة ويأتي بيان المسئلة  
في موضعه ان شاء الله تعالى وعن محمد بن الزبير رضي الله عنه  
قال استشار الناس عمر رضي الله عنه في شراب برزقه  
فقال رجل من انصارى انا صنعت شرابا فوضو منا فقال  
عمر رضي الله عنه ابني اشي منه قال ما اشبه هذا بطلا الا بل



كيف يصنعونه قال يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه  
فصب عليه عمر رضي الله عنه ما وشرب منه ثم ناوله عبادة  
ابن الصامت رضي الله عنه ما وشرب وهو عن عمر رضي الله عنه  
عبادة رضي الله عنه ما ارى النار تخبث شيئا فقال عمر رضي الله عنه  
يا احمق اليس يكون خمرًا ثم يكون خلافا كاله وفي هذا دليل  
اباحه شرب المثلث وان كان مستندا فان عمر رضي الله عنه  
استشارهم في المستندون والخلو وهو ما يكون ممريا للطعام  
مقويا على الطاعة في ليالي رمضان وكان عمر رضي الله عنه  
حسن النظر للمسلمين وكان اكثر الناس مشورة في امور الدين  
خصوصا فيما يتعلق بعامه المسلمين وفيه دليل انه لا بأس  
باحضار بعض اهل الكتاب مجلس التشوري قال النضر ابي  
الذي قال ما قال قد كان حضر مجلس عمر رضي الله عنه للتشوري  
ولم يكره عليه وفيه دليل ان خمر النصارى لا بأس بان يعينها  
في المعاملات اذا وقع وقلب السامع انه صادق فيه قد استوصفه  
عمر رضي الله عنه فوصفه له واعتد حرم حتى شرب منه  
وفيه دليل ان دلالة الاذن من حيث العرف كالنصرح كالاذن  
بالاذن وانه لا بأس بناول طعامهم وشربهم فان عمر  
رضي الله عنه لم يستأذنه في الشرب منه وانما كان امرا  
ان ياتي به لينظر اليه ثم يجوز الشرب منه بناول الظاهر  
ومن استقصى في هذا الباب نقول تاويله انه اخذه منه  
بحساب الجزية لبيت المال ثم شرب منه وفيه دليل  
ان المثلث اذا كان عليا لا بأس بان يرفق بالما ثم يشرب  
منه كما فعله عمر رضي الله عنه والا صل فيه ما روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم استحب في العباس رضي الله عنه في حجة الوداع  
فاثي بشراب فلما فرغ الى فيه قطب وجهه ثم دعا بما فصبه  
عليه ثم شربه وقال صلى الله عليه وسلم اذا راى كمرسى من  
هذه الاشربة فاكسروا متونها بالماء وعن عمر رضي الله عنه

المقام

انه

انه اتي بنيد الزمب فدعا بما وصبه عليه ثم شرب وقال  
ان لزبيب الطائف عذرا ما وفي ناولته عبادة بن الصامت  
رضي الله عنه وكان عن عمر رضي الله عنه دليل على ان يكون على الجانب  
الايسر فهو احق بالتقديم والا صل فيه ما روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اتي بعشرين من لبن فشرب بعضه وكان عن عمر رضي الله عنه  
اعداى وعن يسار ابو بكر رضي الله عنه فقال للاعداى  
انت على يميني وهذا ابو بكر فقال الاعداى ما انا بالذى اوتز غيري  
على سورك فتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يد وكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا ممنون الا ممنون  
ومنه قول القائل

ثلاثه بمنة تدور الكاس والطست والجور  
ثم اشكل على عبادة رضي الله عنه فقال ما ارى النار تحل شيئا  
يعنى ان المشتد من هذا الشراب قبل ان يطبخ بالنار حرام  
فبعد الطبخ كذلك اذا النار لا تحل الحرام فقال له عمر رضي الله عنه  
يا احمق اي باقليل النظر والتأمل اليس يكون خمرًا ثم يكون  
خلافا كاله وفيه دليل ان صفة الخمرية بالخليل تزول فكذلك  
صفة الخمرية بالطبخ حتى يذهب منه الثلثان تزول ومعنى  
الكلام ان النار لا تحل ولكن بالطبخ تنعدم صفة الخمرية  
كالدمح في الشاه عنه لا يكون محلا ولكن منسحق للدم والمحرّم  
هو الدم المسفوح فبسيبيل الدم المسفوح يكون محلا لا بعدا  
ما لا جله كان محرما وبهذا اخذنا وقلنا بجواز الخليل لانه  
لا لصفه الخمرية واتلاف صفة الخمرية لا يكون  
محرما وعن نزع عباس رضي الله عنه قال كل نبيد يفسد عند  
اثنائه فهو نبيد ولا بأس به وكل نبيد يرداد حودة على طول  
الشرك فلا خير فيه وانما اراد به التي من ماء الزبيب والتمر  
انه ما دام حلوا ولم يصير معتقا فهو حث يفسد عند اثنائه  
فلا بأس بشربه واذا صار معتقا بان غلا واستند وقد ف

سان  
الايسر

انه



بالرشد فهو يرداد جوده على طول الترك فلا خير فيه وبه كان  
يقول ابو يوسف رحمه الله في الاشارة الى المطبوخ من ماء  
الزبيب والتمر انه اذا صار معتقلا لا يجلب شره وان كان  
محتا يفسد اذا ترك عشرة ايام فلا بأس بشربه ثم رجع  
عن ذلك فقال قول بن عباس رضي الله عنهما في التي خاصه فهو  
البييد حقيقه مشتق من البند وهو الطرح اي يبيد الزبيب  
والتمر في الماء المستخرج حلاوته واما اذا طبخ فالطبخ ليعرم  
عن حاله فلا يتناول اسم البييد حقيقه وان كان قد يسمى  
به بحارا وعن بن عباس رضي الله عنهما قال حرمت الخمر لعينها  
قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب وفيه دليل ان المحرم  
هو القدر الاخير الذي يكون منه السكر كما لو لم اسم لما يتولد  
منه الالم وان الخمر حرام لعينها والقليل والكثير في الحكم سوى  
وفي المثلث والمطبوخ من الزبيب والتمر بعض من القليل والكثير  
فلا بأس بشرب القليل منه واما محرم منه ما يتعقده السكر  
وهو القدر الاخير قال بن عباس رضي الله عنهما الكاس  
المسكر هو الحرام قال ابو يوسف رحمه الله واما مثل ذلك  
دم في ثوب فلا بأس بالصلوة فيه ان كان قليلا فاذا اكثر لم يجز  
الصلوة فيه ومثله رجل ينفق على نفسه واهله من كسبه فلا  
باس بذلك فاذا اسرف في النفقة لم يصلح له ذلك ولا ينبغي  
وكذلك البييد لا بأس بان يشربه على طعام ولا خير في السكر  
منه لانه اسراف فاذا اصاب السكر فليدع الشرب الا ترى  
ان اللبن وما اشبهه من الشراب حلال ولا ينبغي له ان كان  
سكران يستكثر منه او لا ترى ان اللبن لا بأس بان يتداوى  
به الانسان فاذا اراد ان يذهب عقله منه فلا ينبغي ان يفعل  
ذلك وفي هذا كله بيان ان المحرم هو السكر الا ان في الخمر  
القليل يدعو الى الكثير كما فرنا محرم شرب القليل منها لانها  
داعية الى الكثير وذلك في المثلث لا يوجد فانه عليه لا يدعو اقليله

سكر

سواء  
هي

الى كثيره بل بالقليل يستمرى طعامه وسقوى على الطاعة والكثير  
يصدع راسه الا ترى ان الذين يعتادون شرب السكر  
لا يرعبون في المثلث اصلا ولا يقال القدر الاخير مسكر  
بما تقدمه لان السكر ما متصل به السكر بمنزلة المضم من طعام  
فان تناول الطعام بقدر ما يغديه ويقوى بدنه حلال وما  
يتخمه وهو الاكل فوق الشبع حرام ثم المحرم منه هو المضم  
وهو ما زاد على الشبع وان كان هذا لا يكون متخما الا باعتبار  
ما تقدمه فكذلك في الشراب وعن مسعود رضي الله عنه  
ان انسانا اتاه في بطنه صغرف قال وصف لي السكر فقال  
عبد الله رضي الله عنه ان الله تعالى لم يجعل شفاكم فيما حرم  
عليكم وبه نأخذ فنقول كل شراب هو محرم فلا يباح شربه  
للتداوى حتى روى عن محمد رحمه الله ان رجلا انى يستادنه  
في شرب الخمر للتداوى قال ان كان بك صغرا فليلك  
بماء السكر وان كان بك رطوبه فليلك بماء العسل فهو انفع  
لك فخذ في هذا الشان الى انه لا تحقق الضرورة في الاصابة  
من الحرام فانه لو وجد من حمله ما يكون حلالا والمقصود يحصل  
به وقد دل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
لم يجعل في رحمتي شقا ولم يرد به في الشفا اصلا فقد بينا هذا  
ذلك ولا يجوز ان يقع الخلاف في حرص صاحب الشرع صلى الله عليه  
وسلم ولكن المراد انه لم يعين رجسا للشفا على وجه لا يوجد من  
الحلال ما يعمل عمله او يكون اقوى منه وعن بريدة ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن ثلث عن زينة القبور  
فروها فقد اذن محمد في زينة قبورهم ولا تقولوا محررا وعن  
الحكم الاصحاح ان مسكوه فوق ثلثه ايام فامسكه ما بدا لكم  
وتروا فان ما نهيتكم لنفسه به موسر لم على معشرهم وعن  
البييد في الدبا والحسم والمزفت فاشربوا في كل طرف فان  
الطرف لا محل شيئا ولا يجرمه ولا تشربوا مسكرا وفي



وفي رواية بن مسعود رضي الله عنه قال وعن المشرك في الدنيا  
 والختم والغير والمزفت فاشربوا في الصروف ولا تشربوا  
 مسكرا وهذا اللفظ رواه ابو سريرة بن ساد ايضا  
 وفي الحديث دليل جوار سمح السنه بالسنة فقد اذن في ذلك  
 الا شيئا المشه بعد ما كان نهى عنها وبالاذن شئنا في شئنا  
 حكم النهي وقيل المراد النهي عن زيادة قبور المشركين  
 فانهم ما منعوا عن زيار قبور المسلمين فقط الا ترى انه  
 صلى الله عليه وسلم قال قد اذن لجمدي زيار قبره وكانت  
 قد ماتت مشركه وروى انه زار قبرها في اربع مائة فارس  
 فوققوا بالجد ودني هو من قبرها فكي حتى سمع شئجه  
 وقيل انما منعوا عن زيار القبور في الاذن على الاطلاق  
 لما كان من عادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدنون الموتى ودرما  
 ينكحون بما هو كذب او محال ولهذا قال صلى الله عليه وسلم  
 ولا تقولوا محمدا اي لعوا من الكلام ففي بيان ان الممنوع هو  
 التكلم باللغو عند القبور فذلك موضع يمنع للمراة ان تنعظ  
 به ويتأمل في حال نفسه وهذا قايما لم ينسخ الا انه في الاذن  
 فهاهم عن زيار القبور لمعق الزجر عن المحرم من الكلام ثم اذن  
 لهم في الزيار بشرط ان لا يقولوا محمدا ومن العلماء من يقول  
 الا اذن للرجال دون النساء والنساء بمنع من الخروج الى المقابر  
 لما روي ان فاطمة رضي الله عنها خرجت في تعزية لبعض الانصار  
 فلما رجعت قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك اثبت  
 المقابر قالت لا فقال صلوات الله عليه لو انت ما فارقت حنك  
 يوم القيامة اي كنت معها في النار والاصح عندنا ان الرخصة  
 ثابته في حق الرجال والنساء جميعا فقد روي ان عائشة رضي  
 الله عنها كانت تزور قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت  
 وانها لما خرجت حاجه زارت قبر اجنحتها عند الرحمن رضي الله عنه  
 واشهدت عند القبور قول القائل

وكنا كند ما في جذمة حقيقة من الدهر حتى قبل ان تنصنا  
 فلما تغرقنا كاني ومالكنا لطول اجتماع لم ننت ليلة معا  
 والنهي عن مساك لحوم الاضاحي فوق ثلثه ايام قد انسخ بقوله  
 صلى الله عليه وسلم فامسكوا ما بدا لكم وتروا ان العشرة  
 تنادي بارقة الدم والتدبير في اللحم بعد ذلك من الاكل والامساك  
 والاطعام الى صاحبه الا ان اللصق والسند في الاذن لها هم  
 عن الامساك على وجه النظر والسعة ليقنع موسرهم على  
 معتبرهم ولما انعدم ذلك الضيق اذن لهم في الامساك فامساك  
 النهي عن الشرب في الاذن في قد كان في الاذن لها هم عن الشرب  
 في الاذن في المنشلة بحقيقة الزجر عن العادة المألوفة ولهذا امر  
 بكسر الدنان وشق الروايا فلما تم انرجارهم عن ذلك اذن لهم في  
 الشرب في الاذن ومن لهم ان المحرم شرب المشرك وان الطرف  
 لا يجلب شيئا ولا يجرمه وقد بنا ان المسكر ما معقته السكر وهو  
 الكاسر لا حير وعن ابراهيم رحمه الله قال اني عمر رضي الله عنه  
 باعراي سكران معه اداو من نبيذ زبدت فاراد عمر رضي الله عنه  
 ان يجعل له مخرجا فما اعياء الا ذهبا عقلة فامر به مجلس  
 حتى صائم صبره للحد باداوته وفيها نبيذ فداقه فقال اقوه  
 هذا الفعل فصب منه في اناء ثم صب عليه الماء فشرب وسقي  
 اصحابه وقال اذ اراكم شرا بكم فاكسروا بالماء وفيه  
 دليل انه يدعي للامام ان الختان الا سقاط الحد يشبهه بظهور  
 كما قال صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحد ود بالشبهات وقد  
 كانوا يفعلون ذلك في الحد وكلها وفي حد الشرب في الخصوص  
 لصوف في سببه على ما روي عن علي كرم الله وجهه قال ما من  
 احدا قتم عليه حدا مموت فاحد في بعضي من ذلك شيئا الا حد  
 المحرق انه بنت بارا فلما هذا اطلب عمر رضي الله عنه محرجا له  
 وفيه دليل على ان السكران مجلس حتى يصحوا ثم تقام عليه الحد  
 لان المقصود هو الزجر وذلك لا يتم بالاقامة عليه في حال



سكره فانه لا يختلاط عقله ربما شوه ان الضارب بما رجه بما  
بضره والمقصود ابصار الامر اليه ولا يتم ذلك ما لم يصح  
وتأخير اقامة الحد بعد رجاء المرأة اذا الزمها حد الزنا بالرجم  
وهي جلي لا يقام عليها حتى تضع وفيه دليل انه لا بأس بشرب نبيد  
الزيت اذا كان مطبوخا وان كان مسيدا فان عمر رضي الله عنه  
قد تشرب منه بعد ما صب عليه الماء وسقى اصحابه ثم لم يمت  
الاعراى اذن له في الشرب من اداوته ولكن الظاهر ان  
قال انصربني فيما شربته فقال عمر رضي الله عنه انما حد ذلك  
لسكرك فهو دليل انه اذا سكر من النبيذ الذي يحور تشرب  
القليل منه يلزمه الحد وعن حماد رجه الله قال دخلت على ابراهيم  
رجه الله وهو يتعدى فدعا بنبيد فشرب وسقاني فرأى في  
الكراهة فحدثني عن علقمة رجه الله انه كان يدخل عليه عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه فتعدي عنده وشرب عنده النبيذ  
يعني ببيد الحر وقد روى بن مسعود رضي الله عنه كان يفتاد  
شربه حتى ذكر عن ابي عبيد رجه الله قال كنا عند يحيى بن سعيد  
القطان رجه الله وكان يحدثنا بجرمة النبيذ فجاء ابو بكر بن ابي  
عماش رجه الله فقال اسكت يا صبي حدثنا الا غمش عن  
ابراهيم عن علقمة رجه الله انه شرب عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه مدام مستد اصليا ولذلك على بن ابي طالب رضي  
الله عنه كان يعتاد تشربه وقد روى عن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
قال سقاني على رضي الله عنه مدام مستد افلا راي مالي  
من التغير بعنت مع قنبر مديني وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى رجه  
الله ان عليا كرم الله وجهه قال ان القوم يجتمعون على الشرب  
وهو لهم حلال فلا يزالون يشربون حتى يكره عليهم يعني اذا بلغوا  
حد السكر وكذلك عمر رضي الله عنه كان لشرب المثلث  
ويامره بانخاده للناس حتى روى عن داود بن ابي هند قال  
قلت لسعيد بن المسيب رضي الله عنه الطلاء الذي كان يامربه

عمر رضي الله عنه كان يشرب المثلث ويامره بانخاده للناس  
حتى روى عن داود بن ابي هند رضي الله عنه قال قلت لسعيد بن  
المسيب رضي الله عنه الطلاء الذي كان يامره به عمر رضي الله عنه  
بانخاده للناس وسقيهم منه كيف كان قال كان يطبخ العصير  
حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه والمراد انه كان يسقيهم بعد ما  
استد لما ذكر عن عمر رضي الله عنه قال انا بحر حرور المسلمين  
والاعتق منها لال عمر ثم يشرب عليه من هذا النبيذ مقطوعه  
في بطوننا وكثر ما روى من الآثار في اباحه تشرب المثلث  
ذكر ابو حنيفة رحمه الله فيما عدا من خصال مذهب اهل  
السنه رحمه الله وان لا يحرم ببيد الحر وعن بعض السلف  
رحمه الله قال لان اخر من السما فانقطع بصغير احب الي  
من ان احترم ببيد الحر وانما قال ذلك لما في التحريم من رد الآثار  
المشهوره واساة القول في الحار من الصحاح رضوان الله عليهم  
وذلك لا حل فاما مع الاباحه فقد لا يحب المرء الاصابه من  
بعض المباحات للاحتياط اولانه لا يوافق طبعه وبه الرخصة  
بنت بعد التحريم فقد كانوا يهاوون في الاستداع ذلك كله لتحقيق  
الزجر هكذا روى عن بن مسعود رضي الله عنه قال شهدت  
تحرمة كما شهدت ثم تمتهدت تحليله فحفظت ذلك وليس ينم  
فهذا من آثار روى من الآثار في حرمة قد انفتح بالرخصة  
فيه بعد الحرمة وعن ابراهيم رجه الله قال انما كره المتمر  
والزيت لسدة العيش في ذلك الزمان كما كره اللحم والسمن  
وكما كره ان يغرن الرجل من التمر في فاما اليوم فلا بأس به وهذا  
منه بيان تاويل النهي عن شرب الخيلين وانه لا بأس به اليوم  
وعن ابراهيم رحمه الله قال قول الناس ما اسكر كثيره فقليله  
حرام فخطأوا وسببنا تاويل هذا اللفظ بعد هذا ان تنأ الله  
نغالي وعن علي بن الحسين رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عزا غزوة تبوك ثم يقوم نرفقون فقال من هؤلاء



فَقِيلَ اصْبِرُوا مِنْ شَرَابٍ لَهُمْ فِيهَا هَمٌّ أَنْ يَشْرَبُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ  
وَالْمُرُفَتِ فَلَمَّا مَرَّ بِهِمْ رَاحَةً عَنْ غَزَاتِهِمْ تَنَكَّبُوا إِلَيْهِ مَا لَقُوا مِنْ  
الْحَمَّةِ فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْهَا وَنَهَاهُمْ عَنْ السُّكْرِ وَفِيهِ  
دَلِيلٌ أَنْ الرِّحْصَةَ كَانَتْ بَعْدَ الْمَنَى وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهَايَهُمْ  
فِي الْأَشْتَدِّ الْمُحْتَقِ الزَّخَرِ عَنْ شَرِبِ الْمُسْكِرِ ثُمَّ إِذَا كَانَ لَهُمْ فِي شَرِبِ  
الْقَلِيلِ مِنْهُ بَعْدَ الْأَيْلَافِ وَاحِدِ السُّكْرِ وَالزَّبِيبِ الْمُعْتَقِ إِذَا لَمْ يَطْبَحْ  
فَلَا يَأْسُ لَشَرِّهِ مَا لَمْ يَغْلُ فَاذْغَلَا وَاسْتَدَّ فَلَا خَيْرَ فِيهِ وَالْجَلَامُ  
هَذَا فِي فُصُولٍ أَحَدُهَا فِي الْحَمْرِ وَقَدْ سَنَاهُ وَأَمَّا فِي  
الْجَلَامِ فِيهِ فِي فُصُولٍ وَاحِدٍ وَهُوَ عِنْدَ أَيِّ حِصْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْعَصِيرُ  
وَأَنْ اسْتَدَّ فَلَا يَأْسُ لَشَرِّهِ مَا لَمْ يَغْلُ وَيَقْدَفُ بِالزَّبِيبِ فَادَّ  
غَلَا وَقَدْفَ بِالزَّبِيبِ فَهُوَ حَمْدٌ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَحَمْدٌ  
رَحِمَهُمَا اللَّهُ إِذَا اسْتَدَّ فَهُوَ حَمْدٌ لَا يَصِفُهُ الْحَمْرِيَّةُ فِيهِ لَكُونُهُ  
مُسْكِرًا بِخَامِرٍ لِلْعَقْلِ وَذَلِكَ بِاعْتِنَاءِ صِفَةِ الشَّدِّ فِيهِ هـ  
نُوصِحُهُ أَنْ حَرَمَةَ الْحَمْرِ لَمَّا فِي تَنَبُّهَا مِنْ بَقَاعِ الْعَدَاوَةِ وَالصَّدِّ  
عَنْ ذِكْرِهِ تَعَالَى وَذَلِكَ بِاعْتِنَاءِ اللَّذَّةِ الْمَطْرِبَةِ وَالْقُوَّةِ الْمُسْكِرَةِ  
فِيهَا فَأَمَّا بِاللَّغِيَانِ وَالْقَدْفُ بِالزَّبِيبِ يَرْقُ وَيَصْفُو وَلَا تَأْثِيرَ لَذَلِكَ  
فِي أَحْدَاثِ السُّكْرِ بَعْدَ مَا صَارَ مُسْتَدًّا فَهُوَ حَمْدٌ سَوَاغَلَا وَقَدْفَ  
بِالزَّبِيبِ أَوْ لَمْ يَغْلُ نُوصِحُهُ أَنَّهُ قَدْ خَالَ بِالْقَاءِ تَنَبُّ عَلَيْهِ وَخَالَ  
لِلْمَنْعِ مِنَ الْغَلِيَانِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ غَلِيَانٌ وَلَا قَدْفَ بِالزَّبِيبِ أَصْلًا  
وَلَحْنَهُ لَا يَدُ مِنْ أَنْ لَسْتَدَّ لِيَكُونَ مُسْكِرًا مَعْرِفَتًا أَنَّ الْمُعْتَبِرَ فِيهِ  
الشَّدُّ وَلَا يَصِفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ السُّكُونُ صِفَةُ الْعَصِيرِ وَهُوَ  
أَصْلٌ لِمَا يُعَصَّرُ مِنَ الْعَنْبِ وَمَا بَقِيَ أَشْرَ مِنْ أَثَارِ الْأَصْلِ فَالْحَكْمُ لَهُ  
الْأَشْرَى أَنْ مَعَ بَقَا وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْخَطَةِ فِي الْحَمْلَةِ لَا يُعْتَبَرُ  
السُّكْرَانُ تَمَّ حَكْمُ الْحَرَمَةِ وَالْحَدُّ لَا يُمْكِنُ اثْبَاتُهُ بِالرَّأْيِ وَلَكِنْ طَرِيقُ  
مَعْرِفَتِهِ الْمَضِّ وَالنَّصْرُ إِنَّمَا وَرَدَ بِخَدْمِ الْحَمْرِ وَالْحَمْرِ مُغَايِرُ الْعَصِيرِ  
وَلَا تَتِمُّ الْمَعَارِضُ مَعَ بَقَا شَيْءٍ مِنْ أَثَارِ الْعَصِيرِ وَقَدْ كَانَ حَكْمُ الْحَدِّ  
بِاثَابَتِهِ وَمَا عَرَفَ ثَبُوتَهُ سَعِيْنٌ مِثْلَهُ وَذَلِكَ لِعَدَا الْعَلِيَانِ

والعَلَفُ

وَالْقَدْفُ بِالزَّبِيبِ وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِّ وَدَاعِبَتَارِهَا نَاءُ الْحَالِ  
فِي سَبَبِهَا لِحَدِّ الزَّبَا وَالسَّرْقَةِ لَا حَبَّ بَعْدَ كَمَالِ الْفَعْلِ اسْمًا  
وَصَوْنٌ وَمَعْنَى مِنْ كُلِّ وَجْهٍ لَمَّا فِي النِّقْصَانِ مِنْ شَبَابِهِ بِالْعَدَمِ  
وَالْعَدَمِ تَنْبِيْهِ بِالشَّبَابِ فَلَهُذَا اسْتَنْقَضِيَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَقَالَ لَا تَنْوُفِرُ أَحْكَامَ الْحَمْرِ عَلَى الصَّغِيرِ بِحَرْدِ الشَّدِّ إِلَّا بَعْدَ  
الْغَلِيَانِ وَالْقَدْفُ بِالزَّبِيبِ فَأَمَّا الزَّبِيبُ وَبَيْدُ التَّمْرِ فَإِنْ لَمْ  
يُطْبَحْ حَتَّى غَلَا وَاسْتَدَّ وَقَدْفَ بِالزَّبِيبِ فَهُوَ حَرَامٌ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ  
الْأَثَرِ فِيهِ وَبَعْدَ الطَّبْحِ عَلَى شَرِبِهِ وَأَنْ اسْتَدَّ وَاتَّقَتِ  
الرَّوَايَاتُ فِي التَّمْرِ أَنْ الْمُعْتَبِرَ فِيهِ أَدْنَى الطَّبْحِ وَهُوَ أَنْ يَتَضَخَّ  
وَفِي الزَّبِيبِ الْمُعْتَقِ كَذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَكْسِرَ شَيْءٌ ثُمَّ يَسْتَحْرِجَ  
حَلَاوَتَهُ بِالْمَا كَمَا فِي التَّمْرِ وَأَمَّا إِذَا نَقَعَ فِي الْمَاءِ فَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي  
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنَّهُ لَعْنَتُهُ فِيهِ الطَّبْحُ حَتَّى يَذْهَبَ  
تَلْتَأَهُ وَيَبْقَى بَلْتُهُ كَمَا فِي الْعَصِيرِ وَالْوَجْهُ فِيهِ مَا حَكَمَ عَنْ السَّلَفِ  
رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَنْ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْعَصِيرُ نَبْدًا إِذَا اعْتَدَّ إِلَى مَا كَانَ  
عَلَيْهِ فِي الْأَشْتَدِّ فَحَمْدٌ مَا عَصَرَ مِنْهُ حَكْمُ الْعَصِيرِ وَمَا لَا يَكُونُ  
مِنْهُ الْعَصِيرُ فِي الْأَشْتَدِّ أَجْلًا يَأْتِي فِي الطَّبْحِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَشْتَدِّ  
وَمَا يَسِيلُ مِنَ الْعَنْبِ فِي الْأَشْتَدِّ لَا يَحْلُ مَا لَمْ يَذْهَبْ بِالطَّبْحِ  
ثَلَاثًا فَكَذَلِكَ فِي الْأَشْتَدِّ فَأَمَّا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ  
سَوَا وَإِذَا طَبَخَ أَدْنَى طَبْخِهِ فَانْجَلَّ شَرِبُ الْقَلِيلِ مِنْهُ وَأَنْ  
اسْتَدَّ لِأَنَّ الْعَصِيرَ الَّذِي كَانَ فِي الْعَنْبِ قَدْ ذَهَبَ حَتَّى تَرْتَبُّ  
وَالزَّبِيبُ عَنْ أُخْرَى سِوَى الْعَنْبِ الْأَشْرَى أَنْ يَنْزِعَ عَصَبَ عِنَبٍ  
لِحَمْلِهِ زَبْدًا يَنْقَطِعُ حَقُّ الْعَصُوبِ مِنْهُ فِي الْأَشْتَدِّ إِذَا قَامَ الْعَنْبُ  
حَالَهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَعَلَى بَيْنِ الصِّفَةِ هُوَ وَالتَّمْرِ فِي الْحَكْمِ سِوَى  
ثُمَّ الَّذِي مِنْ بَيْدِ التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَأَنْ كَانَ لَا يَجِلُّ شَرِبُهُ بِفُضُولِهِ  
نُظِيرُ الْحَمْرِ حَتَّى يَجُوزَ بَيْعُهُ فِي قَوْلِ أَيِّ حِصْفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَلَى قَوْلِ  
أَبِي يُونُسَ وَحَمْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا حَبُّ الْحَدِّ بِالشَّرْبِ  
مِنْهُ مَا لَمْ يَسْكُنْ وَإِذَا أَصَابَ الثُّوبُ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهِمِ

بَار  
تَدْرِي



نجوز الصلوة فيه وكذلك المصنف وهو الذي ذهب بالطبخ  
نصفه اذا غلا واستند لا جل تنبيه ولكن يجوز سعه عند اي  
حينفه رحمه الله ولا يحب الحد على من تشرب منه مالم يسكر  
وجوز الصلوة فيه اذا اصاب الثوب مالم يكن كثيرا فاحتشا  
وفي الهاذق وهو ما طبخ اذني طبخه وكان دون النصف  
فاظهر الروايتين عن اي حينفه رحمه الله انه منزلة المصنف  
في حكم البيع والحد وعنه في رواية اخرى انه الحق ذلك  
بالخمر في انه لا يجوز بيعه املحكم الخجاسة منه فلا نه مختلف  
بين العلماء رحمه الله في حرمته ويحقق منه معنى البلوى ايضا  
وباعثنا رهد من المعنيين بحذف حكم الخجاسة كما في بول ما  
يوكل لحمه واما في حكم الحد فلا ان العلماء رحمه الله لما اختلفوا  
في حرمته فلا اختلاف المعنى بورت شبهه والحد مما  
يندرى بالشبهات فاما حكم البيع فاما بقولان ان عيبه  
محرم التناول فلا يجوز بيعه كالخمر وهذا لان البيع باعنا  
صفة المالمية والتقوم باعنا ركونه منتفعا به شرعا ولا  
منفعة في هذا المشروب سوى الشرب واذا كان محرم  
الشرب شترعا كان فاسد المالمية والتقوم شرعا فلا يجوز  
بيعه كالخمر ولا ن صاحب الشرع سوى في الخمر بين البيع  
والشرب حين لعن باعها ومشتريها كما لعن شاربها وهذا  
لان البيع يكون تسليط المشتري على الشرب عادة فاذا كان  
الشرب حراما حرم البيع ايضا وهذا المعنى موجود في هذه الاشربة  
وامر بوجبه رحمه الله بقول هذا شراب مختلف في اباحة  
شربه بين العلماء رحمه الله فحوز بيعه كالمثلث وهذا لان  
ليس من ضرورة حرمة التناول حرمة البيع فان الدهن الخمر  
لا تجل تناوله وجوز بيعه وكذلك بيع السر من جاز وان  
كان تناوله حرام والسر من محرم العين ومع ذلك بيعه جازا  
فكذلك المصنف وما اشبهه وبطلان بيع الخمر عرفناه بالنظر

الوارد

الوارد فيه وما عرف بالنظر لا يلحق به ما يكون في معناه من  
كل وجه وهذه الاشربة ليست في معنى الخمر من كل وجه دليل  
حكم الحد وحدا الخجاسة لجاز بيعها باعنا راصل فاما المثلث  
على قول اي حينفه واي يوسف رحمه الله لا بأس بشربه  
والسكر منه حرام وهو رواية عن محمد رحمه الله ايضا  
وعنه انه لم يشربه وعنه انه حرم شربه وهو قول  
مالك والشافعي رحمه الله عليهما احتجوا في ذلك بما روى ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام وفي رواية قال ما  
اسكر كثيره فقبله حرام وفي رواية ما اسكر الحرة منه فالحرة  
منه حرام وفي رواية فملاء الكف منه حرام ولان المثلث  
بعد ما اسد خمر لان الخمر انما يسمى بهذا الاسم لكونه نيا  
الا شري ان العصير المحلول ليس خمر او انما تسميته بالخمر  
لمعنى تخامع العقل وذلك موجود في سائر الاشربة المسكرة  
وقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر ولو  
سماه احد من اهل اللغة خمر كان يستندك بقوله على اثبات  
هذا الاسم له فاذا سماه صاحب الشرع صلوات الله عليه به  
وهو اوضح العرب اولى نوصحه ان الكثير من هذه الاشربة  
مساو للكثير من الخمر في حكم الحرمة ووجوب الحد فكذلك  
القليل ولهذا ستر ان القليل في الحرمة كالكثر لان شرب القليل  
لو كان مباحا لما وجب الحد وان سكر منه لان السكر انما حصل  
بشرب الحلال والحرام جميعا فباعنا راجاب الحلال يمنع  
وجوب الحد عليه واذا اجتمع الموجب للحد والمسقط له ترجح  
المسقط على الموجب وامر بوجبه واي يوسف رحمه الله  
استدل بما روي من ان نارا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحبة  
رسوان الله عليهم واقوى ما يستندل به قول الرسول صلى  
الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب ولهذا  
يتميز ان اسم الخمر لا يتناول سائر الاشربة حقيقة لان عطف



الشيء على نفسه لا يليق بحكمه الحكيم وقد سنا انه كان يسقى  
خمر المعنى خامس العقل بطريق المجاز والمجاز لا يعارض الحقيقة  
وما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام لا يكاد  
لا يصح فقد قال يحيى بن معين رحمه الله لث لا يصح فيه حديث  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر من جعلها كل مسكر حرام  
ثم مراد النبي صلى الله عليه وسلم أسسه المسكر بالخمر في حكم  
خاص وهو الحد فقد نعت صلى الله عليه وسلم مسكراً لا حكام  
دون الاسامي ونحن نقول ان المسكر وهو القدر الاخير  
مسه بالخمر انه يحل الحد شره وعن اي مسعود الاضاري  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم استسقى يوم الخمر عام  
حجة الوداع فاتي بنيد من السقاية فلما فرغ الى فيه قطب وجهه  
ورده قال العباس رضي الله عنه احرام هذا يرسل الله فاحذه  
النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بماء وصب عليه ثم شرب وقال  
اذا اعتذرت على كرمي من لا شربة فأكسر وامتنونها بالماء فقد  
كان مستدأ وللهذا قطب وجهه ورده ثم لما خاف ان يظن  
الناس انه حرام اخذه وشربه فدل ان المستد من المثلث  
لا بأس بشربه ولا يقال انما قطب وجهه للمحوصنة لان  
شرب السقاية انما كان يحد لشربها الحاج ولا سقى الحبل  
العطشان فعرفنا انه قطب وجهه للشدة والمعنى فيه ان  
الخمر موعود للمومنين في الآخرة قال الله تعالى والجار  
من خير ذلك للشاربين معني ان يكون من جنسه في الدنيا مباحاً  
يحمل عمله ليعلم بالاضافة منه تلك الله فتم الترغيب فيه  
وما هو مباح في الدنيا يصير كالمنودح لما هو موعود في دار  
الآخرة الا ترى انه لما وعد الله تعالى المومنين الشرب في  
الكاس من الذهب والفضة في الآخرة احل من جنسه في الدنيا  
وهو الشرب من الكاس المتخذ من الزجاج والبلور ونحو ذلك  
لهذا المعنى ولهذا لما وعد المومنين الجنة في الآخرة احل لهم ما هو

من جنس ذلك في الدنيا وتقدر هذا الجواب من وجه اخر فنقول  
ان الشرع حرم الخمر ولا شك ان هذه الحرمة لمعنى لا يتلوا انما  
تحقق معنى الا تلبس العلم تلك اللذة ليكون في الامتناع منه  
عملاً خلاف هوى النفس وعظمها الامر وحسنه تلك اللذة لا  
يصير معلومة بالوصف بل الذوق والاضافة فلا بد من ان يكون  
من جنس ذلك ما هو حلال لصبر تلك اللذة معلومة بالخمر به  
محقق معنى الا تلبس الخمر بعينه هذا يسائر المحرمات  
كالربوا وغيره الا ان في الخمر القليل والكثير منه حرام لان  
قليله يدعو الى كثيره فاما هذا الا شربه فيها من الغلظ والكمال  
ما لا يدعو لقليلها الى كثيرها وكان القليل منها مباحا مع وصف  
الشدة والسكر منها حرام وقد سنا ان المسكر هو الكاس الاخير  
وانه مباح في الحكم بما ليس بسكر منه وهو من شرب اقداحا  
من ما ثم شرب قدحاً من الخمر فالمحرم عليه هو الخمر وبها يلزمه  
الحد دون ما سبق من الاقداح فهذا مثله وبان كان لسكر  
لشرب الكثير منه فذلك لا يجوز يدل على انه محرم تناول القليل  
منه كالنبي ولبن الغرس فاما الحديث نحن نقول به وكل مسكر  
عندنا حرام وذلك القدر الاخير وروى عن اي يوسف  
رحمه الله انه قال في تناوله اذا كان لشرب على قصد السكر  
فان القليل والكثير على هذا القصد حرام فاما اذا كان لشرب  
لا ستمى الطعام فلا فهو نظير المشي على قصد الزنا يكون حراماً  
وعلى قصد الطاعة يكون طاعة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم  
ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو على ما قال صلى الله عليه وسلم  
والقدر الاخير الذي هو مسكر قليله وكثيره حرام ثم هذا عند  
الحقيق دليلنا في هذا من ان ما هو الكثير منه يكون مسكراً  
فالمحرم عليه قليل من ذلك الكثير وانما يكون ذلك اذا جعلنا  
المحرم هو القدر الاخير فاما اذا جعلنا الكل محرماً لا يكون  
المحرم قليلاً من ذلك الكثير كما اقتضاه ظاهر الحديث ثم قد بينا



ان هذا كان في الا ابتداء لمحقق الزجر ثم جات الرخصة بعد ذلك  
 في شرب العليل منه ومهما امكن الجمع بين الاثنا فذلك اولى من  
 الاخذ بعضها والاعراض عن بعضها ولا بأس بتبديد التمر والبسر  
 جميعا او احدهما وحده اذا طبخ لان البسر من نوع التمر فانه  
 يا بسر العصب وقد بينا ان المطبوخ من تبديد التمر شره حلال  
 والسكر منه حرام وكذلك التمر والزبيب وهو شراب  
 للخليلين وقد بينا الكلام فيه وبعد ما طبخ معتقه سواء في اباحة  
 الشرب يعني المستند منه وغير المستند منه والمحرم السكر منه  
 وذلك يعني المسد لا يحصل ولو حصل كان محرما ايضا من رلة  
 الاكل فوق الشمع ولا بأس بهذه الا تبده كلها من العسل والذرة  
 والحنطة والشعير والزبيب والتمر وكل شيء من ذلك او غيره من  
 المسد عتق اوله يعتق خلط بعضه بعضا ولم يخلط بعد ان يطبخ  
 اما في الكلام في تبديد التمر والزبيب وقد بينا واما في سائر  
 الا تبده ففي ظاهر الجواب لا بأس بالشرب منه مطبوخا كان  
 او غير مطبوخ وفي النوادر روي هشتام عن محمد رحمه الله ان  
 شرب النبي منه بعد ما اسد لا محل لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الحمر من خمسة من النخل والكرم والحنطة والشعير  
 والذرة وللبسر المراد به حمر معتقه واما المراد التسبيبه بالخمر  
 في انه لا يجلي شربه وقد ثبت بالدليل ان النبي من نفع الزبيب والتمر  
 اذا كان مسيدا لا يجلي شربه وكذلك من سائر الاشربة لان  
 معنى الشدة تجميع الكل وحده ظاهر الرواية ان العسل  
 والذرة والشعير حلال تناول متغيرا كان او غير متغير وكذلك  
 ما يخذ منها من الاشربة لان هذا في معنى الطعام والتغير في  
 الطعام لا يورث في الحرمة وكذلك نفس الشدة لا توجب الحرمة  
 وكذلك نفس الشدة لا توجب الحرمة فقد نوحى ذلك في بعض  
 الادوية كالبخ وفي بعض الاشربة كاللبن والحديث فيه  
 شدة والشدة فيما نغم به البلوى لا يكون مقنولا وهو محمول

على

على المتخدر الذي كان قبل الرخصة لتحقيق المبالغة في الزجر ولا  
 حد على من شرب مما يخذ من العسل والحنطة والشعير والذرة  
 وكذلك ما يخذ من الفاسد والتوت والجميز وغير ذلك  
 سكر او لم يسكر لان البص ورد بالحد في الحمر وهذا ليس في  
 معناه فلو اوجبنا فيه الحد كان بطريق القياس ثم الحد مشرووع  
 للزجر عن ارتكاب سببه ودعا الطبع الى هذه الا تشربه لا كونه  
 كدعاء الطبع المتخذ من الزبيب فلا يسرع فيه الزجر ايضا وان  
 استند عصير العنب وغلا وقدف بالزبيب ثم طبخ بعد ذلك لم  
 يحل بالطبخ لان الطبخ لا ينعنا حرما فلا بعد الخلوه كالطبخ  
 للحمر الخنزير وهذا لا نه لبس للنار تاثير في اثبات الخل ولا في تغيير  
 طبع الجوهر بخلاف العصير الحلو اذا طبخ فالطبخ هنا حصل في عين  
 حلال وللطبخ تاثير في منع ثبوت صفة الحرمة فيه كما بينا ان  
 الحمر هي التي من ما العنب اذا استند فاذا طبخ العصير ثم استند  
 فهو حين استند ما كان بيا فلا يكون خمر افا ما الاول حين استند  
 كان بيا وصار خمر اثم الطبخ في الحمر لا يوجب تبديل عنها ولهذا  
 يحد من شربه منه قليلا كان او كثيرا ولا بأس به لان الطبخ  
 لا في عينه حلالا ولا نه ان رفق فرقه باعينا رما منه من اجزاء الماء  
 حلال الشرب وحل والنجس كذلك بعد الجمع منها قلنت  
 فهل يرتفع في شيء من المطبوخ على النصف او اقل من ذلك وهو  
 حلوقا لا يرتفع في شيء من ذلك الا ما قد ذهب ثلثاه ونفي  
 ثلثه قبل هذا غلط والصحيح وهو غير حلوقا حلال وان كان  
 بيا كف لا يجلي قبل الطبخ وقبل المراد به انه طبخ وهو حلوقا  
 يتغير حين ذهب منه النصف او اقل ثم ترك حتى استند فهذا هو  
 النصف او الباقى وقد بينا الكلام فيهما في حمر الشرب والبيع  
 واذا وقعت قطرة من خمي او سكر او يقع زبيب قد استند في  
 قدح ما امرت براقته وكرهت شربه والنوصي منه لانه نجس  
 بما وقع فيه والنوصي بالماء المحر لا يجوز واذا شربه فلا بد من ان

فاما الا وان حمر استند كان بيا وصار خمر اثم  
 الطبخ في الحمر لا ينعنا حرما فلا بعد الخلوه كالطبخ  
 للحمر الخنزير وهذا لا نه لبس للنار تاثير في اثبات الخل ولا في تغيير  
 طبع الجوهر بخلاف العصير الحلو اذا طبخ فالطبخ هنا حصل في عين  
 حلال وللطبخ تاثير في منع ثبوت صفة الحرمة فيه كما بينا ان  
 الحمر هي التي من ما العنب اذا استند فاذا طبخ العصير ثم استند  
 فهو حين استند ما كان بيا فلا يكون خمر افا ما الاول حين استند  
 كان بيا وصار خمر اثم الطبخ في الحمر لا يوجب تبديل عنها ولهذا  
 يحد من شربه منه قليلا كان او كثيرا ولا بأس به لان الطبخ  
 لا في عينه حلالا ولا نه ان رفق فرقه باعينا رما منه من اجزاء الماء  
 حلال الشرب وحل والنجس كذلك بعد الجمع منها قلنت  
 فهل يرتفع في شيء من المطبوخ على النصف او اقل من ذلك وهو  
 حلوقا لا يرتفع في شيء من ذلك الا ما قد ذهب ثلثاه ونفي  
 ثلثه قبل هذا غلط والصحيح وهو غير حلوقا حلال وان كان  
 بيا كف لا يجلي قبل الطبخ وقبل المراد به انه طبخ وهو حلوقا  
 يتغير حين ذهب منه النصف او اقل ثم ترك حتى استند فهذا هو  
 النصف او الباقى وقد بينا الكلام فيهما في حمر الشرب والبيع  
 واذا وقعت قطرة من خمي او سكر او يقع زبيب قد استند في  
 قدح ما امرت براقته وكرهت شربه والنوصي منه لانه نجس  
 بما وقع فيه والنوصي بالماء المحر لا يجوز واذا شربه فلا بد من ان

سواء  
 بعد



يكون شارباً للقطره الواقعة فيه وذلك حرام ولا نه اجتماع  
فيه المعنى الموجب للحل والموجب للحرمه فغلب الموجب للحرمه  
على الموجب للحل فان شرب رجل ما فيه حمز فان كان الماء الباهيت  
لا يوجب فيه طعم الخمر ولا ربحها ولا لو بها لم يجد لان المقلوب  
مستهلك بالغالب والغالب ما يحسن ولا لحد للزجر والطباع  
السليمه لا تدعو الى شرب مثله على قصد التلهي فاما اذا كانت  
الخمر غلبه حتى يوحده طعمها وريحها ويسن لو بها حددته لان  
الحكم للغالب والغالب هو الخمر ولا ان الطباع يميل الى شرب مثله  
للتلهي وقد يؤثر المرء الممرج على الصوف وقد يشرب سعه  
صرفاً ومخرجاً لجلساياه وهو وان مزجه بالماء لم يخرج من ان يكون  
خمساً اسماً وحكماً ومقصوداً وان لم يكن يوحده فيه ربحها ووجد  
طعمها حددته لان الرعيه في شربها لطعمها لا لريحها الا ترى انه  
يتكلف لا ذهاب ربحها وزيادة الفوه في طبعها ولو ملاء رجل  
قاه من خمسه ثم حقه ولم يدخل جوفه منها شيئاً فلا حد عليه لانه  
ذاق الخمر وما شرب الا ترى انه لا بحث في المميز المعقوده  
على الشرب بهذا وان الصائم لو فعله مع ذكره للصوم لا يفسد  
صومه وكذلك الطبع لا يميل الى هذا الفعل فلا شرع فيه الزجر  
بخلاف شرب الفليل فانه من جنس الشرب والطبع ما يميل  
الى شرب الخمر قلت والتمر المطبوخ ممرس فيه العنب فغلبا ان  
جميعاً والعنب غير مطبوخ قال اكره ذلك وانني عنه ولا اجد  
من شرب منه الا ان يسكر والحلام في فصلين احدهما في طبع  
العنب قبل ان يعصر فان الحسن روى عن ابي حنيفة رحمه الله  
انه منزلة الزبيب والتمر مكفي ادى الطبع فيه ولكن الحسن بن ابي  
مالك رحمه الله انكر هذه الروايه قال سمعت ابا يوسف  
عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجزى ما لم يذهب ثلثا ما فيه بالطبع  
وهو الاصح لان الذي في العنب هو العصير والعصير يغير بدهنه  
ومن العسل والعسرو كما لا يجزى العصير بالطبع ما لم يذهب

منه ثلثاه فكذلك العنب فان جمع في الطبخ من العنب والتمر او  
من الزبيب والتمر لا يجزى ما لم يذهب بالطبخ ثلثاه منزله ما لو خلط  
عصير العنب بنقيع التمر والزبيب وهذا لان العصير لا يجزى  
بالطبخ ما لم يذهب ثلثاه اذا كان وحده وكذلك اذا كان  
مع غيره لانه اجتمع فيه الموجب للحل والحرمه وفي مثله يغلب  
الموجب للحرمه احتياطاً وذكر المولى رحمه الله في نوادره ان  
نقيع الزبيب والتمر اذا طبخ ادى في طبعه ثم يغمسه ثم يراو زبيب  
فان كان ما يقع فيه شيئاً يسيراً لا يتخذ البند من مثله فهو غير  
معين ولا يأس بشربه وان كان يتخذ البند من مثله لم يجز شربه  
ما لم يطبخ قبل ان يسجد لانه في معنى نقيع ومطبوخ ولو صب  
في المطبوخ قدح من نقيع لم يجز شربه ما لم يطبخ قبل ان يستند لانه  
اذا استند وغلب الموجب للحرمه على الموجب للحل لهذا مثله ولا  
يحد في شرب من ذلك ما لم يسكر اما لا اختلاف العلماء رحمهم الله  
في اباحة شربه اولا لان ثبوت الحرمة للاحتياط وفي الحدود  
مخالل للدرأء والا سقاط فلا يجب الحد ما لم يسكر وان خلطت  
الخمر بالبند ونشربه رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبه  
حددته وان كان البند هو الغالب لم يحد لما بينا ان المقلوب  
يصير مستهلكاً بالغالب ويكون الحكم للغالب وهذا في معنى  
الحسيني مجمع عليه والمبيد والخمر جفسيان مختلفان فان احكامهما  
مختلفه فاذا طبخ الزبيب وحده والتمر ممرس العنب فيه فلا  
يأس به ما دام حلوا فاذا استند فلا خير فيه ولذلك ان ممرس  
العنب في بيد العسل فهو منزله عصير خلط ببند واستند فان  
طبخا جميعاً حتى يذهب ثلثا العصير ثم استند فلا بأس به لان ما هو  
الشرط في العصير وهو ذهاب الثلث بالطبخ وقد وجد والعنب  
الاصغر والا لسود يعصران لا بأس بعصيرهما ما دام حلوا فاذا  
استند فهو حرام وانما اورد هذا لانه وقع عند بعض العوام  
ان الخمر من العنب الا سود دون الابيض وهذا وان كان لا يشك



على الفقهاء فلقد ما وقع عند العوام ذكره كما ذكر في الاصطبايا بالكلب  
الكردي في كتاب الصيد وقد بنا وما طبع من الزبيب والتمر  
وعنق فلا بأس به قال ابو يوسف رحمه الله اكره المعتق من  
الزبيب والتمر وانني عنه وهذا قوله الاول على ما بينا انه كان  
يقول اولا كل يبيد يرد اذ جودة عند امانه ولا حير فيه  
وقد رجع عن هذا الى قول اي جنيعة رحمه الله ذكر رجوعه في  
روايات اي جنيعة رحمه الله وكذلك يبيد التمر المعتق محل  
فيه الزادى وهو تنى جعلونه في يده التمر عند الطبخ لسقوى  
به شدة ويمنع من النخ الذي هو فيه والشدة بعد الطبخ  
لا يمنع شربه فذلك لا يمنع شربه وبكره شرب دردى  
التمر والا سقاء به لان الدردى من كل تنى منزله صافيه  
والا سقاء بالتمر حرام فذلك درده وهذا لان الدردى  
اجزا التمر ولو وقعت قطره من خمري مالم يحترق به والسقاء  
به فالدردي اولى والذي روى ان سمرة بن جندب رضى الله  
عنه كان يتدلك بدردى التمر في الحمام فقد انكر عليه عمر رضى الله  
عنه ذلك حتى اعنه على المنبر لما بلغه ذلك عنه وليس لاحد ان  
ياخذ بذلك بعد ما انكره عمر رضى الله عنه ومن شرب منه  
ولم يسكر فلا حد عليه عندنا وقال الشافعي رحمه الله يلزمه  
الحد لان الحد يحل شرب قطرة من التمر ولكن نقول  
وجوب الحد للزجر وانما اشترع الزجر فيما يميل اليه الطبائع البليه  
والطبايع البليه شرب الدردى بل من اعتاد شرب التمر لعاف  
الدردى فيكون شربه شرب الدم والبول ثم الغالب على الدردى  
احدا نقل العنب من العسر وغيره ولو كان الغالب هو المالح  
يجب الحد بشربه كما بنا وكذلك اذا كان الغالب نقل العنب  
ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لا يصير خلا فان من طبع التمر انما  
يصير خلا اذا تركت كذلك فاذا غلب عليها الخل اولى ان يصير  
خلا وخل التمر حلال واذا طرح في التمر ريحان يقال له سوسن

حتى ياخذ ريحها ثم يباع لا يجزى لاحد ان يدهن او يتطيب به  
لا يه عين التمر وان تكله ولا ذهاب راحته تتي احمر  
غلب عليها والا سقاء بالتمر حرام فذلك درده وهذا لان الدردى  
وسلم في التمر عشرين بقوله صلى الله عليه وسلم لعن في التمر عشرين  
وقال في الجملة من ينفع بها ولا تمتشط المرأة بالتمر في الحمام  
لانها في خطاب محرم الشرب كالرجل وكذلك في وجوب الحد  
عليها عند الشرب فذلك في الا سقاء بها من حيث الامتناع  
وذلك تنى لصغره بعض النساء لا يريدين ريق الشعر وقد صح  
عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تنهى النساء عن ذلك انتد الهى  
وكذلك لا يجزى ان لسقى الصبيان التمر للولد والا وغير ذلك  
والا ثم على من لسقهم لان الا ثم تنى على الخطاب والصبي غير  
مخاطب ولكن من لسقيه مخاطب فهو الام والاصل فيه حد  
ان مسعود رضى الله عنه قال ان اولادكم ولدوا على الفطرة  
فلا يداوهم بالتمر ولا تغدوهم بها فان الله تعالى لم يجعل في  
رحم شفا وانما الا ثم على من سقاها وبكره للرجل ان يداوى بها  
حرام في يده او يداوى بها دبره دانه لانه نوع انتفاع بالتمر  
والا سقاء بالتمر محرم شرعا من كل وجه ثم الضرون لا يحقق  
لما بينا انه لا بد ان يوجد غير ذلك من الجلال ما يعمل عمله في المداواه  
وان غسل الطرف الذي كان فيه التمر فلا بأس بالاسقاء به  
ولا بأس بان يجعل فيه السمك والمرى لان الطرف كان ينجس  
بما جعل فيه من التمر فهو كالو ينجس بحل البول والدم فيه فيظهر  
بالعسل واذا صار طاهرا بالعسل قوله صلى الله عليه وسلم وانما  
تغسل الثوب من حمسه وذكر فيها التمر فعرفنا انه يطهر الثوب  
بعد ما نصيبه التمر بالعسل وكذلك الظروف والذي روى  
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بكسر الدنان وسق الروايا قد بنا  
انه في اتد الحال للمباقة في التمر عن العادة المألوفة ثم قيل  
في تأويله المراد ما شرب به التمر حتى لا يمكن استحقاقه بالفضل



ويوجد راحه الخمر من كل ما يجعل فيه فاكها اذا لم يكن هذه الصفة  
فهو يطهر بالعسل فلا يحل كسره لانه يحسن منتفع به بطريق  
حلال تنوعا قلت فالخمر يطرح فيها السمك والملح مصنع  
مربا قال لا بأس بذلك اذا تحولت عن حال الخمر واصل  
المسألة ان تحليل الخمر بالعلاج جائز عندنا وحل تناول الخل بعد  
التحليل وعند الشافعي رحمه الله التحليل حرام بالفتا حتى حرام  
في الخمر من ملح او خل ولا يحل ذلك الخل قولا واحدا والتحليل  
من غير الفتا حتى منه بالنقل من الظل الى الشمس او ابتعادا بعقرب  
منه لا يحل عنده ايضا ولكن اذا تحللت فله قولان في اباحه  
تناول ذلك الخل واحتج في ذلك بما روي ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن تحليل الخمر وفي رواية اخرى ان يخذ الخمر خلا وفي  
حدثنا اي طلحه رضي الله عنه انه كان في حجره حمور التام  
فلما نزل تحريم الخمر قال ما اذا اصنع لها يرسل الله قال  
صلى الله عليه وسلم ارضا قال افلا اخللها قال صلى الله عليه وسلم  
لا فقد امره بالاراقه ولو كان التحليل جازا لارسله الى ذلك  
لما فيه من الاصلاح في حق المتام في حمور التام واذا امت بهذه  
الاجاز ان التحليل حرام بالفعل المحرم شرعا لا يكون مؤثرا  
في الحل كذبح الشاة في غير مذكها ولا في الخمر عين محرمه الا ارتفاع  
بها من كل وجه والتحليل يصرف فيها على قصد التناول فيكون  
حراما كالبيع والشرا وكما لو اتقى في الخمر شيئا حلوا كالسكر  
والفتا بيد حتى صار حلوا وهذا لان نجاسة العينين يوجب  
الاحتياط وفي التحليل اقتراب منه وذلك عند المأمور به  
نضا في قوله عز وجل فاجتنبوه بخلاف الحمل للاراقه فانه  
مبا لغه في الاحتياط عنه ثم ما ملقى في الخمر يحسن ملاقاة الخمر  
اياه وما يكون نجسا في نفسه لا بقصد الطهارة في غيره وكل هذا  
الحرف يفصل مما اذا اتقى فيه شيئا وما اذا لم يجعل فيه شيئا

خلاف

خلاف ما اذا تحللت بنفسها لانه لم يوجد هناك نجس شيء  
بالقائه فيه ولا مباشرة فعل حرام في الخمر فهو نظير الصيد  
اذا اخرج من الحرم بنفسه حل اصطباؤه ولو اخرج به انسان  
لم يحل ووجب رده الى الحرم ومن قبل موثره محرم عن الميراث  
بما شترته فعلا حراما بخلاف ما اذا مات بنفسه وحقيقته  
المعنى فيه ان من طبع الخمر ان يحلل بمضي الزمان فاذا تحللت  
فقد تحولت بطبيعتها وصارت في حكم نقيضها ما التحليل  
فليس بتقليب للغير لانه ليس للعباد بقلب الطباع وانما الذي  
اليهم احداث المحاور من الاشياء فيكون هذا محسنا لما ملقى  
في الخمر لا بتقليب الطبع الخمر وهو نظير الساب لصير التماسيح  
بمضي الزمان وتكلفه لا بصير شيئا فاذ لم يبدل طبعها بهذا  
التحليل بقى صفة الخمرية فيه وان كان لا يظهر كما اذا لقي فيه شيئا  
من الخلاوع وهذا بخلاف جلد الميتة اذا دبغ فان نجاسة الجلد  
بما انضله من الدسومات الخمسة والدبغ ازاله لذلك  
الدسومه والى العباد الفضل والمميز من الاشياء فكان فعله  
اصلا حراما من حيث انه بمنزلة الظاهر من النجس فاما نجاسة الخمر  
لعينها لا لعمران صلها وانما سعدم هذه الصفة بتحولها اهاب  
دبغ فتطهر كالخمر يحل فيحل ولا يقال قد روى كالحمر تحلل  
فيحل لان الروايتين كالحمر من فعل لهما ثم ما رويناه اقرب  
الى الصحة لانه سده دبغ الجلد ودبغ الجلد يكون بصبع  
العباد لا بطبيعته فعرفنا ان المراد التحليل الذي يكون بصنع  
العباد والمعنى فيه ان هذا صلاح لجوهر فاسد فاصلا حراما  
بازالة صفة الخمرية فعرفنا بما انضله من الدسومات  
لجاري بيعه كالدسومات الخمسة ولكن الدبغ اصلاح له  
من حيث انه يعصمه عن السمن والفساد فكان جائزا شرعا  
ولا معنى لما قال ان هذا فساد في الحال لما ملقى فيه لان هذا  
موجود في دبغ الجلد فانه فساد لما جعل فيه من السمن والفساد



وهذا اصلاح باعتبار ماله والعده للمال لا للحال فان الفاء  
البدر في الارض يكون انلا فاللبدر في الحال ولكنه اصلاح باعتبار  
ماله وهذا من ان التحليل ليس تصرف في الخمر على قصد تمول  
الخمر بل هو انلا لصفة الخمرية ومن تمول الخمر وانلا ل  
صفة الخمرية منافاة فما كان الا فتتراب من العين لانلا لصفة  
الخمرية الا نظيرا لا فتتراب منها لا راقاة العين وذلك جازين  
تترعا ونحن نسلم ان تغلب الطباع ليس الى العباد وانما اليهم  
احداث المجاور من الخل والخمر بهذه الصفة سقوى على انلا ل  
صفة الخمرية بخولها الى طبع الخل في اسرع الاوقات وكان  
هذا اقرب الى الجوار من الامساك الى ان يتحلل في تحليل اولي  
بالجوارز واما اذا التقى فيه شيئا من الحلاو فذلك ليس بانلا ل  
لصفة الخمرية لانه ليس من طبع الخمر ان يصير حلاو فخرقا ان  
معنى المسد والمرار قائم فيه وان كان لا يظهر لخلية الحلاو  
عليه فاما من طبع الخمر ان يصير خلا فكون التحليل لصفة الخمرية  
لما بينا نوصحه ان من وجه فعله احداث المجاور ومن  
وجه الانلا لصفة الخمرية كما قلنا في وصفه عليه فيقول  
لا اعتبار جانب احداث المجاور ولا يحل بالقاء في من الحلاوات  
فيه ولا اعتبار جانب انلا لصفة الخمرية محل التحليل فاما ما  
روى من النهي عن التحليل فالمراد ان يستعمل الخمر استعمال الحل  
بان يادهم به ويصير طبع وهو نظير ما روى ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن تحليل الخمر ومحترم الحلال وان سجد الدواب  
كراسي والمراد الاستعمال ولما نزل قوله تعالى اتحدوا  
ورهبانهم اربا بامر من دون الله قال عدي بن حاتم رضي الله عنه  
ما عبدناهم قط قال النبي صلى الله عليه وسلم الذين كانوا يامرون  
وبهمس في طبعهم قال نعم فقال صلى الله عليه وسلم هو ذاك  
قد فسرا لا يتحدوا بالاشغال وفي حديث ابي طلحة رضي الله عنه  
ذكر في بعض الروايات افلا اخلها قال صلوات الله عليه

وسلامه

نعم وان صح ما روى فانما نهى عن التحليل في الابتداء للزجر  
عن العادة في شرب الخمر فان النبي صلى الله عليه وسلم باراقفة  
المجور ونهى عن التحليل لذلك كما امر بتقل الكلاب للمبالغة في  
الزجر عن العادة المألوفة في اقتنا الكلاب لم كان لا يامر عليهم  
ان يقعوا في مجور البتة اذ لم يبق بايديهم شئ من الخمر فامر  
في مجور البتة ايضا بالاراقاة للزجر والواجب على الوصي المنع  
من افساد مال اليتيم لا اصلاح ما فسد منه الا شري ان  
شاء اليهم اذ ماتت لا يحب على الوصي دفع جلد لها وان كان  
لوفعله جاز فكذلك لا يحب عليه التحليل وان كان لوفعله كان  
جائزا اذا ثبت جواز التحليل فكذلك جواز احاد المري من الخمر  
بالقاء الملح والسمك فيه لانه انلا لصفة الخمرية كما في التحليل  
والذي روى عن عمر رضي الله عنه انه نهى عن ذلك بعارضه ما  
روى ان ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن ذلك فقال لا بأس به  
ثم تأويل حديث عمر رضي الله عنه مثل ما سنا من تأويل الحديث  
المرفوع انه نهى عن ذلك على طريق السياسة للزجر ولا يحل للمسلم  
بيع الخمر ولا اكل منها لان الله تعالى سماها رجسا فمضى ذلك  
بحكاسه العين وفساد المال به والمقوم كما في المنته والدم ولحم  
الخمر ليس وقد امر بالاجتناب عنها فاقضى ذلك الاجوز للمسلم  
الا فتتراب منها على جهة التمول بحال وفي الحديث ان ابا عامر  
كان يهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية من خم كل عام  
فامدى له في العام الذي حرمت فيه فقال صلى الله عليه وسلم  
ان الله تعالى قد حرم الخمر فلا حاجة لي في خمرك قال خذها  
وبعها واشفع ثمنها في حاجتك فقال صلى الله عليه وسلم يا عامر  
ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكل منها وسبيل نبي عمر رضي  
الله عنهما عن بيع الخمر واكل منها فقال قاتل الله اليهود حرم من  
عليهم الشحوم فحملوها وباعوها واكلوا ثمنها وان الذي حرم  
شرها حرم بيعها واكل منها ومن لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم



في الخمر بايعها ومشتريها فان صنع الخمر في مرقه ثم طبخ لم يحل  
 اكله ولا يحل هذا الصنيع لان فيه استعمال الخمر كما استعمال  
 الخل وقد سئلنا ان هذا انتهى عنه ثم الطبخ في الخمر لا يحلها ولا  
 يعبر الحكم الثابت فيها كالوطب بخمها لانه مرقه ولكن لا يحل من  
 تشرب تلك المرقه لان الغالب عليها غير الخمر وقد سئلنا ان  
 المعنى هو الغالب في حكم الحد ولا وجوب الحد بشرب  
 الخمر والمرقه توكل مع الطعام والا كل غير الشرب وله هذا  
 لا بوجوب الحد في الدردى لانه الى الاكل اقرب منه الى الشرب  
 ومكره الاختقان بالخمر والا فطار منها في الحليل ولا حد في  
 ذلك اما الا سمسقا لعن الخمر فقد سئلنا انه لا يحل عندنا والساق  
 رحمه الله يحوز ذلك اذا احصره عدلان ان سقاه في ذلك ولا  
 حد عليه لشبهه اختلاف العلماء رحمهم الله في اباحه هذا الفعل  
 لحاجته الى التداوى ثم ما يقطر في احليله لا يصل الى جوفه ولهذا  
 لا يقطره عند اي حصفه رحمه الله عليها ولحقته وان كانت  
 تقطره فالحد لا يلزمه فيما يصل الى جوفه من اسفل البطن لان  
 الحد للزجر والطبع لا يميل الى ذلك والتمر يطبخ ويطح مع  
 الكشوثا فيبدي فلا بأس به لان ما يطبخ معه يرد في شدته  
 وقد سئلنا ان الشدة لا توجب الحرمة في المطبوخ من التمر ولو  
 عجن الدقيق بالخمر ثم خبز كرهت اكله لان الدقيق يحسن بالخمر  
 والعجين المحسن يظهر بالحسن فلا يحل اكله ولو صب الخمر في  
 حنطة لم يוכל حتى تغسل لانها تنجس بالخمر فان غسل الحنطة  
 وطحنها ولا يوجد فيها طعم الخمر ولا ريحها فلا بأس باكلها لان النجاسة  
 كانت على ظاهرها وقد زالت بالغسل بحيث لم يبق شيء من آثارها  
 فهو كالوطب بخمها ببول او دم سوا فان شربت الخمر في الحنطة  
 فقد ذكر في النوادر عن ابي يوسف رحمه الله انه يغسل ثلاث  
 مرات ويحفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رحمه الله لا يطهر بحال  
 لان الغسل انما يزيل ما على ظاهرها فاما ما لشرب فيها لا يستخرج

باب  
الاجليل

الا بالاعصر والعصر في الحنطة لا تنال وهو الى القياس اقرب  
 وما قاله ابو يوسف رحمه الله ارفق بالناس لاجل البلوى والضو  
 ره في حشر هذا فان هذا الخلاف في فصول منها السردى  
 اذا شرب البول واللوح والاجر والحرف الحد  
 والبعل في الحمام وما اشبه ذلك قال للمحرف اثر في  
 استقراج ما يشرب منه مقام المحفف في كل مرة مقام العصر  
 فيما تنال فيه العصر فحكم بطهارته ومكره ان لسقي الدواب  
 الخمر لانه نوع اسفاح بالخمر واقترب منها على قصد القتل  
 وكذلك يكره للمسلم ان يسقيها او السكر الذي لا يحل له  
 ان يشربها وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر ساقها  
 كما لعن ثمارها وان كان لرجل دين على رجل دين افقضاء من بمن  
 حن او خنزير لم يحل ان ياخذ الا ان يكون الذي عليه الدين كافرا  
 فلا بأس حميد ان ياخذ منه لانها مال متقوم في حق الكافر  
 فيجوز بيعه وليسحق البايع ثمنه ثم المسلم ياخذ ملك مديونه  
 بسبب صحيح وما ياخذ عوض عن دينه في حقه لا من الخمر فاما بيع  
 الخمر من المسلم باطل والتمن غير مستحق له بل هو واجب الرد على من  
 اخذ منه وصاحب الدين ليس ياخذ ملك ديونه بل ملك العبر  
 الحاصل عنده بسبب فاسد تنزع عا فيكون هذا الاخذ  
 مقورا بالخمر والعنيد وذلك لا يحل ولا بأس ببيع العصير ممن  
 يجعله خمر لان الخمر مشروب طاهر حلال فيجوز بيعه واكل  
 ثمنه ولا فساد في قصد البايع اما العنيد في قصد المشتري  
 ولا تزر وازرة وزر اخرى الا تشرى ان يبيع الكرم ممن يحبه  
 الخمر من عبته جاني لا بأس به وكذلك بيع الارض ممن يعرض فيه  
 كرم ما لم يخذ من عبته الخمر وهذا قول اي حصفه رحمه الله وهو  
 القياس ومكره ذلك ابو يوسف ومحمد رحمهما الله استحسنانا  
 لان بيع العصير والعنب ممن يخذهم اعاونه على المعصية ويحسب  
 منها وتلك حرام واذا امتنع البايع من البيع سعد رعى المشتري

العصر



احاد الخمر وكان في البيع منه تتبع الفتنه وفي الامتناع  
فستكبتها ومن اصر او خشي مسلم فلا ضمان عليه لان الخمر ليس  
بمال متقوم في حق المسلم واتلاف ما ليس بمال متقوم لا يوجب  
الضمان كاتلاف الميتة وهذا لان الضمان اما يوجب حصر الما دخل  
على المتلف عليه من نقصان الما ليه وان كان له سكر او طلاق قد  
طبخ حتى ذهب ثلثه او ربعه فاهراقه رحل فعليه مئته عند  
اي حشفه رحمه الله ولا شيء عليه في قول اي يوسف ومحمد  
رحمهما الله وهذا بنا على اختلافهم في جواز البيع فان ايا حشفه  
رحمه الله لما جوز البيع في هذه الاشربة كانت الما ليه والنقوم  
فيها ما شته فقال ايها مصنونه على المتلف ولكن بالغايمة لا بالمثل  
لانه ممنوع من ملك عيبتها وان كان لو فعل ذلك جاز وعندهما لا  
يجوز مع هذه الاشربة كما لا يجوز بيع الحمى فلا يحب الضمان  
على متلفها ايضا وفي الكتاب قال قلت من ابرز اختلافنا في  
الخمر حرام وهذا ليس بالخمر انما هو شئ نكرهه نحن معنى هذا ان  
حرمة الخمر ليست بالنص فعمل في استنطاق الما ليه والتقوم وحرمة  
هذه الاشربة لم يكن يصح مقطوع به فلا يسقط الما ليه والنقوم  
به فان عصب من مسلم خشي اضرار في ذلك خلا ثم وجدها فلا  
يسقط الما ليه والنقوم به فان عصب من مسلم خشي اضرار في  
ذلك خلا ثم وجدها صاحبها فهو احق بها لان العين كانت مملوكة  
له والعين باقية بعد الحلل والكلام في هذا وفي جلد الميتة  
اذا دبغها الغاصب قد سناه في كتاب الغصب ولا باس  
بطعام المجوس واهل الشرك ما خلا الدبايح فان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان لا ياكل من دبايح المشركين وكان ياكل ما سوى ذلك  
من طعامهم فانه كان يحب دعوة بعضهم تالفا لهم على الاسلام  
فاما دبايح اهل الكتاب فلا باس بها لقوله تعالى وطعام الذين اتوا  
الكتاب حل لكم ولا باس بالاكل في اواني المجوس ولكن غسلها  
احب الي وانصف لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن

طبخ

طبخ المرقه في اواني المشركين فقال صلى الله عليه وسلم اغسلوها ثم  
اطبخوا فيها ولا نال ابيه بخد مما هو طاهر والا صل فيها الطها  
الا ان الطاهر انهم يجعلون فيها ما يصنعونه من ذبايحهم  
فيستحق غسلها لذلك وان ترك ذلك ومسك بالاصل لم يضر  
وهو نظير الصلوة في سراويل المجوس وقد سناه في كتاب  
الصلوة ولا باس بالخنس وان كان من صنعه المجوس لما روي ان  
غلاما لسلطان رضى الله عنه اتاه يوم القادسية لسلوه فيها  
خبز وخبر وسكين فجعل يقطع من ذلك الخبز لاصحابه فاكلونه  
ويحبرهم كيف يصنع الخبز ولا نال الخبز بمنزلة اللبن ولا باس  
بما عليه المجوس من اللبن انما لا يحل ما تشترط فيه اذا الزكوة  
اذا كان الما تشترط له مجوسا او مشركا والدكوه ليست بشرط  
لتناول اللبن والخبز فهو نظير سائر الاطعمة والاشربة بخلاف  
الدبايح وهذا لان الذكوة انما تشترط فيما فيه الحياة ولا حيوة  
في اللبن وقد سناه في الكاح وعلى هذا الاصل الشاة اذا ماتت  
وفي صدرها لبن عند اي حشفه رحمه الله لا يضر من اللبن عموفا  
وعلى قول الشافعي رحمه الله ينجس لان اللبن عنده حيوة  
وعند اي حشفه يوسف ومحمد رحمهما الله ينجس نجاسة الوعا  
بمنزله بل ينجس في فضعه بجنسه وابو حشفه رحمه الله يقول  
لو كان اللبن ينجس لتنجس الحلب فان ما امن من الحلب ميت فاذا  
حلب زان حلب اللبن فيشرب عرفنا انه لا حيوة فيه فلا  
ينجس بالموت ولا نجاسة وعابه لانه في معدته ولا يعطى للشئ  
في معدته حكم النجاسة الا شربى ان الاصل في اللبن انما يخرج  
من موضع النجاسة قال الله عز وجل من ذرئ فرث وكرم لبنك  
خالصا سابقا للشاربين وعلى هذا البعثة الميتة عند اي حشفه  
رحمه الله طاهر ما نعه كانت او نجاسته بمنزلة اللبن وعند  
الشافعي رحمه الله ينجس العين وعند اي يوسف ومحمد رحمهما  
الله ان كانت مانعة فهي نجسة كاللبن وان كانت

الوعا



جامسه فلا بأس بالانتفاع بها بعد الغسل لان نجاسة الوعاء لا  
تجس باطنها وما على ظاهرها يبرؤ بالعسل وشار لا يحنينه  
رحمه الله في الكتاب الى حرف فقال لانها لم تكن انفعه ولا  
لينا وهي ميتة ولا يضرها موت الشاة يعني ان اللبن والانتفعه  
بعضل من الشاة بصفة واحدة جبه كانت او ميتة دحت  
او لم تدح فلا يكون لموت الشاة تأثير في اللبن ولا نفعه وعلى  
هذا لو ماتت دجاجة فوجد في بطنها بيضة فلا بأس بكل  
البيضة عندنا وعندنا ان كانت صلبة فكذلك وان كانت  
لينة لم يكن الانتفاع بها كاللبن ولا نفعه على اصله ولو سمي  
شاة خمر اثم دحت ساعد فلا بأس لخمها وكذلك لو حلب  
لبنها فلا بأس لشربه لان الخمر صارت مستهلكة بالوصول  
الى جوفها ولم تؤثر في لحمها ولا في لبنها وعلى صفة الخمرية  
بحال فاذا قلنا هذا لا بأس بكل لحمها وشرب لبنها ولو صب  
رجل جانبه من حمرة نهر مثل الفرات او اصغر منه ورجل  
اسفل منه فميت به الخمر في الماء فلا بأس بان يشرب من ذلك  
الا ان يكون يوجد فيه طعمها او ريحها فلا يحل له حديد  
بخلاف ما اذا وقعت قطرة من حمرة في انا فيه ما لان ما الاناء  
قد نجس فلا يحل شربه وان كان لا يوجد فيه طعم الخمر  
واما الفرات لا نجس اذا لم يغير طعمه ولا راحته بما صاب  
فيه لقوله صلى الله عليه وسلم خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء  
الا ما غير طعمه اولونه او رجه والمراد الماء الجاري ثم ما صاب  
في الفرات يصير مغلوبا مستهلكا بالماء فما شربه الرجل  
ما الفرات ولا بأس بشرب ما الفرات الا اذا كان يوجد  
فيه ريح الخمر او طعمها فيستدل بذلك على وجود عين الخمر فيها  
شربه والصحيح من المذهب في الحنفية الواقعة في نهر يجري  
فيه الماء انه كان فيه جميع الماء واكثره يجري على الحنفية الواقعة  
فذلك الماء نجس وان كان اكثره لا يجري على الحنفية فهو ظاهر

لا

لان الاقل يجعل سقلا لاكثر فيهما لجم به اتدوى واذا خاف  
المضطر الموت من العطش فلا بأس بان يشرب من الخمر ما يبرد  
عطشه عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يحل شرب الخمر  
للعطش لان الخمر لا يبرد العطش بل يزيد في عطشه لما فيها من  
الحراة وكما قول لا بأس بذلك لقوله تعالى الا ما اضطر  
اليه والا به وان كانت في الميتة بعينها بيان ان موضوع الضرر  
مستثنى من الحرمة المانعة بالشرع وحرمة الخمر تامة بالشرع  
بحرمة الميتة ولحم الخنزير ولا بأس بالاصابة منها عند تحقق  
الضرر بقدر ما يدفع به الهلاك وشرب الخمر يرد عطشه  
في الحال لان في الخمر رطوبة وحرارة فالرطوبة التي فيها يبرد  
عطشه في الحال ثم بالحرارة التي فيها يزداد العطش في الثاني  
والثالث ان يبيع ذلك به وبما يصل الى الماء فخرقنا انه يدفع به الهلاك  
عن نفسه ولا يحل له ان يشرب منها الى السكر لان الثالث بالضرر  
بقدر يقدر الضرر فان سكر نطرا فان لم يزد على ما سكن  
عطشه فلا حد عليه لان شرب هذا المقدار حلال له وهو  
وان سكر من شرب الحلال لا يلزم له الحد كما لو سكر من اللبن  
او البزق وان استكثر منه بعد ما سكن عطشه حتى سكر فعليه  
الحد كما بعد ما يسكن عطشه وهو غير مضطر فالتقليل منها  
والكثير سواء في حكم الحد فمقدار ما شرب بعد تسكين العطش  
حرام عليه وذلك لان في اجاب الحد عليه وكذلك البعد اذا  
الشرب منه فوق ما يجزئ حتى سكر كما بينا ان السكر من البعد  
له وجه للحد لذلك واذا كان مع رفق له ما كثير فالي ان يسقيه  
في حاله ان يقا له عليه بمادون السلاح لان الماء محرم مملوك  
اذا صاحبه منزلة الطعام الا ان الماء في الاصل كان مباحا مستتركا  
وذلك الاصل بقى معتبرا بعد الاحراز حتى لا يتعلق القطع بسرفته  
فلا اعتبارا باحة الاصل قلنا يقا له بمادون السلاح ولكونه ما لا  
مملوكا في الحال لا يحل له ان يقا له عليه بالسلاح لقوله صلى الله عليه وسلم



من قتل دونه ما له فهو شهيد فحرف نقابل بالسلاح من اذا قتله كان  
شبيها وفي المباح اذا منعه منه قابله بالسلاح وقد بنا ذلك  
في كتاب الشرب فاما في الطعام لا يجال له ان يقتله ولكنه  
يعصيه اياه ان استطاع فياكله ثم يعطيه منه بعد ذلك لانه  
ما كان المضطر حق في هذا الطعام قط ولكن الطعام ملك  
لصاحبه فهو ممنوع العير عن ملكه وذلك مطلقا لا يشترط فلا يجوز  
لاحد ان يقابله على ذلك ولكن المضطر يخاف الهلاك على نفسه  
وذلك مع له التناول من طعام الغير بشرط الضمان فانما ياتي  
تفعل مفسور على الطعام غير مقتدى بالصاحبه والمقصود على الطعام  
الاخذ فاما القتال يكون مع صاحب الطعام لا مع الطعام فلهذا  
لا يقابله بالسلاح ولا يعير فان كان الرفيق الذي معه الخاف  
على نفسه الموت ان لم يحرمه فانه يحترس ياخذ منه بعضه ويترك  
بعضه لان الشرع ينظر للكل وانما يحل للمضطر تشردا دفع الهلاك  
عن نفسه بطريق لا يكون فيه هلاك غيره وفي اخذ جميع الما منه  
هلاك صاحب الماء لقلته بحيث لا يدفع الهلاك الا عن احدهما  
فليس له ان ياخذه من صاحب الماء لان حقه في ملكه مقدم على  
حق غيره ثم ذكر بعد هذا مساييل قد بنا اكثرها في الحد ودفع  
لضرب الشارب الحد بالسوط في ازار وسراويل ليس عليه غيره  
لان جانيه متقلبه كخيانة الزاني فينزع عنه ثيابه عند اقامة  
الحد عليه لخلص الامر بدينه والمرأة في حد الشرب كالرجل  
على فتناس حد الزنا ويقتل بالضرب على اعضائها كما في حق الرجل  
الا انها لا تحرد عن ثيابها لان بدنهما عورة وكشف العورة حرام  
ولكن ينزع عنها الحشوش والعزول لخلص الامر بدينها فان  
لم يكن له عليها غير حشوش لم ينزع عنه ذلك عنها لان كشف  
العورة لا تخل بحال وكذلك لا يطرح عنها خمارها ولا يضرب  
قاعد ليجوز استرلها هكذا قال علي رضي الله عنه بضرب الرجال  
قيام والنساء فعودا والا صل في حد الشرب ما روى ابن

رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم في اشارة بحد وعنده او يعون  
رجلا فامرهم ان يضربوه فضر به كل رجل منهم بنعليه فلما كان  
ر من عمر رضي الله عنه جعل ذلك ثمانين سوطا والخبر وان كان  
من اخبار الاحاد فهو مشهور وقد تأكد باتفاق الصحابة رضوان  
الله عليهم على العمل به في زمن عمر رضي الله عنه فانه انما جعل حد  
الخمر ثمانين سوطا من هذا الحديث لانه لما ضربه كل رجل  
منهم بنعليه كان الكل في معنى ثمانين جلدة والاجماع حجة موجبة  
للعلم بجوز اثبات الحد به وفما يجب عليه الحد بالسكر حد  
السكر الذي يتعلق به الحد عند اي حصة رحمه الله ان لا يعرف  
الارض من السما ولا الاثني من الذكر ولا نفسه من جمار وعند  
اي يوسف ومحمد ورحمهما الله ان يختلط كلامه فلا يستقر على  
شيء في خطاب ولا جواب واعتبر اعرف في ذلك فان من اختلط  
كلامه بالشرب ليس سكرانا في الناس وتاسد ذلك بقوله  
تعالى لا تغربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
وابو حنيفة رحمه الله اعتبر النهاية فقال في الاسباب  
الموجبة للحد يعتبر النهاية كما في الزنا والسرقة ونهاية السكر  
هذا ان يجب السرور على عقله حتى لا يميز شيئا واذا كان يميز  
بما لا يشاء عرفنا انه مستعمل لعقله مع ما به من السرور ولا يكون  
ذلك نهاية السكر وفي النقصان شبهة العدم والحد ودسدرى  
بالشبهات ولهذا وافقهما في السكر الذي يحتم عنده الشرب  
ان المعنى اختلاط الكلام لان اعتبار النهاية فيما سدد في  
الشبهات والحل والخسنة توجد فيها بالاحتياط وايد هذا ما  
روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال من مات سكرانا بات عروس  
الشيطان فعليه ان يقتل اذا اصبغ وهذا اشار الى ان السكران  
من لا يحسن بشي مما يصنع به واكثر من سناجخا رحمهم الله على قولهم  
وحتى عن ائمة بلخ رحمهم الله اتفقوا على انه سوط من الفتران  
فان امكنه ان يقرأها فليس لسكران حتى يحكي ان امير يسلح



اتاه بعض الشرطيين بشكر ان زمره الامير ان يقرأ قل يا لها  
الكافرون فقال السكران للامير يا قر انت سور الفاتحة  
اولا فلما قال الامير الحمد لله رب العالمين فقال قف فقد  
اخطأت من وجهين نزلت النقود عند افتتاح القراء وترك  
السمية وهي انة من الفاتحة عند بعض الامة والعذر المحل  
الامير وجعل يضرب الشرطي الذي جاءه ويقول امرك ان تاتي  
لسكران محسني معزى بلخ واذا شهد عليه الشهود بالشرب  
وهو سكران جلس حتى يصحو لان ما هو المقصود لا يتم باقامة  
الحدة عليه في حال سكره وقد بينا هذا والملوك فيما يلزمه من  
الحدة بالشرب كالحرة الا ان الملوك عليه نصف ما على الحر لقوله  
تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ولا حد على الذي  
في تنقي من الشراب لانه يعتقد اباحة الشرب واعتقاد الحرمة  
مشرط في السبب الموجب للحدة وهذا لان الحد مشروع للزجر  
عن ارتكاب سعيه وبدون اعتقاد الحرمة لا يحقق هذا ثم قد  
بنا ان حكم الخطأ قاصر عنهم في احكام الدنيا لاننا ان نرجم  
وما اعتقدون ولهذا بقى الحزم لا لا متقوم في حقهم ولهذا  
قلنا المحوسى اذا تزوج امرأة امة ودخل بها لم يلزمه الحد وان  
كان يقيم عليه الحد بالزنا ولا حد المسلم بوجود ربح المحرمه حتى  
يشهد الشهود عليه بشربها لان ربح الخمر شاهد زور فقد  
يوجد ربح الخمر من غير الخمر فان من استكثر من اكل السفرجل  
يوجد منه ربح الخمر ومنه قول القائل  
يقولون لي انك تشرب مداة فقلت لهم لا بل اكلت السجدة  
وقد يوجد راحة الخمر من شربها مكرها او مضطرا لدفع العطش  
فلا يجوز ان يعتد ربحها في اقامة الحد عليه ولو شهد عليه واحد  
انه شربها واخر انه قها لم يحد لان من شربها مكرها او مضطرا  
قد بقى الخمر مسقطا اعتبارا وشهادة هذا الشاهد وانما بقى على  
الشرب شاهد واحد وكذلك لو شهد على الشرب والسر

والربح منه موجود فاختلف في الوقت لان الشرب محل فخذ  
اختلا فاما في الوقت كون كل واحد منها شاهدا بفعل اخره  
وكذلك لو شهد احدهما انه شربها وشهد الاخر انه افتر  
بشربها فانه لا معتبر بالشهادة على الاقرار بالشرب لانه لو  
اقر بشربها فانه لا معتبر بالشهادة على الاقرار بالشرب لانه  
لو اقر ثم رجع لا يقام عليه الحد ولان الشهادة قد اختلفت  
فاحدهما يشهد بالفعل والاخر بالقول ولذلك لو شهد احدهما  
انه سكران من الخمر وشهد الاخر انه سكران من السكر فاما  
تتهد كل واحد منهما بفعل اخر ولا يقال بدني ان يقام عليه  
الحد لما نرى من سكره لانه قد يكون سكرانا من غير المشرب  
او من الشراب بالانحار والاكراه على الشرب او كان شرب على  
قصد التداوى وقد بنا ان ذلك غير موجب للحدة عليه ولا حد  
باقراره في حال سكره من الخمر لان السكران لا يثبت على كلام  
واحد ولكنه يتكلم بالشئ ويصده والاصرار على الاقرار بالسبب  
لا بد منه لا يجاب حد الخمر ولو اقر عند القاضي انه شرب  
امس خمر لم يجدا ايضا وانما الحد اذا اتاه ساعة شرب والسر  
يوجد منه في قول اي حقه واي يوسف رحمهما الله وفي قول  
محم رحمه الله يوجب اقراره متى جاء مثل هذا الزنا وقد بنا هذه  
مسئلة في كتاب الحدود بالبدنه والاقرار جميعا فاذا اكره  
على شرب الخمر لم يحد لان الشرب في حاله الاكره مباح له على ما  
بيننا ان موضع الصروع مسقط من الحرمة ولان الحد مشروع  
له المزج وقد كان من زجر احسن لم يقد على الشرب مالم يحقق  
لصروقه بالاكره واذا اسلم الحرى وجا الى دار الاسلام  
ثم شرب الخمر قبل ان يعلم انها محرمه عليه لم يحد لان الخطاب  
لم يبلغه فلا يثبت حكم الخطاب في حقه وهذا خلافا  
المسلم المولود في دار الاسلام اذا شرب الخمر لم يحد لم اعلم انها  
حرام لان حرمة الخمر قد اشتهرت بين المسلمين في دار الاسلام



قال ظاهر بكتب الموقوف في دار الاسلام فيما يقول والظاهر  
لا يكتف ب الذي جاء من دار الحرب فيما يقول فعد وحمله ولا  
يقام عليه الحد خلاف ما اذا زنى او سرق فانه يقام عليه الحد  
ولا بعد ريقوله لم اعلم لا حرمة الزنا والسرقة في الاديان  
كلها قال ظاهر بكتبه اذا قال لم اعلم بحرمتها ولا ن حد الزنا  
والسرقة مما يجوز اقامته على الكافر في حال كفره وهو الادي  
فعد الاسلام اولى ان يقام خلاف حد الحنفي ولا ن حد الزنا  
والسرقة بنت نصر بسلام وحد الحنفي بحسب روى فكان اقرب الى الدرا  
من حد الزنا والسرقة وليستوى في حد الزنا ان ظا وعنه المرأة على  
ذلك في دار الاسلام واكثرها لا ن حرمة الزنا في حقهما جميعا  
قد اشتهرت واذا شرب قوم يمد افئسك بعضهم دون  
بعض حد من سكر لا ن مشروب بعضهم غير مشروب البعض  
فيعتبر في حق كل واحد منهم حاله كانه ليس معه غيره الا ترى  
ان القوم اذا سقوا خمرا على ما يد من علم منهم انه خمرا لزمه الحد  
ولم يعلم ذلك منهم لم يلزمه الحد والمحترم في حد الجنم كالحلال  
لانه لا تأثير للحرم والاحرام في ابا حقة الشرب ولا في المنع من  
اقامة هذا الحد واذا قدف السكران رجلا حيا حتى يهوا  
ثم يحد للقدف ويحد حتى يحف عنه الصرب ثم يحد للسكران  
حد القدف في معنى حق العباد وسكر لا يمنع وجوب الحد عليه بقدر  
لانه مع سكره مخاطب الا ترى ان بعض الحكاه رضى الله عنهم  
احد حد الشرب من حد القدف على ما روى عن علي رضي الله عنه  
قال اذا شرب هدي واذا هدي اقترى وحد المقر من ثمانون  
جلده في كتاب الله تعالى واذا شرب الجنم في نهار رمضان  
حد حد الجنم ثم يحد حتى يحف عنه الصرب ثم يعز لا قطاره  
في شهر رمضان لا شرب الجنم ملن من الحد وليعتك حرمة الشهر  
والصوم ليستوجب التعزير ولكن الحد اقوى من التعزير فيك  
باقامة الحد عليه ثم لا يوا الى بدنه ومن التعزير لكي لا يودي الى

الاصلا

الانلاف والاصل فيحد على رضى الله عنه انه متى النجاشي  
الحارثي قد شرب الجنم فحد ثم حبسه حتى اذا كان القدا حرجه  
فضربه عشرين سوطا وقال هذا بحسبك على الله تعالى واظاره  
في شهر رمضان رجل ارتد عن الاسلام والعباد بالله ثم الى به  
الامام وقد شرب خمرا او سكر من غير الجنم او سرق او زنا  
ثم تاب واسلم فانه يحد في جميع ذلك ما خلا الجنم والسكر لا يقام  
على احد من الكفار لما يدنا انه يعتقد ابا حقة سببه فاذا كان  
ارتكابه سببه في حال يعتقدا با حقة لا تقام ذلك عليه فا  
حد الزنا والسرقة يقام على الكافر لا اعتقاده حرمة سببه فقام  
على المرتد بعد اسلامه ايضا كالدمي اذا باشر ذلك ثم اسلم وان  
لم يبت فلا حد عليه في ثني من ذلك غير حد القدف لان حد الزنا  
والسرقة خالص حق الله تعالى وقد صارت نفسه مستحقه  
حقا لله تعالى فانه يقتل على رده و متى اجتمع في حق الله تعالى  
المعسر وما دونها قبل وبلغ ما سوى ذلك واما حد القدف  
ففيه معنى حق العبد فقام عليه وبضمن السرقة لحق المسروق  
منه فان شرب وهو مسلم فلما وقع في يد الامام ارتد ثم تاب  
لم يحد وان كان زنا او سرق اقيم عليه الحد لان ما اعترض  
من الرده يمنع وجوب حد الجنم والسكر عليه فممنع بقاءه ولا يمنع  
وجوب حد الزنا والسرقة وكذلك لا يمنع التبا وقد قال  
في اخن الكتاب اذا ارتد عن الاسلام ثم سرق او زنا او شرب  
الجنم او سكر من غير الجنم ثم تاب واسلم لم يحد في ثني من ذلك  
الا في القدف فان لم يبق لم يعمر عليه ايضا شيئا من الحد ودهم  
حد القدف ويقتل وان احده وهو مسلم شارب احمرا او زانيا  
او سارقا فلما وقع في يدك ارتد عن الاسلام فاستثبته فتاب  
اقم عليه الحد ودا لا حد الجنم وهذه الرواية بخالف الرواية  
الاولى في فضل واحد وهو انه اذا زنى او سرق في حال رده  
لم يقام عليه ذلك الحد بعد توبته كما لا يقام قبل توبته لان

الاصلا



لان المرتد في زلة الحرق فانه انقلب الحاربه لو يمكن منها والحرى  
اذا ارتكب شيئا من الا سباب الموجبة للحد ثم اسلم لا يقيم عليه  
الحد فكذلك المرتد وشرق على هذه الرواية من هذا وبينهما اذا  
رقي او سرق وهو مسلم ثم ارتد ثم اسلم فقال هناك حين ارتكبه  
السبب ما ان حارب المسلمين فيكون مستوجبا للحد ولم يزل يكن  
الامام من اقامته عليه بنفس الردة الا انه كان لا يستعمله قبل  
توثقه لا يستحق ان يعينه بالردة وقد اعدم ذلك بالا سلم  
فلهذا اقيم عليه وروح السكران ولد الصغير وهبته وما  
اشبه ذلك من تصرفاته قولا او فعلا صحيح لانه مخاطب  
كالصالح وبالسدر لا يعدم عقله انما يغلب عليه السرور ويمنعه  
من استعمال عقله وذلك لا يؤثر في تصرفه سوا كان شرب  
مسكر او طابعا فاما اذا شرب الخمر او شربوا فذهب  
عقله لم يقع طلاقه في تلك الحال لانه بمنزلة المعتوه في الضرفات  
وان شهد رجلا ان على تنهاده سكران او شهد السكران على شهادته  
رجلين لم يصح ذلك من قبل انه رجل فاسق وانه سكران لا يستقر  
على شئ واحد مما يحبره ولهذا الوارد في حال سكره لا ينز  
منه امراته اسخفا فاقاب لا اظن سكرانا متقلب من هذا  
واستباهه وقد مناهدا في السير واذا انى الامام برحمة  
شرب خمر او شهد به عليه شهادان فقال انما اكرهت عليه  
اوقاف شربها ولم اعرفها اقيم عليه الحد لان السبب الموجب  
للحد قد ظهر وهو يدعي عذرا مستقظا فلا يصدق على ذلك الا  
ببينه لا لسد باب اقامة حد الخمر اصلا وهذا اخلاف الزاني  
اذا ادعى النكاح لان هناك ينكر السبب الموجب للحد في النكاح  
يخرج العقل من ان يكون زنا محضا وهنا عذرا لا كراه ولا جهل  
لا يعدم السبب وهو حقيقته شرب الخمر انما هذا عذر  
مستقظ فلا يثبت الا ببينه نقيهما على ذلك ويكره للرجل ان ياكل  
على ما يدعيه شرب عليها الخمر هكذا نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

انه نهي عن ان ياكل المسلم على ما يدعيه شرب عليها الخمر  
تكثر جمع الغنقه واظهارا لاضابصنيعه ودله لا يحل  
للمسلم في عشرة دواريق عصير صب في قدر ثم يجمعه  
بالزبد فجعل ياكل ذلك الزبد حتى جمع منه قدر دواريق  
حتى سقى ثلثه دواريق ثلث الباني لان ما اخذ من الزبد اسقى  
من اصل العصير فيسقط اعتبار في الحساب وقد مر ان الباني  
من العصير سعة دواريق فاما يصير مثلثا اذا سقى حتى يذهب  
ثلثاه وسقى ثلثه ثلثه دواريق وان يضر منه دواريق اخرى  
ذلك الغلبان فكذلك الجواب لان ما نقص الغلبان في حال  
معنى الداخل فيما بقي فلا يصير ذلك كان لم يكن وانما يلزمه الطبخ  
الى ان يذهب ثلثا العصير ولو صب رجل في قدر عشرة دواريق  
عصيرا وعشرين دواريقا ما كان الما يذهب بالطبخ قبل العصير  
فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اقساعه وسقى التسع لانه اذا  
ذهب ثلثاه بالغلبان فالذهب هو الا نقط عليه ان يطبخه  
بعد ذلك حتى يذهب ثلثا العصير وسقى ثلثه وهو تسع الحمله  
وان كانا يذهبان بالغلبان معاطحه حتى يذهب ثلثاه لانه  
ذهب بالغلبان ثلثا العصير وثلثا الما والباني ثلث العصير وثلث  
الما هو وما لو صب الما في العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين  
سوا واذا طبخ عصير حتى يذهب ثلثه ثم صنع منه سلقا فان  
كان ذلك قبل ان يغير عن حال عصير فلا بأس به وان صنع  
الما بعد ما غلا فتعب عن حال العصير فلا خير في ذلك لما غلا واستند  
له اصرار محرما والمثلث المتخذ من غير محرم لا يكون حلالا كالمتخذ من الخمر  
فان ما قبل ان يستند فهو حلال الشرب فان صنع المثلث من عصير  
الحلال واذا طبخ الى حال عصير حتى يذهب ثلثه ثم يكره حتى يبرد  
ثم اعاد عليه الطبخ حتى يذهب نصف ما بقي فان كان اعاد عليه الطبخ  
قبل ان يغلي او يغير عن حال العصير فلا بأس به لان الطبخ في  
دفعته الى دهاب الثلثين منه ولي دفعه سوا وان صنع بعد



ما غلا وتغير عن حال العصية لا يتغير فيه لان الطبخ في المره  
الثانيه لا في عينا محترما فهو بمنزلة خمير طيخت حتى ذهب  
ثلثاها به واذا طبخ الرجل عصيا حتى ذهب ثلثه احماسه  
ثم قطع عنه النار فلم ينزل حتى ذهب منه تمام اللبن فلا باس  
بذلك لانه صار مثلثا بقوة النار فان الذي يغني فيه من الحرق  
بعد ما قطع عنه النار اثر تلك النار فهو وما لو صار مثلثا لان  
الغليان بعد ان قطع عنه اثر النار لا يكون الا بعد الشدة  
وجيز استند فقد صار محرما ولا الغليان بقوة بعينه لا ينقص  
منه شيئا بل يزيد في بقية خلاف الغليان بقوة النار ه  
فان تشرب الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب عشره فلا حرج عليه  
الا ان ليسكن لما عناه انه ذهب بالطبخ شي يخرج من ان يكون  
خميرا وفي غير الخمير من الاثر به لا يحب الحد الا بالسكر ه  
واذا استعوط الرجل بالخمير او اختلجها او قطرها في اذنه  
او كادى بها حايعة او امانة فحصلت الى دماغه فلا حرج عليه  
لان وجوب الحد لعينه تشرب الخمير وهو بهذه الافعال  
لا يصير تناريا وليس في طبعه ما يدعو الى هذه الافعال  
لنفع الحاجة الى شترع الزاجر عنه ولو عجزد وانحسر واته او  
حطما احد اخلاط الدوائم تشربها والدوا هو الغالب كمالا  
حد عليه وان كانت الخمير في الغالبه فانه محذور لان المغلوب  
يصير مستهلكا بالغالب اذا كان من خلاف جنسه والحكم  
للمغالب والله اعلم

### باب التعزير ه

ذكر عن الشعبي رحمه الله قال لا يبلغ بالتعزير اربعين سوطا  
وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد رحمه الله قال لا ان الاربعين  
سوطا ادنى ما يكون من الحد وهو حد العبد في القذف  
والشرب وقال صلى الله عليه وسلم من بلغ حد ابي غير حديد

بيان  
رقته

فهو من المعتدين وهذا قول اي يوسف الاول رحمه الله  
تم رجح وقال يبلغ بالتعزير خمسة وسبعين سوطا لان ادنى  
الحد ثمانون سوطا وحد العبد نصف الحد وليس بحد كامل  
وهذا مروى عن محمد رحمه الله ايضا وعزى يوسف  
رحمه الله انه يحوز ان يبلغ بالتعزير تسعة وسبعين سوطا  
وهذا ظاهر على الاصل الذي بينا واما التقدير النقصان  
بالخمس على الرواية الاولى فهو بناء على ما كان من عادته انه كان  
يجمع في اقامة الحد ودوا التعزير من خمسة اسواط ويضرب  
دفعه كما ناقض في التعزير ضربه واحده وذلك خمسة  
اسواط واذا احدى الرجل مع المرأة قد اصاب منها كل محترم  
غير الجماع عزير تسعة وثلثين سوطا وقد بينا في كتاب  
الحد ودان كل من ارتكب محرم ليس به حد مقدرفانه يعزير  
ثم الراى في مقدار ذلك الى الامام ومبنى ذلك على قدر  
جبر مئته وهذه جبر مئته منكم فلهذا قدر التعزير مئتا  
بشعة وثلثين سوطا وقد بينا ان الضرب في التعزير اشتد  
منه في الحد ودلانه دخله محقق من حيث نقصان  
العبد وانما يرجع بيانه عند الضرب والضرب على طهره ولا  
يعزق على اعضائه انما ذلك في الحد ودوا اذا نوب السارق  
اليوت واخذ المناع فاخذ في البت او اخذ وقد خرج ممناع  
السياسة وعشره دراهم فانه يعزير لا ارتكابه محرم والمراة  
له في التعزير كالرجل لا يشاركه في السب الموجب للتعزير  
واذا كان الرجل قاسما متهم بالشركه فاخذ عزر لنفسه  
وحليس حتى تحدث توبه لانه منهم قد حليس رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رجلا في تهمه والذي يرمى في شهر رمضان  
نهارا قيد عي شبهه يد رايها الحد عن نفسه يعزير لا فطاره  
لان مرتكب الحرام باق طار وان خرج من ان يكون رايها بما

بيان  
تقدير



ادعى من الشبهة ولا يجلس هنا لا الخليل للته فاما جزا الفعل  
 الذي بانشره التعزير وقد اقيم عليه والمسلم الذي ياكل الربوا  
 او يبيع الخمر ولا يبيع عن ذلك اذا رفع الى الامام يعزروا  
 ولذلك المحنت والتاخر والمعننه فان هو لا يعزروا  
 بما ارتكبوا من المحرم ويحبسون حتى يحدثوا التوبة لا نعم  
 بعد اقامة التعزير عليهم مصر وون على سوء صنيعهم وذلك  
 فوق التمه في اجاب حبسهم الى ان يحدثوا التوبة واذا شتم  
 المسلم امرأة دميه او قد فضا بالناعز ولا ان الدميه غير  
 محصنه فلا يجب الحد على قاذفها ولعن قاذفها من حب ما هو  
 محترم فعزروا كذلك اذا قذف مسلمة قد رنت او مسلما  
 قد زنى او امه مسلمة لان المقدوف من هو لا غير محصن  
 ولكن القاذف من نكح ما هو حرام وهو اشتهاء الفاحشه  
 وهتك السترة على المسلم من غير حاجه وذلك موجب للتعزير  
 عليه واذا قطع اللصوص الطريق على قوم فلم ان بقائلوهم  
 دفعا عن انفسهم واموالهم قال صلى الله عليه وسلم من  
 قتل دون ماله فهو شهيد واذا استغنوا تقوم من المسلمين  
 لم يجز لهم الا ان يعيشوهم ويقا تلوا معهم وان انا على انفسهم  
 لان النهي عن المذكر فرض وبذلك وصف الله تعالى هذه الامه  
 بانهم خير امه فلا يجز لهم ان يتركوا ذلك اذا قدروا عليه  
 قلت والرجل يحزط السيف على الرجل ويريد ان يضربه  
 ولم يفعل او شدد عليه ليس كمين او عصا ثم لم يضربه بشئ من  
 ذلك هل يعزروا قال نعم لانه ارتكب ما لا يجز من جويف  
 المسلم والقصد الى قتله قلت قال رجل يلحد في بنته الخمر  
 بالكوفه وهو فاسق ويوجد القوم محتجين عليها ولم يبرهم  
 احد ليشربونها غير انهم جلسوا مجلس من يشرب بها هل يعزروا  
 قال نعم لان الظاهر ان الفاسق يستعد الخمر للشرب

شهر

وان القوم يجتمعون عليها لا رادة الشرب ولكن تحذر  
 الظاهر لا يتقذر السبب على وجه لا شبهة فيه فلا يمكن  
 اقامة الحد عليهم والتعزير مما ثبتت مع الشبهات فلهذا يعزروا  
 وكذلك الرجل يوحذ من الجن بالكوفه وقد كان بعض  
 العلماء في عهد ابي حنيفة رحمه الله يقول تقام عليه الحد كما  
 تقام على الشارب لان الذي يسبق الى وهم كل احد انه يشرب  
 بعضها ويقصد الشرب فيما بقي معه منها الا انه حتى ان  
 ابا حنيفة رحمه الله قال لهذا القابل لم يحكم قال لان معه  
 الله الشرب والفساد قال رحمه الله فاحتمل ان كان  
 معه آله الزنا فهذا بيان انه لا يجوز اقامة الحد مثل هذا  
 الظاهر والتهمة والله اعلم

## باب من طبخ العصيه

رجل طبخ عشرة ارطال عصيه حتى ذهب منه رطل ثم اهرق  
 ثلثه ارطال منه ثم اراد ان يطبخ البقعه حتى يذهب ثلثه  
 كم يطبخه قال يطبخه حتى يبقى منه رطلان وتسعا رطل  
 لان الرجل اذا ذهب بالغليان في المعنى داخل فيما بقي وكان  
 الباقي قبل ان يصب منه ثلثي سعة ارطال فعزروا ان كل  
 رطل من ذلك في معنى رطل وتسع لان الرطل اذا ذهب بالغليان  
 ينقسم على ما بقي الساعا فاذا انصب منه ثلثه ارطال وثلثه  
 تساع رطل يكون الباقي تسعة ارطال وتسعة ارطال في طبخه  
 له اثنى سفي منه الثلث وهو رطلان وتسعا رطل ولو كان ذهب  
 بالغليان رطلان ثم اهرق منه رطلين قال يطبخه حتى يبقى  
 منه رطلان ونصف لا نه لما ذهب بالغليان رطلان  
 فالباقي ثمانية ارطال كل رطل في معنى رطل ورابع فلما انصب  
 منه رطلان فالذي انصب في المعنى رطلان ونصف والباقي  
 من العصيه سبعة ارطال ونصف وان ذهب بالغليان



# كتاب الاكراه

قال الشيخ الامام النجاشي رحمه الله عليه ونحو الاسلام ابو بكر  
محمد بن ابي سهل السرخسي رحمه الله املا الاكراه اسم لفعل  
يفعله المرء بغيره فيمنع به رضاه او بعنده اخيار من غير  
ان يقدم به الاهليه في حق المكره او سقط عنه الخطاب  
لان المكره منبلي والا يتلا بقدر الخطاب ولا شك انه مخاطب  
من غير ما اكره عليه فتارة يلزمه الاقدام على ما طلب منه  
وتارة يباح له ذلك وتارة يرخص له في ذلك وتارة يجرم عليه  
ذلك فذلك انما الخطاب وكذلك لا يقدم اصل القصد  
والاختيار بالاكراه كعدم ذلك وانما طلب منه  
ان يختار اهون الامرين عليه وزعم بعض مشايخنا رحمه الله  
ان اثر الاكراه التاثير في الافعال ونقل الفعل من المكره الى المكره  
وهذا ليس بصحيح فلا تصور لنقل الفعل الموجود من شخص الى  
غيره والمسائل تشهد بخلاف هذا ايضا فان البالغ اذا اكره  
صبييا على الفعل حبس الفتوة على المكره وهذا الفعل في محله غير  
موجب للفتوة فلا يصير موجبا بان يقال له الى محله اخر ولكن الاصح  
ان تاثير الاكراه في جعل المكره الى الملامس مصير الفعل مستويا  
الى المكره بهذا الطريق وجعل المكره الى لا باعتبار ان بالاكراه  
يعد الاختيار منه اصلا ولكن لا يفسد اختياره به  
بحقق الاحتياط في قبوله على حسنة واذا حمل على الاقدام  
على ما اكره عليه ففسد به اختياره من هذا الوجه والفاسد  
له ان معارضة الصبيح كالمعدوم فمضى الفعل فمضى الى المكره  
وجود الاختيار الصحيح منه والمكره يصير كالله للمكره لا يقدم  
اختياره حكما في معارضة الصبيح الاختيار الصحيح ولهذا اقتصر  
على ما يصلح ان يكون له الله فيه دون ما لا يصلح كالنضرات  
قولا فانه لا يتصور بكلم المرء بلسان غيره وتأثير الاكراه في هذه  
النضرات في انعدام الرضا من المكره بحكم السجيه وشبهه

خسة الرطال ثم انصب رطل او ازيد منه او اخذ رجل منه رطلا  
قال يطبخ الباقى حتى يبقى منه رطلان وثلاثا رطل لانه لثما  
ذهب بالغليان خمسة اربطال فما ذهب في المعنى داخل فيهما  
بقي وصار كل رجل معنى رطلين فلما انصب من الباقى رطل كان  
الباقى بعد من العصير ثمانية اربطال فيطبخه الى ان يبقى ثلث  
ثمانية اربطال وذلك رطلان وثلاثا رطل وفي الكتاب  
اشار الى طريق اخر في خرج جنس هذه المسائل فقال السبيل ان  
ياخذ ثلث الجميع فضره فيما بقي بعد ما انصب منه ثم يقسمه  
على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ قبل ان ينصب منه شي فما خرج  
بالفقيه فهو حلال ما بقي منه وبيان هذا اما في المسئلة الاولى  
ياخذ ثلث العصير ثلثه وثلثا وضره فيما بقي بعد ما انصب  
منه وهو ستة فيكون عشرين ثم يقسم العشرين على ما بقي  
بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل ان ينصب منه شي وذلك  
سبعة واذا سميت عشرين على سبعة وكل جزء يحصن ذلك اسار  
وسعان فعرفنا ان حلال ما بقي رطلان وتسعا رطل وفي  
المسئلة الثانية ياخذ ثلثه وثلثا وضره فيما بقي بعد الاضبار  
وهو ستة فيكون عشرين ثم يقسمه على ما بقي بعد الطبخ قبل الاضبار  
وهو ثمانية فكل قسم من ذلك اثنان ونصف فعرفنا ان حلال  
ما بقي منه رطلان ونصف وفي المسئلة الثالثة ياخذ ثلثه وثلث  
ويضره فيما بقي بعد الانصباب وهو اربعة فيكون ثلثه عنته  
وثلث ثم يقسمه على ما بقي بعد الطبخ وذلك خمسة فيكون كل  
قسم اسن وثلثين فلهذا قلنا يطبخه حتى يبقى رطلان وثلثا  
رطل وفي الاصل قال حتى يبقى رطلان وثلثه اجماس وثلث خمس  
وذلك عبارة عن ثلثي رطل اذا ناملت وربما ينكلف بعض مشايخنا  
رحمهم ليحقق هذه المسائل على طريق الحساب من الجبر والمقابلة وغير  
ذلك ولكن ليس في الاستعمال بها كثير فانه هنا والله اعلم  
ثم كتاب الاشربة والله المنة

نزل الاضبار



بعض اصحابنا رجمهم <sup>بالحجارة</sup> في الهزل بعد الرضا بحكم  
السبب مع وجود الفضد والاختار في نفس السبب فالاكراه  
كذلك الا ان المهازل غير محمول على التكلم والمكره محمول على ذلك  
وبذلك لا نعدم احتناك كما منا وسببه بعضهم باستنراط  
الجوار فان تنشط الجوار لعدم الرضا بحكم السبب دون نفس  
السبب دون نفس السبب ثم في الاكراه تعني في المكره  
ومعنى فيما اكره عليه ومعنى فيما اكره به فالعنب في المكره فمكتنه من  
انقاع ما هدد به فانه اذا لم يكن متكنا من ذلك فاكراهه هديان  
وفي المكره المعبران بصير خافا على نفسه من جهة المكره في  
انقاع ما هدد به عاجلا لانه لا يصير ملجأ محولا طبعيا الا بذلك  
وفما اكره به ان يكون متلفا او من مينا او متلفا عصوا او موجبا  
عما سعدم الرضا باعنتان وفما اكره عليه ان يكون المكره مستعنا  
منه قبل الاكراه اما الخفة او الخوق ادى اخرا وحق الشرع وبحسب  
اختلاف هذه الاحوال تختلف الحكم فالكتاب لتفصيل هذه  
الحملة وقد ابتلى محمد رحمه الله بسبب تصنيف هذا الكتاب  
على ما حكى عن بن سماعه رحمه الله قال لما صنف محمد رحمه الله  
هذا الكتاب سعي به بعض حساده الى الخليفة وقال انه صنف كتابا  
سماك فيه لصا غاليا فاعتاط لذلك وامر باحضاره فانه انما  
وانا معه فادخله على الوزير اولاً في حجرته فجعل الوزير يباين  
على ذلك وانحر محمد رحمه الله اصلا فلما علمت السبب اشتد عن  
في الرجوع الى داره وكسورت عايط بعض الخبير ان لا نهم  
كانوا سمر واعلى بابه فدخلت داره وقتشت اللبث حتى وجدت  
كتاب الاكراه فالقنته في جب في الدار لان الشرط احاطوا بالداة  
قبل حروحي منها فلم يمكثني ان اخرج واحفيت في موضع حتى  
دخلوا وحملوا جميع كتبه الى دار الخليفة فامر الوزير بقتلوه  
ولم يجدوا شيئا مما ذكره الساعي لهم فتقدم الخليفة على ما صنع  
به واعتذر اليه ورده بحيل فلما كان بعد ايام اراد محمد رحمه الله

باب  
في المكره

ان يعيد تصنيف الكتاب فلم يحبه خاطر جعل يتأسف على ما  
فاته من هذا الكتاب فامر بعض وكلا به ان ياتي بعامل يقي  
البير لان ما وها قد تغير فلما نزل العامل في البير وجد الكتاب  
على آخره او حبراً من طي البير ولم ينل فسر محمد رحمه الله  
وكان يحكي الكتاب زماناً ثم اظهره فقد هذا من منافق محمد  
رحمه الله ومما استدله على صحته بغير لغة لسبيل هذا الكتاب  
ثم بدأ الكتاب بحدث رواه عن ابراهيم رحمه الله قال  
في الرجل يحرم السلطان على الطلاق او الفناق فيطلق او تعتق  
وهو كان انه جاز وفاق ولونتنا الله لا نلناه بائناً من هذا وهو  
نقد كلف ما كان وبه اخذ علما ونا رجمهم الله وقالوا طلاق  
المكره واقع سواء كان المكره سلطانا او غيره اكرهه بوعده متلف  
والخلاص في هذا الفضل كان مشهورا بين السلف من علما التابعين  
رحمهم الله ولهذا استكثر من اقاويل السلف على موافقة قول  
ابراهيم رحمه الله وفي قوله ولونتنا الله لا نلناه بائناً من هذا  
اشارة الى ما ذكره من بقا الالهة والخطاب مع الاكراه وان  
غير راض في ذلك ولكن عدم الرضا بحكم الطلاق لا يمنع الوقوع  
ولهذا وقع مع اشتراط الجوار عند الانقاع ومع الهزل من  
الموقع ان كان معلوما وكانه اخذ هذا اللفظ مما ذكره على رضى  
الله عنه في المرأة المفقودة انما ابتليت ولم يصبر ولونتنا الله تعالى  
لا ينلها بائناً من هذا وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه  
اشار طلاق المكره وعن سعيد بن المسيب رضى الله عنه انه ذكر  
له ان رجلا ضرب غلامه حتى طلق امراته فقال بليسما صنع وانما  
فمنه وامننه هذه الفتوى وقوع الطلاق حتى قال يحيى بن سعيد راوى  
الحديث اي هو جاز عليه في معنى قوله بليسما صنع اي حين فرف  
منه ومن امراته بغير رضاه وانما يكون ذلك اذا وقعت العزقة  
ومن قال لا يقع طلاق المكره بقول المراد سعيد رضى الله عنه  
يسر ما صنع في اكتسابه وبالا بالاكراه ونقصه وقت



نفسه وقد رد عليه ان شرع قصد وجعل طلاق المكر لعنوا ولكن  
الاول اظهر واصل هذا فيما اذا باع رجل عينا من مال غيره  
بعير لم يرد ثم احبر المالك به وقال بيس ما صنعت وهذا اللفظ  
في رواية هشتام عن محمد رحمه الله لا يكون اجارة للبيع بخلاف  
قوله نعم ما صنعت او احسنت او اصبحت فان اللفظ الاول  
اطهارا لكرهه لصنعه وفي اللفظ الثاني اطهارا لرضي به  
وروي من سماعه رحمه الله على عكس هذا ان قوله نعم ما صنعت  
يكون على سبيل الاستمارة في العادة فيكون رد الا اجارة  
وقوله بيس ما صنعت يكون اجارة لانه اطهارا للتاسف على ما  
كانه وذلك انما يحقق اذا قد البيع وزال ملكه لجعلناه اجارة  
لذلك وعن صفوان بن عمر والطائ ان رجلا كان مع امراته  
نايما فاخذت سكنا وحلست على صدره فوضعت السكين  
على خلفه وقالت لتطلقني ثلثا البنته والادحكتك فنادى الله  
فانت عليه فطلقها ثلثا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال صلوات الله عليه وسلم لا قبلوله في الطلاق وفيه  
دليل وقوع طلاق المكره لان قوله صلى الله عليه وسلم لا قبلوله  
في الطلاق له تاويلان احدهما انه بمعنى الا قاله والفسخ اي لا  
يحتل الطلاق لفسخ بعد وقوعه وانما لا يلزم عند الاكره  
ما يحتل الا قاله او يعتمد تمام الرضا والثاني ان المراد انما انزلت  
لهذا الاجل يوم القيلولة وذلك لا يمنع وقوع الطلاق وبطريق  
اخر يروي هذا الحديث ان رجلا خرج مع امراته الى الجبل  
لفستارا فاعسل فلما تدلى من الجبل حبيل وضعت السكين في الجبل  
فكانت لتطلقني ثلثا او لا قطعنه فطلقها ثلثا ثم رجا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ليستغيت فقال صلى الله عليه وسلم لا قبلوله  
في الطلاق وامضى طلاقه وذكر نظيره هذا عن عمرو بن شعيب  
رضي الله عنه ان امرأة كانت مبعوضة لزوجها فارادته على  
الطلاق فاني ان يطلقها فلما رآته نايما قامت الى ستره

فاخذته

فاخذته ثم وصعته على بطنه ثم حرثته برجلها فلما استيقظ  
قالت له والله لا تغدئك به او لتطلقني ثلثا فطلقها فاني عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه فاستغاث به فشتها وقال وحك  
ما حملت على ما صنعتي فقالت بغض اياه فامضى طلاقه وهو  
دليل لنا على ان طلاق المكر واقع ولا يقال في هذا كله ان  
هذا الاكره كان من غير السلطان لان الاكره هذه الصفة  
محقق بالاتفاق فانه صار خافعا على نفسه لما كانت متمكنة من  
انقاع ما خوفته به وان كان ذلك بعارض وقوله شتمها اي  
لسمها الى سوء العشرة والصحة والى الظلم كما يليق بفعلها  
لان يكون ذكر ما ليس بموجود فيها لان ذلك بمنزلة لا يظن  
به وعن ابي قلابة قال طلاق المكر واقع وعن عمر رضي الله عنه قال  
اربع واجبات على من تكلم من الطلاق والعناق والنكاح  
والنذر يعني النذر المرسل اذا لم يميز بالنذر بميز وبه فاخذ فقول  
هذا كله جائز لازم ان كان جادا فيه او هازلا اكره عليه او  
لم يكره لانه لا يعتمد انما الرضا ولا يحتل الفسخ بعد وقوعه  
وعن علي رضي الله عنه قال ثلث لا لعب فيهن الطلاق  
والعناق والصدقة يعني النذر بالصدقة ومراده ان الهزل  
والحد في هذه المثلث سوا قالها هازل لا لعب من حيث انه يريد  
بالكلام عيما وضع له الكلام وذكر نظيره عن ابي الدرداء  
رضي الله عنه قال ثلث لا لعب من واللعب فيهن النكاح  
والطلاق والعناق وعن المسيب رضي الله عنه قال ثلث ليس  
فيهن لعب الطلاق والعناق والنكاح وايده هذا كله  
حديث اي هرق رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ثلث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والرجعة والنكاح  
والنكاح وانما اورد هذه الآثار ليستدل بها على صحة هذه  
النصرفات من المكره فالوقوع حكم الحد من الكلام والهزل ضد  
الجد ثم لم يمتنع الوقوع مع وجود ما يضاد الحد فلان لا يمتنع



الوقوع بسبب الاكراه اولى لان الاكراه لا يضاد الحد فانه  
اكرم على الحد واجاب الى ذلك وانما ضد الاكراه الرضا منست  
بطريق البينة لزوم هذه التصرفات مع الاكراه لانه لما لم يمنع  
لزومها بما هو ضد الحد فلان لا يمنع لزومها مع حد اقدم  
عليه من اكراه اولى وعن عمر رضي الله عنه اربع مبهات مفصلات  
ليس منهن رد بدتي الطلاق والعتاق والنكاح  
والندر وقوله منهن اي وافقات على صفة واحدة في الشرع  
مكرها كان الموقع او ظاهرا يقال فسر من بهم اذا كان على  
لون واحد وقوله مفصلات اي لزومات لا يحتمل الرد بسبب  
العدر وقد من ذلك بقوله ليس منهن رددي وعن الشعبي  
رحمه الله قال اذا احصر السلطان على الطلاق فهو جابز  
وان كان لصا فلا شيء وبه اخذ ابو حنيفة رحمه الله قال  
الاكراه يحقق من السلطان ولا يحقق من غيره ثم ظاهر اللفظ  
يدل على انه كان من مذهب الشعبي رحمه الله ان المكره على الطلاق  
اذا كان سلطانا يقع ولا يقع طلاق المكره اذا كان المكره  
لصا ولكما قول مراده بيان الوقوع بطريق اللبس  
يعني ان المكره على الطلاق وان كان سلطانا فالطلاق واقع جاز  
فاذا كان لصا او لم يكن كون واقعا لان اكراه المص ليس بشي  
وعن علي بن عباس رضي الله عنهما قال لا كل طلاق جائز الا طلاق  
الصبي والمعتوه وانما استدلك بقولهما على وقوع طلاق المكره  
لانها حكما بلزوم كل طلاق الاطلاق الصبي والمعتوه والمكره  
ليس بصبي ولا معتوه ولا هو في معناهما بل في الاهلية والخطاب  
مع الاكراه وعن الزهري رحمه الله ان فتى اسود كان مع امرئ  
رضي الله عنه وكان يغزا القرآن معث ابوبكر رضي الله عنه  
رجل يسعي على الصدقة قال له اذهب بهذا الغلام معك يري  
غنمك وتعينك فتعطيها من سهمك فذهب بالفتى ورجع  
وقد قطعت يده فقال وحيك مالك قال رجموا الى سرقت

قرينة

قرينة من قرأ بضال بل فقطعتني قال ابوبكر رضي الله عنه والله  
ليس وجدته قطعتك بغير حق لا مدرك منه قال فلبسوا ما لبسوا  
ثم ان متاعا لامرأة اي بكر رضي الله عنه سرق وذلك الاسود  
قال يصلي فرفع يده الى السماء وقال اللهم اطهر علي السارق  
اللهم اطهر علي السارق فوجدوا ذلك المتاع عنده فقال  
ابوبكر رضي الله عنه ويلك ما احصاك بالله ثم امر به فقطعت  
رجله وكان اول من قطعت رجله وقد منت فوايد هذا الحد  
في كتاب السرقه واختلفت في الروايات انه ذكر هنا ان  
الفتى كان اقطع اليد والرجل فقطع يده اليسرى وهنا ذكر  
انه كان اقطع اليد فقطع ابوبكر رضي الله عنه رجله وانما اورد  
الحديث هنا تحريف وهو قوله والله ليس وجدته قطعتك  
بغير حق لا مدرك منه وبه اخذ فنقول اذا بعث الخليفة  
علاما قام رجلا بقطع يد غيره او قتله بغير حق ففعله ان الفضاض  
على العامل الذي امر به لان امر مثله اكراه فان من عاداة  
العمال انهم يأمرون بشي ثم يعاقبون من امتنع من ذلك بالقتل  
وعيب والفعل يصير منسوب اليه مثل هذا الا من قال  
الله تعالى نذح ابنائهم ونسحقن لنساءهم انه كان من المعتدين  
واللعين ما كان يباشر حقيقته ولكنه كان مطاعا باسمه والامر  
بمثله اكراه والجلام في الاكراه على القتلى ياتي في موضعه ان  
شأن الله تعالى وعن اي عسك بن محمد بن عثمان بن ياسر رضي الله عنه  
قال اخذ المشركين عمار بن ياسر رضي الله عنه فلم تركوه  
حتى شئت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الهنهم حبر ثم  
تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما وراك  
قال تنس ما تركوني حتى كنت منك وذكر الهنهم حبر قال  
صلى الله عليه وسلم لست بجد قلوبك قال اجده مطمئنا بالايان  
قال صلى الله عليه وسلم ان عاد واقعه دليل انه لا بأس للمسلم  
ان يجري كلمة الشرك على اللسان مكرها بعد ان يكون مطمئنا



القلب بالايمان وان ذلك لا يخرج من الايمان لانه  
لم يتبدل اعتقاده بما اجره على لسانه الا شري ان النبي  
صلى الله عليه وسلم سأل عمار بن ياسر رضي الله عنه عن  
حال قلبه فلما اخبر انه مطمئن بالايمان لم يعبأ به على ما كان  
منه وبعض العمار جمعهم الله يحملون قوله صلى الله عليه وسلم  
ان عادوا فعند على ظاهره يعني ان عادوا الى الاكراه فعدا  
الى ما كان منك من البيل مني وذكر الهتهم بخير وهو غلط  
فانه لا يظن برسول الله صلى الله عليه وسلم انه يامر احد ابائكم  
بحلة الشرك ولكن مراده صلى الله عليه وسلم فان عادوا  
فعدا الى طمأنينة القلب بالايمان وهذا وان كان التكم وان  
كان يحصل له فيه فالاستماع منه افضل الا شري ان  
خبيب بن عدي رضي الله عنه لما امتنع حتى قتل سماه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم افضل الشهيد اوفى هو رفق في الجنة  
وقصصه ان المشركين اخذوه وباعوه من اهل مكة فحعلوا بياضته  
على ان يذكروا الهتهم بخير وبسب محمد صلى الله عليه وسلم وهو  
سب الهتهم ويدكر محمد صلى الله عليه وسلم بخير فاجمعوا على  
قتله فلما ايقن انهم قاتلوه سألهم ان يدعووه ليصلي رخصتي وجر  
صلوته ثم قال انما اوجرت لئلا تطنوا اني اخاف القتل  
ثم سألهم ان يقوموا على وجهه ليكون هو ساجدا لله تعالى  
حين يقتلونه فابوا عليه ذلك فرفع يديه الى السماء وقال اللهم  
اني لا اري هنا الا وجه عدو فاقراي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من السلام اللهم احص هو لا عدد او اهلهم يد دا ولا تنف  
منهم احدا ثم انشأ يقول

موايه  
فاقرأ  
رسولك

ولست اباي حين اقتل مسلما على اي جنيب كان لله مصرعي  
فلما قتلوه وصلبوه تحوّل وجهه الى القبلة وجا حبريل صلوات الله  
عليه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة السلام من خبيب  
رضي الله عنه فدعا رسول الله عليه وسلم له وقال هو افضل  
الشهداء

موايه  
سلام خبيب

الشهداء وهو رفق في الجنة فهذا ينس ان الاستماع افضل  
وعن اي عبيد ايضا في قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه قال  
ذاك عمار بن ياسر رضي الله عنه ولكن من شترج بالكفر صدرا  
عبد الله بن اي شترج فانه كان مكث الوحي لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم فلما اخذه المشركون واكروههم على ما اكرهوا  
عليه عمار بن ياسر رضي الله عنه اجابهم الى ذلك معتقدا فاكروهم  
وكان معهم الى ان فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة  
فجاءه عثمان رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليسأله ان يبايعه وفيه قصصه وهو المراد بقوله تعالى ولكن  
من شترج بالكفر صدرا فغيرنا انه اذا يدل الاعتقاد بحكم  
بكفر مكرها كان او طائعا وهذا لانه لا ضرر له في تبديل  
الا اعتقاد فانه لا اطلاع لاحد من العباد على اعتقاده وهو  
المراد ايضا من قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه فاما قوله  
تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان فهو عمار بن ياسر رضي  
الله عنه وقد ذكرنا قصته وعرجا بن الجعفي انه سأل  
الشعبي رحمه الله عن الرجل يامر عبد ان يقتل رجلا قال فيها  
ثلاثة اقاويل قايلا قال يقتل العبد واخر قال يقتل المولى والعبد  
واخر قال يقتل المولى والمراد بيان حكم القصاص عند القتل  
مكرها انه على من يجب فان امر المولى العبد بمنزله الاكراه  
لانه يخاف على نفسه ان خالف امره كما في السلطان في حق  
رعيته ثم لم يذكر القول الرابع وهو الذي ذهب اليه  
ابو يوسف رحمه الله انه لا يقتل واحد منها وكان القول لم يكثر  
في السلف رحمه الله وانما سبقه ابو يوسف رحمه الله  
واستحسنه وبيان المسئلة باقي في موضعه ان شاء الله تعالى  
وفي الحديث دليل ان المفتي ان لا يقطع الجواب على تنقي  
ولان يدكر اقاويل العلماء رحمه الله في الحادثة كما فعله الشعبي  
رحمه الله وليس هذا اذا كان المستفتي ممن يمكنه التمييز بين



الاقاويل وترجح بعضها على البعض فان كان بحث لا يمكنه ذلك  
 فلا يجعل مقصوده بيان اقاويل العلماء رحمهم الله فلا بد  
 للمفتي من ان يبين له اصح الاقاويل به لياخذ به وعن الحسن البصري  
 رحمه الله البغية جارة الى يوم القيامة للمومنين الا انه كان  
 لا يجعل في القتل بغيره وبه واحد والبغية ان يقي نفسه من العقوبة  
 بما يطهره وان كان يصير خلافة وقد كان بعض الناس ياتي  
 ذلك ويقول انه من المقاتل والصحيح ان ذلك جائز لقوله  
 تعالى الا ان سفوا منهم تقاه واحكم الله الشك على اللسان  
 مكرها مع طمانينة القلب بالايان من باب البغية وقد  
 بنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه لعمار بن ياسر  
 رضي الله عنه الا ان هذا النوع من البغية يجوز لغير الانبياء  
 والرسال صلوات الله عليهم اجمعين ما كان يجوز ذلك فيما يرجع  
 الى اصل الدعوة الى الدين الحق وقد جوز بعض الروافض لعنه  
 الله ولكن يجوز ذلك حال لا يودي الى ان لا يقطع القول  
 بما هو تنبؤ لا احتمال ان يكون قال ذلك او فعله بقتله  
 والقول بهذا الحال وقوله الا انه كان لا يجعل في القتل بغيره  
 يعني اذا اكره على قتل مسلم ليس له ان يعمله لما فيه من طاعة  
 المخلوق في معصية الخالق عز وجل واثبات روحه على روح  
 من هو مثله في الحرمة وذلك لا يجوز وهذا مبني على عظم حرمة  
 المومن لان الشك بالله تعالى اعظم الاشياء وزرا واشدها  
 تحميها قال الله تعالى تكاد السموات ينفطرن منه  
 الى قوله عز وجل ان دعوا للرجز ولدا ثم يباح له احراما كلمة الكفر  
 في حال الاكره ولا يباح الاقدام على القتل في حال الاكره  
 فيه من عظم حرمة المومن عند الله تعالى وهو مراد من  
 عباس رضي الله عنهما انما البغية باللسان ليس باليد يعني القتل  
 والبغية باللسان هو احراما كلمة مكرها وعن حذيفة رضي الله عنه  
 قال فتنه السوط اشند من فتنه السيف قالوا له وجه

ذلك

ذلك قال الرجل يضرب لضرب بالسوط حتى يركب الخشب  
 يعني الذي يراد صلبه لضرب بالسوط حتى يصعد السلم وان  
 كان يعلم ما يراذبه اذا صعد وفيه دليل ان الاكره كما يحقق  
 بالتهديد بالقتل تحقيق التهديد بالضرب الذي يخاف منه  
 الملف والمراد بالبغية العذاب قال الله تعالى ودفنوا  
 فتنكم وقال تعالى ان الذين قتلوا المومنين والمومنات  
 اي عذبوهم فمعناه عذاب السيف لان الالم في القتل بالسيف  
 يكون في ساعة وتوالي الالم في الضرب بالسوط الى ان يكون  
 اجره الموت وقد كان حذيفة رضي الله عنه ممن سبغ البغية  
 على ما روى انه كان يداري رجلا فيبيل له انك منافق فقال لا  
 ولكني اشترى ديني بعينه بعض مخافة ان يذهب كله وقد  
 ابتلى بعض ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روى  
 ان المشركين اخذوه واستخلفوه على ان لا ينصر رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في عروء فلما اخلص منهم جاء الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم واجرم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم اوف لهم  
 بعهدهم ونحن لسبعين بالله عليهم وذكر عن مسروق رحمه  
 الله قال لعنت معاوية رضي الله عنه تمايل من صغر بياض  
 الهند فمربها على مسروق رحمه الله قال والله لو اني اعلم انه  
 يقتلني لفرقتها ولكني اخاف ان يعذبني معنتي والله لا ادرى  
 اي الرجلين معاوية رجل قد زل له سوء عمله او رجل قد ايسر  
 من الاخرة فهو متمتع في الدنيا وقيل هذه ما شاك كانت اصيبت  
 في الغيبة فامر معاوية رضي الله عنه ببيعها بارض الهند ليخذ قضا  
 الاسلحة والكراع للعرزاه فكون دليلا لا يصفه رحمه الله في  
 جواريج الصنم والصليب ممن بعد كما هو طريق القياس وقد  
 استعظم ذلك مسروق رحمه الله كما هو طريق الاستحسان  
 الذي ذهب اليه ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في كراهة ذلك  
 ومسروق من علم التابعين رحمهم الله وكان يراهم الصحابة

السوط اشند  
من عذاب

فرقتها اي  
كسرتها



رضي الله عنهم في الفتوى وقد رجع من عباس رضي الله عنهما الى قوله  
في مسيله النذر يدع الولد ولكن مع هذا قول معوية رضي الله  
عنه مقدم على قوله وقد كانوا في المحدثات يلحق بعضهم الوعيد  
بالبعض كما قال علي رضي الله عنه من اراد ان يتكلم جريشيم  
جهنم فليقل في الخد يعني يقول زيد رضي الله عنه وانما قلنا  
هذا لانه لا يظن مسروق رحمه الله انه قال في معوية رضي  
الله عنه ما قال عن اعتقاد وقد كان هو من كبار الصحابة رضوان  
الله عليهم وكان كاتب الوحي وكان امير المؤمنين وقد احمره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملك بعده فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم له يوما اذا ملكت امي مني فاحسن اليهم لا  
ان نوتنه كانت بعد انتهائهم نوتة علي رضي الله عنه ومضى معه  
الخلافه فكان هو مخطئا في مزاحمة علي رضي الله عنه تاركا لما هو  
واجب عليه من الانقياد له لا يجوز ان يقال فيه اكثر من هذا  
ويجوز ان ابا بكر محمد بن الفضل رحمه الله كان ينال منه في الابتداء  
فراى في منامه كان تتعبره بدلت من لسانه الى موضع قدمه  
فهو يطاها ويتألم بذلك وتقطر الدم من لسانه فسال المعبي  
عن ذلك قال انك تنال من واحد من كبار الصحابة رضي الله عنهم  
فاياك تترايك وقد قيل في تاويل الحديث ايضا ان تلك  
التمثيل كانت صغارا لا تند واللبا طر من بعد ولا بأس باخذ  
مثل ذلك على ما روى انه وجد خاتم دنال عليه السلام في زمن  
عمي رضي الله عنه كان عليه نقش رجل من اسدين بحسنة وكان  
على خاتم اي هرة رضي الله عنه نقش دناتين ففرقنا انه لا بأس  
باخذ ما صغر من ذلك ولكن مسروق رحمه الله كان عنده وقد  
ترك ذلك مخافة على نفسه فيه يبين انه لا بأس باستعمال النقة  
وانه يحصل له في ترك بعض ما هو فرض عند خوف التلف على نفسه  
ومقصوده من ايراد الحديث ان يبين ان النقد ببالسوط  
محقق فيه الاكره كما يحقق في الفلانة قال لو علمت انه

يعلى

يعتلى لفرقتها ولكن اخاف ان يعدني فبين هذا ان  
فته السوط اشد من فته السيف وعن جابر بن عبد الله رضي  
الله عنه قال لا جناح على طاعة الظالم اذا اكرهني عليها  
وانما اراد ما نحو ارا البعد في اجراء كلمة الشكر اذا اكرهه  
المشرك عليها فالظالم هو الكافر قال الله تعالى والكافرون  
هم الظالمون ولم يرد به طاعة الظالم في القتل لان الاثم عن المكره  
في القتل لا يدفع بعد الاكره بل اذا اقدم على القتل كان  
اثما القتل على ما بينته والله سبحانه اعلم

### باب ما يكره عليه اللص

غير المتناولين

ولو ان لصوصا من المسلمين غير المتناولين ومن اهل الذمة تجمعوا  
فغلبوا على مصر من امصار المسلمين وامروا عليهم اميرا فاخذوا  
رجلا فقالوا تقتلك او لتشتري هذه الخمر او لتاكل هذه  
الميتة او لخم هذا الخنزير ففعل شيئا من ذلك كان عندنا في سعة  
لا تحرمه هذه الاشياء تاته بالشرع وهي مقيده بحالة الاختيار  
فان الله تعالى استثنى حالة الضرورة من المحترم بقوله عن وجل  
الاما اضطرتم اليه والكلام المقيده بالاستثنى يكون عبارة  
عما ورا المستثنى فظهر ان المحترم مخصوص بحالة الاختيار وقد  
تحققت الضرورة هنا خوفا من التلف على نفسه بسبب الاكره  
فالمحتمل ان الاعيان في حالة الضرورة كسائر الاطعمة  
والاشربة وكان في سعة من التناول منها وان لم يفعل ذلك  
حتى يفعل كان اثما وعن اي يوسف رحمه الله لا يكون اثما وكذلك  
هذا فيمن اصابتة بمحصة فلم يتناول من الميتة حتى مات في ظاهر  
الرواية يكون اثما وفي رواية اي يوسف رحمه الله لا يكون  
اثما فالاصل عند اي حقه يوسف رحمه الله ان الاثم ينتهي  
عن المضطر ولا ينكسر في الحرمة بالضرورة قال الله تعالى



من اضطر غير بلع ولا عاذ فلا اثم عليه وقال تعالى من اضطر  
في محصة غير متجانف لا اثم فان الله غفور رحيم وهذا لان  
الحرمة صفة انما منته او حرم وبالضرورة لا يتعدى ذلك  
فإذا امتنع كان امتناعه من الحرام فلا يكون اثمًا فيه وجه  
ظاهر الرواية ان الحرمة لا تناول حالة الضرورة لانها مستثناة  
بقوله تعالى الا ما اضطررتم اليه فاما ان يقال بصير الكلام  
عبارة عما ورا المستثنى وقد كان مباحًا قبل التحريم ففي علم ما كان  
في حالة الضرورة او يقال الاستثناء من التحريم اياه واذا  
بنت الاباحة في حالة الضرورة فامتناعه من تناول  
يلف كامتناعه من تناول الطعام الحلال حتى يلبس نفسه فيكون  
اثمًا في ذلك وصفة الحرمة توجب الحرمة لعني الرفق بالتناول  
وهو ان يمنع من استعمال عقله ويصدق عن ذكر الله وعن الصلوة  
وكذلك لحم الخنزير لما في طبع الخنزير من الانهابة وللعند  
اثر في الخلق والرفق بها في الاباحة عند الضرورة لان اطلاق  
العضاهون من اطلاق الكل وفي الامتناع من تناول هلاك  
الكل فبنت الاباحة في هذه الحالة لهذا المعنى وكذلك  
لو نوعد ونقطع عضواً ونصرب ما به سوط او اقل منها مما  
خاف فيه التلف على نفسه او عضو من اعضائه لان  
حرمة الاعضاء كحرمة النفس الا ترى ان المضطر كما لا يباح  
له قتل انسان لياكل من لحمه لا يباح له قطع عضو من اعضائه به  
والنصرب الذي يخاف منه التلف بمنزلة القتل على ما بينا ان  
فتنه السوط اشتد من فتنة السيف والاعضاء في هذا سوى  
حتى لو نوعد ونقطع اصبع وامله يحقق به الاجا فكل ذلك  
محترم باحترام النفس بعاليها ولو نوعد ونصرب سوط او  
سوطين لم يسعه تناول ذلك لانه لا يخاف على نفسه ولا على  
عضو من اعضائه بما هدد به اثمًا يبعده ذلك او يولمه اثمًا  
يسبب الاجا لا يحققه الا ترى ان بالاكراه بالحس

والقييد

والقييد لا يحقق الاجا حتى يباح تناول هذه الاشياء والغم  
الذي يصيبه بالحس بما يزيد على ما يصيبه بضرب سوط او  
سوطين الا ترى ان الجاهل يتهازلون فيما بينهم بهذا  
المقدار ولذلك كل ضرب لا يخاف منه تلف نفس او ذهاب  
عضو في اكبر الراي وما يقع في القلب لان غالب الراي يقام  
مقام الحقيقة فيما لا طريق للمعرفة حقيقته قال  
وقد وقت بعضهم في هذا ادنى الحد ودار عين سوطا فان هدد  
باقل منها لم يسعه الاقدام على ذلك لان ما دون الاربعين  
مستروع بطريق التقريبي والتعريض يقام على وجه يكون راجحاً  
لا متلفاً ولكما نقول نصيب المقدار بالراي لا يكون ولا نصيب  
في التقدير هنا واحوال الناس تختلف في احتمال بدنه للضرب  
فلا طريق سوى رجوع الحكم الى غالب رايه فان وقع في  
غالب رايه انه لا يتلف به نفسه ولا عضو من اعضائه به  
لا يصير ملجأ وان خاف على نفسه التلف منه يصير ملجأ وان  
كان التهديد بعينه اسواط وهذا نقول في التقريبي للامام  
ان يبلغ بالتقريب تسعة وثلاثين سوطا اذا كان في اكبر رايه  
انه لا يتلف به نفسه ولا عضو من اعضائه به وكذلك ان لم  
يلعب هو ولا الصوص على بلد ولا ينهم اخذوا رجلا في طريق او  
مصر لا يقدر فيها على غوث لان المعتبر خوفه التلف على نفسه  
وذلك تمكهم من انقاع ما هددوه به قبل ان يحضر العوث  
ولو نوعد ونقطع على شئ من ذلك بحسب سنه او يقيد مع ذلك من  
غير ان منعوم طعاما ولا شئ باليسعة الاقدام على شئ من ذلك  
لان الحس والعبد يوجب الهم والحزن ولا يخاف منه على  
نفس ولا عضو ولدفع الحزن لا يسعه تناول الحرام الا ترى  
ان تنارب الحس في العادة انما يقصد بشرب ما دفع الهم والحزن  
عن نفسه ولو تحقق الاجا بالحس لتحقيق بحس يوم او نحو  
وذلك بعد ولو قالوا التحقيقك او لتفعلن بعض ما ذكرنا



لم يمنع له ان يفعل ذلك حتى يحى من الجوع ما خاف منه التلف  
لان الجوع شئ يهيئ من طبعه وباقى الجوع لا يخاف التلف  
انما خاف التلف عند نهاله الجوع بان يحلوا المعدة عن مواد  
الطعام مخترق وتنتهي منه لا يوجد عند ادنى الجوع الا ترى  
ان الاكراه في هذا معتبر بالضرورة والمضطر الذي خاف  
على نفسه من العطش والجوع بباح له تناول المنة وتشرّب  
الحمير ولا بباح له ذلك عند ادنى الجوع ما لم يخف التلف على  
نفسه وهذا خلاف ما تقدّم اذا هدد ووع بضرب سوط فان  
هناك بباح له تناول ولا يلزم منه ان يصبر الى ان يبلغ الضرب  
هذا خاف التلف منه على نفسه لان الضرب فعل العبرة فيضطر  
الى ما هدد به اذا كان خاف منه التلف بباح الاقدام عليه  
باعتبار ان تمكنه من انقاع ما هدد به محال تحقيقه الا بقاء  
والجوع هنا يهيئ من طبعه وليس هو فعل العبرة فانما يعتبر  
الفقر الموجود منه وقد قيل انما يصبر اذا كان يعلم ان الجوع  
صار بحيث خاف التلف واراد ان يتمكّن من تناول مكنوع  
من ذلك فاما اذا كان يعلم انه لو صبر الى تلك الحال ثم اراد ان  
يتناول لم يمتنوه من ذلك فلا بأس له ان يتناول الا اذا كان  
يحتسب تحقيقه العتوت الى ان يمتن حاله الى ذلك فحسب له لاسعه  
الاقدام عليه باقنى الجوع قال — وكل شئ جائز فيه تناول  
من المحترّمات من الاكراه وكذلك يجوز عندنا للكفر بالله  
تعالى اذا اكرم عليه وقلبه مطمئن بالايان وهذا الحق  
في العبارة فان حرمة الكفر حرمة الكفر حرمة ما تمصمته  
لا ينكشف بحال ولكن مراده انه لا يجوز له اجراء كماله الشرك  
على اللسان مع طمأنينه القلب بالايان لان الاحكام قد تحقق  
والرخصة في اجراء كماله الشرك بانته في حق المجامع شرط طمأنينه  
القلب بالايان الا ان هنا ان منته كان مثابا على ذلك لان  
الحرمة قائمه باقنه فهو في الامتناع متمسك بالعزيمة والتمسك

بالعزيمة

بالعزيمة افضل من الترخص بالرخصة قال — وقد بلغنا عن ابن  
مسعود رضي الله عنه قال ما من كلام انكلم به بدرا عنى ضربين  
لسوط عند دى سلطان الا كنت منكلا به وانما تضع هذا منه  
على الرخصة فيما فيه الا لم الشد يد وان كان سوطين فاما ان  
نقول السوطان اللذان لا يخاف منهما تلف بوجب الرخصة  
له في اجراء كماله الشرك هذا امتا لا يجوز ان يظن بعبد الله رضي  
الله عنه وانما ضرب هذا اللفظ منه على سبيل المثال لبيان  
الرخصة عند خوف التلف وقيل السوطان في حقه كان  
خاف منهما التلف لصعوب منه فقد كان لهذه الصفة على ما  
روى انه صعد شجرة يوما فصيحك الصعوبه رضي الله عنهما من  
دقه ساقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تضجكوا  
فهما يقتلان في الميزان ولو ان هؤلاء اللصوص قالوا شيئا من  
ذلك لرجل والرجل لا يرى انهم يقدمون عليه لم يسعه الاقدام  
على المحترّم لان المعين خوف التلف ولا يصبر خاف التلف اذا  
كان يعلم انهم لا يقدمون عليه وان هدد ووع به وقد سنا ان  
ما لا طريق للمعرفة حقيقة بعينه فيه غالب الراى فان  
كان لا يخاف ان يقدموا عليه في اول مرة حتى يعاود ووع لم يمنع  
له ان يقدم على ذلك حتى يعاود ووع وهذا على ما يقع في القلب  
الا ترى انك لو رايت رجلا ينقب دارك من خارج او دخل  
عليك ليلا من النقب بالسيف وخفت ان اندرت به بضربك  
وكان على اكبر رايك ذلك وسعتك ان تقتله قبل ان تقتله اذا  
خفت ان يسبقك ان اعلنه وفي هذا اتلاف نفس ثم احبار  
الاعتقاد على غالب الراى ليعذر الوقوف على حقيقة فكذلك  
فما سبق ولو هدد ووع بقتل وانلاف عضوا ومحسرا وقد لفت  
لهذا الرجل بالف درهم فاقبل به فالاقرار باطل اما اذا  
هدد ووع بما خاف منه التلف فهو ملجأ الى الاقرار بحول عليه  
والاقرار حبر متمثل بصدق والكذب فانما يوجب الحق



باعتبار رجحان جانب الصدق وذلك لعدم بالاحكام وكذلك  
ان هدمه بحبس او قتل لا ان الرضى بعدم بالحبس والعقد بما لا  
يلحقه من المصالح والحزن به وانعدام الرضا يمنع تزيج جانب  
الصدق في اقراره ثم قد سئل ان الاكراه لطير المنزل ومن  
منزل باقراره لغيره ونضاد قاعا على انه هزل ذلك لم يلزمه شيء  
فكذلك اذا اكره عليه فان قيل لماذا لم يجعل هذا منزله بشرط  
الخيار وبشرط الخيار لا يمنع صحة الاقرار قلنا لا لذلك  
بل مني صح شرط الخيار مع الاقرار بالمال لا بحب المال حتى لو  
قال فعلت فلان عن فلان بالف درهم على اني بالخيار لا يلزمه  
المال فاما اذا اطلق الاقرار بالمال وهو خبر عن التراضي فلا يصح  
شرط الخيار والاكراه هنا متحقق فاما بعينه موضع صح فيه  
اشتراط الخيار وهذا اختلاف ما تقدم من تناول الحرام لان  
الموتى هناك الاجا وذلك مما يخاف منه التلف وهنا المانع  
من وجوب المال انعدام الرضا بالالتزام وقد انعقد الرضى  
بالاكراه وان كان بحبس او قيد قال تشرح رحمه الله  
القيد كره والوعيد كره والضرب كره والسجن كره  
وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل على نفسه بامير اذا ضربت  
او اتوبعت او جوعت اي ليس بطابع عند خوف هذه الاشياء  
واذا لم يكن طابعا كان مكرها ولو نودع وضرب سوط  
واحد او حبس يوم او قيد يوم على الاقرار بالف فاقتربه كان  
الاقرار جائزا لانه لا يصير مكرها هذا القدر من الحبس والقيد  
فلجها قد يتهازلون به فيما بينهم فحبس الرجل صاحبه يوما  
او بعض يوم او يغتد من غير ان يعمه ذلك وقد يفعل المرء ذلك  
بنفسه فجعل العقد في رجله ثم مكنى نسبا بالعقد ارايت لو  
قالوا له لنظر قنك طرفة اول فسميتك اول فترن له اما كان جائزا  
والحد في الحبس الذي هو اكره في هذا ما يحى منه الاعتمام البين  
به وفي الضرب الذي هو اكره ما يجد منه الا لم يستدبد وليس

ذلك

ذلك حد لا يراد عليه ولا ينقص منه لان نصب المقادير  
بالرأي لا يكون ولكن ذلك على قدر ما يرى الحاكم اذا رفع ذلك  
اليه فما رأى انه اكره ابطال الاقرار به لان ذلك مختلف  
باختلاف احوال الناس فالوجه الذي يضع الحبس من جاهه  
تأثير الحبس والقيديوما في حقه فوق تأثير حبس شهر في حق غيره  
فلقد الم يقدر فنه شيء وجعلناه موكولا الى رأي القاضي لئلا  
ذلك على حال ما ابتلى به ولو اكرهوه على ان يغزله بالف درهم  
فان خسر ما به كان باطلا لانهم حين اكرهوه على الف فقد اكرهوه  
على اقل منها فان خسر ما به بعض الالف ومن ضرورة امتناع صحة  
الاقرار بالف اذا كان مكرها امتناع صحة اقراره بما هو  
دوناه ولان هذا من عادات الظلمه انهم يكرهون المرء على  
الاقرار ويدل الخط بالف ويقنعون منه بعضه بهذا الطريق  
جعل مكرها على ما دون الالف ولو اقربا لغيره لزمه الف درهم  
لانه طابع في الاقرار في احدى الاقربى وليس من عادات الظلمه ان  
يتحكموا على المرء بما لم يوافقوا من ذلك وشرق ابو حنيفة  
رحمه الله بين هذا وبينما اذا شهد احد الشاهدين بالف والاخر  
بالقين قال هناك لا يقبل الشهادة على شيء وقال هناك لا يصح  
اقراره بقدر الالف ويصح بالزيادة لان في الشهادة يعتبر المواقفة  
من الشاهد بلفظا ومعنى وقد انعقدت المواقفة لفظا فالالف  
غير الا لغيره فهنا المكروه مضار متعيب فاما بعينه في حقه  
المعنى دون اللفظ وقد قصد الاضرار به بالزام الالف  
اياها باقراره فيرد عليه قصده ولا يلزمه الالف بما اقتربه ويلزمه  
ما زاد عليه ولو اقربا لف دينار لزمته لان الدراهم والتاثير  
جنتسان جمعة فيكون هو طابعا في جميع ما اقتربه من الحبس  
الاخر ولا يقال الدراهم والتاثير حكا لا حبس واحد في  
الاحكام لان هذا في الاشياء فاما في الاحصارات ههنا  
حسنان كما في الدعوي والشهادة فانه اذا ادعى الدراهم



وشهد له الشهود بالدين لا يقبل والا فزار احبارهم قالوا  
 والدنا يبر فيه جفسان وكذلك ان اقر له نصف غيرها اكرههم  
 عليه من الكيل والموزون فموظايع فيما اقربه ولو اكرههم  
 على ان يقر له بالف فافزله ولفلان الغايب بالف فالقرار  
 كله باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف وجمعا الله سوا اقر  
 الغايب بالشركة او ان يقر وقال محمد رحمه الله ان صدقة  
 الغايب فيما اقربه بطل الا قرار كله وان قال لا عليه نصف  
 هذا المال ولا شريكه يبي ومن هذا الذي اكرههم على الاقرار  
 له جاز الا قرار للغايب بنصف المال واصل المسئلة ما بيناه  
 في الاقرار ان المريض اذا اقر لوارثه ولا جنبي يدين عند ابي  
 حنيفة وابي يوسف وجمعا الله الا قرار باطل على كل حال لانه  
 اقر بالمال مشترك بينهما ولا وجه لاثبات الشركة للوارث  
 فيبطل الاقرار كله فهنا اقر مشترك بينهما ولا وجه لاثبات  
 الشركة لمن اقر على الاقرار له فكان الاقرار باطلا وكذلك  
 عند محمد رحمه الله ان صدقة الاحبني بالشركة وان كذبه فله  
 نصف المال لانه اقر له بنصف المال وادعى عليه شركة الوارث  
 معه فهنا ايضا اقر للغايب بنصف المال طابعا وادعى عليه شركة  
 الخاص معه وكان اقراره للغايب بنصف المال صحيحا ودعواه  
 الشركة باطلا ولو اكرههم على هبة جازته لعبد الله فوهبها  
 لعبد الله وزيد وقضاها بامر جازت حصته زيد لانه ملكه  
 نصف الجارية طابعا والسبيوع فيما لا يجتمل الغنم لا يمنع  
 صحة الهبة وبطلت صحته حصته عبد الله بالاكراه ثم الهبة  
 ايضا المضروف فبطلت لانه في نصيب من اكره عليه لا يمنع صحته  
 في نصيب الاخر كما لو صبيه فان من اوصى لوارثه ولا جنبي  
 جازت الوصية في نصيب الاجنبي بخلاف الاقرار ولو  
 كان ذلك في الف درهم بطلت الوصية الهبة كلها اما عند  
 ابي حنيفة رحمه الله فلا لانه لا حق زهبة ما يجتمل الغنم من  
 رجلين

ما  
 انشا

رجلين اذا كان طابعا في حقهما فاذا كان مكرها في حق احدهما  
 كان اولى واما عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله اما لا يجوز  
 هنا لان الهبة بطلت في نصيب عبد الله من الاصل فلو صحت  
 في نصيب زيد كانت في مساح محتمل الغنم وكذلك يمنع صحة الهبة  
 الا ترى انه لو وهب داره من رجل فاستحق نصفها بطلت  
 الهبة في الباقي واستشهد لهذا بما لو اشترى دارا وهو شقيقها  
 مع رجل غايب فعصها ووهبها وسلمها ثم حضر الشقيق الغايب  
 فاخذ نصفها بالسبعة بطلت الهبة في النصف الاخر لان  
 في النصف الماخوذ بالشفعة الهبة تبطل من الاصل وكذلك  
 لو وهب لرجل دارا على ان يعوضه من نصفها خمر فالهبة تبطل  
 في النصف الباقي لبطلاهما في النصف الذي شرط فيه الخمر  
 عوضا وهذا بخلاف المريض اذا وهب داره من انسان  
 ولا مال له غيره ثم مات قال الهبة منقصة في الثلث لحق الورثة  
 ونقي في الثلث صحيحا لان الهبة في الكل صحيحة في الاصل او انما  
 ينقص في الثلث لحق الورثة بعد موت الواهب فكان الشيعون  
 في الثلث طاريا وذلك لا يبطل الهبة كما لو وهب داره من  
 انسان ثم رجع في نصفها وفيما تقدم من المسائل المبطل للهبة  
 في النصف مقتضى بالسبب فبطلت الهبة في ذلك النصف  
 من الاصل قال الشيعون في النصف الباقي كون مقارنا لطاريا  
 ولو اكرههم على هبة جازته لرجل ودفعها اليه فوهب  
 ودفع فاعتقها الموهوب له جازت عتقه وعن المغنق قيمتها  
 اما قوله ودفعها اليه فهو فصل في الكلام فان الاكراه على  
 الهبة يكون اكرها على الدفع بخلاف الاكراه على البيع فانه لا يكون  
 اكرها على التسليم والفرق ان المكره مضار متعيب والهبة  
 لا يتوجب الملك بنفسها ما لم يتصل بها القبض فاذا كان الضرر  
 الذي قصد المكره وهو ازاله ملكه لا يحصل الا بالقبض بعدى  
 الاكراه اليه وان لم يصر عليه فاقا البيع موجب الملك

ما  
 الواهب



نفسه والاضرار به متحقق متى صح فلا تتعدى الاكراه  
على البيع الى شئ اخر اذا سلم بعد ذلك بغير امره كان ظاهرا  
في التسليم فوجه ان القبض في باب البيع يوجب ملك  
التصرف وذلك حكم اخر غير ما هو الموجب الاصل  
بالبيع وهو ملك العين فلا تتعدى الاكراه اليه بدون  
التنصيص واما القبض في باب الهبة يوجب الملك الذي  
هو حكم الهبة وهو ملك العين فلهذا كان الاكراه على الهبة  
اكرها على التسليم ثم بسبب الاكراه تفسد الهبة ولكن  
الهبة الفاسدة توجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة  
ساعلى اصلنا ان فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض  
فاذا اعتقها او دبرها او استولدها فقد لا يفي هذه النظرات  
منه ملك نفسه وكانت نافذة وعليه ضمان فممتها لان رد  
العين كان مستحقا عليه وقد تغدر سقوط تصرفه فيه  
فعليه قيمتها كالمشتراة شرا فاسدا وان شئت المكره  
في هذا كله يرجع على الذن كره هو بغيرها لانهم اتلفوا عليه ملكه  
فان الاكراه نوعين متلف بحمل الملامح وذلك يوجب  
كون المكره آله للمكره وسببه الفعل المذموم ان يكون  
آله وهو في التسليم والاتلاف الحاصل به يصلح ان يكون آله  
للمكره فاذا صار الاتلاف منسوبا الى المكره كان ضامنا  
للقيمة فان ضمنهم القيمة رجعوا بها على الموهوب له لانهم قاموا  
في الرجوع عليه مقام من ضمنهم ولا هم ملكوها بالضمان ولو  
كانت قامة في يد الموهوب له كان لهم ان يأخذوها منه  
فاذا اتلفوها بالاعتناق كان لهم ان يضمنوه قيمتها فان  
قبل المادي لم يتعد الهبة من ضمنهم قلنا لانهم ما وهبوا  
له واما قصد والاضرار بالمكره لا ينبع من جهتهم بخلاف  
الغاصب اذا وهب المعصوب ثم ضمن القيمة فان هناك قصد  
معند الهبة من جهته فاذا ملكه بالضمان نفذت الهبة من

جهته

جهته كما قصد لها وكذلك لو اكرهوه على البيع والتسليم  
فيعمل باعتقده المشتري او دبره او كانت امة فاستولدها نقد  
ذلك كله عندنا وقال سرفرجه الله لا ينفذ شئ من ذلك  
واصل المسئلة ان المشتري من الملامح بالقبض يصير مالكاً  
عندنا خلافا لسرفرجه الله ومختار في ذلك ان يبيع الملامح دون  
البيع بشرط الخيار المباح فالبائع هناك راضيا اصل السبب  
والبيع هناك يتم بموت البائع وهنا لا يتم ثم هناك المشتري  
لا يملكه بالقبض فهنا اولى او يبيع الملامح كبيع الهازل ولو تضاد  
انه كان البيع منها هزلة لملك المشتري المبيع بالقبض  
فذلك اذا كان البائع مكرها وكلامه في الاكراه بالقتل  
او ضح لان الفعل يعدم في جانب الملامح بسبب الاجابة  
كان المكره باشر ذلك بنفسه فلا يملكه المشتري بالقبض وان  
كان لواجب المالك طوعا صح ومختار في ذلك ان يبيع الملامح  
فاسد والمشتري بالقبض يحكم البيع الفاسد يصير مالكاً  
وبيان الوصف انما هو ملك ركن العقد لم يعدم بالاكراه  
وهو الاجاب والقبول في محله واما العدم ما هو بشرط  
الجوار وهو الرضى قال الله تعالى الا ان يكون بخلافه عن  
تراض منهم وتأثير العدم بتشرط الجواز في افساد العقد كما  
في الربوا فان المساواة في الاموال الزبوية بشرط جواز  
العقد فاذا اعدمت المساواة كان العقد فاسدا وان كان  
الملك تابنا للمشتري بالقبض لهذا مثله بخلاف البيع بشرط  
الخيار فان شرط الخيار يحل العقد في حق حكمه كالمعلق بالشرط  
والمعلق بالشرط معدوم قبل الشرط وهذا لان قوله على  
اني بالخيار بشرط لا يمكن ادخاله على اصل السبب لان البيع  
لا يحتمل التعليق بالشرط فيكون ادخاله على حكم السبب لا  
الحكم يحتمل التأخر عن السبب ولهذا نبت ان البائع هناك  
غير راضيا لسبب في الحال لانه علقه بالشرط فلا يتم رضاه

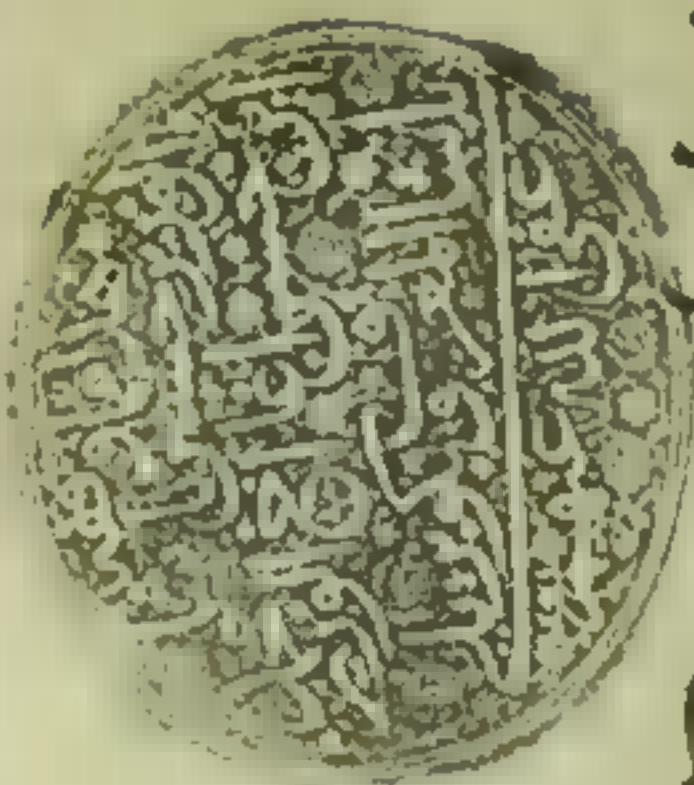
ويكون



به قبل الشرط فكان اضعف من بيع المكروه لان المكروه راض  
 بالسبب لدفع الشره عن نفسه غير راض بحكم السبب والخيار  
 الثابت للمكروه كان من طريق الحكم فيكون نظير خيار الروبة  
 وخيار العيب وذلك لا يمنع انعقاد السبب في الحكم بفقد  
 المحل فكذلك بيع المكروه وكذلك المهازل فانه غير راض  
 باصل البيع لان البيع اسم للحد الذي له في الشرع حكم والمفرد  
 ضد الحد فاذا تضاد على انهما لم يباشرهما هو سبب  
 الملك لا ينعقد البيع بينهما موجبا للملك وهنا المكروه دعي على  
 الحد وقد اجاب الى ذلك لانه لو اتي بغيره كان طارعا فكان  
 بيع المكروه اقوى من بيع المهازل من هذا الوجه وانما تقدم  
 الفعل بجانب المكروه اذا صار منسوبا الى المكروه وذلك فنقص  
 على ما يصلح ان يكون المكروه فيه اله للمكروه وفي البيع لا يصلح  
 ان يكون هو اله للمكروه فنقص ذلك الى المكروه وتصور كانه  
 سلم نفسه فلا يملكه المشتري قلنا في التسليم هو متمم  
 للعقد فلا يصلح ان يكون اله للمكروه في تسليم هو اسد اعصب  
 وسوت الملك في البيع الفاسد لا يفسى على ذلك وانما يفسى  
 على تسليم هو حكم العقد وذلك مقصور على المكروه ايضا  
 بوجه انه لا تأثير للاكراه في تبدل محل الفعل ولو اخراجنا  
 هذا التسليم من ان يكون متمما للعقد جعلناه عسبا ابتدا  
 منسبته الى المكروه فتبدل بسبب الاكراه ذات الفعل  
 واذا كان لا يجوز ان يتبدل محل الفعل بسبب الاكراه فلا بد  
 لجوز ان يتبدل ذاته ومن اصحابنا رحمه الله من علق  
 لسند عتق المشتري من غير تعرض للملك فيقول اجاب  
 البيع مطلقا لسلب المشتري على العتق والاكراه لا يمنع  
 صحة التسليم على العتق ونفود العتق لحكمه كما لا يمنع  
 الاكراه صحة الاعناق الاثري انه لو اكره على ان  
 يوكل بعتق عبده ففعل واعتقه الوكيل نفذ عتقه فكذا مثله

اذا

واذا امت نفود العتق والتدبير والاستيلاء فقد تغذر  
 على المشتري رد عينها فضمن قيمتها للبائع وان شأ البائع  
 ضمن الدين اكرهوه لان العقد وما تنسبه وان لم يصبر  
 مضيا فالهم في حق البائع لان المكروه يصلح ان يكون اله لهم في  
 الاتلاف وكان له ان يصبر فيمنعها ثم يرجعون بها على  
 المشتري لانهم قاموا مقام البائع او لا ثم ملكوها بالضمان  
 ولا يمكن منع البيع من ضمانهم فيرجعون على المشتري  
 نعمتها لانه المصاع عليهم طوعا وبالا عتاق ولو ان المشتري  
 او الموهوب له لم يفعل ذلك ولانه باعها او وهبها وسلمها  
 او كانتا كان لمولاها المهر ان بعض جميع ذلك لان  
 هذه التصرفات تحتل النقص فنقص حق المكروه بخلاف العتق  
 الاثري ان العتق لا ينقص حق المرتبة والبيع والهبة والوكالة  
 ينقص لحقه فان قيل فان ذهب قولكم ان بيع المكروه فاسد  
 والمشتري شرافا فاسد والمشتري شرافا فاسد لا ينقص  
 منه بل التصرفات بعد القبض لحق البائع قلنا لان  
 هناك البائع سلم المبيع راضيا به فمصيب بالتسليم مسلطا  
 للمشتري على هذه التصرفات وهنا المكروه غير راض بالتسليم  
 فسلمه مكرها وهذا لان الفاسد معتبرا بالصحة وفي البيع  
 الصحيح اذا مضى المشتري بغير اذن البائع ونصرف فيه  
 بنقص من تصرفاته ما تحتل النقص لا نقا حق البائع في الخس  
 دون ما لا تحتل النقص فكذلك في البيع الفاسد اذا قبضه  
 بغير رضا البائع ونصرف فيه بنقص من تصرفاته ما تحتل  
 النقص قال وليس في شي مكره عليه الانسان الا وهو  
 يراد الا ما حرمه الله عتق او تدبير او ولادة او طلاق  
 او كاح او نكاح او رجعة في العدة او في الايمان لا تغدر  
 على الجماع فان هذه الاشياء حوز في الاكراه ولا رد واصل  
 المسئلة ان تصرفات المكروه قول معقد عندنا لان ما تحتل





الفسخ منه كالبيع والأجار بفسخ وما لا احتمال الفسخ منه  
كالطلاق والنكاح والعناق وجميع ما سميها فهو لازم  
وقال الشافعي رحمه الله تصرفات المكره قولاً لا يكون  
لعوا إذا كان الأكره بعينه حق بمنزله تصرفات الصبي  
والمجنون ويستوى أن كان الأكره مجلساً وقتل ومحنته  
في ذلك قوله تعالى لا أكره في الدين والمراد في الحكم لما يكره  
عليه المرء في الدين وقال صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي  
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فهذا يدل على ما يكره  
عليه يكون مرفوعاً عنه حكمه وأتمه وعنده الأبدليل  
والمعنى فيه أن هذا قول موجب للفرقة فالأكره الباطل عليه  
يمنع حصول الفرقة به كالردة وثانها أن انعقاد التصرفات  
شروعاً بكلام الصبي والمجنون والنائم وليس للمكره اختيار  
صحيح معتبر شرعاً فيما تعلم به بل هو مكره عليه والأكره بصادق  
الاختيار فوجب اعتباره هذا الأكره في إعدام اختياره  
به لكونه أكره بالباطل لكونه معدوراً في ذلك فإذا لم  
يبق له قصد معتبر شرعاً التحق بالمجنون بخلاف الفسخ  
إذا أكرهه القاضي بالفرقة بعد مضي المدة والمولى عدى  
لأن ذلك أكره بحق فلا يعدم اختياره ألا ترى أن المديون  
إذا أكرهه القاضي على بيع ماله فقد بيعه والذي إذا أسلم  
عبد فاحصر على بيعه فقد بيعه بخلاف ما إذا أكرهه على  
البيع بعينه حق قال وعلى هذا قلت إذا أكره المحرم  
على الإسلام لا يصح إسلامه لأنه أكره بالباطل ولا يدخل  
عليه السكران فإنه غير معدود شرعاً فهو في المعنى كالمكره  
حق فيكون قصده واختياره معتبراً شرعاً ولهذا انعقد  
منه جميع التصرفات ولهذا صح إقراره بالطلاق هناك  
ولا يصح هنا إقراره بالطلاق بالانفاق فكذلك أساءه  
وهذا بخلاف المأزول لأنه قصد إلى التكلم بالطلاق

محار

مختار له فإن باب الهزل واسع فلا اختار عند الهزل للتكلم  
بالطلاق من بين سائر الكلمات عرفنا أنه مختار للفظ وإن  
لم يكن مرتداً عنه فاما المكره غير مختار في التكلم بالطلاق  
هنا لأنه لا يحصل له النجاء إذا علم بشي آخر وهذا خلاف  
ما إذا أكره على أن يجمع آمنه وهي أم امراته فإنها تحرم عليه  
لأننا ادعينا هذا في الأقوال التي يكون ثبوتها شرعاً  
بنا على إحصاء صحيح فاما الأفعال فحفظها بوجودها حسناً  
الأنثى أنه إذا تحقق ذلك من المجنون كان موجباً  
للفرقة أيضاً فكذلك من المكره خلاف ما يحذفه ولأن  
سبب الأكره يجب محافظته قدر الملك على المكره في  
الأكره على العتق المكره بضم العين المكره وبما يجب محافظته  
قدر ملكه عليه يجب محافظته غير ملكه عليه ولا طريق لذلك  
سوى أن يجعل الفعل عداً في جانب المكره ويحمله هو الآله  
للمكره وإذا صار الآله امتنع وقوع الطلاق والعناق  
ولا معنى لقولكم أنه في التكلم لا يصلح الآله فإنه جعلتموه الآله  
حيث أوجبتم ضمان المكره على في العناق وضمان نصف الصداق  
على المكره في الطلاق قبل الدخول ثم إن لم يكن أن يجعل الآله حتى  
يصير الفعل موجوداً من المكره محال له حتى يعدم الفعل في  
جانب المكره فليعضوا طلاقه وعناقه وحثنا في ذلك  
ما روي من الآثار في أول الكتاب والمعنى فيه أنه تصرف  
من أهله في محله فلا يلغوا كما لو كان طابعاً ويثابته أن هذا  
التصرف كلام والأهلية للكلام بكونه ممراً أو مخاطباً وبالأكره  
لا يعدم ذلك وقد بينا أنه مخاطب في غير ما أكره عليه وكذلك  
فيما أكره عليه حتى ينوع عليه الأمر كما قررنا وهذا لأن الخطاب  
يشي على اعتدال الحال وذلك يختلف فيه أحوال الناس  
فأقام الشرع البلوغ عن عقل مقام اعتدال الحال في توجبه  
لخطاب واعتبار كلامه شريعاً لتسبيل الأمر على الناس



ولسبب الاكراه لا ينعقد هذا المعنى والسبب الظاهر  
متى قام مقام المعنى الخفي دار الحكم معه وجودا وعدما وبيان  
المحتمل انه ملكه ولو لم يكن مكرها لكان تصرفه مصادقا محله  
وليس للطواغيت تأثير في جعل ما ليس محلا محلا فغرفنا ان التصرف  
صادق محله الا ان لسبب الاكراه ينعقد الرضا منه  
بحكم السبب ولا ينعقد اصل العقد والاحتياط لان المكره  
عرف الشرع فاختار ما هو اهو واما هذا دليل حسن  
اختيار فليس يكون معسدا الاختيار وهو قاصدا اليه  
ايضا لانه قصد دفع الشرع عن نفسه ولا يتوصل اليه الا بانقار  
الطلاق وما لا يتوصل اليه المقصود الا به يكون مقصودا  
فغرفنا انه قاصد مختار ولكن لا يجنبه بل دفع الشرع عن نفسه  
فيكون بمنزلة الهازل من حيث انه قاصد الى التكلم مختار له  
لا محله بل الغيب وهو الهزل ثم طلاق الهازل واقع فيه بين  
ان الرضا بالحكم بعد القصد الى السبب والاختيار له غير  
معنى وقد سنا ان حال المكره في اعتبار كلامه فوق حال  
الهازل لان الحكم للحد من الكلام والهزل ضد الحد والمكره  
منكلم بالحد لانه يحب الى ما دعى اليه ولكنه غير راض  
بحكمه وهذا اختلاف الردة فانها معنى على الاعتقاد وهو  
في التكلم بحبر عن اعتقاده وقيام السيف على راسه دليل ظاهر  
على انه غير متعقد وانه في اخبار كاذب ولذلك الاقرار  
بالطلاق لا يفرار خير متمثل من الصدق والكذب وانما يصح  
من الطابع لتخرج جانب الصدق فان دينه وعقله يدعوانه  
الى ذلك وفي حق المكره قيام السيف على راسه دليل على انه  
كذب والمخير عنه اذا كان كذبا فبما لا اختيار له لا يصير صدقا  
فان قربه المغير من اخسارهم لا يصير كانه حقيقة وهذا  
خلاف ما اذا هزل بالردة لان هناك انما يحكم بغيره  
لا استحقاقه بالدين فان الهازل مسجف لا محاله ولا يستحق

الدين كغيره فاما المكره غير مستحق ولا معتقد لما يحبر به مكرها  
فربان وجب محافظته قدر الملك على المكره فذلك لا يدل على انه  
يجب محافظته غير الملك عليه كما لو اعتق احد الشرعيين بفسقه  
من العبد وهو موسر فانه يجب محافظته قدر الملك على السائل  
باجاب الضمان له على المعتقد ولا يجب محافظته عن ملكه  
عليه بابطال اعتق المعتقد وهذا لانه مكره على شئ من التكلم  
بالعتاق والاتلاف وهو في الكلام لا يصلح اليه المكره لان  
تكملة بلسان الغير لا يحقق وفي الاتلاف يصلح اليه المكره لان  
الاتلاف مضاف الى المكره فاجبنا الضمان عليه وجعلنا  
التكلم بالطلاق والعتاق مقصورا على المكره فحكمنا بنقضه  
قوله بان المكره ينبغي ان يجعل له حتى ينفذ التكلم في جانبه حكما  
قلنا هذا ينبغي لا يمكن تحقيقه هنا فان الخلاف في الاكراه  
بالقتل والاكراه بالخبر سوا وعند الاكراه بالخبر لا ينعقد  
الفعل في جانب المكره بحال ثم يقول ليس للاكراه تاثير في الهزل  
والالقاء الا تدرى ان المكره على اتلاف المال لا يجعل فعله لغوا  
بمنزله فعل البهيمة ولكن يجعل موجبا للضمان على المكره فعرفنا  
ان تاثير الاكراه في تبديل النسبة حتى يكون الفعل مفسوبا الى  
المكره وهو ما يقتصر على ما يصلح ان يكون المكره اليه المكره فلو  
اعتبرنا ذلك لاعدام الفعل في جانب المكره من غير ان يصير  
مفسوبا الى المكره وما يقتصر على ما يصلح ان يكون المكره اليه المكره  
لا اعدام الفعل في جانب المكره من غير ان يصير مفسوبا الى المكره  
كان تاثير الاكراه في الالقاء وذلك لا يجوز والمراد بالاكراه  
والحدث نوعي الام لا رفع الحكم به بقول ان الاثم يرتفع بالاكراه  
حتى لو اكره على انقاع التثاقل او على الطلاق بحالة الحصر لا يكون  
انما اذا امت ان تصرفاته ينعقد شرعا فلا يكون محتملا  
للفسخ بعد وقوعه بل من المكره او ما لا ينعقد تمام الرضا يكون  
لان ما بينه والطلاق والعتاق لا ينعقد تمام الرضا حتى ان



شرط الخيار لا يمنع وقوعهما وما يجتهد الفسخ ويعتد لزومه تمام  
الرضا قلنا لا يكون لازما اذا صدر من المكره الا ان يرضى  
به بعد زوال الاكراه صرحا او دلالة تحصيله يلزم لوجود الرضا  
منه بان باع المشتري من المكره العبد من غيره واعتقه المشتري  
الاخر بعد عنقه لان المشتري من المكره ملك بالشرا وان كان  
للمكره حق الفسخ كما كان المشتري منه مالكا بالشرا وان  
كان له حق الفسخ الا ان عتق المشتري من المكره قبل القبض لا يفسد  
وعتق المشتري من المشتري من المكره نافذ ففسده او لم يفسده  
لان بيع المكره فاسد فالمشتري منه لا يصير مالكا الا  
بالقبض فاما بيع المشتري منه صحيح وان كان للمكره حق الفسخ  
كالمشتري اذا قبض المبيع بغير اذن البائع وباعه صحيح بيعه  
وان كان للبائع حق الفسخ فاذا صح البيع ملكه بنفس العقد  
وسقط عتقه فيه وبصير بالعتق فانصاه بوضعه ان المشتري  
باجاب البيع لغيره بصير مساطا له على العتق وهو لو اعتق نفسه  
فقد عتقه فسقط عتق المشتري منه بتسليطه ايضا ثم كان  
للولى الخيار ان تناه من المكره فممنه اذا كان الوعيد يعمل  
لان الاتلاف صار منسوب اليه وان تناه من الذي اخذه  
منه لانه قبضه لشراء فاسد وقد قدر رده وان تناه  
ضمن الذي اعتقه لانه اتلف المالية فيه بالاعتاق والعتق  
نفاذ من جهته حتى تمت الاول له فان ضمن المكره رجع المكره بالعمه  
الى تناه على المشتري الاول وان شاء على المشتري الثاني لانه  
قام مقام المكره بعد ما ضمن له ولا نه بالضمن وكل واحد منهما  
متعدد في حقه فضمن ايها تناه فان ضمن المشتري الاخر المكره  
او المكره رجع على المشتري الاول لان اسنزداد قيمته منه  
كاسنزداد عينه وذلك مبطل للسع من جميعا فيرجع للمز  
على المشتري الاول ويرجع المشتري الاول للمز على المز وان  
ضمن المكره الاول او ضمنه المكره بعد البيع من المز

لا ول والمشتري الاخر وكان المز له لانه كان باع ملك مثله  
بعينه وكان البيع صحيحا فيما بينهما الا انه كان للمكره حق الفسخ  
فاذا سقط حقه بوصول الغيبه اليه وقد نعتز الملك للمشتري  
الاول بعد البيع منه ومن المشتري الاخر ولو كان الاكراه  
يقعد او حبس او قتل على ان يبيعها منه بالف درهم وفيه  
عشرة الاف فباعها منه باقل من الف درهم في القياس هذا  
البيع جائز لانه اتى بعد اخر سوى ما اكره عليه فالبيع صحيحا به  
غير البيع بالف بدليل الدعوى والشهادة واذا اتى بعد  
اخر كان طابعا فيه كما لو اكره على البيع فوهبه وفي الاستحسان  
البيع باطل لانه اذا اكرهه على البيع بالف فقد اكرهه على البيع  
بالحل من الف لان قصد المكره الاضرار بالمكره وفي معنى  
الاضرار هذا البيع فوق البيع بالف فكان هو محصل مقصود  
المكره فلهذا كان مكرها الا ترى ان الوكيل بالبيع بالف  
اذا باع بالعين ينفذ على الموكل والوكيل بشرع عن الف اذا اشتراه  
تحمس ما به سفد على الموكل لان هذا احصيل مقصود الموكل فوق  
ما امر به فلا بد خلافا ولو باعه باكثر من الف كان البيع  
جائزا لان هذا في معنى الاضرار دون ما امر به المكره فلم  
يلزم هو محصلا مقصود المكره فيما باشره وهذا لا  
للممتنع من البيع بالف لا يكون ممنعا من البيع بالعين والممتنع  
من البيع بالف يكون ممنعا من البيع بخمس ما به ولو اكرهه  
على البيع فوهبه فقد ذلك لان الممتنع من البيع قد لا يكون ممنعا  
من الهبة للقصد الى الا نعام ثم هو مخالف للمكره من جنس  
ما امر به فلا يكون محصلا مقصود المكره بل يكون طابعا مخالفا  
له فالوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار خلافا  
اليوم بخمس ما به هناك ما خالف المكره في جنس ما امر به  
وخصه بمقصود المكره فيما باشره اثم وكان مكرها وكذلك  
لو اكرهه على ان يقر له بالف درهم فوهبه له الف درهم جائز



لان الهبة غير الاقرار فالأقرار من الجاه والهبة مبرع والمحتد  
 من الاقرار قد لا يكون مستقرا من الهبة فكان هو في الهبة طائعا  
 ولو اكرهوه على ان يبيع جاريته ولم يسموا احدا فباعها من  
 انسان كان البيع باطلا لان قصد المكره الاضرار بالمكره  
 لا منفعة المشتري وبان لم يبين المشتري لا يمكن الحل في مفضو  
 المكره فكان هو مكرها في البيع ممن باعه ولو اخذوه بمال  
 ليودبه وذلك المال اصله باطل فاكرهوه على ادايه ولم  
 يذكروا له مع جاريته فباعها ليودي ذلك المال فليبيع جاريته  
 لا نه طابع في البيع وانما اكره على ادا المال وحصة بيع الجارية  
 غير مستعنة لا ادا المال فقد يحقق ادا المال بطريق الاستفاد  
 والا سببها من غير بيع الجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا  
 ارادوا ان يصادروا رجلا يجلبوا عليه بالمال ولا يذكرون  
 له بيع شئ من ملكه حتى اذا باعه فقد يبعه فالجلبه لمن ابلى بذلك  
 ان يقول من ازل ودي ولا مال لي فاذا قال له الظالم ببيع  
 جاريته قال ان يصير مكرها على بيعها فلا سفد بيعها ولو  
 اكرهوه على ان يبيع جاريته من فلان بالف درهم فباعها منه  
 بقية الف درهم دنا من جازا البيع في القياس لان الدراهم  
 والدنانير حسان حقيقته وهو في الاستحسان باطل  
 لانها في المعنى والمقصود جسر واحد وقد بينا فيما تقدم  
 ان في الانسان جعل الجسر واحد كما في شئ ما باع باقل مما  
 باع وفي شئ المضارب باخذ القدين وراس المال من النقد  
 الا حذر وفي الاخبار انهما حسان مختلفان ولهذا يتضح  
 العزق من هذا ومن الاقرار الذي سبق فالأقرار اخبار والد  
 والدنا يبر في ذلك حسان وذلك وهنا انما اكره على الشا  
 والدراهم والدنا يبر في ذلك جسر واحد فكان البيع با  
 ولو اكرهوه على ان يبيعها بالف درهم فباعها بعرض  
 او شئ جازا البيع بكل حال لان البيع مختلف باختلاف

وهو اتي بعقد احده سوى ما اكره عليهم حقيقة وحكما وقد  
 امتنع الانسان من البيع بالفقد فالأقرار على احد النوعين يكون  
 طائعا في العقد ولا امتنع من البيع بالعرض اله في ذلك العرض  
 ولا امتنع من البيع بالعرض ولا يمتنع من البيع بالفقد فالمكره  
 على احد النوعين يكون طائعا في العقد الا تحدا اذا باشره

## والله سبحانه اعلم بَأْأُ الْأَرَاهِ عَلَى الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ

ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل على عتق عبده فاعتقه نفد العتق  
 عندنا لما بينا انه في التكم بالعتق لا يمكن ان جعل اله للمكره فيبقى  
 تكلمه مقصورا عليه ونصربه معتق لان الاكراه وان كان  
 يفسد اختياره لكن لا يخرج من ان يكون مخاطبا وفيما يمكن  
 لسببته الى المكره جعل المكره اله له فنخرج الاختيار والصحة  
 على الاختيار الفاسد وفيما لا يمكن لسببته الى المكره بما له من  
 الاختيار الفاسد وعلى المكره ضمان فممنه لان في حكم الاف  
 المكره يصلح اله للمكره فيصير الاتلاف مضافا الى المكره ترحيما  
 للاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد ويسنوي ان كان المضمون  
 موسرا او معسرا لان وجوب هذا الضمان باعينا رباشه  
 الاتلاف لم يكون بحرا نالحق المتلف عليه وذلك لا يختلف  
 باليسار والعسر ولا سعاية على العبد لانه نفد العتق فيه  
 من جهة ماله ولا حق لاحد في ماله بخلاف المضر بعتق عبده  
 وعليه دين ضمان بحب السعاية لحق العدم وكذلك الرابح  
 او اغتق المهرهون وهو معسر فانه بحب السعاية على العبد لحق  
 المي تن والمحجور عليه للسفاه اذا اغتق عبده بحب السعاية  
 على اله بد في قول محمد بن ابي يوسف الاول رحمهما الله لان الجحد  
 عليه ص ان حكم التصرف نافض الملك لوجوب النظر له

وهو قول



شرفاً وهنا تغذرا لا كراه لم يصيرنا قصر الملك ومعنى النظر  
تم بايجاب الضمان على المكره ثم الولاء يكون للمكره لانه هو  
المتعق والولاء لمن اعتق وثبوت الولاء له لا يبطل حقه في  
ضمين المكره كما لو شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبد مسلم  
رجحاً بعد القضاء ضمناً فيمنه والولاء ثابت للمولى وهذا  
لان الولاء كالنسب ليس بمال كالنسب ليس بمال متقوم  
وليس للمكره ان يرجع على العبد بشئ لانه قام مقام المولى  
ولا سبيل للمولى على العبد في الاستسعا ولا ان المكره لم يصير  
مالاً للعبد بالضمان الا بشرى ان الولاء للمكره فان  
كان العبد بمن رجلين فاكره احدهما حتى اعتقه جازعتقه ثم  
على قولى يوسف ومحمد رجما الله العتول تخرى معتق  
العبد كله والولاء للمعتق وعلى المكره ان كان موسراً ضمان  
جميع الغنمه لهما نصفان لانه صار متلفاً الملك عليهما  
وان كان معسراً ضمن نصيب المكره لانه باشر بالاف نصيبه  
ولسعى العبد في قيمه نصيب الشريك الاخر لانه لم يوجد  
من المكره اتلاف نصيب الشريك قصداً ولكن بعدى اليه  
اللف حكماً فكون هذا منزله شريك المعتق اذا كان معسراً  
لا يجب عليه ضمان نصيب شريكه ولكن يجب على العبد السعي  
في نصيب شريكه لانه قد سلم له ذلك القدر من رفته ولا يرجع  
واحد منهما على صاحبه بشئ اما على العبد فلا نه سعى في بدل ما  
سلم له واما المكره فلا نه ضمن بمباشرة الاتلاف واما في  
قياس قول ابي حنيفة رحمه الله فالمكره ضامن لنصيب الم  
موسر اكان او معسراً وفي نصيب الساكت ان كان الم  
موسراً الساكت بالجوار ان شئ اعتق نصيبه وان شئ  
في نصيبه وان شئ ضمن المكره قيمة نصيبه فان ضمنه رج  
لهذا المصنف من الغنم على العبد فاستسعا فيه لا  
مقام الساكت في ذلك وصار متلفاً لنصيبه باذنه

والولاء من المكره والمكره نصفان وان كان المكره معسراً قللت  
حق الاستسعا والاعتاق والولاء بينه وبين المكره نصفان  
لانه اعتق نصيب كل واحد منهما على ملكه ولو اكره بوعده  
تلف على ان يطلق امرأته ثلثاً ففعل ولم يدخل بها بات منه لما  
قلنا وعلى الزوج نصف الصداق ان كان سمي لها مهراً والمنته  
ان لم يكن سمي لها مهراً ويرجع ذلك على المكره لانه هو الذي  
الزمه ذلك المال حكماً فان وقوع الفرقة قبل الدخول في حال  
الحياة مسقط لجميع الصداق الا اذا كان بسبب مضاف  
الى الزوج فيجوز ان يجب نصف الصداق بالنقض والمكره هو  
الذي جعل الفرقة مضافة الى الزوج بالكراهة فكانه الزم الزوج  
ذلك المال او فوت ذلك في المال فيلزمه ضمانه كالعاصب وبذلك  
الطريق يضمن شاهد الطلاق قبل الدخول ولو كان الزوج  
قد دخل بها لم يرجع على المكره بشئ لان الصداق كله قد بقى على  
الزوج بالدخول فالمكره انما الف عليه ملك النكاح وملك  
النكاح لا يتقوم بالاتلاف على الزوج عندنا ولهذا لا يوجب  
على شاهد الطلاق بعد الدخول ضماناً عند الرجوع ولا على  
المرأة اذا ارتدت بعد الدخول ولا على العاقل المزكوة الغير خلافاً  
للشافعي رحمه الله فانه يجعل البضع مضموناً بمهر المثل عند الاتلاف  
على الزوج فما هو مضمون بمهر المثل عند دخوله في ملك الزوج  
ولكن نقول البضع ليس بمال متقوم فلا يجوز ان يكون  
مضموناً بالمال لانه لا مماثلة بين ما هو مال وبين ما ليس بمال  
ويتقوم عند النكاح لاظهار خطر الملوكة وهذا الخطر للمولود  
ان الوارد عليه الا بشرى ان ازاله الملك بغير شهود  
ولي صحیح فلا حاجة الى اظهار الخطر عند الاتلاف فلهذا  
المثل شياً ولو ان رجلاً استكره امرأة ابيه لجامعها  
لفساد على ابيه ولم يدخل بها ابوه كان لها على الزوج نصف  
الفرقة ونقص نصيب مضاف الى الاب وهو حرمه



المصاهرة ويرجع بذلك على انه لانه هو الذي الزمه ذلك حكما  
وان كان الاب قد دخل بها لم يرجع على الابن شيئا قلنا وهذا  
الفصل اورده لاصح ما سبق وقوله يريد به الفساد ان  
يكون قصد افساد النكاح فاما ان يكون الا فسادا يزو  
اكره نوعيد قتل او حبس حتى تزوج امرأة على عشرة الاف ومهر  
مثلها الف درهم جاز النكاح لما بناه الجسد والهزل في  
النكاح والطلاق والعنف سوا فذلك الاكراه والطواعية  
والمرأة مقدار مهر مثلها لان التزام المال لعقد تمام الرضا  
ويعتلف بالجسد والهزل فختلف ايضا بالاكراه والطوع  
فلا يصح من الزوج التزام ذلك المال مكرها الا ان مقدار مهر  
المثل بحسب الصحة النكاح لا يحاله الا ترضى ان يكون التسمية  
بحسب عند قبول التسمية فيه مكرها اولى ان يحب وما زاد  
على ذلك يبطل لا بعدام الرضا من الزوج بالتزامه ولو ان المرأة  
هي التي اكرهت بعض ما ذكرنا على ان تزوج نفسها منه بالف  
ومهر مثلها عشرة الاف وزوجها اولى بها مكرهين فالنكاح  
جائز ولا ضمان على المكره فيه لان البضع ليس بمال متقوم وتقومه  
على الممتلك باعتبار ثبوت الملك فيها هو مضمون عن الابدال  
وهذا المعنى لا يوجد في حق المكره ثم يقول القاضي للزوج ان  
ثبتت قائم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفوا لها  
فان ابي فرق بينهما ولا تنكحها والحاصل ان الزوج ان كان كفوا  
لها ثبت لها الخيار لما لم يخفها من الضرر بقضاء حقها عن  
صداق مثلها والزوج يتمكن من ازالة هذا الضرر بان يلتزم  
لها كمال مهر مثلها فان التزم ذلك فالنكاح بينهما لا يزم وان  
انى فرق بينهما ولا تنكحها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها  
مكرهه فلها تمام مهر مثلها لا بعدام الرضا منها بالقبول وان  
ولا خيار لها بعد ذلك لان الضرر به اندفع حين استحققت مهر  
مثلها وان دخل بها وهي طاهرة او رخصت بما سمي لها ونكحها

اي

اي حنفه رحمه الله لا وليا حق الاعتراض وعندهما ليس لهما  
ذلك واصله فيما اذا روجت المرأة نفسها من كفوا بدون  
صداق مثلها وقد سناه في كتاب النكاح وان لم يكن كفوا  
لها قلنا ان لا ترضى بالمقام معه سوا التزم الزوج لها كمال  
مهر المثل او لم يلتزم دخل بها او لم يدخل بها لما لم يخفها من  
الضرر في استقراض من لا يكافئها فان دخل بها وهي طاهرة او  
رخصت فلا وليا ان يعرفوا منها لان لا وليا حق الاعتراض  
فمنها ايضا لم يوجد من الا وليا الرضا لسقوط حقهم في الكفاة  
والزوج لا يتمكن من ازالة عدم الكفاة فيكون الا وليا ان يعرفوا  
بمنها سوى رضى ان يتم لها مهرها مثلها او لم يرض بذلك  
وكوان رجلا وجب له على رجل فضاصل في نفس او فيما دونها  
فاكره نوعيد قتل او حبس حتى عفي لعنف وجاز لان العفو عن  
الفضايل بطريق الطلاق في ان الهزل والجدة سوا فانه  
ابطال ملك الاستنفاء وليس فيه من معنى الملك شي ولا ضمان  
له على الجاني لم يلتزم له عوضا ولم يملك عليه شيا ويقوم النفس  
بالمال عند الخطا لصيانته النفس عن الاضرار وهذا لا يوجد  
عند الا سقاطا بالعفو لانه مندوب اليه في الشرع والبدل  
فيه صحيح ولا ضمان على المكره لانه لم يستهلك عليه ما لا متقوم  
فان المكن من استنفاء الفضايل ليس بمال متقوم ولهذا لا  
يفرض تنهوا العنوا اذا رجعوا ومن عليه الفضايل اذا قبله  
الانسان لا يفرض لمن له الفضايل شيئا ولذلك اذا مات من عليه  
الفضايل لا يكون ضمانا لمن له الفضايل شيئا وكذلك المكره  
وجب لرجل على رجل حق من مال او كفا له بنفسه او غيره لا  
يوعيد قتل او حبس حتى ابرى من ذلك الحق كان باطلا  
لان الا برأ عنه تمام الرضا وبسبب الاكراه بعدم الرضا  
لان الا برأ عن الدين وان كان استقاطا ولكن فيه معنى  
الدين لا يرتد برد الدين وابد الكفيل مع لا برأ الاصيل

الملي

استنفر



والكفالة بالنفس من حقوق المال لان صحتها باعتبار دعوى  
المال فلهذا لا يصح البراءة في هذا الفصول مع الاكراه كما لا يصح  
صع الهزل وكذلك لو اكره على تسليم الشفعة بعد ما طلبه  
لان تسليم الشفعة من باب الختان كما لا خذ بالشفعة وهذا  
ملك الاب والوصي في قول اي حنبلي واي يوسف راجع  
الله والختان لعنه تمام الرضى وذلك سخدم بالاكراه ولو  
كان الشفيع حين علم بها اراد ان ينكح بطلبها فاكراه حتى يسد  
فمه ولم يترك ينطق يوما او اكثر من ذلك كان على شفعة  
اذا حل عنه فان طلب عند ذلك والا بطلت شفعته لان  
المستقط للشفعة ترك الطلب بعد التمكن منه الا شترى  
ان ترك الطلب قبل العلم بالبيع لا يتطل الشفعة لا بعد ان تم  
من الطلب وهو لم يكن متكما من الطلب هنا حين سد فمه او  
قبل لان حكمه بطلب شفعتك لتقتلك او لتحبسك  
فلهذا لا يتطل شفعته فاما بعد زوال الاكراه اذا لم يطلب  
بطلت شفعته لترك الطلب بعد الامكان فان قيل  
البيان الاكراه بمنزلة الهزل والهازل يتسلم الشفعة  
قبل الطلب بطلت شفعته لترك الطلب مع الامكان لا الهزل  
بالسليم فاما اذا طلب الشفعة ثم سلمها صارا وانقضا انه  
كان هازلا في التسليم لم يتطل شفعته لما بنا انه بمنزلة الختان  
لعنه تمام الرضى فان قال المشتري انه لم يكف عن الطلب  
للاكراه ولكنه لم يرد اخذها بالشفعة وقال الشفيع بما  
كففت الا للاكراه فالقول قول الشفيع لان قيام السيف على  
راسه دليل ظاهر على انه انما كف عن الطلب للاكراه ولكنه ياتي  
بالله ما منعه من طلب الشفعة الا الاكراه لان المشتري اتي  
عليه ما لو اقتربه لزمه فاذا انكره استخلف عليه ولو ان جلا  
اكراهه اهل الشرك على ان يكفربا لله وله امرأة مسلمة ففعل  
ثم حلى سبيله ففانت قد كفرت بالله تعالى وبنت منك قال

الرجل

الرجل بما اظهرت ذلك وقبلي مطمئن بالايان فقي الفيتا القول  
اقولها وبغرق بينهما لانه لا طريق لنا الى معرفة سره فوجب  
والا الحكم على ظاهر ما يسمعه منه وهذا لان الشرع اقام الظاهر  
الذي يوقف عليه مقام الحكي الذي لا يمكن الوقوف عليه للتيسير  
على الناس فباعتبار الظاهر قد سمع منه كلمة الرده فثبت منه  
امراته ولكنه استحسن فقال القول قوله مع منعه لان  
النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول عمار بن ياسر رضي الله عنه ولم  
يجدد النكاح منه ومن امراته ولان الظاهر شهادته فان  
امتناعه من اخرا كلمة الشرك حتى يحقق الاكراه دليل على انه  
مطمئن القلب بالايان وانه ما قصد بالنكاح الادفع الشر  
عن نفسه وهذا خلاف ما اذا اكره على الاسلام فانه يحكم  
باسلامه لان الاسلام مما يحب اعتقاده فذلك دليل على انه  
قال ما قال معتقدا وهو معارض الاكراه فعندنا ان  
الدليلين يصار الى ظاهر ما سمع منه فاما الشرك مما لا يجوز  
اعتقاده والاكراه دليل على انه غير معتقد فلهذا الحكم  
بردته اذا حدى كلمة الشرك مكرها والله اعلم

## باب ما يكره فيه على

ان يفعله بنفسه او ماله  
ولو ان رجلا اكرهه لصر بالقتل على قطع يد نفسه ففان نهاه الله  
في سعة من ذلك لانه ابتلى بيلتيز فله ان يختار امورا على  
لحد يثبت عايشته رضي الله عنها قالت ما خير رسول الله صلى الله  
عنه وسلم بين امرين الا اختارا بغيرهما ثم حرمة الطرف  
تأبى حرمة النفس والبايع لا يعارض الاصل ولكن يترجح جانب  
الا في اقدامه على قطع اليد مراعاة حرمة نفسه وجب امتناعه  
من ذلك تعريض النفس وتلف النفس يوجب تلف الاطراف  
بحاله لا شك ان اتلاف البعض لا يفسد الكل يكون اولى من



انلاف الحلال لا تدرى ان من وقعت في يده اكله بباح له ان  
يقطع يده ليدفع به الهلاك عن نفسه فقطع طرفه الا انه يقدم  
به المشبه هنا لان هذا ليس في معنى الاكراه الا اكله من كل وجا  
وحرمته الطرف حرمته النفس من وجه فلهذا اختر زعن الالباب  
في الجواب وقال ان شأ الله تعالى في سعة من ذلك فان قطع  
يد نفسه ثم خاصم المكره فيه قضى القاضي له على المكره بالقنود  
لان القطع صار مذهباً الى المكره لما تحقق الاكراه على ما يثبتنه  
في مسألة المكره على القتل ان شأ الله تعالى فكان المكره باشر قطع  
يده وهذا ظاهر على قول اي حنيفه ومحمد رحمه الله وانما  
الاشكل على قول اي يوسف رحمه الله فانه لا يوجب القنود  
على المكره فقبل في هذا الفصل لا قنود عليه عند اي يوسف  
رحمه الله ايضاً ولكن يلزمه ارتشال اليد في ماله وقبل هنا يجب  
القنود عنده لانه انما يجعل المكره اله في قتل الغير لكونه انما لا  
يجل له الاقدام على القتل وهنا يجعل له الاقدام على القتل للمكره الاقدام  
على قطع يده وكان هو اله منزلة المكره على انلاف المال فحب القنود  
على المكن ولو اكرهه على ان يطرح نفسه في النار يوعيد قتل  
فصوان شأ الله تعالى في سعة من ذلك اما اذا كان يرجوا النجاة  
من النار فانه يلقى نفسه على فصد النجاة وان كان لا يرجوا النجاة  
فكذلك الجواب لان من الناس من يختار الم النار على الم السيف  
ومنهم من يختار الم السيف وربما يكون في النار بعض الراحة  
له وان كان ياتي على نفسه وقبل على قياس قول اي يوسف  
رحمه الله ومحمد رحمه الله لا سعة ان يلقى نفسه اذا كان  
لا يرجوا النجاة فيه لانه لو القى نفسه صار مقبولا بفعله نفسه  
ولو امتنع من ذلك صار مقبولا بفعله المكره وحيث لا سعة  
الا لقا فلوليه القنود على المكره وهذا الاشكال عند اي  
حنيفة ومحمد رحمه الله وكذلك عند اي يوسف رحمه الله  
في الصحيح من الجواب لانه لما ابيع له الاقدام صار الم المكره

وكذلك لو اكرهه على ان يطرح نفسه من فوق بيت الا ان  
في هذا الموضع عند اي حنيفه رحمه الله لا يجب القنود كما لو  
اقتاه المكره نفسه وعندهما اذا كان ذلك مما يقبل  
عالمه فهو والقائه التفسير في النار سوى وكذلك لو اكرهه  
على ان يطرح نفسه في ماء وهنا القنود لا يجب على المكره عند اي  
حنيفة رحمه الله كما لو اقتاه نفسه وكذلك عند اي اذا كان  
يرجى النجاة منه وان كان مما يقبل عالمه لا يجب القنود على المكره  
واستدل به محمد بن زيد بن وهب قال استعمل عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه رجلاً على حشش فخرج نحو الجبل فاشتهى الي  
نهر ليس عليه جسر في يوم بارد فقال امير ذلك الجيش  
لرجل انزل فانغ لنا مخاضه بجوز فيها فقال الرجل اي اخاف  
ان دخلت الماء ان اموت قال فاكراهه فدخل الماء فقال يا عمي ه  
يا عمي اه تفر لم تلت ان هلك فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه وهو  
في سوق المدينة قال يا ليك بالسكاه فبعث الي امير ذلك  
الجيش فسرعه وقال لولا ان يكون سنة لا فتدنه منك ثم  
عزمه اليه وقال لا يعمل اي عملاً ابد اقال وانما امر الامير  
بهذا على غير ارادة فله بل ليخلف الما فينظر لهم مخاضه الما فقصم  
عمر رضي الله عنه دنته وكشف من امره وهو يريد قتله بذلك  
وقد دليل على ان القنود يجب على المكره وانما يجب بغير السلا ح  
ومعنى قوله ان يكون سنة يعني في حق من يقصد القتل  
ويكون محطاً في ذلك فهو مصيب على انه اذا كان قاصداً الى  
قتله بما لا يملكه فانه يستوجب القنود وابو حنيفة رحمه الله  
يقول انما قال عمر رضي الله عنه ذلك على سبيل التهديد وقد سدد  
الا م ما لا يحقق ويحذر فيه عن الكذب بعض معارض الكلام  
ولو لم تقطع يد نفسك او لتقطعها انما لم سعة قطعها  
لانها مكره فالمكره من مجوا عما هدد به بالاقدام  
ما طلب منه وهنا في الجانبين عليه صدر قطع اليد فاذا امتنع



صارت من مقطوعة بفعل المكره واذا قدم عليه صارت يده مقطوعة  
بفعل نفسه وهو بمنزلة ما يفعله بنفسه ولا يمتنع بها هـ  
باب المكره فمنها خوفه بما لا يحفظه فلهذا لا يسعه قطعها  
ولو قطعها لم يكن على الذي كرهه تنبي لان سببه الفعل لا  
المكره عند تحقق الاكراه والا كراه ان يدفع عن نفسه ما هو  
اعظم مما تقدم عليه وذلك لا يوجد هنا فادام يكن مكرها  
اقتصر حكم فعله عليه وكذلك لو قال له لعل نفسك  
لهذا السيف او لا قتلتك به لم يكن هذا اكرها لما قلنا  
ولو قل له لقتلنك بالسيف او لقتلنك نفسك بهذا السيف  
او ذكروا له نوعا من القتل هو اشد عليه مما يراه ان يفعل بنفسه  
قلبه الذي كرهه لان الاكراه يحقق هنا فانه قصد بالاقدام  
على ما طلب منه دفع ما هو اشد عليه فالقتل بالسيف الحش  
واشد على البدن من القتل بالسيف لان القتل بالسيف يكون  
في لحظة وبالسيف بطول ويتوالى الاكراه والله اشد حدة  
رضي الله عنه حيث قال فنته السوط اشد من فنته السيف  
وكذلك مادون النفس لو قتل له لخرق يديك بالنار او لنقطعها  
بهذا الحديد فقطعها قطعت يدي الذي كرهه ان كان واحدا  
المتحقق الاكراه منه وان كان عددا لم يكن عليهم في دفعه  
وعليه مردية اليد في اموالهم بخلاف النفس واصل هذا الفرق  
في المباشرة حقيقة فانه لو قطع جماعة يد رجل لم يلزمهم  
القتل عندنا ولو قتلوا رجلا كان عليهم القود وياتي بيان  
هذا الفرق في الديان ان شاء الله تعالى ولو اكره نوعا من  
على ان يطرح ماله في البحر او على ان يحرق ثيابه او يكسر مناعه  
ففعل ذلك فالمكره ضامن لذلك لانه ان تلاف المال مما صلح  
ان يكون المكره فيه اكره فعند تحقق الاجاء يصير الفاعل  
مدنوبا الى المكره وكما نه باشترا التلاف بيده والبناء على رجمته الله  
في هذا الخلفنا لان المكره يباح له الاقدام على التلاف في المال

سوا كان له او لغيره واذا صار الاقدام مباحا له كان هو اكره  
للمكره فالضمان على المكره خاصة واصحابه خسر جوا له قولين  
احدهما ان الضمان على المكره لصاحب المال لانه هو المتلف  
حقيقة ثم يرجع هو على المكره لانه هو الذي اوقعه في هذه الورطة  
والثاني ان الضمان عليهما بصفان لان حقيقة التلاف  
وجدت من المكره والقصد الى الاضرار وجد من المكره فكلنا  
منزلة الشريك في التلاف ولكن الاول اصح لما قلنا وان كرهه  
على ذلك بحبس او قد فعله لم يكن على المكره ضمان ولا قود  
لان المكره انما يصير كالا له عند تمام الاجاء وهو ما اذا خاف  
اختلف على نفسه وليس في التخييد بالحبس والقييد معنى خوف  
التلف على نفسه فيبقى الفعل مقصورا على المكره سواء احدهما  
وهذا الا انه ليس في الحبس والقييد الا اهميل بحقه ومن تلف  
مال الغير اختيارا فاما بقصد ذلك دفع الغم الذي يلحقه  
بحسن اياه على ما اتاه الله تعالى من المال فلا يجوز ان يكون ذلك  
مستغفرا للضمان عنه ولو اكرهه يتلف على ان ياكل طعاما له  
او على ان يلبس ثوبا له فليس به مكرها حتى يحرق لم يصم المكره  
شيئا لانه ليس بفساد بل امره ان يصرف مال نفسه الى حاجته  
وذلك لا يكون فسادا الا شترى ان الاب والوصي بفعلان  
ذلك للصبي ولا يكون فسادا منهما ثم هذا من وجه امر  
بالمعروف فان التعيير وترك الانفاق على نفسه بعد وجوب  
السعة منه عنه وفي الامن بالمعروف دفع الفساد فعندنا  
انما امره بوجه وليس بفساد فلا يكون سببا لوجوب الضمان  
على المكره بخلاف احراق المال بالنار او طرحه في الماء فان ذلك  
فساد لا انتفاع بالمال ولو اكرهه بوعده قتل على ان يقتل  
عبده بالسيف او على ان يقطع يده لم يسعه ان يفعل ذلك لان  
العبد في حكم نفسه باق على اصل الحرية على ما سنا ان دمنه لا يدخل  
تحت القهر الملك لا يسعه الاقدام على ان يفعل شيئا من ذلك



لجبر لو اكرهه عليه فكذلك العبد بخلاف ساير الاموال الا  
تجري ان عند ضرورته المحضه يجوز له ان يصرف ماله الى  
صاحبه وليس له ان يقتل عده لياكل من لحمه فان فعله كان له ان  
ياخذ الذي اكرهه فقتله فودا بعد ان كان قتله وبات  
دية يده ان كان قطع يده بمنزله ماله باشترا المكره ذلك بنفسه  
بناء على اصلنا ان الفتود بحري من الاحرار والمالك في النفس ولا جرى  
فيما دون النفس وان كان الاكراه بحبس لم يكن على المكره شيء  
فاما عليه الادب بالضرب والحبس لان الاجل لم يتحقق فكان  
فعل القتل مقصورا على المولى فلا يجرع على المكره بشئ وليس على المولى  
سوى الاثر لان الحق في بدل نفس العبد للمولى ولا يستوجب  
هو على نفسه عقوبة ولا مالا فاما الاثر فهو حق الشرع وسما  
يصير اما بالادام على قتل الحر مكرها لانه يؤثر روحه على روح  
من هو مثله في الحرمة ويطبع المخلوق في معصية الخالق وقد  
نهاه الشرع عن ذلك فكذلك المولى يكون انما لهذا الطريق ولو  
ان قاضيا اكره رجلا بتهديد بضرب او حبس او قدح حتى يغتر على  
نفسه محذوفا وقصاص كان الاقرار باطلا لان الاقرار بحبس يقتل  
من الصدق والكذب وانما يكون حجة اذا اتى جميع جانب الصدق  
على جانب الكذب والتهديد بالضرب والحبس يمنع رجحان جانب  
الصدق على ما قاله عمر رضي الله عنه ليس الرجل على نفسه بامر  
اذا اضربت او اوبعت ولم يغفل عن احد من المتقدمين من اصحابنا  
رحمهم الله صحة الاقرار مع التهديد بالضرب والحبس في حق  
السارق وغيره الا نتي روى عن الحسن بن زياد رحمه الله ان  
بعض الامراء بعث اليه وساله عن ضرب السارق ليقتر فقال ما لم  
نقطع اللحم الا يميز العظم ثم يدم على مقالته وجاء بنفسه الى  
مجلس الامير لم يمتعه ذلك فوجده قد ضرب به حتى اعترف وجاه  
بالمال فلما رأى الحال موصوعا من يد الامير قال ما رأت ظلم  
اشبه بالحق من هذا فان خلى سبيله بعد ما اقر مكرها ثم اخذ

بامر

بعد

بعد ذلك فجي به فاقرب بما كان لهدد عليه بغير اكراه مستقبل اخذ  
ذلك كله لان اقراره الاول كان باطلا ولما خلى سبيله فقد  
انتهى حكم ذلك الاخذ والتهديد فصار كان لم ياخذ اصلا حتى  
اخذ الا ان فاقرب بغير اكراه وان كان لم خلى سبيله ولكنه قال  
له وهو في يده بعد ما اقراني لا اخذك باقرارك الذي اقررت به  
ولا اضربك ولا احبسك ولا اعرضك فان شئت فاقرب وان  
شئت فلا تقرب فاقرب وهو في يد القاضى على حاله لم يحز هذا الاقرار  
لان كسومه في يده حبسه وانما كان هدهد بالحبس فما دام جالسا  
له كان اثر ذلك الاكراه ماقفا وقوله لا احبسك نوع غرور  
وخداع منه فلا ينبغي عدمه به اشي ذلك الاكراه ولا الظاهر انه  
انما اقر لا حل اقرار المتقدم فانه علم انه لا ينفعه الانكار وانه  
اذا تناقص كلامه في داد السيد يد عليه بخلاف الاول فها  
قد خلى سبيله وصار بحث تمكن من الذهاب ان شافيق قطع به  
اثر ذلك الاكراه وان خلى سبيله ولم يتوارى عن بضرا القاضى  
حتى بعث من اخذه ورد به اليه فاقرب بالذي اقر به اول مرة من غير  
اكراه جديد فان هذا ليس بشئ لانه ما لم يتوارى عن بصره فهو  
متمكن من حبه واخذه فجعل ذلك بمنزله ماله لو كان في يده على  
حاله وان كان حين رده اول مرة لم يحبسه ولكنه هدهد فله  
اقرار اني لست اصنع بك شيئا فان شئت فاقرب وان شئت  
فدع لم ياخذ بشئ من ذلك لانه ما دام في يده فكانه محبوس في سجنه  
فكانه محبوس في سجنه فكان اثر التهديد الاول قائما ارايت  
لو خلى سبيله ثم بعث معه من حفظه له كده في ذلك ولو  
اكرهه قاض يضرب او يحبس حتى يغتر لسرقه او زنا او شرب  
خمر او قتل فاقرب ذلك فاقامه عليه فان كان رجلا معروفا بما اقر  
له الا انه لا منه عليه فالقياس ان يقبض من المكره فيما امكن  
القصاص فيه ويضمن من ماله ما لا يستطاع القصاص فيه لان  
اقراره كان باطلا والاقرار الباطل وجوده كعدمه فبقي هو



مباشرة للجناية بغير حق فيلزم منه القضاء فيما يستطاع فيه القضاء  
ولكن استحسن ان يلزمه جميع ذلك في ماله ويدرأ القضاء  
لان الرجل اذا كان معروفا فاما ان يفر على نفسه فالذي يقع في  
قلب كل سامع انه صادق في اقراره لما اقتره وذلك يورث  
شبهه والقصاص مما يدري بالشبهات ولان على قول اهل المدينة  
رحمهم الله للامام ان يحبر المعروف بذلك الفعل على الاقرار بالضرب  
والجلد فان مرتكب الكثير قل ما يقر على نفسه طائعا واذا اقتره مكرها  
عندهم يصح اقراره ونظام عليه العقوبة فنصير اختلاف العلماء رحمهم  
الله شبهة والقاضي مخير فيما صنع بهذا الاجتهاد في موضعه من  
وجه فيكون مسقطا للقود عنه نفسه واطرافه فنصير ضامنا له  
مراعاة بجرمة نفسه وطرفه وان كان المكره غير معروف بشئ مما  
رُمي به اخذت فيه بالقياس واجتنب القصاص على القاضي فيما  
يستطاع فيه القضاء لانه اذا كان معروفا بالصالح فالذي  
يسبق اليه او هام الناس انه يرى الساحة مما رمي به وانما اقر  
على نفسه كاذبا بسبب الاكراه ونظير هذا ما قتل فممن دخل على  
السان منته شاهر سبعة ما دارمحه فقتله صاحب البيت  
ثم احتصم اولياؤه مع صاحب البيت فقال اولياؤه كان هاربا  
من اللصوص ملجأ اليك وقال صاحب البيت بل كان لصا قد  
فصدقتي فان كان المقتول رجلا معروفا بالصالح فالقول قول  
الاولياؤه وحج القصاص على صاحب البيت وان كان متهما بالدعان  
ففي القياس كذلك وفي الاستحسان القول قول صاحب البيت  
ولا قصاص عليه ولكن عليه الدية في ماله وفي رواية الحسن عن  
ابي حنيفة رحمهما الله لا شئ عليه لان الظاهر تناهد عليه انه كان  
دخل عليه مكارا وانه قد اهدر دمه عليه بذلك ولكن في ظاهر  
الرواية يقول بحمد الظاهر لا يسقط حرمة النفوس  
المحترمة ولا يجوز اهدار الدماء المحفونة ولكن يصير الظاهر  
في اسقاط القود عنه فحج عليه الدية في ماله صيانة لدم المقتول

عن الهدر فكذلك ما سبق والله اعلم  
**باب تعدد العامل**

قال واذا بعث الخليفة عاملا على كون فقال لرجل لقتل هذا  
الرجل عمدا بالسيف ولا تقتلك تقتله المأمور قال فتود على  
الامر المكره في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا فتود  
على المكره دون المكره وقال الشافعي رحمه الله يجب القود  
على المكره قولا واحدا وله في اجاب القود على المكره قولان وقال  
اهل المدينة رحمهم الله عليهما القود وزادوا على هذا فاجبوا  
القود على المسك حتى اذا مسك رجلا فقتله عدو قالوا يجب  
القود على المسك وقال ابو يوسف رحمه الله استحسن الا  
حج القود على واحد منهما ولكن يجب الدية على المكره في ماله في ثلث  
سينين امار في رحمه الله استدل بقوله تعالى ومن قتل مظلوما  
فقد جعلنا لوليته سلطانا والمراد سلطان استيفاء القود من  
العامل والقابل هو المكره حقيقة والمعنى فيه ان من قتل من كان  
لاجبا نفسه تعمد محض مضمون فيلزمه القود كما لو اصابته  
محضه فقتل اسانا واكل من لحمه والدليل على ان القاتل هو المكره  
ان القتل فعل محسوس وهو تحقق من المكره والطابع بصفة واحد  
مغترف به انه قاتل حقيقة ومن حيث الحكم انه ياتم اثم القتل  
على من يشر القتل والدليل عليه ان المقصود بالقتل اذا قدر على قتل  
المكره كان له ان تقتله كما لو كان طائعا وبه يفتل بقول  
كل حكم يتعلق بالقتل فانه لا يسقط عن المكره بالاكراه كالا ثم والتفتيق  
ورد الشهاده واباحه قتله للمقصود بالقتل لولي لان تأخير الضرر  
في اسقاط الاثم دون الحكم حتى ان من اصابته محضه بباح له تناول  
مال الغير ويكون ضامنا ثم هنا لا يسقط اثم الفعل فكذلك  
في حكمه ولا يقال انما ياتم اثم سوء الاحتمار او اثم جعل  
نفسه اله المخلوق في معصية الخالق لانه مكره على هذا كله كما هو



مكره على القتل والشا في رحمه الله يستدل بهذا ايضا الا انه  
يوجب القود على المكره ايضا للتسبب القوي لان القصد  
الى القتل هذه الطريق ظاهر من المتجبرين والفضاض مشروعه  
بطريق الرجوع في مقام السبب القوي مقام المباشرة في حق المكره  
لعل طامرا الدم وتحقيق معنى الزجر كما قال في شهود الفضاض  
يلزمهم القود قال وعلى اصله جرح قطع الطريق بحسب  
الرد والتسبب القوي والدليل عليه ان الجماعة يعملون  
بالواحد فضاضا لتحقيق معنى الزجر ومن وجب القود على المسك  
يستدل بهذا ايضا فنقول المسك قاصد الى قتله بسبب  
له فاذا كان التسبب بتمام مقام المباشرة في احد بدلى  
الدم وهو الدية بمعنى خاف البير في الطريق فكذلك في حكم  
الفضاض لان المسبب اذا قصد شخصا بعينه يكون عامدا  
فيلزمه القود واذا لم يقصد بتسببه شخصا بعينه فهو  
ممنزلة الخطي فعليه الدية وللشافعي رحمه الله طريق اخر ان  
المكره بمنزلة الشئ يلزم في القتل لان القصد وحده من المكره وما  
هو المقصود به وهو الانتقام بحصله والمباشرة وحدثت  
من المكره فكانا بمنزلة الشئ يلزم ثم وجب القود على احدهما  
وهو المكره فكذلك على الآخر والدليل على انها كشيئين انها  
يستزكان في امر الفعل وان المقصود بالقتل ان يقتل جميعا  
وحجة اي حقيقته ومحمد رحمه الله ان المكره ملجأ الى هذا  
الفعل والالجا الى بابلج الجحاة بحل الالجا الى اللجى فيما يصلح  
ان يكون له كما في اتلاف المال فان الضمان بحسب المكره ويصير  
المكره له حتى لا يكون عليه شئ من حكم الاتلاف ومعلوم ان  
المباشرة والمسبب اذا اجتمعا في الاتلاف فالضمان على المباشرة  
دون المسبب ولما وجب ضمان المال على المكره علم ان الاتلاف  
مستوفى الى المكره ولا طريق للتسبب اليه سوى جعل المكره اليه  
للمكره فيه بان ياخذ بيده مع السكين ويقتله غيره وتفسر الالجا

انه صار محولا على ذلك الفعل بالتهديد بالقتل فالالسا محمول  
على حب الحياة ولا يتوصل ذلك الا بالاقدام على القتل فيفسد  
اختيار هذا الطريق ويصير محولا على هذا الفعل واذا فسد  
اختيار الحق بالاله التي لا اختيار لها فيكون الفعل منسوباً الى من  
افسد اختياره وحمله على هذا الفعل لا الى الاكراه فيكون الفعل  
منسوباً الى من افسد اختياره وحمله على هذا الفعل لا الى الاله  
فلا يكون على المكره شئ من حكم الفعل من قضاير ولا دية ولا كفارة  
الا ترى ان شئيا من المفضود لا يحصل للمكره فلعن المقتول من  
اخضر صدقايه فعرفنا انه بمنزلة الاله فاما الام فمقا الاثم  
عليه لا يدل على نفا الحكم كما اذا قال لغيره اقطع يدك فقطعت  
كان اثما ولا شئ عليه من حكم القطع بل في الحكم بجعل كان الامر فعل  
بفسده ثم قد سنا انه مع فساد الاختيار يبقى مخاطبا فلقايه  
مخاطبا كان عليه اثم القتل والفساد اختار لم يكن عليه شئ  
من حكم القتل ثم حققناه المعنى في العذر عن فصل الام من جبين  
احدهما ان تأثير الالجا في تبديل النسبة لا في تبديل محل الجناية  
ولو جعلنا المكره هو الفاعل في حكم الضمان لم يبدل به محل  
الجناية ولو اخر حانة المكره من ان يكون فاعلا في حق الاثم  
بدل به محل الجناية لان الاثم من حيث انه جنابه على حد الدين  
وان جعلنا المكره في هذا الاله كانت الجناية على حد دين المكره دون  
المكره واذا قلنا المكره اثم ويكون الفعل منسوباً اليه في حكم الاثم  
كانت جنايته على دية بارتكاب ما هو حرام محض ونسب  
الاكراه لا يبدل محل الجناية على حد دين نفسه لا يصلح ان يكون الاله  
لغيره والثاني اننا لو جعلنا المكره الاله في حق الاثم كان ذلك اهدار  
وليس تأثير الالجا في الاهدار الا ترى ان في المال لا يجعل فعل  
المكره لفعل يبيده ليس لها اختيار وصحة والمكره اثم باكراهه فلو لم  
يحل المكره اثم كان هذا اهدار للمال في حقه اصلا ولا تأثير  
للالجا في ذلك بخلاف حكم الفعل فانه جعل المكره الاله فيه كان



المكره مواحدًا له لا ان يكون هدرًا ولا يقال الحري اذا اكره  
مسلم على قتل مسلم فان الفعل يصير منسوبًا الى المكره عند دم وفي  
هذا اهدار لانه ليس به هدر بل هو بمنزلة لو باشر الحري قتله  
فيكون المقتول شهيدًا ولا يكون قتل الحري اياه هدرًا وان  
كان لا يواحد شي من الضمان اذا سلم وبه فارق المضطر لانه غير  
ملجأ الى ذلك الفعل من جهة غيره ليصير هو الهالك لا الحري  
ان في المال الضمان واجب عليه فغيرنا به ان حكم الفعل مقصور  
عليه والدليل على ان الفاعل هو المكره ان العضاض يلزمه عند  
الشك في رحمه الله والعضاض عفوقة تندري بالشبهات فعند  
المساواة حتى ان بدون المساواة لا يجب العضاض كما ان المسلم  
والمستأنس وكما في كسر العظام ولا مساواة من المباشرة والتشبيب  
ولا طريق لجعل المكره شريكًا الا بنفسه بعض الفعل اليه واذا كان  
اللاجئ تاجر في نفسه بعض الفعل لا الملقى فكذلك في سبحة جميع  
الفعل اليه ولا معنى لاجاب الفتود على المسك لان العضاض  
حرام مباشر للفعل فانه عفوقة تندري بالشبهات وفي التشبيب  
تقصان فجوز ان تمت به ما تمت مع الشبهات وهو المال ولا يجوز  
ان تمت ما تندري بالشبهات بخلاف حد قطاع الطريق  
فان ذلك حرام الجارية والردة مباشر للحاربة كالقاتل وقتل  
بيننا هذا في السرقة والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم يضر  
الصابر ويقتل القاتل اي محبس المسك ويقتل القاتل وابو يوسف  
رحمه الله قال استحسن ان لا يجب الفتود على واحد منهما  
لان بقا الاثم في حق المكره دليل على ان الفعل كله لم يصير منسوبًا  
الى المكره والعضاض لا يجب الا بمباشرة تامة وقد اعدم ذلك  
من المكره حقيقة وحكما فلا يلزمه الفتود وان كان هو الواحد  
بحكم القتل مما تمت مع الشبهات والدليل عليه ان وجوب  
العضاض يعتمد المساواة ولا مساواة من المباشرة والاكره فلا  
يجوز اجاب الفتود على المكره لا بطريق المساواة ولكن نقول

المكره

المكره مباشر شرعًا دليل ان ساير الاحكام سوى العضاض نحو  
حرمان الميراث والكفارة في الموضع الذي يجب والديه يختص بها  
المكره فكذلك الفتود والاصل فيه قوله تعالى يدع ابناهم  
وليس يحيي نساهم فقد سب الله تعالى الفعل لا اللعين وهو ما  
كان يباشر صون ولكنه كان مطاعا باسمه وامره اكره  
اذا عرفنا هذا فنقول — سوا كان المكره بالغًا عاقلًا او كان  
معنوها او غلامًا غير بالغ فالفتود على المكره لان المكره صار كالآلة  
والبلوغ والعقل لا معنوية في حق لاله وانما المعنوية محقق الاجراء  
لخوف التلف على نفسه ولذلك حكم حرمان الميراث فانه تمت  
في حق المكره ون المكره وان كان الامر غير بالغ لانه ولكنه مطاع  
محقق الاكره منه او كان رجلاً مختلط العقل ولكنه محقق الاكره  
منه فان الفعل يصير منسوبًا اليه وذلك يكون بمنزلة جنابته  
بيده في احكام القتل واستندك بقول الحسن البصري رحمه الله  
في اربعة شهد واعلى رجل بالنار ورحمه الناس فقتلوه ثم رجع بعض  
الشهود ان على الراجع القتل وهذا شيء لا يلوحد به ولكن قصد بهذا  
الا ستمشهاد دفع الشبهة ممن يمسك بالصورة ونقول —  
كيف اوجبتم القتل على المكره ولم يباشر القتل حيا واستندك  
عليه بقولك المدة رحمه الله في المسك ويقتل الردى في  
وان لم يباشر واقتل احد حيا وكذلك لو قال القاتل له لئلا تظن  
بيد او لا تقتلني لم يمنع له ان يفعل ذلك لان لاطراف المومن  
من الحرمة مثل ما لعننه الا سري ان المضطر لا يجز له ان يقطع  
طرف الغير لياكله كما لا يجز له ان يقتله وكذلك لو امره بقطع  
اصبع او نحوه فان هذا الجز منزله حرمة النفس قال  
القتل من المظالم والمكره مظلوم فليس له ان يظلم احدا وان ظلم  
وان اقدم على القتل فليس عليه الا الاثم فاما الفعل في حق الحكم  
صار منسوبًا الى المكره لوجود الاجاب بالتدبير بالقتل وان راى  
الخليفة ان بعدد المكره وحسبه ففعل لا قدمه على ما لا يجز



له الاقدام عليه وان امره ان يضربه سوطا واحدا او امره  
ان يحلق راسه او لحنه او ان يحبس او ان يعبد وهدده  
بذلك بالقتل رجوت ان لا يكون اثما في فعله ولا في تركه اما  
في تركه فلا من المظالم والكف عن المظالم هو العزيمة والمتمسك  
بالعزيمة لا يكون اثما واما اذا اقدم عليه فلا به يدفع القتل  
عن نفسه لهم وحرر من دخل عليه فان بالحبس والعبد وحلق  
الحيية وضرب سوط يدخلهم وحزن ولا يخاف على نفسه ولا على  
شي من اعضائه ولدفع الهلاك عن نفسه قد حضر له الشرع في  
ادخال الهم والحزن على غيره الا شري ان المضطر ياخذ طعام  
الغير بغير رضاه ولا شك ان صاحب الطعام لمحقه حزن بذلك  
الا انه علق الجواب بالرجا لانه لم يجد في هذا لعنه نصا والفتوى  
بالرخصة فيما هو من مظالم العباد بالراي لا يجوز مطلقا فهذا  
قال رجوت وان كان يهدده على ذلك بحبس او قيد او ضرب  
سوط او لحق راسه ولحنه لم يمنع له ان يقدم عليه لشي من الظلم  
قل ذلك او اكثر لان الرخصة عند تحقق الضرر وذلك  
اذا خاف التلف على نفسه وهو بما هدد به هنا لا يخاف التلف  
على نفسه ولو اكرهه بالحبس على ان يقتل رجلا تقتله كان القود فيه  
على القاتل لان بالتهديد بالحبس لا يحقق الاجبا ولهذا كان الضمان  
في المال عند الاكراه بالحبس على المكره دون المكره ولو امره  
بقتله ولم يكرهه على ذلك الا انه يخاف ان لم يفعل ان يقتله  
ففعلا ما امره به كان ذلك منزلة الاكراه لان الاجبا باعتبار خوفه  
التلف على نفسه من الاقدام على الفعل وقد تحقق ذلك هنا ومن  
عادة المحبر من الترفع عن التهديد بالقتل ولكنهم يأمرون ثم لا  
يعاقبون من خالف امرهم الا بالقتل فاعتبار هذا العادة كان  
الامر من مثله بمنزلة التهديد بالقتل ولو اكرهه بوعده بالتلف  
حتى يعتري على مسلم رجوت ان يكون في سعة منه الا شري  
انه لو اكرهه بذلك على الكفر بالله تعالى كان في سعة من اجرا

كلمة الشريك على اللسان مع طمأنينة القلب بالايان فكذلك  
اذا اكرهه على الافتراء على مسلم لان الافتراء على الله تعالى والشتن  
له يكون اعظم من شتم المخلوق الا انه علقه بالرجا لان هذا  
من مظالم العباد وليس لهذا في معنى الافتراء على الله تعالى من كل  
وجه فان الله تعالى مطلع على ما في صميمه ولا اطلاق للمقدور  
على ما في ضميره ولا ان الله عز وجل يتعالى على ان يدخله نقصان  
بافتراء المعتزين وفي الافتراء على المسلم منك عرضه وذلك  
بمقصر من جاهه ولحق الحزن به فلهذا علق الجواب بالرجا قال  
الا ترى انه لو اكرهه على شتم محمد صلى الله عليه وسلم يقتل كان  
في سعة ان شتم الله تعالى لهذا اعظم من قدت امر مسلم ولو  
تهدد بقتل مسلم حتى يشتم محمد صلى الله عليه وسلم او يقدف مسلما  
فلم يفعل حتى قتل كان ذلك افضل لمطأينا انه في الامتناع متمسك  
بما هو العزيمة ولما امتنع خبيب رضي الله عنه حتى قتل سمته  
رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الشهداء ولو تهدد بقتل  
حتى يشرب الخمر فلم يفعل حتى قتل حقت ان يكون اثما وقد بينا  
هذا الفصل الا انه ذكر هنا لفظا يستدل به على انه كان من  
مذهبه ان الاصل في الاشياء الاباحة وان الحرمة بالنهاي  
عنها شرعا فانه قال لان شرب الخمر واكل المسنة لم يحرم  
الا بالنهاي عنها ومن اهل الاصول في هذا كلام ليس هذا موضع  
بيانه ولو اكرهه بوعده بالتلف على ان ياخذ مال فلا قيد فعه  
اليه رجوت ان يكون في سعة من اخذه ودفعه اليه لانه بمنزلة  
المضطر وقد بينا انه بياح للمضطر اخذ مال الغير لدفع به الضرر  
عن نفسه ولكنه علق الجواب بالرجا لان هذا ليس في معنى المضطر  
من وجه فالعذر هناك وهو الجوع ما كان يصنع مضاف الى  
العياد والخوف هنا باعتبار صنع مضاف الى العبد وبينهما  
فرق الا شري ان المعتد اصلي قائما يلزمه الاعادة اذا اطلق  
عنه العقد خلاف المرص قال والضمن فيه على الامر لان الاجبا



قد حقق مصيرا لاخذ والدفع كله منسوباً الى الاملا الامر والمكره  
 بمنزلة الاله له وانما سبعة هذا ما دام حاضرا عند الامر فان  
 كان قد ارسله ليعمل فحاف ان تقتله ان طغره ولم يفعل ان لم  
 يفعل به ما دده به لم يحل للامام الاقدام على ذلك لان الاجا انما  
 يحقق ما دام في يد المكره بحيث يقدر على انقاع ما هده به  
 عاجلا وقد انعدم ذلك حين بعد منه ولا بد من ان يقدر عليه  
 بعد ذلك او لا يقدر ولهذا الفصل من انه لا عد ولا عوان  
 الظلمه في اخذ الاموال من الناس فان الظالم يبعث عاملا الى  
 موضع لياخذ ما لا يقتل العامل باسمه وانه يخاف العقوبة من  
 جهته ان لم يفعل وليس ذلك بعد رله الا ان يكون محصورا من  
 الامراء ما بعد ما بعد من الظالم فلا الا ان يكون رسول الامر  
 معه على ان يرد به عليه ان لم يفعل فيكون هذا بمنزلة الذي كان  
 حاضرا عنده لان كونه تحت يد رسوله كونه في يده وشمس  
 الرسول من رده عليه ليعاقبه بتحقيق الاجا ولو لم يفعل ذلك حتى  
 قتله كان ذلك في سعة ان شاء الله تعالى لانه يجوز عما هو من  
 مظالم العباد وذلك غزوه الاستري ان المضطر ان ياخذ  
 طعام صاحبه بقدر ما يدفع عنه الضرر به ولو لم ياخذ به  
 حتى تلف لم يكن مواجدا به فهذا مثله ولو كان المكره هده  
 بالحبس والقتل لم يسعه الاقدام على ذلك لان الاجا والضرر  
 بهذا التهديد لا يحقق ولو اكره رجلا على قتل ابنه او اوجه بوعده  
 قتل فقتله فقد بينا حكم المسئلة ان الفعل يصير منسوباً الى المكره  
 فيما هو من احكام القتل فكانه هو المباشري به وعلى هذا الحرف  
 مني ما ذكره من المسائل حتى قالوا لو ان لصبر اكرها رجلا  
 بوعيد تلف على ان يقطع يد رجل عمدا كان ذلك لقطعهما ياديهما  
 فعليه ان يقطع يدهما في سبعين ولا فؤد عليهما لان  
 اليد لا تقطعان بيد واحدة وان مات منها فعلى المكرهين القود  
 لان القطع اذا انضمت به الشرايه كان قتل من اصله ولو لم يشر

او الشد

قتله لرميها القود ولو كان الامر واحداً والمأمور اثنين كان  
 على الامر القصاص في اليد ان عاش وفي اليد ان مات من ذلك  
 لان الفعل منسوب الى المكره ولو واحد لو باشر فقطع يده  
 او قبله حب القود عليه فكذلك اذا اكره على ذلك رجلين  
 والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب الاكره على دفع المال واخذه

قال ولو ان لصا اكره رجلا بوعيد تلف حتى اعطي رجلا  
 ماله واكره الآخر مثل ذلك حتى قصه منه ودفعه فذلك المال  
 عنده فالصان على الذي اكرهه دون القايض لان الدافع والقايض  
 كل واحد منهما ملحق من جهة المكره فصير الفعل في الرفع والقبض  
 منسوباً الى المكره والقايض مكره على قصه بوعيد تلف فلا  
 يبقى في جانه فعل موجب للضمان على القايض وان كان قصه بغير  
 امر صاحبه كمن احدثا لقاو وجد لقطه واشهد انه احد لبرده  
 على صاحبه لم يكن عليه ضمان ان هلك عنده وكذلك ان كان  
 اكرم القايض على قصه ليدفعه الى الذي اكرهه فقبضه وضاع عنده  
 قبل ان يدفعه اليه فلا ضمان على القايض اذا حلف بالله ما اخذه  
 ليدفعه اليه طائفاً وما اخذه الا لبرده على صاحبه الا ان يكره  
 على دفعه لان الظاهر لشهده له في ذلك فان فعل المسلم محمول  
 على ما حل ويجل له الاخذ مكرها على قصد الرد على صاحبه ولا يجمل  
 له الاخذ على قصد الدفع الى المكره طائفاً ودفعه وعقله يدعوانه  
 الى ما يحل دون ما لا يحل الا ان في اللقطة لا يقبل قوله على هذا  
 اذا لم يشهد في قول اي حصة ومحمد رحمهما الله لانه منكر من  
 الا شهاد على ما في ضمير من قصد الرد على المالك لانه ان ظهر ذلك  
 عاقبه المكره فلهذا قبلنا قوله في ذلك مع المنس ولو كان اكره  
 صاحب المال على ان يبيد لصاحبه واكره الاخر على ان يفعل  
 الهبة منه ويقبضها بوعيد تلف فقبضها فصاعت عنده فان



قال القابض اخذتها على ان يكون في يدي مثل الود بعه حتى اردتها  
على صاحبها فالقول قوله مع مسمه لان الاكراه شاهده على انه غير  
راغب في ملكها فيكون الضمان على المكره خاصه وان قال  
اخذتها على وجه الهبة للمسلم كان لرب المال ان يسميه  
ان تنا وان تنا المكره لان الموهوب له مضى مال الغير على وجه  
الملك بغير رضا صاحبه وهو طابع في العوض على هذا القصد  
فيكون ضمانا فان ضمن المكره رجع على الموهوب له لانه قام مقام  
من صمته لان المكره ما قصد مباشره الهبة من حصته بملكه  
ايه وفي الاصل اشار الى حرف اخر فقال لانه انما ضمن المال  
لعوض الموهوب له وقد كانت الهبة قبل القبض فلا يجعل الذي  
اكرهها بمنزلة الواهب وما قلناه اوضح لانه اذا جعلنا القابض  
مكرها وكان المكره ضمانا باعتبار نسبة القصد اليه لا سقى  
في جانب القابض سبب موجب للضمان عليه والدليل عليه انه قال  
فان ضمن الموهوب له لم يكن على الذي اكرهه تنه لانه اخذ  
على انه له ولو كان العوض منسوب الى المكره لكان للقابض ان يرجع  
على المكره بما يلحقه من الضمان بسببه فان كان الموهوب له  
يحتسب من الاشهاد عند الهبة انه بعضه للرد فلم يفعل  
كان ضمانا من الاشهاد لان القبض يحكم الهبة على منته لنفسه  
فلا يقبل قوله خلاف ما صرح به الا عند الضرورة وهو اذا  
لم يكن متمكنا من الاشهاد لا تاراينا ان في موضع الضرورة  
يجعل القول قوله فيما في ضميره كالمكره على الكفر اذا قال بعد  
ما تكلم بالكفر كنت مطمئن القلب بالايان قبل قوله ولم يتبين من  
امراته فاما عند تمكنه من الاشهاد لا ضرور فلا يقبل قوله  
بمنزله من وجد عبدا انقا لرجل في يد غيره فلم يقدر على استرداده  
منه الا بشرا او هبة فذهب ذلك منه حتى وهب له واشتراه  
كان ضمانا له الا ان يشهد عند ذلك انه ياخذ ليرده على مولاه  
فاذا شهد لم يضمن وكذلك ان لم يكن متمكنا من الاشهاد يقبل

قوله

قوله في ذلك ولو اكرهه على بيع عبده واكره المشتري على شرايه  
واكرههما على التقاض فذلك الممن والعبد ثم احضوا ضمان العبد  
للبايع وضمان الممن للمشتري على الذي اكرههما لان كل واحد منهما  
ملتجأ على دفع ماله الى الاخر من حصته فان اراد احدهما ان يضمن  
صاحبه سبيل كل واحد منهما عما مضى على اي وجه مضى فان  
قال ففرضته على البيع الذي اكرهنا عليه ليكون له وفاء لا  
ذلك جميعا فالبيع جائز ولا ضمان على المكره فله لان مضى كل  
واحد منهما على هذا القصد دليل الرضا منه بالبيع ودليل الرضا  
كصريح الرضا الا شري انهما لو اكرها على البيع ثم نقضنا بيع  
اكره ثم البيع بينهما فكذلك اذا اقر كل واحد منهما انه مضى على  
وجه الملك وان قال ففرضته مكرها لا رده على صاحبه واتخذ  
منه ما اعطيت وحلف كل واحد منهما على ذلك لم يكن لواحد  
منهما على صاحبه ضمان لان الاكراه دليل ظاهر لكل واحد منهما  
على ذلك لم يكن ما يحيره عن ضميره الا ان صاحبه يدعي عليه ما سوء  
اقر به لزمه الضمان فاذا انكر حلف على ذلك وان حلف احدهما  
وانى الاخر ان يحلف لم يضمن الذي حلف لان مسمه قد استغنى عنه  
سبب الضمان الا ان مسمه صاحبه بالحجه والضمن الذي لم يحلف  
ما مضى لان نكوله كاقراء وذلك مثبت عليه سبب الضمان  
عند قضا القاضي فان كان الذي انى الممن هو الذي مضى العبد  
ضمن البايع فتمت العبد ايها نشا لان فعله بالدفع صار منسوب  
الى المكره والقابض كان طابعا جبر مضى لنفسه على وجه التملك  
فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري لانه ملك بالضمان وما قصد  
سعد البايع من حصته ولا لانه انما ضمنها بالاكراه على القبض وقد  
كان البيع قبل ذلك فلا يكون بمنزلة البايع وقد سنا ان الوجه  
الاول اصح وان ضمنها المشتري لم يرجع بها على المكره لانه اقر  
انه لم يرضه على وجه الاكراه وانما قبضه على وجه الملك وايضا  
بالشرا ولم يرجع على البايع بالممن ايضا لان البايع قد حلف انه



قضى الثمن للرد عليه وقد هلك في يد فلا يضمن له شيئا من ذلك  
ولا يرجع بالتقاضي على المكره ايضا لانه اقرا انه دفع الممنطوعا وانه  
كان راجيا بالبيع وان كان المشتري حلف وانى البايع الممن  
فلا ضمان في العبد على من اخذه واما الممن فان شئ المشتري ضمنه  
المكره وان تناصمته وان تناصمته البايع لان البايع بذكوله  
اقرا انه قبض الثمن لنفسه طابعا دفع الثمن وفعل الدافع منسوب  
الى المكره للاجاء فان ضمن البايع لم يرجع به على المكره لانه ضمن  
تفعل كان غاملا فيه لنفسه طابعا وان ضمنه المكره رجع به  
على البايع لانه قام مقام من ضمنه ولا نه ملكه بال ضمان والقابض  
كان طابعا في مضيه لنفسه مضمون له ذلك ولو اكرههما على  
البيع والشرا ولم يذكر لهما قصفا فلما تناهما لم يتقاصحا حتى  
فارقا الذي اكرههما تم تقاصضا على ذلك البيع فهدا رضاهما  
بالبيع واجازة له لان البيع مع الاكراه كان منعقدا ولم يكن  
نافذا جائزا لا بتمام الرضا منهما فاذا وجد دليل الرضا ترك ذلك  
منزلة التصريح بالرضا بالاجارة طوعا وقد بينا الفرق بين  
الهبة وبين البيع ان الاكراه على البيع لا يكون اكرها على التسليم  
والاكراه على الهبة يكون اكرها على التسليم ولو كان الاكراه  
في الوجه الاول على البيع والقبض بغير تلف بل بحبس او قيد  
وتقاصضا على ذلك مكرهين لم يحز البيع لان نفوذ البيع لعته  
تمام الرضا وبالتهديد بحبس بعد تمام الرضا فان جاع ذلك  
عندهما فلا ضمان لواحد منهما على المكره لان فعلهما لم يصير  
منسوبا الى المكره فان نسبة الفعل اليه بالاجاء وبالتهديد  
بالحبس لا تحقق الاجاء ولكن كل واحد منهما ضامن لما قبض  
من مال صاحبه لانه قبضه بحكم عقد فاسد وفعل كل واحد  
منهما في القبض مقصور عليه وقد مضى بغير رضا صاحبه  
ولو قصده بحكم العقد الفاسد بغير رضا صاحبه كان مضمونا عليه  
ثمنا اولى ان يكون مضمونا عليه ولو اكرهه بالحبس على ان يودع

ماله

٨٧  
ماله هذا الرجل واكرهه الاخر بالحبس على قبوله ودعاه  
فقبله وصناع عنده فلا ضمان على المكره ولا على القابض اما على  
المكره فلا بتمام الاجاء من جهته واما على القابض فلا نه  
ما قبض لنفسه واما مضيه لحفظه ودعاه ويرده على صاحبه  
اذا تمكن منه ومثل هذا القبض لا يكون موجبا للضمان عليه  
وان انعدم الرضا من صاحبه فمالو هبت الزبح بثوب انسان  
والعنه في حجر عير فاخذه ليرده على صاحبه فذلك لم يكن  
ضامنا شيئا ولو اكرهه بالحبس على ان يهب ماله لهذا ويضعه  
اليه واكرهه الاخر بالحبس على قبوله ومضيه فذلك فالضمان  
على القابض لانه مضيه على وجه التملك وفعله في القبض مقصور  
عليه فانه غير ملجأ من جهة المكره فلهذا كان الضمان عليه دون  
المكره ولو كان الرد القابض بوعده بلف على ذلك لم يضمن  
القابض ولا المكره شيئا اما القابض لانه ملجأ الى القبض وذلك  
بعدم الفعل الموجب للضمان بحقه واما المكره فلان الدافع  
لم يكن ملجأ في دفع المال اليه لانه كان مكرها بالحبس ففي حكم  
الدفع مقصورا على الدافع قال ابو حازم رحمه الله وهذا  
غلط لان فعل الدافع لم يصير منسوبا الى المكره ففعل القابض ضار  
منسوبا اليه واما مضيه بغير رضا المالك فكان المكره قبضه  
بنفسه فيبغي ان يكون المكره ضامنا من هذا الوجه وما قاله  
في الكتاب اصح لان هذا القبض منتم للهبة وفي مثله لا يصلح  
المكره الهبة المكره الا شري المكره لو مضيه بنفسه لا يتم الهبة  
به مالموجب للضمان على المكره تقويت اليد على المالك وذلك  
بالدفع والاخراج من يدهما بالقبض لان الاموال محفوظة  
بالايدى وفعل الدافع لم يصير منسوبا الى المكره ولو اكره  
الواهب بلف واكرهه الموصوب له بحبس كان لصاحب  
المال ان يضمن ان شئ المكره وان شئ القابض لان فعل الدافع  
منسوب الى المكره لكونه ملجأ من جهته فكون المكره ضامنا



له وفضل القايض مفضو ر عليه لانه كان مكرها على القبض بالحبس  
وقد حبسه ففضه على وجه التملك وكان للدافع ان ضمن ايها  
تتافان ضمن المكره رجع على القايض لما قلنا وكذلك في البيع اذا  
اكره البايع بوعيد تلف على البيع والمقايض واكره المشتري على  
ذلك بالحبس فمقايضا وصناع المال فلا ضمان على البايع فيما مضى  
بعد ان حلف ما مضى الا ليرده على صاحبه لانه ملجأ الى القبض  
فيكون مقبول القول في انه فضه للرد مع مئنه وللبايع ان  
ضمن المكره قيمة عبده لانه كان ملجأ الى تسليم العبد من جهة  
تبرير رجع بها المكره على المشتري لما بينا ان البيع لم ينفذ من جهة  
المكره وقد ملكه بال ضمان وان تنال البايع ملكها ضمنها المشتري  
لان فعله في القبض مقصور عليه وقد فضه على وجه التملك  
وان لم يكن راضيا بسببه ثم لا يرجع المشتري على المكره بالقيمة  
ولا بالتمن اما القيمة فلا لانه انما ضمنها بعض كان هو فيه عاملا  
لنفسه واما الثمن فلا لانه كان مكرها على دفع الثمن بالحبس وذلك  
لا يوجب لسببه الفعل للمكره في حيز الضمان وفي هذا طعن  
ابو حازم رحمه الله ايضا كما في الهبة ولو كان اكره البايع بالحبس  
واكره المشتري بالقتل فلا ضمان للبايع في العبد على المشتري ولا  
على المكره لان المشتري ملجأ الى القبض فلا يكون ضمانا مستبها  
والبايع ما كان ملجأ الى الدفع من جهة المكره فيقتصر حكم الدفع  
عليه فلهذا الا ضمان على المكره والمشتري ان ضمن الثمن  
ان تنال البايع وان تنال المكره لانه ملجأ الى دفع الثمن من جهة  
المكره وكان البايع غير ملجأ الى فضه فاقصر حكمه بفضه  
بالقبض عليه والمشتري الجبار فان ضمن المكره رجع به  
على البايع لانه قام مقام من ضمنه ولا لانه ملك المصوب  
بالضمان ولم ينفذ من جهة من ملك الثمن فيرجع على البايع بالتمن  
والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب من الاكراه على الاقرار

قال واذا اكره الرجل بوعيد تلف على ان يقرب بعثق ماض  
او طلاق او نكاح وهو يقول لم افعله فاقربه مكرها فالقرار  
باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت لان الاقرار  
خير مقتل من الصدق والكذب والا كراه الظاهر دليل على انه  
كاذب فيما يقربه فاصدا في دفع الشر عن نفسه والمخير عنه اذا كان  
كذبا فيما لاخبار لا يصير صدقا الا تشرى ان فربه المعتز  
وكفر الكافر من لا يصير حقا باخبارهم به والدليل عليه انه لو  
اقر به طابعا وهو يعلم انه كاذب في ذلك فانه لسعه امساكها  
فيما منه ومن الله تعالى الا ان القايض لا يصدق على ذلك لانه  
ما مورب بتناع الظاهر والظاهر ان الانسان لا يكذب فيما  
يلحق الضرر به فاذا كان مكرها وجب تصديقه في ذلك لوجوب  
الاكراه فذلك فلهذا لا يقع به تنقي والا كراه بالحبس والقتل  
في هذا سوا لان الاقرار تصرف من حيث القول ويعتد تمام  
الرضا وسبب الاكراه بالحبس مقدم ذلك وكذلك الاقرار  
بالرجوع او الفتي في الالة والعفو عن دم العمد فانه لا يصح مع  
الاكراه لما قلنا وكذلك الاقرار في عبده انه انه او في جاريته  
انها ام ولد لان هذا اخبار عن امر سابق خفي فالا كراه دليل  
على انه كاذب فيما يحبره فان قيل اليس عند اي حصة رحمه الله  
اذا قال لمن هو اكبر سننا منه هذا اني لعنك عليه وهما يتنقن  
بكذب به فيما قال فوق ما ينفق بالكذب عند الاقرار مكرها  
فاذا نفذ العتق منه يعني ان ينفذ هنا بطريق الاولى قلنا  
ابو حنيفة رحمه الله جعل ذلك الكلام مجازا عن الاقرار بالعتق  
لانه قال عتق علي من حيث ملكته وباعتبار هذا الجوار لا يظهر  
وحجنا بيب الكذب في اقراره فاما عند الاكراه اكثر ما فيه ان  
يجعل هذا مجازا عن الاقرار بالعتق ولكن الاكراه يمنع صحة الاقرار  
بالعتق كما يمنع صحة الاقرار بالنسب ولو اكره نصراني على الاسلام



قال سلم كان مسلماً لوجود حقيقته الاسلام مع الاكراه فان  
 ذلك بالتصديق بالقلب والافترار باللسان وقد سمعنا اقراره  
 بلسانه وانما يعبر عما في قلبه لسانه فلهذا يحكم باسلامه والاصل  
 فيه قوله تعالى وله اسلم من السموات والارض طوعاً وكرهاً  
 وقال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقبل الناس حتى يقولوا لا اله  
 الا الله وقد قبل من المنافقين ما اظهر وامر الاسلام مع علمه انهم  
 اظهروا ذلك خوفاً من السيف وهذا في احكام الدين فاما فيما  
 منه ومن ربه اذ لم يكن معتقداً فيما يقول لا يكون مسلماً  
 والد مي في هذا والخرى سواء عندنا والشافعي رحمه الله منها  
 باعتبار ان اكراه الخرى على الاسلام اكراه بحق وقد قررنا فيما  
 سبق وشرق من الاكراه على الاسلام ومن الاكراه على الردة وقال  
 الردة انما يحصل بتدليل الاعتقاد والاكراه دليل ظاهر على انه  
 غير مبطل لا اعتقاده فاما الاسلام في احكام الدين انما يثبت  
 بالافترار باللسان مع التصديق بالقلب ولا طريق لنا الى الوقوف  
 على ما في قلبه وقد سمعنا اقراره مع الاكراه فلهذا حكمنا باسلامه  
 فان رجع عنه الى النصرانية احصر على الاسلام ولم يقبل استخساناً  
 وفي القياس يقبل لانه بدل الدين وقال صلى الله عليه وسلم  
 من بدل دینه فقتلوه وهذا لان الاكراه لم يمنع صحة الاسلام  
 فكان المذكور كالطابع فيه ولكنه استحسن اسقاط القتل عنه  
 للشبهة التي دخلت لانا لا نعلم سقم حقيقته ولا دله قد تعارضت  
 فكون الاسلام مما يحب اعتقاده دليل على انه معتقد والاكراه  
 على انه غير معتقد ما يقول — وبعارض الادله شبهه في دري  
 ما سدرى بالشبهات وهذا نظير القياس والاستخسان  
 في المولود من المسلمين اذا بلغ مرتد احصر على الاسلام ولا يقبل استخساناً  
 والذي اسلم سعيه في صغره اذا بلغ مرتد احصر على الاسلام ولا  
 يمكن للشبهة المتمكنة فيه لسبب اختلاف العلماء رحمه الله  
 ولو كان كرهه على الاقرار بالاسلام ما مضى منه فالافترار باطل

لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما اخبر من الاقرار بالاسلام  
 ما صحت وكذلك لو اكرهه بوعيد تلف او غير تلف على ان يفر  
 بانه لا فؤده قبل هذا الرجل ولا بينه له عليه ما لا قرار باطل  
 لان الاكراه دليل على انه كاذب فيما يقدر به بخلاف ما اذا اكره  
 على انشاء العتوق ان ادعاه بعد ذلك واقام اليه عليه ما حكم  
 له بالفؤد ولان ما سبق منه من الاقرار بالعفو قد بطل  
 فكان وجود كعدمه وكذلك لو اكرهه على ان يقرب بانه لم  
 يتزوج من المراه وانه لا بينه له عليها ذلك او على ان هذا  
 ليس بعبد وانه حراً لاصل في قراره بذلك باطل لان الاكراه  
 دليل على انه كاذب فيما اقربه فلا يمنع ذلك قبول بيته على ما  
 يدعي من النكاح والرق بعد ذلك الا تدرى انه لو اقرب بشي  
 من هذا اصار لا لم يلزمه شي فيما بينه ومن ربه ولو اقرب بطابع  
 وهو يعلم انه كاذب فيما قال وسعه امساك المراه والعبد  
 فيما منه ومن ربه بخلاف الانشاء هذا الوجه يقع الفرق  
 من هذه الفصول والله اعلم

## **باب من الاكراه على النكاح**

والخلع والعنق والصلح من ذم العمد  
 قال — ولو ان رجلاً اكرهه بوعيد تلف حتى خلع امراته على الف درهم  
 ومهرها الذي ترقحها عليه اربعة الاف وقد دخلها والمراه  
 غير مكروه فخلع واقع لان الخلع من جانب الزوج طلاق  
 والاكراه لا يمنع وقوع الطلاق بغير جعل فكذلك بالجعل وللزوج  
 على امراته الف درهم لانها قد التزمت الالف طابعه باراء ما  
 سلم لها من النسوة ولا شي على المراه للزوج لانه المثل عليه ما  
 النكاح وقد مننا انه لا فيم تلك النكاح عند الخرج من ملك  
 الزوج وانه ليس بمال فلا يكون مصنونا بالمال اصلاً بل عند الحاجة  
 الى الصيانة والمضمون المحل للملوك لا الملك الوارد عليه ولهذا



جازا زالة الملك بغير شهود ولا عوض وكذلك لو اكره  
 ولي العمد على ان يصلح منه على الف درهم فالأمر لا يمنع اسقاط  
 القود بالعفو فكذلك لا يمنع اسقاط القود بالعفو بالصلح  
 ولا شيء له سوى الف على الذي كان قبله الدم ولا شيء لصاحب  
 الدم على الذي اكرهه لان القاتل بالتزيم الزيادة على الف والمكره  
 اتلف عليه ما ليس بمال متقوم وهو ملك استيفاء القود وهذا  
 ملك غير مضمون بالعفو مندوب اليه شرعا وبه فارق النفس  
 فانها مضمونة بالمال عند الاتلاف خطا صيبا نه لها عن الاضرار  
 ولو اكره على ان يعتق عبده على ما به درهم وقبله العبد وسمته  
 الف والعبد غير مكره فالعتق جائز على المالك لان الاكره لا يمنع  
 صحة اسقاط الرق بالعتق والعبد التزم الما به طوعا ثم يحبر مولى  
 العبد فان تناضمت الذي اكرهه قيمة العبد لانه اتلف عليه  
 ملكا في العبد بالاداء المالح وملك في العبد ملك مال متقوم  
 فيكون مضمونا على المتلف بخلاف ما سبق فترجع المكره على العبد  
 بما به لان المولى اقامه مقام نفسه حين ضمنه البينة في الرجوع  
 على العبد بالمسمى وان تنا المولى اخذ العبد للما به ورجع على  
 المكره بقسمها به تمام القيمة لان ما زاد على قدر المسمى من الما به  
 اتلفه المكره عليه لعرض عوض فان قيل فلماذا كان له ان  
 يرجع بجميع الالف على المكره وقد اتلف عليه مقدار الما به بعوض  
 قلنا لان هذا العوض في ذمة مقلبه فان العبد يخرج  
 من ملك المولى ولا شيء له فهو كالتاوى فان قيل لماذا لم  
 يجعل اختيار المسمى ابرامه للمكره قلنا في مقدار الما به  
 يجعل هكذا لان له ان يرجع بها على الما بها في الزيادة على  
 ذلك حقه متعين في ذمة المكره ولو كان اكرهه على العفو  
 بالف درهم الى سنة وقيمت الف فالمولى بالخيار ان يشامر  
 المكره فيمنه عبده لانه اتلف عليه ما لينة بذلك لا يصل اليه  
 الا بعد مضي الاجل وان تنا اسع العبد بالالف بعد مضي السنة

لا

لا يتزيم ذلك طوعا فان اختار تضمين المكره قام المكره مقام  
 المولى في الرجوع على العبد بالمسمى عند حلول الاجل فاذا اخذ  
 ذلك منه امسك الفامقدرا وما عزم ونصدق بالفضل لا به  
 حصل له بحسب خبيث وان اختار ابتاع العبد فلا شيء له على  
 المكره بعد ذلك لانه ضار راضيا بما صنع حين اختار ابتاع  
 العبد فان كانت الالفان نحو ما حلل بم منها فطلب المولى  
 العبد بذلك التزم بعنرا كراه فهدا منه اختار لا ابتاع العبد  
 ولا ضمان له على المكره بعد ذلك لان مطالبته اياه بذلك  
 التزم دليل الرضا منه بما سبق فيكون كالنصرخ بالرضا وذلك  
 لسقط حقه في تضمين المكره ولو اكرهت امرأة بوعده تلف  
 او حبس حتى يقتل من زوجها قتلته على الف درهم فقتلت  
 منه ذلك وقد دخل بها ومهرها الذي تزوجها عليه اربعة آلاف  
 او خمسماية فالطلاق رجعي ولا تنس عليها من المال لان التزيم  
 البذل يعتمد تمام الرضا وبالا كراه من عدم الرضا سوى كان  
 الاكره بحبس او يقتل ولكن وقوع الطلاق يعتمد وجود القبول  
 لا وجوب القبول الا ترى انه لو طلق امراته الصغيرة على ما  
 قال فقتلت وقع الطلاق ولم يحجب المال والسبب الاكره  
 لا بعدم القبول فلهذا كان الطلاق واقعا ثم الواقع بصريح  
 اللفظ يكون رجحيا اذا لم يحجب العوض بمقابلةته وهذا لا عوض  
 عليها فكان الطلاق رجحيا وقد ذكر في الجامع الصغير انها اذا  
 شرطت الخيار لنفسها بالثلاثة ايام في الطلاق بمال عند اي حصة  
 رجه الله لا يقع الطلاق ما لم يسقط الخيار وعندهما الطلاق  
 واقع والمال لازم وكذلك لو هزلت بقول الطلاق بمال وانقضا  
 على ذلك عند اي حصة رجه الله لا يقع الطلاق ما لم يرض بالتزام  
 المال وعندهما الطلاق واقع والمال واجب في كل حاجة الى الفرق  
 من مسله الاكره ومسله الخيار والهزل فاما ابو حنيفة رجه  
 الله قال الاكره لا يجدم الاختيار في السبب والحكم

صوابه  
 ذلك منه



وإنما بعدم الرضا بالحكم فلو جود الاختيار في السبب  
والحكم ثم القبول ووقع الطلاق ولا نعدم الرضا لا يجب  
المال وكان المال لم يذكر أصلا فاما خيار الشرط لا يعدم  
الاختيار والرضا بالسبب وبعدم الاختيار والرضا بالحكم  
فتوقف الحكم وهو وقوع الطلاق وجوب المال على  
وجود الاختيار والرضا به وكذلك الهزل لا ينافي الاختيار  
والرضا بالسبب وإنما بعدم الرضا والاختيار بالحكم فتوقف  
الحكم لا نعدم الاختيار في حقه وصح التزام المال به موقوفا  
على أن يلزمه عند تمام الرضا به وهما يقولان لا كراه  
بعدم الرضا بالحكم ولا نعدم الاختيار في السبب والحكم  
جميعا ثبت الحكم وهو الطلاق ولم يجب المال لا نعدم  
الرضا بالسبب والحكم لا يفصل عن السبب قال الرضا بالسبب  
فيما يكون رضا بالحكم فيقع الطلاق ويجب المال لأن  
المال صار متبعا للطلاق في الحكم وفي الإكراه انعدم الرضا  
بالسبب فلا يثبت ما يعتمد بثبوته الرضا وهو الطلاق قال  
قالت بعد ذلك قد رضيت تلك التولية بذلك المال  
جاء ولزمها المال ويكون التولية ثالثة في قول  
أي حصة رحمه الله وقال محمد رحمه الله إجارها باطلة  
وهي تولية رجعية ولم يذكر قول أي يوسف رحمه الله  
فنقل قوله كقول محمد رحمه الله والأصح أن قوله كقول  
أي حصة رحمه الله لم يجعل قوله كقول محمد رحمه الله  
قال المسألة فرع لما سنا في كتاب الطلاق إذا قال راته  
انتطالق كيف سنت عند أي حصة رحمه الله تولية  
رجعية ولها الخيار في جعلها بآئنه وعندهما لا عليها  
تتى ما لم يشأ من أصله أنه يقع أصل الطلاق وفيه ما  
في الصفة هنا أيضا يقع أصل الطلاق ويصح ما ينبغي لها  
المسبة في صفة فإذا التزمت المال طوى ما رت التولية

بآئنه وعندهما لا يجوز أن يبقى لها مسبه بعد وقوع أصل  
الطلاق ولهذا لم يقع أصل الطلاق هنا ما لم يسا وهنا وقع أصل  
الطلاق بقبولها فلا رأى لها بعد ذلك في التزام المال ليعتبر  
صفة تلك التولية ومن قال أن قول أي يوسف كقول  
أي حصة رحمه الله جعل المسألة فرع لما سنا في كتاب الدعوى  
أن من طلق امرأته تولية رجعية ثم قال جعلها بآئنه عند  
أي حصة وأي يوسف رحمه الله نصبر ما سا وعند أي محمد  
رحمه الله لا نصبر ما سا فكذلك المرأة ذلك بالتزام المال وعند  
محمد رحمه الله لما لم يكن الزوج ولا جعل التولية الرجعية  
بآئنه فكذلك لا يكون لها ذلك بالتزام المال ولو كان مكان  
التولية خلق بالف درهم كان الطلاق بآئنه ولا تنى عليها  
لأن الواقع بلفظ بلفظ الخلع ما من غير اعتبار وجوب  
المال فإن الخلع مسبق من الخلع ولا نزاع في اللفظ ما وجب  
السوية ولهذا لو خلع الصبي على مال وقبلت كان الواقع  
بآئنه بخلاف لفظ صريح الطلاق ولذلك الصلح مردم العمد إذا  
أكره القاتل بقتل أو حبس على أن صلح الولي على أكثر من الدية  
أو أقل منها فصالحه بطل الدم لوجود القبول مع الإكراه وليس  
على القاتل من المال تنى لأن التزام المال يعتمد تمام الرضا وذلك  
ينعدم بالإكراه ولو خلع امرأته قبل أن يسلع وقد دخل بها  
على الف درهم فعلت وقع الخلع لوجود القبول منها ولم يجب  
المال لأن الصغير لا يملك الإكراه بالقبول ولكن بنا في صحة التزام  
المال لا يتبرى من التزام المال منه عوضا عن مال لا يكون  
صحيحا غير مال أولى وكذلك لو كان لرجل على رجل دهم عهد  
فصلح به علام لم يسلع على ما ضمنه له الغلام على أن يفي جاز  
القبول ممن تنظر عليه الضمان ولا تنى عليه لأن  
الصغير بنا التزام المال بحصة الضمان وإنما ورد هذا  
الإيضاح له الإكراه ولذلك لو أكره العبد على أن يقبل



العقود من مولا به مال قليل او كثير عتق لوجود القبول ولا شيء  
عليه من المال لا بقاء الرضا من العبد بالقرام المال ولو اكره الزوج  
على ان يطلق امراته بالف درهم واكرهت المرأة على ان يقبل ذلك ففعله  
وقع الطلاق بغير مال لان الاكره لا ينافي الاختيار في الاجاب  
والقبول وانما عدم الرضا به والمال لا يجب بدون الرضا به  
وكذلك هذا في الصلح من العقود والعتق على مال الا ان المولى ان  
يضمن المكره قيمه عبده ان كان اكرهه بوعده قتل وان كان اكرهه  
بحبس لم يضمن شيئا لما سنا ان الاتلاف انما يصير مذهبنا الى  
الى المكره عند الاجا التام وذلك بالاكره بالقتل دون  
الاكره بالحبس والله اعلم

## باب الرأى على الزنا والقطع

كان ابو حنيفة رحمه الله يقول اول لو ان سلطانا او غيره  
اكره رجل حتى زنا فغلبه الحد وهو قول رفر رحمه الله ثم رجع  
فقال لا حد عليه اذا كان المكره سلطانا وهو قولهما وجه  
قوله الاول ان الزنا من الرجل لا يتصور الا بائنا رالا له  
ولا تنشر الله الا ببلد وذلك دليل الطواعية مع الخوف  
لا يحصل انتشار الا له وفترق على هذا القول من الرجل والمراة  
قال المراه في الزنا محل الفعل ومع الخوف يحقق التمكن منها  
الاتري ان فعل الزنا يحقق وهي نائمة او مغشى عليها لا تشعر بذلك  
بخلاف جانب الرجل وفترق على هذا القول بين الاكره على الزنا  
ومن الاكره على القتل قال لا قود على المكره وعليه الحد ففي كل  
واحد من الموضعين الجريمة لا تكسف بالاكره ولكن القتل لا يصلح  
ان يكون المكره فيه الله للمكره بسبب الاجا بصير الفعل مذهبنا  
الى المكره ولهذا الزمه القضا صر واذا صار مذهبنا الى المكره صار  
المكره الله فاما الزنا فاعل لا يتصور ان يكون المكره فيه الله للمكره  
لان الزنا باالة الغير لا يتحقق ولهذا لا يجب الحد على المكره فبقى

الفعل مفصورا على المكره فيلزمه الحد ووجه قوله الاخر  
ان الحد مشروع للزجر ولا حاجة الى ذلك في حالة الاكره  
لانه منرجى الى ان يحقق الاجا وخوف التلف على نفسه فانما  
كان قصده بهذا الفعل دفع الهلاك عن نفسه لا اقتضا الشهوة  
فيصير ذلك شبهة في اسقاط الحد عنه وانتشار الا له  
لان الحد على البقاء الخوف فقد ينتشر الا له طبعيا من غير اختيار  
له في ذلك ولا قصد ثم على القول الاخر قال ابو حنيفة رحمه  
الله ان كان المكره غير السلطان يجب الحد على المكره وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا كان قادرا على انقاذ ما هدد به  
به فلا حد على المكره سلطانا كان او غيره قيل هذا اختلاف  
عصر فقد كان السلطان مطاعا في عهد ابي حنيفة رحمه الله  
ولم يكن لغير السلطان من القوة ما يقدر على الاكره فاجاب  
بنا على ما تنهت في زمانه ثم تغير حال الناس في عهدهما وظهر  
كل متغلب في كل موضع فاجابا بنا على ما عابنا وقيل بل هو اختلاف  
حكم فوجه قولهما ان المعتبر في اسقاط الحد هو الاجا وذلك  
بان يكون المكره قادرا على انقاذ ما هدد به لان خوف التلف  
للمكره بذلك يحصل الاتري ان السلطان لو هدد به وهو  
يعلم انه لا يفعل ذلك به لا يكون مكرها وخوف التلف يحقق  
عند قدوم المكره على انقاذ ما هدد به بل خوف التلف باكره  
غير السلطان اظهر منه باكره السلطان فالسلطان ذوا اياه  
الامور لعله انه لا يقو به ذلك بقوة السلطان ساعة فساعة  
حينئذ رحمه الله يقول الاجا لا يحقق باكره غير السلطان  
واما تنقيح باكره السلطان لانه لا يتمكن من دفع السلطان عن  
نفسه تنجأ الى من هو اقوى منه ويتمكن من دفع اللص عن  
نفسه باكره القوة السلطان فان اتفق في موضع لا يتمكن  
من ذلك لضعف والحكم انما سني على اصل السبب لا على الاحوال  
وباغتبار الا يتمكن دفع اكره السلطان بقوة السلطان ولا



يمكن دفع اكره السلطان بشئ ثم ما يكون معيار الحكم يعتبر فيه  
 السلطان معيار اللقط الغرض من الاربع الى الركعتين يوم الجمعة  
 واقامة الخطبة مقام الركعتين يعتبر فيها السلطان ولا يقوم  
 وذلك غير مقامه ثم في كل موضع وجب الحد على المكره لا على  
 المهر لها وقد سنا هذا في الحد ودان الحد والمهر لا يحتاجان  
 عندنا لسبب فغل واحد خلافا للشافعي رحمه الله وفي كل موضع  
 سقط الحد وجب المهر لان الوطى في غير الملك لا سفك عن حد  
 او مهر فاذا سقط الحد وجب المهر لان الوطى في غير الملك  
 لا سفك لاظهار خطر الحمل فيه مضمون عن لا يتبدل المحترم  
 كاحترام النفوس ويستوى ان كانت اذنت له في ذلك او استكرهها  
 فغير مشكل لان المهر يجب عوضا عما تلف عليه ولم يوجب  
 الرضا منها لسقوط حقيقتها واما اذنت له في ذلك فلا نه لا يجل  
 لها تشريعا ان تاذن في ذلك فيكون اذنها لغوا لكونها محجورة  
 عن ذلك تشريعا بمنزلة اذن الصبي والمجنون في اتلاف ماله او هي  
 منتهى في هذا الاذن لما لها في هذا الاذن من الخط بمجعل الشرع  
 اذنها غير معينة للنته وجوب الضمان لصيانه الحمل عن الابتدال  
 والحاجة الى الصيانة لا بعدم بالاذن الا تشرى انها لو  
 زوجت نفسها بغير مهر وجب المهر ولو مكنت من نفسها بغير  
 مهر وجب المهر ولو مكنت نفسها بعقد فاسد حتى وطئها  
 الزوج ولم يكن سمي لها مالا وجب المهر فلهذا مثله وهو  
 آثم في الوحيين جميعا اما اذا استكرهها فلا نه ظالم لها وحرمة  
 الظلم حرمة مائة وكذلك ان اذنت له في ذلك لان اذنها  
 لغو غير معينة بحد حرمة الزنا حرمة مائة لا استثنائها بها  
 ولم يحل في شئ من الادب ان يخلف حرمة المسته وشم الخنزير  
 فذلك الحرمة مفقده بحالة الاحتمار لوجود الانصب  
 على استثنائها حالة الضرورة في قوله تعالى الا ما اضطرتم اليه  
 وان امتنع من ارتكاب الحرام وبدل نفسه لا يقام ضاه الله تعالى

في الوقوف على حد الدين بالخروج عن محاوره وفما يرضاه فيه  
 وهو اجرا كلمة الشوك وقد سنا انه اذا امتنع حتى اذا قتل  
 كان ما حورا وفما لا رخصة فيه اولى وان كان الاكره  
 على الزنا بحبس ففعل ذلك كان عليه الحد لان تمكن الشبهة  
 باعتبار الاجا وبسبب الاكره بالحبس لا يتحقق الاجا  
 فوجوده وعدمه في حكم الحكم سواء ولو قال له لا تقتلك  
 او لنقطع يد هذا الرجل فقال له ذلك الرجل قد اذنت  
 لك في القطع فاقطعه وهو غير مكره لا يسع المكره ان يقطع  
 يد لان هذا من المظالم وليس المقصود في الفعل ان ياذن  
 في ذلك تشريعا لانه يتبدل لدفع الهلاك عن غيره وذلك لا يسع  
 كما لو راى مضطرا فاذن ان يقطع يد نفسه ليدفعها اليه  
 حتى ياكلها لا يسعه ذلك فهذا مثله ولو لم يوجد له سعة  
 الا قد اذن على القطع فكذلك بعد الاذن وان قطعها فلا سي  
 عليه ولا على الذي كرهه لان القاطع لو لم يكن مكرها وكان  
 له انسان اقطع يدي فقطعه لم يلزمه شئ فاذا كان القاطع  
 مكرها اولى وهذا الاذن الحق في الطرف لصاحب الطرف  
 وقد اسقطه بالاذن في الابتدال ولو اسقطه في الابتدال لم  
 يجب فكذلك بالاذن في الابتدال والدليل عليه ان الطرف لسلك  
 به مسلك الاموال من وجه وفي الاموال البديل مفقود عاملا  
 في الاباحة والبديل الذي هو سعة عاملا في اسقاط الضمان  
 فاذا قال له احرق ثوبي هذا لا يباح له ان يفعله ولكن لا  
 يلزمه شئ ان يفعله فكذلك البديل المفقود عاملا في الاباحة  
 وهو اوقع في يد اكله فامر انسانا بان يقطع يد فالبديل  
 الذي يفقه يكون مسقطا للضمان فيه ايضا فلهذا لا  
 يجب على المكره ولا على المكره شيئا وان كان صاحب اليد مكرها  
 ايضا من ذلك المكره او غيره على الاذن في القطع بوعيد تلف  
 فالقصاص على تلف المكره لا بسبب الاجا بل بوقوع اذنه

بالنفوس

صوابه شئ



وفعل القطع منسوب الى المكره لان المكره يصلح ان يكون الله في ذلك  
فلما كان عليه القود ولو قال له لا تقتلك او لقتلك  
ان قال له المقصود اقتلني فان في كل من ذلك وهو غير مكره  
فقتله بالسيف فعل الامر الدية في ماله لان المباشرة ملحقا  
الى القتل فصير الفعل منسوب الى الملقى وصار هذا بمنزلة ما لو  
قتل انسانا بآذنه وفي هذا يجب الدية عليه دون القصاص لظواهر  
الرواية وعلى قول زفر رحمه الله عليه القصاص وعلى قول ابي  
يوسف رحمه الله لا تنفي عليه اوردته في اختلاف زفر وعقوب  
رحمهما الله الا ان هذا انما يحقق الحق من بائس القتل بنفسه  
لا في حق المكره فان زفر رحمه الله لا يرى القود على المكره واورد  
هناك ايضا انه اذا قال اقتل ابي او ابني فقتله فعليه القصاص  
في قول زفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
ليست حسن ان يكون عليه الدية في ماله اذا كان هو الوارث  
وذكر الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله  
في قوله اقتل ابني لقول زفر رحمه الله وفي قوله اقتلني لقول  
ابي يوسف رحمه الله انه لا تنفي عليه وجه تلك الرواية ان  
الاذن في الابتداء كالعفو في الاثم وبعد ما جرحه او عني  
عن الجناية ومات لم يجب تنفي فكذلك اذا اذن في الابتداء وهذا  
لان الحق يدل بنفسه له حتى يقضي منه ذنبه فيسقط باسقاط  
كما في الطرف ووجه قول زفر رحمه الله ان يد النفس  
انما يجب بعد هوق الروح والحق عند ذلك للوارث فاذنه  
في القتل صادق بخلاف حق الغير فكان لغوا وعليه القصاص  
خلاف بدل الطرف فان الحق له بعد تمام الفعل فيعمل استقطبه  
وهذا بخلاف العفو فان العفو استقطب بعد وجود السبب  
والاستقطاب بعد وجود السبب قبل الوجوب يصلح في ما الاذن  
لا يمكن ان يجعل استقطابا لان السبب لم يوجد بعد وباعتبار  
صينه الاذن لا في حق الغير فلا يصح ووجه هذا هو الرواية

بار  
عند

اذنه في القتل باعتباره ابتداء صادف حقه وباعتباره ماله  
صادف حق الوارث فلا اعتبار الا ابتداء ثم كثر شبهه والقصاص  
يسقط بالشبهة ولا اعتبار المال بحب عليه الدية في ماله  
ولهذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاذن في قتل ابنه او  
ابنه انه باعتبار الابتداء في حق الغير وباعتبار المال لا في  
حقه فصير المال شبهه في اسقاط القود وبحب عليه الدية  
ولو قطع يد بآذنه فمات منه لم يكن على القاطع ولا على الاثر  
في ذلك تنفي لان اصل الفعل صار هدرا ففسر الى النفس كذلك  
كما لو قطع يد مرتد قاسم ثم سرى الى النفس وروي الحسن عن  
ابي حنيفة رحمه الله انه بحب الدية هنا لان القطع اذا انفصل  
به السرقة كان قتلا فاذالم بينا وله الاذن فلا شك انه يجب  
الصمان به وان تناوله الاذن فهو بمنزلة قوله اقتلني فيكون  
موحبا للدية ولو اكره على ان يصنع به شيئا لا يخاف منه تلف  
من ضرب سوطا وخوه ففعل ذلك به رجوت الا ان لا ياتم فيه  
لا نه يدفع الهلاك عن نفسه بما يلحق المهر والحزن بغيره وقد  
رخص له الشرع في ذلك فان المضطر يباح له ان يأخذ ماله  
الغير مدينا وله بغير رضاه فان في ذلك عليه فمات منه كانت  
دنته على عاقلة المكره لان فعل المكره صار منسوب الى المكره  
فكانه فعل ذلك بنفسه وهذا بمنزلة الخطا فيوجب الدية  
على عاقلة وهذا اذا لم يكن المقتول اذن له في ذلك فان كان اذن  
له في ذلك طوعا فلا ضمان فيه على احد لان فعل الغير به بآذنه  
كأنه فعل بنفسه ولو اكرهه بوعيد تلف على ان يأخذ ماله رجل  
فبسرقة في ماله في ذلك له صاحبه فيه بفعله فلا شيء على واحد  
منهما لان صاحب الحق استقطب حقه بالاذن له في الاختلاف  
طوعا ولو كان اكره صاحب المال بوعيد تلف ايضا على ان  
امره بذلك فاذنه مع الاكراه لغوا والصمان على المكره لان  
المكره الله في ذلك الفعل والفعل صار منسوب الى المكره ولا ضمان



على المكروه لان المكروه الله في ذلك الفعل والعقل صار مستويا الى  
المكروه ولا ضمان على الفاعل ان علم ان صاحب المال مكروه على الاذن  
اوله يعلم لانه بالاجابة بصير كالالة ولا يختلف ذلك باختلاف  
صاحب المال في الاذن طوعا او كرها ولو كان الفاعل اكروه على ذلك  
محسب او قد لم يحل له ان يستهلك مالا لا لان هذا من مظالم العباد  
فلا يخص له في الاقدام عليه بدون الاجابة والمحسب والعقيد لا يحق  
الاجابة الا ان يامره به صاحبه لغير اكرامه محسب شي عليه  
من اثم ولا ضمان لان صاحب المال صار بادلا ماله بالاذن  
والمال مبتذل وانما كان ممنوعا من اتلافه لمراعاة حق صاحب  
المال فاذا رضى به طوعا كان له الاقدام عليه والعبد والامة  
فما ياذن فيه مولاها في جميع ما وصفنا منزلة الحر والحررة  
الا في حصة واحدة ان الفاعل لا يعزم نفس المملوك اذن المولى  
في قتله بغير اكرامه لان الحق في بدله نفسه له باعتبار الحال  
والمال فيعبر عنه في اسقاط الضمان كما يعبر صاحب اليد  
في اسقاط حقه في بدله عن القاطع والله اعلم بالصواب

## باب الاكراه على البيع ثم

بيعه المبتدئ من آخره ويعتقه  
واذا اكراه الرجل بوعيد بلف على سبع عبد له سبعا وعشرة الاف  
درهم من هذا الرجل بالف درهم ويدفعه اليه وبعض الثمن  
فعل ذلك ونقابضا والمشتري غير مكروه فلا تغرقوا عن ذلك  
انما ليس قال البايع قد اخبرت البايع كان جازيا لان الاكراه  
لا يمنع انعقاد اصل البيع فقد وحكم ما به انعقد البيع  
الا بحجاب والقبول من اهله في محل قابل له ولكن امتنع بوجوه  
لا بغداد تمام الرضا بسبب الاكراه فاذا اجاز له بوجوه  
فقد تم رضاه به ولو اجاز سقايا شره بغير نقد بارتد فاذا  
اجاز سقاها وكان اولى ولم يبيع المكروه فاسد ففساد المعنى

ورا ما يتم به العقد فباجارته يبرؤل المعنى المفسد وذلك موجب  
صحة البيع كما يبيع بشرط اجلا فاسدا اذا اسقط من له الاحل  
اول الجيار ما بشرط له قبل تقرب كان البايع جازيا ولذلك لولم  
مكن البايع مضى الرضا من فضله من المشتري بعد ذلك كان هذا  
اجازة للبيع لوجود دليل الرضا منه بعض الرضا بغيره فان  
بعضه ملزم له ملكا حلالا ولا يكون ذلك الا بعد اجازة  
البيع ودليل الرضا لصرح الرضا وفي البيع بشرط الجيار للبايع  
اذا مضى البايع الثمن واثبتان في اسقاط جيار البايع في احدى  
الروايتين لسقط به جيار لوجود دليل الرضا منه تمام البيع  
وفي الرواية الاخرى لا يسقط جياره على ما ذكر في الزيادة ان  
وهو الاصح والعرق على ملك الرواية ان يقول هناك انعدام  
الرضا باعتبار جياره بشرط وطنا ومضى الثمن بنا في شرط  
الجيار انتدافلا يتا في بقائه بطريق الاولى وهنا الجيار ثبت  
حكما لا بغداد الرضا بسبب الاكراه ومن مضى الثمن الذي  
هو دليل الرضا ومن الاكراه منافاه وبعض الرضا طوعا بعد  
معنى الاكراه نوصحه ان هناك العقد في حق الحكم منعقد غير  
منفلق بالشرط ولكنه غير نافذ لا بغداد الرضا ومضى الثمن دليل  
الرضا فتم به البيع ولولم يفعل ذلك حتى اعتق المشتري العبد بعقده  
جاءه عندنا لانه ملكه بالقبض فاما اعتق ملك نفسه فان كان  
المكروه بعد ذلك قد اخبرت البايع كانت اجارته باطله لان الاجازة  
انما يعمل في حال نفا المعقود عليه بحكم العقد انتدافا وبعد  
العتق والتدبير او الاستئثار لم يسق محلا لذلك فلا يصح اجازته  
كما في بيع الموقوف اذا جاز المالك بعد هلاك المعقود عليه  
في بدله منى ولان الفساد قد يغفر حين وجب على المشتري فنه  
العبد للبايع دينيا في دمنه فان ذلك حكم العقد الفاسد لا ينقلب  
العقد صحيحا ولا ان العبد قد وجب للمشتري بالفتنه فبعد ما نقرر  
ملكه فنه بضم الفته واسنى لا يميز ان يجعل مملوكا له بالثمن ولولم



بعض المشتري ولم يحدث فيه شيئا ولم يحدث فيه شيئا ولم  
يحل البايع السع حتى المتناق قال المشتري قد مضت البيعة فيما  
بني وبينك وقال البايع لا احرمك وقد اجرت البيعة  
فقد استعاض البايع لان في البيع الفاسد قبل القبض كل واحد  
من المتناق قد ينسحق بفساده فان نسحقه لاجل الفساد مسحق  
تشرعا على كل واحد منهما وما يكون مسحقا عليه تشرعا يتم بمباشرة  
قازا انفسخ العقد بفسخ المشتري لا يلحقه الا جازة بعد ذلك  
من جهة البايع لان الاجازة لموقوف لا المعسوخ والحاصل  
ان بيع المكره بمنزلة البيع بشرط اجل فاسدا وجازا فاسدا وهناك  
لكل واحد من المتناقين ان يفسد بفساده قبل القبض وبعد  
القبض منزلة الخيار والاجل الفاسد يفسد بفساده وصاحبه  
لا يفسد بفساده على ما فسر في اخر الباب لان قبل القبض العقد  
ضعف جدا وكل واحد من المتناقين ينسحق بفساده العقد الصعيف  
فاما بعد القبض قد تأكد العقد بثبوت حكمه وانصاف ما فوته  
اليه وهو العوض فلا يفسده من البير له خيار ولا اجل لان رضاه  
بالعقد مطلقا وقد تم فاما يفسد بفساده من شرط الخيار والاجل  
له لانه لم يتم الرضا منه بالعقد مطلقا وقد تم واما يفسد بفساده  
من شرط الخيار والاجل له لانه لم يتم منه الرضا بالعقد مطلقا  
فكذلك في مسله الاكراه قبل القبض يفسد كل واحد منهما بالفسخ  
وبعد القبض المكره يفسد بالفسخ لا بفساد الرضا من جهته والاخر  
لا يفسد بفساده فاما لم يساعد المكره عليه او بقضي الفاضي به  
ولهذا اختلف البيوع بالخيار هناك كل واحد منهما يفسد بفساده  
قبل القبض وبعدة لان المعسود هناك يمكن في صلب العقد هذا  
لا يحتمل الصواب الا بالاستئصال فلم يكن المعسود في صلبه  
كان ضعيفا قبل القبض وبعدة يفسد كل واحد منهما به والذي  
تشرط الخيار لا اشكال انه يفسد بفساده وصاحبه لان  
ما رضى بوجوب بدل اخر عليه سوى المسمى فكان ان يفسد

بفساده فاما في هذا المقصود المفسد غير متمكن في صلب العقد  
ولكنه لمعنى وراء ما يتم به العقد وهذا امكن لصحبه بالاجازة  
فمن البير في جازته المعنى المعسود قد تم الرضا منه بملك المعسود  
عليه بالبدل المسمى وباجازة صاحبه لا يستل ذلك فلهذا لا  
يفسد بفساده بعد تأكد العقد بالقبض ولو باع المشتري  
من المله من اخر وقد كان مضه بسليلم البايع اليه مكرها فالبايع  
على خياره ان يشاء بعض البيع الاول والثاني واخذ عبدك وان  
تتنا اجازا البيع الاول لان البيع الثاني في كونه محتملا للفسخ كالاول  
والبايع غير راض بواحد من السعين فيكون متمكنا من استرداده  
واسترداده بفسخ البيعان جميعا كما لو اشترى عبد ابا له  
درهم حاله ومضه المشتري بغيره من البايع فباعه كان جازيرا  
لمصادقته ملكه وحكي للبايع الاول ان يسترده لانه غير  
راض بالعقد الثاني حين كان مستقما من سليله الى المشتري  
فاذا استرده انقضض البيع الثاني فكذلك في حق المكره خلاف  
البيع الفاسد بشرط اجل وخيار المحجول فالمشتري هناك  
اذا باعه من غيره ونفذ بيعه لا يكون للبايع ان يسترده لان  
البيع الثاني حصل برضا البايع الاول وسليطه عليه فليس له  
المسح الى المشتري طالما يكون سليطه على التصرف وهنا البيع  
الثاني كان بغير رضا المكره لانه كان مكرها على التسليم فيتم  
من بعض السعين واسترداده العبد فان اجاز البيع الاول فقد  
انقضض حقه في استرداده العبد ففسد البيع الثاني لانه حصل  
بغيره في ملكه ودم كما اذا فاض البيع بغيره ان البايع وباعه  
ايح الاول للمشتري الاول مضه جازا البيع الثاني  
لهذا وكذلك في الفصلين يجوز كل بيع حرى منه وان  
تأسخه منهم بعضهم من بعض اذا نفذ البيع الاول  
باجازة البايع لك البيع او لغير المشتري لان كل واحد منهم  
باع ملكه بعبد منه بحكم عقد صحيح الا انه كان للبايع الاول



حق الفسخ فاذا سقط حقه بالاجازة نفذت البيوع كلها وكذلك  
في مسئلة المكره لو تناسخه عشره منهم بعضهم من بعض كان المكره  
ان يفسخ البيوع كلها باخذ عبده فان سلم سقا من هذه البيوع  
البيع الاول او الثاني او الاخر جازت البيوع كلها لان  
لسيله استقاط منه في استرداد المبيع فاما البيع من كل مشتري  
كان في ملكه لنفسه ولكن يوقف نفوده على سقوط حق المكره  
في الفسخ وبالايجاز سقط حقه ففسخ البيوع كلها كالراهن  
اذا باع الموهون فجازا المرتهن البيع او الاجراءع المستاجر  
نفذ البيع من جهة المباشرة والمخبر يكون مسقطا حقه في الفسخ  
لان يكون مملوكا باجارتها واذا جازت البيوع كلها كان  
التمن المكره على المشتري الاول ولكل بايع التمن على المشتري  
لان العقد الاول نفذ من المكره والمشتري الاول بهذه  
الاجازة فله ان يظا اليه بالتمن وكل عقد بعده هذا انما نفذ  
من البايع والمشتري منه فيكون التمن له وهذا بخلاف الغاصب  
اذا باع المعضوب وسلمه ثم باعه المشتري من غيره حتى تناسخته  
بيوع ثم اجاز المالك سقا من ملك البيوع فانه سقط ما اجاز  
خاصه لان الغصب لا يملكه فكل بيع من هذه البيوع يوقف  
على اجازته لمصادقته ملكه فكون اجازته لاحد البيوع  
تليق كاللعين من المشتري بحكم ذلك البيع فلا يفسد ما سواه  
وهذا المشتري من المكره كان مالكا فليبيع من كل مشتري صادف  
ملكه وانما يوقف نفوده على سقوط حق المكره في الاسترداد  
وفي هذا لا يفرق الحال من اجازة البيع الاول او الاخر فلهذا  
نفذت البيوع كلها باجازة عقداتها فان اعفقه المشتري  
الاخر فقل اجازة البايع وقد ساخ العبد عشره كان الحق  
جائزا من الذي اعفقه ففسخه او لم يفسخه لان كل بايع صار مسلطا  
المشتري منه على اغتاقه باجابه البيع له مطلقا وفي هذا التسليم  
لانه ملك الاغتاق بنفسه فملك ان يسلب العبد عليه ويسوي

ان كان الاخر مفسده او لم يفسخه لان شراءه من باعه صحيح  
وان كان للمكره حق الفسخ بالاسترداد وفي المشتري الصحيح  
المشتري يملك المعقود عليه بفسخ العقد وفسخ العتق فيه  
مفسده او لم يفسخه بخلاف المشتري من المكره فان شراؤه فاسد  
لا يفسد ام تنطبق الحوار وهو رضا البايع به فلا يكون مالا كذا  
له قبل الفسخ فلهذا لا يفسد عتقه فيه الا بعد فسخه فان  
سلم المكره بعد ذلك لم يحز لسيله لما بينا ان حقه يقرر في ضمان  
القيمة فلا يتحول الى ضمان التمن وان الحل بعد العتق لم يفسد  
فلا يلحق العقد انما فلا يعمل اجازته ايضا وكان له ان يضمن  
قيمة عبده ايهما تنال كل واحد منهم متعدي في حقه بعض  
العين على وجه الملك لنفسه بغير رضاه فله ان يضمن قيمته ايهما  
تنال وان تناض من المكره لانه في التسليم كان كرها من فله بوعده  
تلف فصيبرا لا تلاف الحاصل به مدسوبا الى المكره فله ان يضمن  
قيمته فان ضمن الذي كرهه رجع بها على المشتري الاول لانه قام  
مقام المكره في الرجوع عليه بعد ما ضمن له القيمة وقد بينا ان  
البيع لا يفسد من جهة المكره حين ضمن القيمة لانه ما فسد البيع  
من جهة فاذ رجع بالقيمة على المشتري الاول جازت البيوع كلها  
وكذلك ان ضمن البايع المشتري الاول الذي كرهه وضمن  
البيوع الباقيه كلها لان الملك قد تقرر للمشتري الاول من  
حين فسخه فاما باع ملك نفسه ففسد بيعه ولذلك كل بايع  
بعد ولانه في هذا لا يكون الغاصب والغاصب اذا باع ثم ضمن  
القيمة سقطت بيعه فلهذا كذلك فان ضمنها احدا لبايعه الباقيين  
سلم كل بيع كان بعد ذلك البيع وبطل كل بيع كان قبل ذلك لان  
استرداد القيمة منه كاسترداد العبد فان القيمة سميت قيمة  
لقيامها عقاير العين ولو استرد العبد منه بطل كل بيع كان  
قبله للاستحقاق فكذلك اذا استرد القيمة وحاز كل بيع كان  
بعده لان الملك قد تقرر للصانع من حين ضمن القيمة فبطلت باع



ملك بعهه فيكون سعه جائز حتى اذا ضمن المشتري الآخر  
بطلت البيوع لان استرداد الفقه منه كاسترداد العبد ورجح  
هو على بايعه باليمن الذي اعطاه وكذلك كل مشتري يرجع على  
بايعه حتى يذهبوا الى البايع المكره لان البيوع كلها قد انتقصت  
وكل واحد منهم مضمون بحكم بيعه فبعد الا ستفاضل بينه  
رده على من قبضه منه ولو اكره بوعيد تلف على ان يستري  
من رجل عبد الله ساوي الف درهم لعشره الف درهم  
والبايع غير مكره فاكروه على الشراء والعرض ودفع اليمن فلا قبضه  
المشتري اعتقه او دبره او كانت امة فوطيها او قتلها  
لشهوة او نظر الى فرجها لشهوة واقرب ذلك اوقال قد  
رضيتها فهذا جائز كله عليه لان البيع تام من جهة البايع وانما  
امتنع لزومه في حق المشتري لا لغداه الرضا منه بحكمه حين  
كان مكرها فاذا اجاره فقد تم رضاه به وكذلك دليل  
الاجازة منه بالحكم وهو الملك فلهذا يتم به البيع وهو بمنزلة  
ما لو اشترى جارية على انه بالخيار ابد او قبضها فالبيع فاسد  
فان تصرف فيها شي من هذه التصرفات تغد تصرفه وجاز  
البيع لانه بتصرفه صار مسقطا لخياره من لا للمعسر وهو  
مسترلة ما لو اشترى عبد ابالف درهم الى الحصاد او الدباس  
فالبيع فاسد فان ابطال المشتري الاجل واعطى اليمن خالا جاز  
شراؤه الا ان في هذه المسئلة بالاعتناق والوطي سلب العقد  
صحها لان المعسر بشرط الاجل ولم يعدم ذلك بمباشرة  
هذه التصرفات وفي مسألة الخيار والاكره المعسر ان يقدام  
الرضا منه بالحكم وهذه التصرفات منه دليل الرضا بالحكم وهو  
الملك فلهذا انعقد به البيع ولو كان اكره البايع ولم يكره المشتري  
فلم يعض المشتري العبد حتى اعتقه كان اعتقه باليمن لا ما سنا ان  
بيع المكره فاسد والبيع الفاسد لا ملك به الا بعد عتق المشتري  
جازا لبيع لبقا المعقود عليه محلا لحكم العقد ولم يجر ذلك

العتق

العتق الذي كان من المشتري لانه سبق ملكه فلا يقدح  
الملك له في المحل كمن اعتق عبد الغير ثم اشتراه ولو اعتق جميعا  
العبد جاز عتق البايع لانه صادف ملكه واستقضى به البيع  
لان فوات باعناقه محل البيع وهو نظير ما لو كان البايع بالخيار  
في البيع لثلاثة ايام فاعتقه هو والمشتري جاز عتق البايع وبطل  
عتق المشتري ولو كان المشتري مضمون ثم اعتقاه جميعا عتق  
العبد من المشتري لان البيع فاسد والمشتري بالعرض صار  
مالكا فعتقه صادف ملكه وعتق البايع صادف ملك الغير  
فلهذا انعقد العتق من المشتري دون البايع ولو كانا جميعا  
مكرهين على العقد والتفويض فعلا ذلك قد احرقت البيع كان  
البيع جائزا من قبله وبقي الاخر على حاله لان الذي اجاز صا  
راضيا به فكانه كان في الا ابتداء راضيا وذلك بوجوب نفوذ  
البيع من قبله لا من قبل صاحبه المكره وهو نظير ما لو اشترى  
في البيع الخيار ثم استقط احداهما خيارا فنقد العقد من جهته  
وكان الاخر على خياره فان اجاز جميعا بغير اكره جاز البيع  
لوجود تمام الرضا منهما بالبيع ولوم بغير اخي عتق المشتري  
جاز عتقه لانه ملكه بالقبض مع فساد العقد فكان رضاه  
لعمته فان اجاز الاخر بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لغير  
ضمان الغنيمه على المشتري وفوات محل حكم العقد ابتداء وان  
لم تنقاصا فجاز احدهما البيع بغير اكره فالبيع فاسد على حاله  
لان نقا الاكره في جانب صاحبه كاف لفساد البيع فان اعتق  
جميعا معا وقد اجاز احدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض  
عتق البايع منه جائز وعتق المشتري باطل لانه قبل القبض باق  
على ما ملك البايع لفساد البيع فاعتناقه صادف ملكه وان اعتقه  
احدهما ثم اعتقه الاخر فان كان البايع هو الذي اجاز البيع  
وقد اعتقه المشتري فلهذا اجازة منها بالبيع لان اقدام  
المشتري على الاعتناق رضاه منه بحكم البيع وذلك بوجوب



فقود العقد من قبله وانما توقف بقوده لعدم الرضا من  
البائع به فاذا اجاز البيع ثم تراضيهما والتمن المسمى للبايع  
على المشتري والعقد لا ينفذ من المشتري لانه سبق ملكه  
وان كان البائع اعتق او لا فهو باعنا فقه قد بقصر البيع وينفذ  
العقد من قبله فلا يعمل فيه اجازة واحد منهما ولا اعتنا  
المشتري بعد ذلك وان كان الذي اجاز اول مرة المشتري  
ولم يجز البائع فعقد البائع جائز فيه وقد استقص البائع به  
ان اعتقه قبل المشتري وبعده لا يباقي على ملك البائع على بعد  
اجازة المشتري فاعتنا بالبائع بصادف ملكه فينفذ وينفذ  
به البيع وانما مثل هذا مثل رجل اشترى عبدا بالف درهم  
على ان المشتري بالخيار اذ اقله يقبضه حتى اعتقاه فعقد  
البائع جائز لان شرط الخيار هذه الصفة بفسد البيع وفي  
وفي البيع الفاسد المبيع على ملك البائع قبل تسليمه الى المشتري  
فينفذ عقده فيه ولذلك لو سبق البائع بالعقد فان اعتقه  
المشتري او لا فالقبض فيه ان عقده باطل لان البيع فاسد فلا  
ملكه المشتري قبل القبض والاعتنا اذا لم يصادف الملك  
كان باطلا وكما نسفحس فيجعل عقده اياه رضا بالبيع لان  
الخيار الفاسد لا يكون اقوى من الخيار الصحيح ولو كان المشتري  
شرط لنفسه خيار بثلاثة ايام ثم اعتقه كان اعتاقه اسقاطا منه  
لخياره وباسقاط الخيار يزول المعنى المفسد وهذا لان  
الا بفساد لا بعد اتمام الرضا منه بحكم البيع واقدامه على العقد  
تنضم الرضا منه بالحكم وهو الملك فيقدم الرضا منه بالخيار  
وثبت الملك له على العقد ليعقد العقد كما قصده فان من قصد  
بغير تصرف في محل لا يمكنه ذلك الا باعينا وتقديم شرط  
في المحل بعد ذلك ليصح كمن يقول لغيري اعتق عبدك  
عني على الف درهم فيقول قد اعتقت او يقول صاحب العبد  
اعتقت عبدي عنك على الف درهم وقال الاخضر قد رضيت

عقود العبد عن المعتق عنه ووقع العقد والمالك رضاه بذلك معا  
او تقدم الملك في المحل على المعتق فكذلك فيما سبق ولو كان  
المشتري مضى العبد في الاكراه وفي الخيار الفاسد ثم اجازا ههما  
البيع في الاكراه لم يجز عقد البائع فيه على حال لان ملك البائع  
زال بتسليمه الى المشتري وكون البيع مطلقا من جهته وجاز  
عقد المشتري فيه لمصادف ملكه فان كان الذي اجاز البيع  
في الاكراه البائع جازا العقد والبيع بالتمن لان المشتري  
بالاعتنا صار محيرا وان كان الذي اجاز البيع المشتري  
جاز عقده وعزم القمه للبائع لان البيع فاسد لا بعد اتمام الرضا  
من البائع به فان كان مضى منه الممنع حاسبه به واعطاه فصلا  
ان كان له ولو ان المشتري اكره على الشراء والعقد وكدفع  
التمن ولم يكره البائع على ذلك وبفانضا ثم القيا فقال البائع  
قد بقت البائع لم يلبثت الى قوله وكان ذلك الى المشتري  
وما بعد هذا الى اخر الباب مبني على ما قررناه في اول الباب ان  
بعد القبض انما تنفذ بالفسخ من كان مكرها منهما دون صاحبه  
الذي لم يكن مكرها وقبل القبض كل واحد منهما ممكن من  
النقص عاد الى ملك البائع فلا ينفذ عقد المشتري فيه بعد ذلك  
لان ملك البائع مضمون في يد المصوب وينفذ عقد البائع فيه  
لمصادف قتر ملكه والله اعلم

## باب الاكراه على ما تجب به

عقد اوطلاق

قال واذا اكره الرجل بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبدا  
لعشرة الاف درهم وضمنه الف وعلى دفع الثمن وقبض العبد  
وقد كان المشتري حلف ان كل عبدي يملكه مما يسبق له فهو  
حرا وحلف على ذلك العبد بعينه فقد عقد العبد لانه ملكه بالقبض  
بعد الشري لم يبين ان شري المكره فاسد وبالمالك يتم شرط العقد



فاسد اكان السبب او صحيحا والمتعلق بالشرط عند وجود  
الشرط كالمجنون فكانه اعتقه بعد ما مضى معتق وعلى المشتري  
فممنته للبايع ولا يرجع على المكره بشئ لانه الزمه بالاكره على الشرا  
والشرط مقدار القيمة وقد ادخل في ملكه بمقابلة ما بعد له  
لم يدخل في ملكه تلف بالعتق ولم يوجد من المكره اكره على  
هذا الاتلاف لان الملك بشرط العتق فاما السبب هو الممن  
السابق لان كلمة الاعتاق وهي قوله انت حر وحدث في  
الممن دون الشرط وانما حال بالاتلاف على السبب دون  
الشرط وهو ما كان مكرها عليه من جهة احد الاثري انه  
لوقال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فشهد شاهدان  
انه قد دخلها وقضى القاضي بالعتق ثم رجعا لم يضمن شيئا وفي  
قياس قول رفن رحمه الله حب الصمان على المكره لانه يقول  
الحكم مضاف الى الشرط وجود اعندي ولهذا اوجب الصمان  
على شهود الشرط لحصول تلف المالى عنده ولكن نقول  
المكره انما يضمن اذا صار الاتلاف منسوب اليه ولا يكون  
ذلك الا بالاكره على ما يحصل به التلف بعينه وكذلك لو اكرهه  
على شري دي رحم محرم منه وعلى مضيه بالشئ من فممنه فاستراه  
فاستراه وقبضه عتق عليه لانه ملكه ومن ملك دار رحم محرم  
منه فهو حر وعليه فممنه لان الشرا فاسد وقد تغدر ر د  
المشتري ليعود العتق فيه فبان منه فممنه ويبطل عنه ما را د  
على قدر القيمة من الممن لانه التزمه مكرها والتزام المال  
مع الاكره لا يصح ولا يرجع على المكره بشئ لانه عتق بقراسته  
ولم يوجد من المكره اكره على تحصيل السبب الذي به حصل  
العتق فان قيل الا كذلك فالملك هنا متمم علة العتق لان  
القريب انما يعتق على القريب بالقراءة والملك جميعا والحكم  
متى تعلق بعلته ذات وصغير بحال به على اخر الوصفين وجودا  
ولهذا لو اشترى قريبا ما واما عن كفارته جاز لانه بالشري

نصير

نصير معتقا متمم علة العتق فهنا المكره يكون متمم علة العتق  
مضمن فممنه كما لو كان اكرهه على الاعتاق بعينه فلهذا  
نعم الملك متمم علة العتق ولكن فيما بين المشتري والعبد لان  
القراءة وجدت في حقهما فاما في حق المكره الشري بمتمم  
علة العتق لان احدا الوصفين وهو القراءة غير موجود في  
جانب المكره اذ لا صنع له في ذلك اصلا والاضافة اليه باعتبار  
صنعه فاذا العدم ذلك الوصف في حقه لم يكن الشري  
اتلافا في حقه وما لم يضر الاتلاف منسوب اليه لا يجب الصمان  
عليه فاما في الكفار الشرا يتمم علة العتق في حق المشتري  
والقريب فيصير به معتقا والباي ان عتق القريب بطريق  
المجازاه مستحق عليه عند دخوله في ملكه الا انه اذا نوى به  
الكفار وقع عما نوى ولم يكن مجازاة للقراءة فادى به الكفار  
فاما هنا المكره ما نوى شيئا اخر سوى المجازاه لانه اذا  
نوى شيئا اخر يصير بايعا والمكره انما اكرهه على المجازاه فيكون  
هذا اكرها على اقامة ما هو مستحق عليه وذلك لا يجب الصمان  
على المكره كما لو اكرهه على ان يودي زكاة ماله او يكفر بمبنيه  
وكذلك لو اكرهه على شرا امه قد ولدت منه او امه جعلها  
مدبره ان ملكها لان التدبير والاستئلا انما يحصل عند وجود الشرط  
بالسبب المتقدم وهو لم يكن مكرها على ذلك السبب وثبتت حق  
العتق لها عند وجود الشرط لا يكون اقوى من ثبوت حقيقة  
الجنسية وقد بينا ان الاكره على اتخاذ الشرط في حقيقته الجنسية  
لا يوجب الصمان على المكره فكذلك في حق الجزية واستنوصح  
بفصل الشهادة اذا شهد شاهدان على رجل انه اشترى هذا  
العبد بالثمن درهم فممنه والبايع يدعي البيع وقد كان المشتري  
قال ان ملكته فهو حر فقضى القاضي بذلك واعتقه ثم رجعا  
فلا ضمان عليهما لانه انما اعتقه بقوله فهو حر لا بشراؤه  
والشهود ما اثبتوا تلك الكلمة لشهادتهم وكذلك لو قال



عبد حران دخل هذه الدار فأكراهه بوعيد تلف حتى دخل  
فانه يعتق لانه هو الداخل بنفسه وان كان مكرها بخلاف  
ما اذا حمل فدخل لانه الان مدخل لا داحل فلا يصير الشرط  
به موجودا الا ان يكون قال ان ضرت في هذه الدار فبعدي  
هذا حر حمله المكره حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه  
شئ فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين  
لان العتق انما يحصل بقوله هو حر لا بحصوله في الدار فان  
لحرية من موجبات قوله هو حر لا موجبات دخول الدار  
فالانلاف الحاصل به لا يكون مضافا الى من ادخله الدار  
وكذلك لو قال ان تزوجت فلانه في طالق فأكراهه حتى تزوجها  
بمهر مثلهما طلقت ولزمه نصف الصداق لها بسبب  
الطلاق قبل الدخول ولم يجرع على المكره لشي لانه ما اكراهه  
على الطلاق انما اكراهه على التزوج وقد دخل في ملكه بالتزوج  
ما يعادل ما لزمه من المهر لان البضع عند دخوله في ملك  
الزوج متقوم قال الانثري انه لو قال لامرأته ولم  
يدخل بها ان تجتني اليوم احد فانت طالق او قال ذلك لعبد  
فتبرأ ان العبد يعتق والمرأة تطلق وعلى الشاح ارتش الشح  
وليس عليه من فدية العبد ولا من نصف الصداق شئ للمعني  
الذي قلنا وزفر رحمه الله في الكل مخالف ولكن من عاده  
محمد رحمه الله الاستشهاد بالمختلف على المختلف لا يباح  
الكلام ولو اكراهه بوعيد تلف حتى يجعل عتقه في يده هذا  
الرجل او طلاق امرأته ولم يدخل بها ففعله وطلق ذلك الرجل  
المرأة او اعتق العبد وقع الطلاق والعتاق لان الاكراه لا يمنع  
صححة الاعتاق والطلاق فكذلك لا يمنع صححة التسليم عليه  
وصحة تملكه من غيره فجعله في يده الاثري ان الاكراه في  
هذا الشرط للخيار وتشرط الخيار كما لا يؤثر في الاعتاق  
لا يؤثر في بقول العتق لا العتق كما القياس فيه ان لا يغيره

المكره

المكره تنبها لانه ما اكراهه على السبب المتلف فان السبب  
قول المجعول اليه للعبد انت حر والمرأة انت طالق الا ان  
يشترط لحصول التلف هذه اتقدم المفوض من المالك فالمكره  
على ذلك المفوض بمنزلة المكره على شرط العتق والدليل  
عليه فصل الشهادة فان تناه عن لو شهد ا على رجل انه جعل  
امر عبده في العتق في يد فلان او امر امرأته في الطلاق ثم اعتق  
فلان العبد وطلق المرأة ثم رجعا عن تنهاده تمام بضمنا شيا  
فلما جعل التفويض بمنزلة الشرط في حكم الشهادة فكذلك  
في حكم الاكراه ولكنه استحسن فقال على المكره ضمان  
قيمة العبد ونصف المهر الذي غرم لامرأته لان هذا الكراه  
على الامر بالعتق بعينه او بالطلاق بعينه فصير به متلفا  
عند وجوده الا بقاء من المفوض اليه الاثري انه لو اكراهه  
على ان يجعل ذلك في يد المكره ففعل ذلك واقعه كان ضامنا  
ولا يكون ضامنا بانقائه انما يكون ضامنا باكراهه على  
جعل ذلك في يده والاخذ بالقياس في هذا الفصل فيصح لانه  
لو اكراهه على اعتاقه كان المكره متلفا فاذا اكراهه على جعل  
العتق في يد المكره فاعتقه المكره او لم يكن متلفا والفرق  
من الاكراه والشهادة من حيث ان المكره صار متعنتا فتنقضي  
الاكراه الى ما يحقق فيه الضرر والشاهد بحسب في  
اداء الامانة فلا يعد شهادته عما شهد به الى غيره  
الاثري ان الاكراه على الهبة يجعل اكراهها على التسليم لا  
الضرر به يحقق والشهادة على الهبة لا يكون تنهاده على التسليم  
نوصحه ان الشاهد بحبر عن بقويض قد كان منه والابقاع  
من المفوض اليه ليس من حيز الخبر بل هو اشياء فلا يصح ان  
يكون منمما لما ثبت باخبار الشاهد فاما المكره انما الجاه الى  
الشئ المفوض في جعل انقاع المفوض اليه متمما لما اكراهه  
المكره عليه حتى يصير هو متلفا وفي الكتاب استشهد



لا يصح هذا الفرق فقال الا ترى ان شهود الاحصان  
اذا رجعوا بعد الرجم وقالوا شهدنا بالباطل ونحن تعلم انه  
باطل لم يكن عليها عزم ولولم تشهدوا بالاحصان وقال  
القاضي علت انه غير محض وانه لا رجم عليه ولكن ارحمه  
واكره الناس حتى يرجعوا كان ضامنا وهذا ليس الفرق  
من الشهادة والاكره انه في هذه المسئلة على قول اي حنيفه  
رحمه الله لا اشكال ان القاضي يصمن الدية لانه لا يرى  
القتود في القتل رجما على من يشرع فكذلك على من اكره عليه  
وكذلك عند اي يوسف رحمه الله لانه لا يرى القتود على  
المكره اذا اكره على القتل بالسيف فبالجنازة اولى فاما عند محمد  
رحمه الله في القياس يجب القصاص على القاضي لانه يوجب  
القتود على المكره والقتل بالحجر عنده كالقتل بالسيف في حكم  
القصاص وهذا قتل غير حق وكان موجبا للقصاص عليه ولكن  
استحسن جعل عليه الدية في ما له للشبهة التي دخلت من حيث  
ان السبب المبيع لدمه موجود وهو النافان عند ظهور  
احصانه انما يرمي لزنائه لا لاحصانه مصيره هذا السبب  
شبهه في اسقاط القتود عن القاضي ولا في بعض الرجم فتايم  
اقامة الحد المسقو عليه الا ترى انه بعد ما رحمه القاضي  
بعض الرجم لو بدا له في ذلك لم يكن له ان يقيم عليه الحد فصير  
ذلك شبهه في اسقاط القتود عن القاضي ويلزمه في ما له  
لان المال عنت مع الشبهات ولو اكره على ان يجعل كل مملوك  
ملكه فيما يستقبل حرا ففعل ثم جعل مملوكا بوجه من الوجوه  
عق ولا ضمان على المكره فيه لان العتق انما حصل باعتبار صنع  
من جهته وهو محاربه وهو قول الشرا والهبه او الصدقة  
او الوصية وذلك منه دليل الرضا بالعتق فيكون ما نفا من  
وجوب الضمان على المكره وان وردت مملوكا فلقياس فيه ان لا يضمن  
المكره شيئا لانه اكرهه على الممين والمميز تصرف لا يحصل الا

بعد اخلال الممن بوجود الشرط فلم يكن الاكره على الممين  
او يعلق العتق بالملك اكرها على ما يحصل به التلف بعينه ولكنه  
استحسن فقال المكره ضامن ممة المملوك الذي ورثه لان  
الميراث يدخل في ملكه ثنا او اني بغير اختيار ولا يرتد برده  
وعند وجود الشرط انما ينزل العتق تنكلمه كلام العتق  
وقد كان مكرها على ذلك فاذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد  
ذلك كان المكره ضامنا الا ترى انه لو اكره على ان يقول  
كل مملوك ارثه فهو حر فقال ذلك ثم ورث مملوكا بعتق  
وبيع ان يقال لا يضمن المكره هنا لانه بذلك الاكره قصد  
اللاف هذا الملك عليه فلا بد من ايجاب الضمان عليه فكذلك  
فما سبق ولو اكرهه في هذا كله لم يضمن المكره شيئا  
لان الائتلاف لا يصير منسوب الى المكره لهذا النوع من الاكره  
ولو اكرهه على ان قال لعبد ان شئت فانت حر فشا العبد  
عتق وعزم المكره قمنته لانه عبد مسنته عتق بقوله انت  
حر وقد كان مكرها على ذلك القول ولم يوجد منه بعد ذلك  
ما يدل على الرضا به وكذلك لو اكرهه على ان قال له ان دخلت  
الدار فانت حر ثم دخلها العبد لانه لم يوجد من المولى ما يدل  
على الرضا بذلك العتق فان قيل لا كذلك فقد كان يمكن ان  
يخرج العبد من ملكه قبل ان يدخل الدار وان يشاء العتق بغيره  
من غيره فاذا لم يفعل صار باستدانة الملك فيه راضيا بذلك  
العتق قلنا لا كذلك فالبيع لا يتم به وحده وانما يتم به والمشتري  
وربما لا يجد في تلك الساعة مشتريا ليس بزمه منه فلا يصير هو  
لهذا الطريق راضيا ولو كان اكرهه على ان قال لعبد ان ضليت  
فانت حر وان اكلت او شربت فانت حر ثم صنع ذلك فان  
العبد بعتق وبعدم المكره قمنته وكذلك كل فرضه لا يجد  
المكره بما من ان يفعل ذلك لانه بما شره ذلك الفعل لا يصير  
راضيا بالعتق فانه مخاف التلف بالامتناع من الاكل والشرب



و يخاف العقوبة ترك الفريضة فيكون هو مضطرا الى الايمان  
بذلك الفعل والمضطر لا يكون راضيا وهو نظير المريض اذا  
قال لا مراة ان اكلت او صليت الظهر فانت طالق قلت  
فعلت ذلك كان الزوج قارا لهذا المعنى ولو قال له  
قل ان تقاضيت ديني الذي على فلان او اكلت طعام كذا الطعام  
خاص بعينه او دخلت دار فلان فانت حر فقل ذلك الفعل  
بدافيا لا قدام عليه بصير راضيا بالعنف و يخرج الاتلاف  
به من ان يكون منسوب الى المكره وقد قال في الطلاق اذا  
قال المريض لا مراة ان تقاضيت دينك الذي على فلان  
فانت طالق قلت فعلت ذلك بصير الزوج قارا والعرق بين  
الفصلين ان المعنى هناك انعدام الرضا من المكره بالفرقة بصير  
الزوج قارا للالجاء الا ترى انه لو اكرهها بالحبس حتى سالت  
الطلاق كان الزوج قارا لان الرضا يعدم بالاكره بالحبس  
فكذلك الرضا يعدم منها اذا كانت تخاف هلاك دينها على  
فلان ترك التقاضي فاما في هذا الموضع المعنى هو الاجاء  
والضرورة لا بحاجب الصمان على المكره لانعدام الرضا من المكره  
الا ترى انه لو اكرهه بحبس او قيد على ان يعق عبده لم يضمن  
المكره شيئا وانما يتحقق الاجاء عند خوف التلف على نفسه او  
خوف العقوبة ترك الفريضة فاما خوفه على الدين الذي له  
على فلان لا يوجب الصنوع والاجاء فلهذا لا يضمن المكره  
شيئا ولو ان رجلا قتل عبده قسلا خطأ فاحتضموا بينه الى القامي  
فاكره القاضي المولى على عتق عبده بوعيد تلف فاعتقه وهو عالم  
بالجناية فلا ضمان على المولى لانه بالاجاء خرج من ان يكون مجارا  
للدن او مستهلكا للعبد وانما الضمان على الذي اكرهه لان  
تلف العبد منسوب اليه مع عدم قيمته فباخذها المولى منه  
لانه بدل ملكه ثم يدفعها الى ولي الجناية لان الرقة كانت مستحقة  
لولي الجناية وقد كان فانت واخلفت بدلا ولو كان الاكره

محسوس

محسوس او قد لم يضمن المكره شيئا لان التام لا يصير منسوب الى  
المكره بهذا التهديد وبغيره المولى قيمه العبد لاصحاب الجناية  
ولا يلزمه اكثر منها لانه بالاكراه بالحبس يعدم الرضا يخرج  
به من ان يكون مختارا للعدا ملتزما للدينه ولكنه يكون مستهلكا  
للقربة مع عدم قيمته بمنزله ما لو اعتقه وهو لا يعلم بالجناية  
ولو كان المولى اكرهه بوعيد تلف حتى قتل عبده عمدا كان للمولى  
ان يقتل الذي اكرهه لان القتل صار منسوب الى المكره فصار  
المكره اله له بالالجاء بحسب القضا عليه ويكون استيفاء القضا  
الى المولى لانه عوض عن العبد وهو ملكه فباخذها الملك بحلفه  
في عوض نفسه خلافة الوارث المورث ويبطل حق اصحاب  
الجناية لغوات محل حقهم فالقضا واجب غير صالح لا بقا حقهم  
منه وان كان اكرهه بحبس او قيد فلا شيء على المكره وعلى المولى قيمته  
لا اصحاب الجناية لانه مستهلك للعبد فانه لم يصير ملكا بالاكره  
بالحبس فكان الحبس الفعل مقصورا عليه ولكنه لم يصير مختارا  
للعدا لانعدام الرضا منه بالتزام الدينه لاجل الاكره بالحبس  
فيلزمه قيمته للاستهلاك كما لو قتلته وهو يعلم بالجناية

## باب الراء على النذر والمين

ولو اكره بوعيد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله او صوما او  
حجا او عمن او غزوة في سبيل الله او بدنه او شيئا يتقرب به الى  
الله تعالى لزمه ذلك ان اكرهه على المين بشئ من ذلك او بغيره من  
الطاعات والمعاصي والاصل فيه حديث حديثه رضي الله عنه  
ان المشركين لما اخذوه واستخلفوه على ان لا ينصروا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في غزوة حلف مكرها ثم اخبر به رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال صلوات الله عليه اوف لهم بعهدهم  
وحن نسيبهم الله عليهم وقد منا ان المين بمنزلة الطلاق  
والعتاق في ان الهزل والحد فيه سواء وهذا لان فيه منع



نفسه عن شيء أو اجاب تنى على نفسه لحق الله تعالى فيكون في  
معنى الطلاق والغناق الذي يصح بحرم العرج حقا لله تعالى  
بمستوى فيه الكره والطوع والندر بمنزلة الممنوع في هذا المعنى  
وقال صلى الله عليه وسلم النذر ممن ولا ضمان على المكره في شيء من  
ذلك لان التزامه لا يصير منسوباً الى المكره وإنما ينسب اليه  
اللف الحاصل به ولا يلف عليه تنى بهذا الالتزام ثم المكره  
أما الزمه شيئاً يومر بالوفاء به فيما منه ومن ربه من غير  
أن يجبر عليه في الحكم فلو ضمن له شيئاً يومر بالوفاء به فيما بينه  
ومن ربه من غير أن يجبر عليه في الحكم فلو ضمن له شيئاً كان حبر  
على انقضاء ضمن في الحكم فهو ي الى ان يلزمه أكثر مما يلزم  
المكره وهذا لا يجوز ولو كان اكرهه على ان يظهر من  
امراته كان مظاهراً لان الطهار من اسباب المحرم ثم مستوى  
فيه الجحد والهزل وقد كان طلاقاً في الجاهلية فوجب الشرع  
به حرمة موافقة الكفار فكما ان الاكراه لا يؤثر في الطلاق  
فكذلك في الطهار فان اكرهه على ان تكفر ففعل لم يرجع بذلك على  
الذي اكرهه لانه امره بالخروج عن حق لزمه وذلك منه  
حسبه لا اتلاف تنى عليه بغير حق وان اكرهه على عتق عبد  
لحمه عن طهاره ففعل عتق وعلى المكره منته لانه صار مثلاً  
عليه ما لية العبد باكرهه على ابطاله ولم يكن عتق هذا العبد بعينه  
مستحقاً عليه بل المستحق كان واجبا في دمه يوم بالخروج  
عنه فيما بينه ومن ربه وذلك في حكم العتق كالمعدوم فلهذا  
ضمن المكره قيمته بخلاف الاول لان هناك امره بالخروج  
عما في دمه من غير ان قصد ابطال ملكه في شيء من اعيان  
ماله لا يحز به عن الكفار هنا لانه في معنى عتق يعوض ولو  
استحق العوض على العبد بالشرط لم يحز من الكفار فكذلك  
اذا استحق العوض على المكره فان قال انا اريد من القيمة  
حتى يحزني من الكفار لم يحز ذلك لان العتق نقد غير

محزى عن الكفارة والموجود بعد ابراء عن الدين وما لا يبرأ  
لا ينادى الكفار وان قال اعتقته حين اكرهني وأريد  
به كفارة الطهار ولم اعتقه لا كراهه اخراجه من كفارة الطهار  
فلم يكن له على المكره تنى لانه اقرا به كان طابعا في تصرفه قاصداً  
الى اسقاط الواجب عنه من كفارة الطهار وله على المكره  
القيمة لانه اجاب المكره الى ما اكرهه عليه وهو العتق عن  
الطهاره لا يخرج به من ان يكون مكرهاً فاذا كان مكرهاً كان  
اللف منسوباً الى المكره بخلاف الاول فان هناك اقرا به  
لم يعتقه لا كراهه بل لا اختيار اسقاط الواجب عنه منته به  
طوعاً وان كان اكرهه بحسب او قيد فلا ضمان على المكره لا بغير  
الاجاء وجاز عن كفارته لان العتق حصل بعرض عويض واقتربت  
به منه الطهار ولو اكرهه بوعيد تلف حتى ألا من امراته  
فهو مولى لان الايلاء طلاق موحل وهو من في الحال  
ولا اكراه لا يمنع كل واحد منهما فان تركها اربعة أشهر فبات  
منه ولم يكن دخلها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على  
الذي اكرهه لانه كان متكاملاً من ان يقرها في المدة فاذا لم  
يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان قررها  
كان عليه الكفار ولم يرجع على المكره بشيء لانه ما حذى على سر  
الكراهه فانه بالاكراه منعم من العريان وقد اتى بضده  
ولا نه لزمه كفارة بعنيها فلا يرجع عليه بضمان بحسب به  
ولو اكرهه على ان قال ان قرنتها فهي طالق ثلثاً ولم يدخل  
ها فقرر بها فطلقت ولزمه مهرها لم يرجع على المكره بشيء لانه  
خالف ما اكرهه عليه ولان المهر لزمه بالدخول فاما اللف  
عليه بالكرهه باكرهه ملك النكاح وذلك ليس متفقاً  
فلا يضمن المكره له قيمته وان لم يقرها حتى بات مضي اربعة  
اشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه  
كان يقدم على ان يجمعها بحسب المهر بجماعه اياها لا بما اجاء



اليه المكره واكثر ما فيه انه بمنزلة الاكراه على الجماع وذلك لا يجب  
 الضمان على المكره وكذلك لو اكرهه على ان يقول قرنتها فعدي  
 هذا حر ففقرتها فان قرنتها غرق عيده ولا ضمان على المكره لانه  
 ما جبري على سنن اكرامه وان تركها فبانت بالابلاء قبل الدخول  
 غرم نصف الصداق ولم يرجع على المكره بشي لانه كان بقدر  
 على ان يبيع عيده في الاربعه اشهر ثم فقرها فسقط الابلاء  
 ولا يلزمه شي فان قيل البيع لا يتم به وحده وانما يتم به وبالمشتري  
 وقد بينا قبل هذا ان تمكينه من البيع غير معتبر في ازالة معنى  
 الاكراه قلنا هناك كان الوقت صيفا لان العبد يقتق  
 بدخول الدار او عسسته العتق ولا يتحقق وجود مشتري  
 في ذلك القدر من المده وهنا الوقت اربعه اشهر والظاهر  
 انه في هذه المده محد مشتري يبرغب في شرا العبد منه فان  
 كان مدبرا لا تقدر على بيعه او كانت جارية هي ام ولد فان  
 فرت المراه عتق هذا ولا ضمان على الذي اكرهه ايضا بشي لانه  
 اتلف عليه ملك النكاح وان لم يكن دخلها لزمه نصف  
 المهر وفي القياس لا يرجع على المكره بشي لانه كان متمكنا من  
 قربانها في المده للسقوط به الا بلاء فاذ لم يفعل كان في معنى  
 الراضي بما لزمه من نصف المهر وفي الاستحسان يرجع على  
 المكره بالاقل من نصف الصداق ومن قيمة الذي استغلفه  
 على عتقه لانه ملجأ في التزام الاقل فانه ان يدخلها فيطل  
 ملكه عن المدبر او لا يدخلها فيلزمه نصف المهر بوفوع  
 الطلاق قبل الدخول فكان ملجأ مضطرا في اقلها والمكره هو  
 الذي لجأ الى ذلك فلهذا يرجع عليه بالاقل وقد جمع في السؤال  
 من المدبر وام الولد وقيل في ام الولد الجواب قولهما فاما  
 عند اي حيفه رحمه الله لا يرجع بشي لان رق ام الولد عنده  
 ليس بمال متقوم وانما له عليها ملك المنفعة بمنزلة ملك  
 النكاح وذلك لا يكون مضمونا على المكره بالانكاح ولو اكرهه

على ان قال ان قرنتها فبالصدقة في المساكين فتركها اربعة  
 اشهر فبانت ولم يدخلها او قرنتها في الاربعه اشهر فلزم منه  
 الصدقة لم يرجع على المكره بشي لانه ان قرنتها فقد خالف  
 ما امره به المكره وان لم فقرها فقد كان متمكنا من ان يقرنها  
 في المده ويلزمه بالقرن ان صدقة فيما بينه وبينه من غير  
 ان يحصره السلطان عليها فلهذا لا يرجع على المكره بشي وهو في  
 المعنى نظير ما لو اكرهه على المدر صدقة ماله في المساكين  
 والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب الرأه الخوارج المتأولين

واذا غلب قوم من الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها  
 حكمهم ثم اكرهوا رجلا على شي مما وصفنا في اكراه اللصوص  
 او اكره قوم من المشركين رجلا على شي مما ذكرنا في اكراه اللصوص  
 فهذا في حق المكره فيما يسعه الاقدام عليه او لا يسعه بمنزلة  
 اكراه اللصوص لان الاجأ يحقق خوف التلف على نفسه وذلك  
 عند قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سواء كان من  
 اللصوص او من المشركين او من الخوارج فاما ما تضمنه اللصوص  
 او يلزمهم به القود في جميع ما ذكرنا فانه لا يجب شي من ذلك  
 على اهل الحرب ولا على الخوارج المتأولين كما لو باشر والاختلاف  
 بايدهم وهذا لان اهل الحرب غير ملتزمين لاحكام الاسلام  
 واذا اصبحت المنفعة بالتأويل في حق الخوارج كانوا بمنزلة اهل  
 الحرب في سقوط الضمان عنه فمما اتلفوا من الدماء والاموال  
 للحديث الذي جاء ان الفتنة وقعت واصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كانوا متاوفرين وانفقوا انه لا قود في دم استحل  
 يتاويل القرآن ولا احد في فرج استحل يتاويل القرآن الا ان يوجد  
 شي بعينه فنرد الى اهله وقد تقدم بيان هذا في السير ولو  
 ان المتأولين المشاهدين علينا بالشرك المستحلين لما اتا



نعتسموه قبا اخذوا جوارى من جوارينا فافتسموهن فيما بينهم  
كما تقسم الغنم واستولدوهن ثم باووا وظهر عليهم زدت  
الجوارى الى موالينهم لانهم لم يتلصكوهن اما لا بغداد ثم امر  
الاحرار فتمامه بالاحرار زيدار خالف دار المستولى عليه  
اولمنا احرار الملاك لفق الجوارى في دار الاسلام ولا  
حد على الواطى منهم ولا عقرا لان المستولى بالوطى في حكم  
حيز هو عين واتلاف الجز معتبرا بتلاف الكل والا ولا  
احرار غير القيمة لان الواطى بمنزلة المعزور باعتبارنا وبه  
والثاويل الفاسد عند انضمام المنفعة بمنزلة الثاويل الصحيح  
وولد المعزور حرثا بت النسب من المعزور الا ان في غير هذا  
الموضع المعزور الا ان في غير هذا الموضع المعزور ويضمن قيمته  
الاولاد لانه منع حدوثه اليهم فترك ذلك منزلة الاتلاف  
وهنا هو لا يضمن الولد بالاتلاف لصاحب الجارية فكذلك  
لا يعزم قيمته بسبب المعزور وكذلك اهل الحرب فيما اخذوا  
من المسلمين من مدي او ام ولد او مكاتبه فولدت لهم ثم اسلموا  
ان هؤلاء لا يملكون بالاحرار فيكون حال المشركين فيهم  
كحال الخوارج في الجوارى على ما سنا والله اعلم

## باب ما يخالف المكره فيه

ما امر به  
ولو اكره الرجل على ان يهب نصف داره غير مقسوم او لم يسره  
مقسوما ولا غيره واكره على التسليم فوجب الدار كلها وسلميا  
فهو جائز لانه انما اكره عليه فالجميع غير النصف وهبة  
نصف الدار غير مقسوم هبة فاسدة وهو قد انى قصه صحيحه  
عرفنا ان ما اتى به غير ما اكره عليه وكان طابعا فيه وكذلك  
لو امر سنة الدار له فتصدق عليه او صدقها عليه فوجبها  
له وهو د ور حم محرم منه واجبني لان الهبة غير الصدقة

فالهبة

١٠٤  
فالهبة تملك المال من الموهوب له والمقصود به العوض  
والصدقة جعل المتصدق به لله تعالى خالصا ثم الصرف الى الفقير  
ليكون كفايه من الله تعالى والدليل عليه ان صرف الصدقة  
المواجبه الى بنيها شتم لا يجوز والهبة لغير حسن وانه لا رجوع  
في الصدقة وحق الرجوع بات للواهب وفي الهبة من دى الرجم  
المحرم انما لا يرجع لصيانة الرجم عن القطيعه او لحصول المقصود  
بالهبة وهو صلة الرجم لانه بمنزلة الصدقة اذا ثبت ان  
ما اتى به غير ما اكره عليه حقة وحكما كان طابعا فيه ولو  
امره بالهبة فحلها او امرها كان باطلا لان الحل والعمرى  
هبة فهذه الالفاظ مختلفة والمقصود بالكل واحد وفي الاكراه  
يعتبر المقصود دل على الفرق ان خلاف الشاهد من في اقطر  
الهبة والحل والعمرى لا يمنع قبول الشهاده سوا كان الموهوب  
له دار حم محترم او اجنبيا ولو اكرهه على الهبة والدفع فوجب  
على عوض وتقاضا كان جائزا لانه انى يعبر ما امر به فالهبة  
بشرط العوض بعد التقاض مع فكانه اكرهه على الهبة  
فباع ولان مقصود المكره الاضرار باللاف ملكه بغير عوض  
ولم يحصل ذلك اذا وهبه على عوض وقد يكون المرء متمنعا  
من الهبة بغير عوض ولا يمتنع من الهبة بعوض ولو اكرهه  
على ان يهبه على عوض ويدفعه فباعه بذلك وقبضه وتقاضا  
كان باطلا وكذلك لو اكرهه على البيع والتقاض فوجب عليه على  
عوض وتقاضا لان بعد التقاض الهبة بشرط العوض  
منزلة البيع حتى يست فيه جميع احكام البيع فيكون هو مجنبا  
الى ما طلب المكره في المعنى وان خالفه في اللفظ ولا ان  
قصد المكره الاضراره وذلك لا يختلف باختلاف لفظ  
البيع والهبة بشرط العوض ولو اكرهه على ان يهبه ويدفعه  
ففعل بعوضه الاخر من الهبة بغير اكراه فقبله كان هذا  
اجاز منه لهيته حتى رضى بالعوض لان العوض انما يكون



عن هبه صحيحه فرضاه بالعوض يكون دليل الرضا منه بصحة  
الهبه ودليل الرضى لصريح الرضى فان سلم له العوض  
فان قبضه بتسليم العوض فهو جائز ولا رجوع لواحد منهما  
على صاحبه كما لو كانت الهبة بغير كره فقبضه وكما في الهبة  
لشترط العوض وان الى ان يسلم العوض وقال قد سلمت  
الهبة جيز رضىته بالعوض فلا ادفع اليك العوض ولا سبيل  
لك على الهبه لم يكن له ذلك لان الرضى كان في ضمن العوض  
واما يكون راضيا بشرط سلامة العوض له واذا لم يسلم  
كان له ان يرجع في الهبه كما لو وهب لشترط العوض الا ترى  
انه لو قال قد سلمته على ان تغوضني كذا قال لم يكن  
هذا تسليما منه للهبة الا ترى ان رجلا لو وهب جارية  
رجل بغير امره لرجل وقضها الموهوب له فقال له رب الجارية  
عوضني منها فعوضه عوضا وقضه كان هذا اجازة منه  
للهبه وان الى ان يعوضه لم يكن هذا اجازة منه للهبة فكذلك  
ما سبق وكذلك لو اخبره على عبده بالف درهم وعلى دفعه  
وقبض الممن ففعل ذلك ثم قال للمشتري رد في الممن الف درهم  
لم يكن هذا اجازة للبيع الاول الا ان يرد له فان زاده جاز  
البيع وان لم يرد له ان يبطله وكذلك لو قال قد اجزت  
ذلك البيع على ان يرد لي الف درهم والمعنى في الكل واحد وهو  
انه انما رضى بشرط ان يسلم له العوض والزيادة فاذا لم يسلم  
يكون راضيا به ولو اكرهه بوعيد تلف او حبس على ان يبيع  
عبده من هذا بالف درهم ولم يامر بالدفع فباعه ودفعه لم  
يكن على الذي اكرهه شي وسعى ان يجوز البيع اذا كان هو الدافع  
بغير اكره منزلة ما لو دفعه بعد ما اقرقا من موضع الاكره  
وقد سنا فيما تقدم ان الاكره على البيع لا يكره الاكره على التسليم  
بخلاف الهبة قال الا ترى لو ان لصا قال له لا تملك  
اولئحنه عندك هذا فاني قد خلقت لتبيعه اياه خرج المكره

بيع

من ماله وهذا الشارح الى الجواب عن اشكال فقال في هذه  
المسئلة ان قصد المكره الاصرار وذلك انما يكون تمامه  
بالاخراج من يد لان زوال الملك في بيع المكره لا يكون الا به  
كما في الهبة فتبين انه قد يكون للمكره مقصودا في نفس البيع  
ولكن هذا الذي اشار اليه ساني في الهبة ايضا فالمعتمد هو  
الفرق الذي قد تقدم بيانه ولو اكرهه بوعيد تلف  
على ان يبيعه له ولم يامر بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبته  
للمتخذ فاحذره الموهوب له فملك عنده كان للمكره الخيار  
ان تناقض المكره القبيح لان اكرهه على الهبة اكرهه على التسليم  
وان تناقض القاض لان مقصده على سبيل التملك لنفسه بغير  
رضاه قال الا ترى ان رجلا لو امر رجلا ان يهب جاريته  
له فلان فاحذرها المامور فوهبها له ودفعها الى الموهوب  
له جاز ذلك فلما جعل التوكيل للهبة توكيلا بالتسليم لان  
المقصود بالهبة لا يحصل الا بالتسليم فكذلك الاكره على  
الهبة يكون اكرهه على التسليم ثم سنا في الاصل ما يوضح هذا  
الفرق وهو ان اجاب الهبة للموهوب له يكون اذا نافي  
القبض اذا كان محض منها واجاب البيع لا يكون اذا نافي  
القبض وان كان المبيع خاضرا حتى لو قبضه بغير امر البائع  
كان للبائع ان ياحذره منه حتى يعطيه الممن والبيع الفاسد  
بمنزلة الهبة في هذا الحكم وكان الطحاوي رحمه الله يقول  
في البيع الصحيح ايضا للمشتري ان يعرضه لمحضره منها ما لم تنزه  
البائع عن ذلك وقال اجاب البيع الصحيح اقوى من اجاب  
البيع الفاسد ولكن ما ذكره في الكتاب اوضح لان الفتن في البيع  
الفاسد والهبة نظير الغنول في البيع الصحيح من حيث ان  
الملك يحصل به فاما قبض المشتري في البيع الصحيح يكون مستقظا  
حق البائع في الحس فلا بد من الامر بالقبض لسقط به حقه  
ولو اكرهه على ان يبيعه منه بيعا فاسدا فباعه بيعا جائزا



جاز البيع لانه اني بعير ما امره به فالبيع الفاسد لا يزيل الملك  
سعيه وكذلك الممتنع من البيع الفاسد لا يكون ممتنعاً من  
البيع الجائر فهو طابع فيما اتى به من التصرف ولو اكره على  
ان يبيعه منه سقاً جازاً ويدفعه اليه فباعه بيعاً فاسداً  
ودفعه اليه ففلك عنده فليبيع ان تضمن المكره ان تنال المستري  
لانه لم يخالف ما امره به وان اتى به على الوجه الذي امره  
به يكون البيع فاسداً لكونه مكرهاً عليه وانه اتى بدون  
ما امره به والممتنع من البيع الجائر يكون ممتنعاً من البيع  
الفاسد وانما هذا بمنزلة امره ان يبيع بالف درهم بقدر  
مئة المال فباعه بالف درهم على جاز ولو امره ان يبيع بالف  
فباعه بالفين جاز ولم يكن مكرهاً فذلك فيما سبق ولو  
اكرهه على ان يهب له نصف دار مفسوما ويدفعه  
الى الموصوب له فوهب له الدار كلها ودفعها اليه جاز  
الهيئة في القياس لانه امره ان يقسم ثم يهب لجير وذهب الدار  
كلها قبل ان يقسم فقد خالف ما امره وكذلك هذا القياس  
في البيع لو امره ان يبيعه نصف الدار مفسوما فباعه الدار كلها  
لانه امره بالبيع بعد القسمة فهو في البيع قبل القسمة لا يكون  
مطبيعاً له فيما امره به ولا نال وجعلناه محالاً لم يكن بد من  
اجاب الضمان على المكره فلا يدري اي شئ تضمنه لان من  
نصف الدار مفسوما فباعها في اثنائها ومع الجاهالة لا يمكن  
اجاب الضمان ولكنه استحسن فقال لا اجبره بينه ولا  
بيعه في شئ مما اكرهه عليه لانه مكره على بعض ذلك فلا  
يد من ان يبطل هبته فيما كان مكرهاً عليه وذلك يبطل هبته  
وكذلك في البيع الصفقة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت  
في الكل وكذلك لو اكرهه على ان يهب له او يبيعه منها من  
هن البيوت فباعه البيوت كلها او هبها كان له ذلك باطلاً  
في الاستحسان لانه قد بطل في بعض البيوت للاكره

فقط

فيطل فيما بقي لا تخاد الصفقة او جهاله ما سعد منه العقد  
والله سبحانه اعلم بالصواب

## باب الاكراه على ان يعتق عبداً عن غيره

ولو ان لصاً اكره رجلاً بوعيد تلف على ان يعتق عبداً له ليساوي  
الف درهم عن رجل بالف درهم ففعل ذلك وقيل المعتق عنه  
طابعاً فالعبد حر عن المعتق عنه والولا له لان المولى لو كان  
طابعاً في هذا الاجاب كان العبد حراً عن المعتق عنه فكذلك  
اذا كان مكرهاً اذا لا تأثير للاكره في المنع من العتق فان قيل  
اذا كان طابعاً يصير كأنه ملك العبد بالف درهم واعتقه  
عنه واذا كان مكرهاً لا يمكن يصح العتق عن المعتق عنه بهذا  
الطريق لانه تملك المكره بعوض يكون فاسداً والملك بالسبب  
الفاسد لا يثبت الا بالعوض ولم يوجد القبض فثبت يعتق  
العبد عن المعتق عنه قلنا هذا التملك غير مقصود ليس به  
ولكنه في ضمن العتق فيكون حكمه حكم العتق والاكراه لا  
يمنع صحة العتق فذلك لا يمنع صحة هذا الملك بدون  
القبض الا ترى ان الملك اذا كان مقصوداً بالسبب لا يثبت  
بدون القبول واذا كان في ضمن العتق يثبت بدون القبول  
بان يقول اعتق عبدك عنى على الف درهم ويقول الآخر  
اعتقت بصدق بدون القبول والعرض في البيع الفاسد كالقبول  
في البيع الصحيح فكما سقط اعتبار القبول هناك سقط اعتبار  
القبض هنا على ان الاغناق جعل فصلاً في البيع الصحيح وكذلك  
في البيع الفاسد الذي هو ضمن العتق وهو نظير ما لو قال  
لغيره اعتق عبدك عنى على الف درهم ويبطل من حرق قال  
اعتقت بصيره الا مرقاً بضاً سفوداً العتق عنه وان كان  
البيع المندرج في كلامه فاسداً وقد قررنا هذا في باب



الظهاره من كتاب الطلاق فكذلك في مسله الا كراه ثم رب  
العبد بالجوار ان شاع من ممة عبده المعتق عنه وان سا المكره  
لان المعتق عنه ماله باختيار وقد بعد ر عليه رده لنفود العتق  
من جهته فيكون ضامنا فممنه والمكره متلف ملكه عليه  
بالا كراه المحل فيكون ضامنا له فممنه فان قل المكره انما  
الجاه الى ازالة الملك بعوض بعد له وهو الالف فكف بحسب  
الضمان عليه قلنا هو اكرهه على ابطال الملك بالاعتاق  
وليس بارأيه عوض وانما العوض بمقابلته الملك الثابت بمقتضى  
كلامه والمقتضى باع المعتق فانما ينشئ الحكم على ما هو الاصل  
وباعتبار الاصل هو متلف عليه ملكه بعير عوض فان ضمن المكره  
فممنه رجع بها على المعتق عنه لانه قائم مقام المولى حين ضمن له  
القيمة ولا ان العبد قد احتبس عند المعتق عنه حين عتق على ملكه  
ومت الولاء له وكان هو المعتق بقبوله طوعا فلا يسلم له مجازا  
وان ضمنها المعتق بقبوله طوعا عنه لم يرجع بها على المكره  
لانه ضمن بلحياس الملك عنده ولو اكرهه بحبس كانت له  
القيمة عن المعتق عنه ولا سى له على المكره لان الاجا لا يحصل  
بالا كراه بلحبس وبدونه لا يصير الا تلاف مدسوبا الى  
المكره ولو كان اكره المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى  
فلا ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضمان العبد  
على المكره خاصة لمولى العبد لان المعتق عنه ملجأ الى القبول  
وهذا النوع من الصرورته يخرج منه ان يكون متلفا شتوبا  
للضمان فانما المتلف هو المكره فالضمان عليه خاصة بخلاف  
الاول فهناك المعتق عنه طابع في القبول فيصير به متلفا  
للعبد ضامنا فان قيل العبد قد احتبس عند المعتق عنه  
فانه عتق على ملكه ومت الولاء له وان كان هو ملجأ في القبول  
فيعنى ان يحسب عليه الضمان قلنا المختس عند مفقار ما مت  
له من الولاء وذلك ليس بمفهوم الا ترى ان من اكره رجلا

على

على ان يعتق عبده كان المكره ضامنا له جميع قيمته وان كان  
الولاء باسا للمعتق فلما لم يعتق الولاء في اسقاط حقه في الضمان  
فكذلك لا يعتق الولاء في اجاب الضمان عليه وانما هذا بمنزلة  
ما لو اكره رجلا على شراءه وقضه وعتقه بوعيد تلف  
واكرهه الاخر على شراءه وقضه وعتقه بوعيد تلف  
فعلا ذلك ففي هذا الضمان يكون على المكره خاصة فكذلك  
فما سبق ولو اكرههما على ذلك بلحبس فعلا ضمن المعتق  
عنه فممنه ملولا لان المكره غير ملجأ هنا فلا ضمان عليه  
والا تلاف حاصل بقبول المعتق عنه وقد بقي مقصورا عليه  
حين لم يكن ملجأ الى ذلك وكان ضامنا فممنه فان قل  
الا كراه بلحبس منع صحة التزام المال بالقول والمعتق عنه  
انما يلتزم الضمان هنا بقوله وهو القبول قلنا لا لذلك  
بل هو يلتزم بصبر ورته فادضا بالاعتاق متلفا والا كراه  
بلحبس لا يمنع حقا الا تلاف منه موجبا للضمان عليه  
ولو اكره المولى بوعيد تلف واكرهه الاخر بحبس حتى فعلا ذلك  
كان للمولى ان ضمن اهما شامنا فممنه لان المكره ملجأ المولى  
الى التلاف ملكه فيكون ضامنا له فممنه والمعتق عنه بالقول  
متلف معتق لانه ما كان ملجأ اليه فيكون للمولى الجوار وابها  
ما اختار ضمنا لم يكن له بعد ذلك ان ضمن الاخر شيئا فان  
ضمن المكره رجع عن المعتق عنه بما ضمن لانه قام مقام المولى ولان  
المعتق عنه متلف الملك بفعل مقصود عليه فلا بد من اجاب  
ضمان القيمة عليه ولو اكره المولى بلحبس واكره المعتق عنه  
بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق عنه ثم المعتق عنه بضم الذي  
اكرهه فممة العبد لانه ملجأ الى القبول من جهته وبه تلف  
الملك عليه وكان ضامنا له فممنه واذا مضى دفعها الى المولى  
لكونه مكرها بلحبس فكذلك اذا وصل اليه فممنه ولا سبيل  
للمعتق على المكره لانه ما كان ملجأ من جهته حين اكرهه

بيع

ولا يبعد ان القيمة في مقام الضمان  
التي في ذل على حالة ان عليه رده على



بالحبس ولو اكرههما بوعده تلف حتى دبره صاحبه عنه  
بالتلف درهم ومن ذلك صاحبه فالتدبير جابر عن الذي دبره  
عنه لان التدبير يوجب حق الحرية للعبد ومن بشرطه ملك  
المحل بمنزله حقيقة الحرية والا كراه كما لا يمنع صحة العتق  
لا يمنع صحة التدبير ثم المولى بالخيار ان شاء ضمن الذي كرهه  
فمنته عبد اعير مدبر لانه بالتلف عليه ملك جزاء الجاه الى تدبيره  
عن الغير وفي حقه هذا والاحكام الى الاعناق سواء لان ملكه  
يرول في الموضوعين واذا ضمنه ذلك رجع عن الذي دبر عنه  
لعمته مدبر او لا يرجع بفضل ما بين التدبير وغيره لان النقصان  
الحاصل بالتدبير كان تقبوله ولكنه كان ملجا الى القبول من  
جهته فصار هذا النقصان بجميع الغية في مسلة العتق  
وقد بينا قل هذا نظيره في العتق ان المكره لا يرجع عن المعتقد  
عنه فصار ايضا لا يرجع عليه بالنقصان ولكن يرجع عليه بقيمته  
مدبر لان العبد قد احتبس عنده هذه الصفة والمدبر ما  
متقوم فلا يجوز ان يسلم له محانا ولانه ضمن ومنته لا جناسه  
عنده وان اغدوم الصنع منه لكونه ملجا الى القبول كمن  
استولد جارية بالنكاح ثم ورثها مع غيره ضمن فمة نصيب  
تتركه منها لا حبتها عنده بالاشتداد وان كان لا صنع  
له في الميراث وان شتم مولى العبد رجع بقيمته مدبر اعلى  
الذي دبره عنه لا حبتها عنه ثم ويرجع على المكره بنقصان  
التدبير لان ذلك الجزاء قد تلف بفعل منسوب الى المكره لوجود  
الاجامته ولو كان اكرههما على ذلك بالحبس لعبد مدبر  
لذي دبره عنه بعقوبة ولا ضمان على المكره لان الانلاف لم  
يصير مدسونا اليه بالاكراه بالحبس ولكن المولى يرجع بقيمة عبده  
تاما على المدبر عنه لان ما تلف بالتدبير وما احتبس عنده صار  
كله مضمونا عليه جيز لم يكن ملجا الى القبول فلهذا ضمن فممنه  
غير مدبره ولو كان اكره المولى بوعده تلف واكره الاخر

الحبس

110  
بالحبس فالمولى بالخيار ان شاء ضمن المكره فممنه عبد اعير مدبر  
لانه كان ملجا من جهته الى ازاله ملكه وان شاء ضمن المدبر  
عنه فممنه غير مدبر لانه غير ملجا الى القبول وكان حكم الانلاف  
والحبس بقصورا عليه وان ضمن المكره رجع على المدبر عنه  
بقمته غير مدبر لانه قام مقام المولى في الرجوع عليه جيز  
ضمن له فممنه فان لم يرجع المكره عن المدبر عنه بعد ما اختار  
المولى بضمته حتى ابرأ المولى المكره من الغية التي ضمنها اياها  
او وهبها له او اخرها عنه شهر اكان المكره ان يرجع على  
المدبر عنه على حاله لان المولى باختيار بضمته بصير مملوكا  
منه القيمة التي على المدبر عنه ولهذا لم يكره ان يرجع على المدبر عنه  
لشي بعد ذلك فابرا او اياه او تأجيله لا سقط حق المكره في  
الرجوع على المدبر عنه كالو كيانا لشرى اذا برى عن الممن  
كان له ان يرجع على الموكل وهذا خلاف الكفيل بالدين  
اذا ابرى لان هناك الحق لم سقط عن الاصيل وهنا باختيار  
تضمن المكره سقط حقه عن الرجوع على المدبر عنه وتعين  
ذلك حقا للمكره ولو كان المولى اكره بالحبس واكره الاخر  
بوعده تلف حتى فعلا ذلك كان للمولى ان يرجع على المدبر عنه  
بقمته مدبرا لا حبتها عن العبد عنده مدبرا بسبب قاسد  
ويرجع على المكره بنقصان التدبير لان تلف هذا الخبر حصل  
بقبول المدبر عنه وهو كان ملجا الى ذلك وان لم يكن المولى ملجا  
بالاكراه بالحبس والاصح ان الرجوع بنقصان التدبير على  
المكره يكون للمدبر عنه ياخذ ذلك منه فندفعه الى المكره  
لان نقصان المدبر هنا بجميع الغية في مسلة العتق وقد  
بيننا هناك ان المعتقد عنه هو الذي يستوفي الغية فندفعها الى  
المكره وهذا لان العبد دخل في ملك المدبر عنه ثم صار مدبرا  
والمولى كان مكرها من جهته المكره بالحبس والاكراه بالحبس  
لا يحب له عليه ضمان وانما يجب بالاكراه بوعده تلف وذلك

عند



وذلك انما وجد بين المكره والمدبر عنه وكذلك في هذه الوجوه  
كلها لو اكرههما على البيع والقبض واكره المشتري على التدبير  
فهو في المخرج وهو نظير ما سبق ولو اكرههما بوعيد تلف  
على ان يتبايعا ومقاصضا ثم اكره المشتري بوعيد تلف على ان  
يقتل العبد با عمدا بالسيف فالقياس فيه ان للبايع ان  
يقتل المكره بعبد لا ان المشتري في القبول والقبض والقتل  
كان ملجأ من جهة المكره فيكون منزلة الالة له ويجعل في الحكم  
كان المكره هو الذي مله نفسه فيلزمه القود ولكنه استحسن  
فقال عليه ضمان فممت في ماله ولا قود عليه لانها وان  
كان مكرهين فالمشتري صار مالكا بالقبض ثم مله صادف  
ملك نفسه ولو قتله طابا لم يلزمه القضاص فلو قتله مكرها  
لا يكون قتله ايضا موجبا للقضاص لعني وهو ان المسحق  
لهذا القود مستثنى فباعته ان العبد صار ملكا للمشتري  
القود يجب له وباعته ان المشتري في حكم الاتلاف  
الحاصل بقبوله ومضاهيه ومله الاله للمكره القود يكون  
للبايع وعند استئنا المستوفى يمنع وجوب القضاص  
كالما كتب اذا مل عز وفاقا وله وارت سوي المولى واذا سقط  
القود للشبهة وجب ضمان فممت على المكره في ماله لان  
التكلم بالبيع والشري وان لم يصير ميسوبا الى المكره قتل  
الملك به صار ميسوبا الى المكره والمشتري في القبض والقتل  
كان الاله فلا يجب عليه تنقيض الضمان با ضمان الفتمه على  
المكره في ماله ولو اكرههما بالحبس في البيع واكره المشتري  
على القتل بوعيد تلف للبايع فممة العبد على المشتري لان البيع  
مع الاكره بالحبس كان فاسدا ولكن القبض مقصور على  
المشتري وقد نفذ عليه رده فيلزمه فممت وهو وان  
كان ملجأ الى القتل فتاثير الاكره في اعدام العقل في جانه  
وكانه تلف العبد في يد غير صنعة فعليه فممته بسبب

البيع

البيع الفاسد والمشتري ان يقتل الذي اكرهه على قتله  
بوعيد تلف فيصير فعل القتل ميسوبا الى المكره وبحسب  
القضاص فان قيل كان ينبغي ان لا يجب لشبهة اختلاف  
العلماء رحمهم الله فان من اصل زفر والشافعي رحمهما الله ان  
المشتري لا يملك بالقبض عند فساد البيع بسبب الاكره  
فلا يكون القضاص واجبا له قلنا اصحابنا رحمهم الله  
لا يعتبرون خلاف الشافعي رحمه الله في هذا الخلاف في  
المنع من وجوب القود على المكره في الاصل وذلك لا يمنعنا  
من ان يلزمه القود لقيام الدليل ولو كان اكرهه على القتل  
بالحبس لم يصح المكره شيئا لان الاحكام يحصل بالاكره  
بالحبس ولو اكره البايع بوعيد تلف واكره المشتري  
على الشري او القبض والقتل بالحبس فالبايع بالخيار ان يشأ  
ضمن المكره فممة عبيه وان شأ لا نه كان ملجأ من جهته الى  
البيع والنسليم فيكون متلفا عليه ملكه وان ضمنه فممته  
رجع المكره بها على المشتري لانه لم يكن ملجأ الى القتل ولا الى  
العص وان شأ البايع ضمن المشتري فممة عبيه لان فعله  
في القبض والقبض مقصور عليه فيكون ضامنا له فممته ه  
ولو كان اكره المشتري على الشري بالحبس وعلى القتل  
عمدا بالقتل فالبايع بالخيار ان يشأ ضمن المكره فممة عبيه لما  
بيننا واذا ضمنه لم يرجع هو على المشتري بشي لان المشتري  
كان ملجأ للقتل من جهته فيصير فعله ميسوبا الى المكره وكانه  
قتله بيده وذلك استبراد منه للعبد وزياده فلا يضمن  
المشتري لذلك بخلاف ما سبق قالوا كراه بالحبس على  
الفعل لا يجعل الفعل ميسوبا الى المكره وان شأ البايع ضمن  
المشتري فممة عبيه لان فعله في الشري والقبض مقصور عليه  
فانه كان مكرها على ذلك بالحبس فان ضمنه كان المشتري  
ان يقتل المكره لان العبد تقرري ملكه من حين قصده حين

البيع الفاسد والمشتري ان يقتل الذي اكرهه على قتله بوعيد تلف فيصير فعل القتل ميسوبا الى المكره وبحسب القضاص فان قيل كان ينبغي ان لا يجب لشبهة اختلاف العلماء رحمهم الله فان من اصل زفر والشافعي رحمهما الله ان المشتري لا يملك بالقبض عند فساد البيع بسبب الاكره فلا يكون القضاص واجبا له قلنا اصحابنا رحمهم الله لا يعتبرون خلاف الشافعي رحمه الله في هذا الخلاف في المنع من وجوب القود على المكره في الاصل وذلك لا يمنعنا من ان يلزمه القود لقيام الدليل ولو كان اكرهه على القتل بالحبس لم يصح المكره شيئا لان الاحكام يحصل بالاكره بالحبس ولو اكره البايع بوعيد تلف واكره المشتري على الشري او القبض والقتل بالحبس فالبايع بالخيار ان يشأ ضمن المكره فممة عبيه وان شأ لا نه كان ملجأ من جهته الى البيع والنسليم فيكون متلفا عليه ملكه وان ضمنه فممته رجع المكره بها على المشتري لانه لم يكن ملجأ الى القتل ولا الى العص وان شأ البايع ضمن المشتري فممة عبيه لان فعله في القبض والقبض مقصور عليه فيكون ضامنا له فممته ه ولو كان اكره المشتري على الشري بالحبس وعلى القتل عمدا بالقتل فالبايع بالخيار ان يشأ ضمن المكره فممة عبيه لما بيننا واذا ضمنه لم يرجع هو على المشتري بشي لان المشتري كان ملجأ للقتل من جهته فيصير فعله ميسوبا الى المكره وكانه قتل بيده وذلك استبراد منه للعبد وزياده فلا يضمن المشتري لذلك بخلاف ما سبق قالوا كراه بالحبس على الفعل لا يجعل الفعل ميسوبا الى المكره وان شأ البايع ضمن المشتري فممة عبيه لان فعله في الشري والقبض مقصور عليه فانه كان مكرها على ذلك بالحبس فان ضمنه كان المشتري ان يقتل المكره لان العبد تقرري ملكه من حين قصده حين



ضمن قيمته فسن ان اكرهه على قتل عبده عمدا بوعيد تلف  
وذلك يوجب القود على المكره وان كان اكرم البايع بالحبس  
على البيع والدفع والدم المشتري على الشري والعنصر والقتل  
بالوعيد بالقتل فلا ضمان على المشتري لانه بمنزلة الالة  
في جميع ما كان منه للاكره الملقى وبغرم المكره فتمه العبد  
لمولاه لان فعله في البيع والشراء وان لم يصير مملوكا الى  
المكره ففعل المشتري في العنصر والقتل صار مملوكا الى المكره  
ففعل المشتري في القتل والعنصر صار مملوكا الى المكره وكان  
المكره هو الذي فعل بنفسه الا انه سقط عنه القود اسقاطا  
لاستثناء المستوي في محب عليه قيمته لمولاه وان كان انما كره  
المشتري على الشراء والعنصر بوعيد تلف واكرهه على القتل  
او العنق او التدبير بالحبس فلا ضمان على المكره لان البايع  
بعد مضر المشتري كان متمكنا من استرداد العنصر وانما  
تعد ذلك عليه بالقتل او العنق او التدبير وذلك مقصور  
على المشتري غير مملوك الى المكره لانه كان مكرها على ذلك  
بالحبس فلهذا لا ضمان على المكره وضمن المشتري قيمة العبد  
لان اقدامه على هذه التصرفات بمنزلة الرضا منه ان لو كان  
طائعا ولكن الاكره منع تمام الرضا فلهذا كان ضامنا  
قيمته للبايع ولو كان البايع غير مكره والانه طلب الى  
الذي اكرهه ان يكرم المشتري بوعيد تلف على ان يشتري  
عبده بالعنصر وقيمته الف وبعضه ففعل ذلك ثم اكرهه  
على ان يقتله عمدا او اغتقه بوعيد تلف فلا ضمان على  
المشتري في ذلك لانه ملجأ الى جميع ما كان منه فكان هو  
بمنزلة الاله فيه وعلى المكره قيمة العبد للبايع لانه انما طلب  
الى المكره الاكره على الشري والعنصر وقد كان متمكنا  
من الاسترداد لا بغداد الرضا من المشتري فاما بعد  
ذلك عليه بالقتل وقد كان المشتري فيه الاله للمكره فكانه

هو

هو الذي قبله بنفسه فلهذا كان ضامنا قيمته للبايع ولو كان  
اكرهه بقتل حتى دبر العبد فالبايع بالخيار ان شاء ضمن المكره  
قيمته غير مدبر لانه انما تعد واسترداده بالتدبير ثم يرجع  
المكره بضمته مدبر على المشتري لانه احسن في ملك المشتري  
وهو مدبر فلا ضمان على ضمان القيمة عليه الا شري  
انها لو كانت جارية استخدمها واستخدمها ووطيها  
فدفع لاسلم له ذلك مجانا وان شاع ضمن المشتري قيمته  
مدبر الاله المعنى ايضا وضمن الذي اكرهه بقتل بالتدبير  
لان ذلك الجزء قد تلف بالتدبير وقد كان المشتري ملجأ  
الى التدبير من جهة المكره ولم يوجد من البايع الرضا بذلك  
ولو كان اكرم المشتري على الشري والعنصر بالحبس والمسئلة  
بحاله لم يكن للبايع على المكره شيء وكان له ان يضمن المشتري  
قيمة عبده لان الفعل في الشري والعنصر كان مقصورا  
عليه واذا تعد وعليه ضمان قيمته سئل ان المكره اكرهه  
على ان يقتل عبده بالاكره بالقتل فله ان يعرض منه وان  
اكرهه على العنق ضمنه قيمته وان كان اكرهه على التدبير  
ضمنه وجهه بقتل بالتدبير في الحال فاذا مات المشتري  
والعبد خرج من يده ضمنه ورثة المشتري قيمته مدبرا  
لان تلف الباقي بعد موته حصل بذلك التدبير وقد كان  
ملجأ اليه من جهة المكره ولو كان اكرهه في ذلك كله بالحبس  
والمسئلة بحاله لم يكن للبايع على المكره ضمان لان ما تلف به العبد  
لم يصير مملوكا اليه بالاكره بالحبس والانه يضمن المشتري  
قيمة عبده لان فعله فيما حصل به تلف العبد مقصور عليه  
ولو كان اكرهه بوعيد تلف على ان يعمل من فلان ان يعنق غنمه  
عنه بالف درهم وقيمته الفان او خسر ما يطلب من  
رب العبد فقتله منه فالعنق جازع عن العنق عليه لان فعله  
في العنق مقصور عليه ولا ضمان عليه ولا على المكره اما على القاتل



فلا نه يلجأ الى هذا القول بوعيد تلف وذلك منع لسبه التلف  
اليه في حكم الضمان واما على المكره فلا نرى العبد هو الذي  
طلب منه ما حصل به تلف العبد فلا يكون له ان يضمن المكره  
شيئا الا شري انه لو سال اللص ان يترك هذا الرجل بوعيد  
تلف على ان تستري منه هذا العبد بالتلف درهم ونصفه  
ففعل ذلك فمات في يدك لم يضمن المكره ولا المشتري للمولى  
شيئا وكذلك ان سال مع ذلك ان يكرهه على عيقه بوعيد  
تلف ففعل بخلاف ما اذا كان اكرهه على العيق بغير سوال  
من الابايح لان هناك لم يوجد منه الرضا لتلف العبد وهنا  
قد تحقق منه الرضا بذلك ولو اكره المولى بالخس على البيع  
والدفع واكرهه الاخر يومه بوعيد تلف على المشتري  
والقبض ففعل ذلك ثم اكره المولى بالخس على ان يامر المشتري  
بالعيق واكرهه المشتري على ان يعيق بوعيد تلف ففعل كان  
العبد حرا وكان ضمان العيبه على المكره لان امر الابايح  
بالعيق وهو مكره بالخس امر باطل فان المشتري كان متمكنا  
من العيق باعتبار ملكه واما ما اثر امر الابايح في رضاه به لفظ  
حقه في الضمان بهذا السبب والاكره بالخس بغير رضاه  
الا شري انه لو اكره رجلا بالخس حتى ياذن للمكره في قتل عبده  
فاذن له في ذلك فعليه ان يرضى القتل لان اذنه مع  
الاكره بالخس باطل لهذا كذا في الامم واذا امت بطلان امره بغير  
اكرهه المشتري على العيق بالقتل وذلك بمنسبه الابايح  
الى المكره والله اعلم

### باب الاكره على الوديعة وغيرها

ولو ان لصا اقره رجلا بالخس على ان يودع ماله هذا الرجل  
فاودعه ففعل عنده المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع  
ولا المكره شيئا اما المكره فلا ان التهديد بالخس لا يجعل الدفع

من صاحب من صاحب المال منسوباً اليه واما المستودع فلا نه  
قبض المال بتسليم صاحبه اليه ليرده عليه وذلك غير موجب  
للضمان وهذا لان فعل التسليم مقصور على المالك فانه لم  
يكن يلجأ اليه واما كما نغير راض به فهو كمن اودع ماله غيره  
عند خوفه من اللصوص او عند وقوع الحرب في داره وهناك  
لا يضمن المودع اذا اهلك في يد غير صفة وان كان اكرهه  
بوعيد تلف فلهرب المال ان يضمن المستودع وان شئت  
المكره لان فعله في التسليم صار منسوباً الى المكره لا لاجل  
فكان المكره هو الذي باشر الدفع اليه فيكون كل واحد منهما  
جائبا في حق صاحب المال واما ضمن لم يرجع على صاحبه بشي  
لان المكره ان ضمن قائما يضمن يكون الدفع منسوباً اليه ولو  
كان هو الذي دفعه اليه ودفعه لم يرجع على المودع بشي  
وان ضمن المودع فلا نه كان في القبض طائعا وبه صار ضمانا  
وهو لم يكن في هذا القبض عاملا للمكره لانه لم يقبض  
لبيس له الى المكره ولو اكرهه تلف او خسر على ان يامر  
رجلا بقبض المال فامر به فقبضه والمأمور غير مكره فضايع  
في يد المالك فضايع للمالك لان الامر قول منه والاكره  
بالخس يبطل قوله في مثله الا شري انه يبطل شراؤه ويبيع  
فكان كالتاجر يبيع امره بخلاف الاول فهناك صاحب  
المال هو الدافع والاكره بالخس لا يعدم فعله في الدفع  
الا شري انه لو اكرهه بالخس على ان يطرح ماله في مكان  
او نارف امره بذلك وفعله المأمور كان المأمور ضمانا ولا تنفي على  
المكره الا ان يكون الطارح مكرها من جهته بوعيد تلف  
مخسداً يكون الضمان على المكره وكذلك لو اكرهه بالخس  
على ان ياذن له في ان يأخذ ماله في يده او ياكله او يستهلكه  
ففعل ذلك كان المستهلك ضمانا لان امره بالتهديد بالخس  
لخوفه فانه فعله بغير امره ولو اكرهه بوعيد تلف على ان



على ان ياذن له في ان يقتل عبداً فاذن له في ذلك فقتله  
كان للمولى ان يقتله به لانه لا معتبر باذنه بعد الاكراه  
التام ولو اكرهه على ذلك بالحبس كان كذلك في القياس لان  
الاذن كان بطلا فان التمدد بالحبس لسقط اعتبار ما يحتمل  
الابطال من اقاويله والاذن انما كان موقفاً باعتباره  
دليل الرضا ومع الاكراه بالحبس الاذن لا يكون دليل  
الرضا ولكنه استحسن في هذا فقال لا يلزمه الفتوى  
ولكنه ضامن له فممة عبده لان الاكراه بالحبس يوترق ابطال  
بعض الاقاويل دون البعض الا ترى انه لا يوترق ابطال  
قوله في الطلاق والعناق والعوض عن العضاض ويوترق في البيع  
والشرا فان اعتبرناه بما يوترقه بحسب الفضاض على المكره  
وان اعتبرناه بما لا يوترقه لا بحسب الفضاض على المكره  
والعضاض مما يندري بالشبهات فلهذا سقط الفتوى  
فان قيل هذا في الاكراه بوعيد التلف موجود قلنا  
لا كذلك فالاكراه بوعيد التلف موجود في جميع  
الاقاويل فيما حصل بها من الاتلاف حتى يكون موجبا للصمان  
على المكره بخلاف الاكراه بالحبس ثم الاذن في الاتلاف كالعوض  
في الاتلاف والعوض مع الاكراه بالحبس صحيح على ان يكون مقصودا  
على العاقبة من كل وجه بخلاف الاكراه بالقتل والعوض هناك  
صحيح على ان يكون ما تلف به هو منقوما منسوباً الى المكره  
فذلك الاذن في الاتلاف مع الاكراه بالحبس قلنا جعل  
معتبراً في اسقاط الفتوى الذي يندري بالشبهات ولا يجعل  
معتبراً في اسقاط الصمان الذي يلمت مع الشبهات وكذلك  
ان كان المأمور بالقتل غير المكره فان المعنى في الكل سوي  
ولو اكرهه بوعيد تلف او حبس على ان يוכל يبيع او يشتري  
ففعلاً ذلك بالاذن لا بالتوكيل قول وانما يعتبر للمحقق به  
الرضا من الموكل يتصرف الوكيل على سبيل النيابة عنه وذلك

سعد

ينعدم اذا كان مكرهاً على التوكيل ثم الاكراه بالقتل والحبس  
يمنع صحة البيع والشري وكذلك يمنع صحة التوكيل بالبيع  
والشري ولو اكرهه بالحبس على ان يוכל هذا اعتق عبده  
وهنقه الموكل والوكيل غير مكره كان العبد حراً عن مولاه ولم  
يضمن المكره شيئاً لان الاكراه بالحبس لا يجعل العبد منسوباً الى  
المكره في معنى الاتلاف ولا يمنع صحة الاعتناق فكذلك لا يمنع  
صحة التبديل على الاعتناق والتوكيل في الاتلاف لا حارة  
في الاتلاف ولو ان اجنبياً اعتق عبداً رجل غير امره فأكراه  
بالحبس على ان يحيره بعد العتق لم يضمن المكره شيئاً فهذا مثله  
ولو اكرهه على ذلك بوعيد تلف كان الصمان على المكره  
دون الذي ولي العتق او بقود العتق فلان الاكراه على التوكيل  
متم له الاكراه على الاعتناق وانما وجوب الصمان على المكره دون  
الذي ولي العتق اما بقود فلان الاتلاف منسوب اليه ليس  
الالحاء وحصول التلف بالامر الصادر من المولى عند اعتناق  
المأمور به باعتباره والمأمور الا ترى انه لو لم يسبق الامر كان  
اعتناقه لغوا وبه فارق القتل والقطع فالاتلاف هناك  
يحصل بمباشرة المأمور دون الامر به الا ترى انه محقق  
ولو لم يسبقه امره فاذ كان المباشراً كان الصمان عليه  
الا ترى ان المشتري لو امر رجلاً بان يقتل المبيع قبل القبض  
فقتله كان القابل ضامناً منه للبائع حتى يحلسه باليمن  
ولو امر رجلاً قاعاً بقتل العبد حراً ولا ضمان على المقتول  
والعرق بينهما بما اشترنا اليه ان الاعتناق بدون امر المشتري  
لعو فيكون اعتناق المأمور كاعتناق المشتري والقتل بدون  
امر المشتري محقق فيكون موجبا للصمان على المقتول القابل ولو  
اكرهه بوعيد تلف على ان ياذن له في عتقه فاذن له فيه فاعتقه  
عتق والولا للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتباره انه اعتقه  
بل باعتبار انه الحاء الى الامر بالعتق حتى لو كان اكرهه على ذلك



بحسب لم يضمن له شيئا فهذا ينترك ما سبق ان الاكراه على الامر  
بالعقود بمنزلة الاكراه على العقد في حكم الضمان وكل اكراه يوجب  
انكسار على امر لا يمكن رده بعد وقوعه نحو العقد والطلاق  
والعمل واستهلاك المال فاكراهه فيه بمنزلة جبايته من لا له  
المكره في حكم الاكراه صار له المكره وان كان اكراهه  
على ذلك لعقد او حبس لم يلزم ضمانه وانما الاكراه بلحبس  
منزله الاكراه بالقتل في البيع والشراء والافرار بالاشياء كلها  
والوكالة بذلك والامر به لان صحة هذا كله بعقد الرضا مع  
الاكراه بلحبس بقدم الرضا ثم اوضح الفرق بين الفعل ومن الامر  
به عند الاكراه بلحبس بفضل العبد المحجور عليه فانه لو عصب  
مالا فدفعه الى عبد اخر محجور عليه فهلك عنده كان لصاحب  
المال ان يضمن الثاني ثم رجع مولاه بما ضمن في رقبته الاول  
ولولم يدفعه ولكنه امره ان يأخذه والمسئله بحاله لم يكن  
لمولى الاخر ان يضمن الاول الا شترى من المحجور عليه اسقط اعتبار  
امر ولم يسقط اعتبار دفعه فكذلك الاكراه بلحبس يسقط  
اعتبار امره ولا يسقط اعتبار دفعه والله اعلم

## باب التحريم

رجل قال لرجل اني اريد ان احيى اليك عدي هذا فانتهكه بلحمة  
وباطلا وليس لسرا واحدا لشيء خافه فقال نعم وحضر هذه  
المقالة شهود ثم قال له في مجلس اخر فنتعه بكذا قال فدهم  
فقال قد فعلت ثم تصادقا على ما كان بينهما فالبيع باطل لان  
السلحية بمنزلة الهزل ان يراد بالسلام غير ما وضع له والهزل  
ما يكون مختارا للحكم ولا راضيا به ويكون مختارا للسبب  
لغير ما وضع له السبب ولا يكون مختارا للحكم ولا راضيا  
به فلا يمنع الهزل والاحبة العقد السبب ولكن لا يكون  
موجبا للحكمة ما لم يتعد هذا الوصف وهو كاي بيع بشرط

فانزل مع

اخيار

الخيار لهما ان يكون منعقدا ولكن لا يكون موجبا للحكمة مع  
نفا الخيار لهما اذا عرفنا هذا فنقول ان تضادا على  
الهما معا على تلك المواضعة فالبيع باطل لا تفاهما على انهما هزل  
وان تضادا على انهما قصد الحد وهو ناسخ لما كان بينهما  
من المواضعة واذا كان العقد بعد العقد يكون قاسما للعقد  
فالعقد بعد المواضعة اولى ان يكون ناسخا لها وان تضادا  
انه لم يحضرهما به عند العقد ففي ظاهر الجواب البيع باطل  
وروي المعلا عن اي يوسف عن اي حنيفة رجهما الله ان البيع  
صحح وجه تلك الرواية ان مطلق فعل العاقل المسلم محمول على  
الصحة وما يحل شترعا وعند الاطلاق يجب على كلامهما عليه فلا  
يجوز الغاؤه كلامهما مع امكان صحته ووجه ظاهر الرواية  
انهما ما تواضعا الا لتسا على تلك المواضعة فيكون فعلهما ناسخا  
على تلك المواضعة باعتبار الظاهر ما لم يظهر منه خلافا  
وهذا لانه اذا لم يحل كان استغناهما تلك المواضعة اشتغالا  
بما لا بعد والحاصل ان في ظاهر الرواية تعارض الامر ان  
في الاطلاق فتخرج السابقين من المواضعة وفي الرواية الاخرى  
جعل الثاني ناسخا للاول واما اذا اختلفا فقال احدهما ناسخا  
على تلك المواضعة وقال الاخر عرضنا عنها فعلى قول اي حنيفة  
رحمه الله القول قول من يدعي صحة العقد وعند اي يوسف  
ومحمد رجهما الله القول قول من يدعي الساع على تلك المواضعة لان  
عند المحضومة العقد من شهد له الظاهر واما شهيد  
الظاهر لمن يدعي الساع على المواضعة يوصفه انا بجعل في حق  
كل واحد منهما كانه قصد ما احرمه ولكن باعراض احدهما عن  
المواضعة لا يصح العقد فيما بينهما كما لو تيقنا على المواضعة ثم  
اجاز العقد احدهما وابو حنيفة رحمه الله يقول عند الاختلاف  
حب الرجوع الى الاصل والاصل ان مطلق العقد يقتضي لزوم  
قدسوى السام من احدهما على المواضعة كدعواه بشرط الخيار







مع الاكراه فكذلك مع الحلية ولو كان فبضر العبد الذي  
قال فيه ما قال فاعبده ثم قامت البينة على ما كانا قال لا في السر  
من الموضع على الاقرار بطل العلق ورد العبد على مولاه لانه  
ثبت ان اقرارهما كان كادبا وان اعتاقه حصل في غير مصلحته  
فكان لعنوا ولو ان رجلا قال لامرأة وولمها اوقال لولمها  
دونها الى اريد ان اتزوج فلانه على الف درهم وسمعت بالغين  
والمهر الف فقال الولي نعم افعل فتزوجها على الغين علائنه  
كان النكاح جائزا والصدقة الف درهم اذا نضدقا على ما قال لا  
في الشرا و قامت به البينة لانها قضت المهر المذكور احدى  
الالفين والمال مع المهر لا يحب وصار ذكر احدى الالفين على  
وجه المهر بمنزلة شرط فاسد والشرط الفاسد في النكاح  
لا يورث في اصل العقد ولا في الصداق وكذلك الطلاق على المال  
والعتاق عليه قال في الكتاب وكذلك البيع وهذا الجواب  
في البيع قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو احدى الروايتين  
عن ابي حنيفة رحمه الله واما في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة  
رحمه الله البيع فاسد اذا نضدقا على ما سأل على ملك الموضع  
لان الالف التي قضت المهر بها تكون ذكرها شرط فاسدا  
والبيع يبطل بالشرط الفاسد بخلاف البيع كالحاق وفي الرواية  
الاخرى ما قضت المهر فذكره والسكوت عنه سوى  
والبيع صحيح بدون ذكره وان نضدقا على الاعراض على ملك  
المواضع كان البيع بينهما بالغين وان نضدقا على ما لم يحضرهما  
فيه فعند ابي حنيفة رحمه الله في احدى الروايتين البيع بينهما  
بالغين لما ذكرنا في المواضع على اصل البيع وهذا لان صحيح  
العقد غير ممكن الا بجميع المسمى فيه وعند الاطلاق يجب  
المصير الى بطل العقد ومحمد هما البيع بينهما بالف وهو احدى  
الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وان اختلفا في المسألة  
اي حنيفة رحمه الله البيع بينهما بالغين وعندهما بال

على قياس المواضع في اصل البيع ولو قال المهر مائة دينار وكذا  
يسمع بعشرة الاف درهم واشهد واعليه ثم تزوجها في  
الطاهر على عشرة الاف كان النكاح جائزا بمهر مثلها كان  
تزوجها على غير مهر لانها قضت المهر بما سميا في العقد  
ومع المهر لا يحب المال وما نواضع على ان يكون صداق بينهما  
لم يذكره في العقد والمسمى لا يثبت بدون التسمية فاذا  
لم يثبت واحد منهما صار كانه تزوجها على غير مهر فيكون لها  
مهر مثلها بخلاف الاول هناك قد سميا في العقد ما نواضع  
على ان يكون مهر او زيادة لان في خمسة الالفين لسمنة الالف  
وكذلك لو قال في السر على ان يكون النكاح على مائة دينار  
وتزوجها في العلانية ولم يسم لها مهر فلها مهر المثل لما قلنا  
وان قال عند العقد نفا قد ناعلى ما نواضعنا من المهر والنكاح  
جائز على مائة دينار لان هذا الاضافة بمنزلة التسمية منهما  
لما نواضعنا عليه من الدناير واكثر ما فيه ان الشهود لم يسموا  
ما سميا من مقدار المهر ولكن سماع الشهود التسمية ليس  
لشرط لصحتها ولو كان هذا في البيع فقالوا البيع على مائة  
دينار الا اننا نطهر سعا خمسة الاف درهم فالبيع جائز  
خمسة الاف درهم وما نواضعنا عليه باطل وهذا استحسان  
وفي القياس من البيع فاسد لانها قضت المهر بما سميا ولم تذكر  
في العقد ما نواضعنا على ان يكون بينهما وفي البيع بينهما بغير  
من وجه الاستحسان ان البيع لا يصح الا بتسمية البذل  
وهما قضت المهر في اصل البيع هنا فلا بد من صحة ولا وجه  
لذلك الا ان يعقد بالمسمى منه من البذل بخلاف النكاح  
هناك اعمال المهر في المسمى مع صحة اصل العقد ممكن  
لان كالح لا يتوقف صحته على التسمية البذل في نوح الغرق  
ان الموضع بعد التعاقد في البيع يكون مبدل للالبال بالكتاني  
بنا بيا مائة دينار ثم بنا بيا خمسة الاف درهم



كان البيع الثاني مبطلا للاول فكذلك يجوز ان يكون البيع  
بعد المواقعة بخلاف جنس ما تواقعا عليه مبطلا للمواقعة  
واما في النكاح العقد بعد العقد لا يكون مبطلا فانه لو تزوجها  
بمائة دينار ثم حدد العقد بعشرة الاف درهم لم يصح المأني  
فكذلك سميته الدرهم في العقد بعد ما تواقعا على ان يكون  
الصداق دنانير منع وجوب الدرهم فيكون لها مهر مثلها وكل  
ما يخلل العقد يفسد الا سميته البذل كالقسيمة والاحبار  
والكفاية في ذلك قياس البيع وكذلك هذا في الخلع والعنف  
والطلاق يجعل لان البذل في هذه العقود لا يجب بدون  
السمية فلو عملنا الهزل في المسمى لوقع العناق والطلاق  
بغير جعل ولم يوجد منها الرضا بذلك فلهذا صححنا ذلك  
بالمسمى فيه بخلاف النكاح فصانك وان جعلنا ما سمي في العقد  
هزلا انعقد النكاح بينهما معاوضة بمهر المثل فلهذا اعتبرنا المواقعة  
في المنع من وجوب المسمى في العقد فوصح ان في الطلاق  
يجعل لا بد من وقوع اصل الطلاق لفسدهما الجدة فيه فلو لم يثبت ما  
سميا من البذل فيه كان الطلاق رجعيا ولا وجه لذلك مع وجود  
سمية البذل فلهذا اوجنا المال عليها وجعلنا الطلاق  
ماسا ولو كانوا عقدوا البيع او الطلاق او العناق او النكاح  
او الاحبار على ما كانوا تواقعا عليه في السر ثم اظهروا شيئا  
غير ذلك وادعى احدهم السرا اقام عليه السنة وادعى الآخر  
العلا بینه واقام عليها السنة اخذ منه وادعى البطل السر  
لان منه العلا بینه دافعة لدعوى مدعى السر فانها ليست  
اقدامة في العلا بینه على ما شهدت به وذلك منع منه دعوى  
نتي اخر بخلافه في السر او جعل هذا الثاني ناسخا للاول عند  
المعارضه لادامته لا يوجب شيئا بدون القضا الا ان  
تشهد الشهادة او لا تشهد بذلك في ذلك لا بینه  
شبهة فان شهدوا بذلك على الولي الذي زوج او على المهر الذي

ولي ما ادعى من العلا بینه احدث بینه اصحاب السر وابطلت  
العلا بینه لان المات بالسنة كالتايت بالمعانة او بايقاق  
الحضم ولهذا السنة مستان الا شهاد في العلا بینه كان  
محققا لما كان منها في السر لا نسخا لذلك بخلاف الاول  
وذكر عن الشعبي رحمه الله قال اذا كان مهر ستر ومهر  
علا بینه اخذت بالعلا بینه الا ان يقوم بینه انه أعلن ذلك  
وان المهر الذي هو في السر ولهذا نأخذ ولو قال لا في السر  
انا تريد ان يظهر سقا علا بینه وهو بيع لحية وباطل ثم ان  
احدهما قال علا بینه وصاحبه حاضر انا قد كنا قلنا كذا  
في السر وقد بدا لي ان اجعله بيعا صححا وصاحبه يسمع ذلك  
ولم يقل شيئا تقرينا بيعا فليبيع حايلا ان ملك المواقعة لم  
تكن لازمة منها مهر واحد ما باطالها ثم اقدام الآخر  
على العقد معه بعد ما سمع منه ابطال تلك المواقعة تكون  
رضا منه لصحة البيع فانما تم العقد بينهما تراضيها ولو لم  
يكن سمع ذلك من صاحبه ولم يبلغه كان البيع فاسدا لا بغداد  
الرضا من الآخر لصحة البيع ولزومه حتى لم يعلم من قصه  
صاحبه المواقعة فان قصه المستري على ذلك واعتقه فان  
كان الذي قال ذلك القول البائع فالسبع جائز لان البائع  
صار راضيا بلزوم العقد حتى ابطال المواقعة والمشتري  
صار راضيا بذلك حتى اعتقه فانه المبيع وعلى المشتري المن  
وهو منزلة ما لو شغل المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
المشتري العبد وان كان المشتري قاله لم يكن العتق لان  
البائع لما لم يظهر منه ما يدل على الرضا بالعقد كان خياره باقيا  
وبقا الخيار للبائع يمنع بعود عتق المشتري فان اجاز البائع  
البيع فالبيع جائز ولا يجوز العتق الذي كان قبل ذلك من المشتري  
لان ما سبق ملكه فلا يقد وان حديث له الملك لم يقد وان  
بلغ الي لم يقل مقالة صاحبه بعد ما تبعا فلهذا بالبيع فالبيع



جائز لا نصابه بقصر المواضع صار راضيا والاخر بالرضا  
بعد ما بلغه مقاله صاحبه صار راضيا ايضا وان لم يرض  
حتى بقصر صاحبه البيع فان كانا لم يتقا ايضا فعنه جائز  
وهو نظير ما تقدم في البيع الفاسد قبل القبض لكل واحد منهما  
ان يتفرد بالفسخ وبعد القبض الذي المفسد من قبله ان يتفرد  
بالفسخ وليس للاخر ذلك فهذا قياسه وان كان المشتري  
قد قبض فان كان البائع هو الذي قال ذلك القول فليس له  
ان يقصر والا مر الى المشتري لان رضا البائع قد تم وانما  
تقي المسند من جانب المشتري لما بينا ان المواضع بمنزلة  
شرط الجوار ابدأ وان كان المشتري هو الذي قال ذلك  
القول فالمر الى البائع ان تتناقض وان تناسل البيع وليس  
الى المشتري من البعض شي لان الرضا قد تم منه فان كان البائع  
والمشتري فالمر في السر يريد ان يظهر سعا هنلا وباطل  
ويظهر انه غير هنلا ولا باطل ويظهر مع ذلك انا كنا جعلنا  
في السر هنلا فقد ابطالنا ذلك وجعلناه حدا جارا واشهدا  
على أنفسهما ذلك ثم قال علاسه قد ابطالنا كل هنلا في هذا  
البيع ونحن جعله سعا صحيحا فبنا بقاء على هذا وادعى أحدهما  
جواز البيع بينهما فالبيع جائز باعتبار الظاهر فانه تناسل  
لمن يدعى جواز الا ان نقيم الاخر اليينه على ما كانا قالنا في  
السر من ذلك فحسد الثابت بالسنة كالتا بت بالمعانية  
وما كان منها في العلانية من ابطال كاهنل كحقيق لما كانا  
تواضعا عليه في السر لا ابطال له فلهذا كان البيع باطلا  
وان كانا قالنا في العلانية انا كنا قلنا في السر يريد ان يتبايع  
في العلانية ببيع باطلا هنلا وقد ابطالنا ذلك فقال صاحبه  
صدق قلنا يتبايعا لبيع باطل اذا قامت السنة على ما كانا  
قالنا في السر تناسل ان هذا الابطال كحقيق منه  
تلك المواضع فلا يتغير به الحكم الا ان نقول اح

بمحصن من صاحبه وهو يسمع انا قلنا في السر انا يتبايع ببيعاً  
هنلا وقلنا في السر ايضا انا نطهر في العلانية انا قد  
ابطلنا كل قول قلناه في السر من هذا وانا قد ابطالنا جميع  
ما قلنا في السر من هذا وانا يتبايعا صحيحا فاذا قال هذا الزا  
احدهما والاخر يسمع فالبيع جائز لا يقدر احدهما على ان  
يطله على لهما وصفا ما كانا قالنا في السر ابطالنا جميع  
ذلك وهذا النوع من الابطال ليس محصى على موافقه ما  
تواضعا عليه بل هو ابطال لذلك وتلك المواضع ما كانت  
لا زمة في بطلان باطلا لهما فاما اذا وصفا ابطال ما قالنا في  
البيع خاصة وابطلنا ذلك فهذا مضى منها على موافقه مما تواضعا  
عليه وذلك مبطل للبيع لا يصح له والله سبحانه اعلم

### باب العهد في الاكراه

ولو ان لصا اكره رجلا  
بوعده تلف او سجن على ان يبيع متاع اللص من هذا الرجل  
بالف درهم فباعه والمشتري غير مكره فالبيع جائز لان البيع  
مع الاكراه معتقد والمالك راض بقوده والمشتري  
راض به ايضا والممن للص على المشتري ولا عهدة على البائع  
لان غير راض بالتزام العهد من كان مكرها على ذلك وعنده  
البيع لا يلزمه بغير رضاه فاذا نقدر احباب العهد على العاقد  
كانت العهدة على المشتري بالعقد وهو المالك كما لو امر عبداً بحجور  
عليه او صبياً ببيع متاعه كالتا بت بالسنة كالتا بت بالمعانية  
البائع الثمن من المشتري بعد ذلك بغير اكراه فله ان  
يعضه وعلى المشتري دفعه اليه ويكون عهدة عليه لان متاع  
دفعه اليه ويكون عهدة عليه لان امتناع وجوب العهد  
عليه له من الرضا منه بذلك فاذا وجد منه ما دل على الرضا  
فقد زال البائع بمنزلة ما لو كان بالعبداً محجورا  
ما عتق كان له ان يقبض الثمن والعهد عليه ولو ان المالك



ولو كان اكره رجلاً على ان تستري له متاعاً بالف درهم من رجل فاستراه كان الممن على المكره الراضى بذلك كما لو وكل صبيّاً او عبداً بحجور عليه بالشرائه فان طلب المشتري المتاع من البائع فعضه بغير اكره فله ذلك وعليه الممن وبسبب جمع به على الامر لوجود دليل الرضا منه بالتزام العهد حين طلبه تسليم المبيع طالبا فان بداله ان يأخذه بعد ذلك فقد وجب عليه الممن حين طلبه بغير اكره لان دليل الرضا لصريح الرضا وبعد ما الرضا منه العهد برضاه لا يكون له ان ياتي كما لو كان راضياً به في الاثناء ولو ان رجلاً باع عبداً من رجل فلم يقبل الممن حتى اكرهه لص على دفعه الى المشتري بوعده بالف او بجزء فدفعه كان له ان يرجعه حتى يأخذ الممن لان الاكره بعدم الرضا منه بالعقد فكان المشتري مضطراً بغير رضاه ولا ان اسقاط حقه في الحبس بمنزلة الابراء عن الممن فكان الاكره ممنوعاً من صحة الابراء فكذلك ممنوع سقوط حقه في الحبس وكذلك لو كان المشتري باعه او وهبه كان للبائع ان يعضه ويرجع العبد بمنزلة ما لو مضى بغير سلام منه ويصرف فيه وهذا لان البيع والهبة محتمل المعص من غير انما حق البائع في الحبس وكذلك لو اكره المرتهن على ان يرد الرهن الى الزهن وناقضه الرهن ففعل ذلك وباعه او وهبه وسلمه كان للمرتهن ان يعض جميع ذلك لانه مكره على اسقاط حقه في حبس الرهن ومع الاكره لا يسقط حقه في حبس الرهن ان يعضه كما كان وان يبطل بصرف الرهن منه كما لو تصرف قبل استرداده من المرتهن والله اعلم

وإذا أكره الرجل على الكفر بالله تعالى فقد كفرت بأمر الله عليه

مطمئن بالآيمان لم تن منه امراته استخسانا وقد بينا ثم  
المسألة على ثلثة اوجه احدها ان نقول قد خطر على بالي ان اقول  
لهم قد كفرت بالله اريد به الحبر عما مضى فعلت ذلك اريد به  
الحبر عما مضى فعلت ذلك اريد به الخير والكذب ولم اكن  
فعلت ذلك عما مضى وهذا المخرج له صحيح فيما منه ومنزبه  
ولا تسعه الا ذلك اخطر به لان الاساحابه صوره  
من حيث يتبدل الصدق باللسان وان لم يكن حاشاه معنى لطمانه  
القلب بالآيمان والاحار لا يكون حاشاه صوره ولا معنى  
فعليه ان ينوي ذلك اذا خطر ولكن لا يطهره للناس  
فان اظهر هذا المراد للناس ثبانت منه امراته في الحبر وفيما  
منه ومنزبه لا تبيين منه والثاني ان نقول خطر على بالي  
ذلك ثم قلت قد كفرت بالله اريد به ما طلب مني المكروه ولما ارد  
به الحبر عن الماضي فهو كافر من منه امراته في القضا وفيما  
منه ومنزبه تعالى لانه بعد ما خطر هذا بآله قد تمثنت من  
الخروج عما اتى به بان ينوي غير ذلك والضروقه بعد  
هذا الممكن فادام بفعل وانشا الكفر كان بمنزله من اجري  
كلمة الشرك طائعا على فعله لا استحقاق او لا على قصد ولكن  
مع علمه انه كفر وفي هذا من امراته في القضا وفيما منه ومنزبه  
الله تعالى قد غي له ان تنوب عن ذلك والثالث ان نقول لم  
يخطر ببالي شي ولكني كفرت بالله فخر استقبلا وقلبي مطمئن بالآيمان  
فلا ين منه امراته استخسانا لانه لما لم يخطر به سوي  
ما اكره عليه كانت الضروقه محققه ومع تحقق الضروقه  
يرخص له تحريكه المشرك مع طمانته القلب بالآيمان  
وكذلك لو اكره على ان يصلي بهذا الصليب معناه سجد لهذا  
الصليب فان لم يخطر به لانه لم يبين منه امراته وان خطر  
به لانه ان يصلي لله وهو مستقبل القبلة او غير مستقبل القبلة  
فان قصد ذلك لان الصلوة غير مستقبل القبلة حوز



عند الضرورة والأعمال بالنيات فان ترك هذا بعد ما خطر  
بباليه وصلى يريد الصلوة للصليب كما اكره عليه كفر بالله تعالى  
وبانت امراته منه لانه بعد ما خطر بباليه قد وجد المحرج  
عما اتلى به فاذا لم يفعل كان كافرا وهذه المسئلة تدل على ان  
السجود لغیر الله تعالى على وجه التقطيم لغیر ولذلك لو اكره  
على شتم محمد صلى الله عليه وسلم فان اجابهم الى ذلك ولم يخطر  
بباليه شئ لم يسن منه امر به وان خطر على باله رجل من المضاري  
نقال له محمد فانه شتم محمد فمرده ذلك الرجل فلا يسن منه  
امراته وقد اطلق في هذه العبار حيث لم تغل خطر بباليه  
رجل من المسلمين نقال له محمد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وانما قال رجل من المضاري لا الشبهة في حق المضاري  
اهون منها في حق المسلم فان ترك ما خطر على باله وشتم محمد  
صلى الله عليه وسلم وقلبه كان لذلك كان كافرا وسن منه  
امراته لانه بعد ما خطر بباليه قد وجد محرجا عما اتلى به فاذا  
لم يفعل كان كافرا فان شتم النبي صلى الله عليه وسلم في غير موضع  
الضرورة كفر وكراهيته بقلبه لا يرفع شيئا ولو اكره  
يو عيبدلف على ان يعتق عبده فخطر على باله ان يقول  
هو حر يريد الخبر بالكذب وسعه ان يمسكه فيما منه  
ومن الله تعالى لما بنا ان المحر به اذا كان باطلا فبالاحبار  
لا يصير حقا ولكن ان ظهر ذلك للفاضي اعتقه عليه لا قرآن  
انه اني لعن ما اكره عليه فانه ذكره على العنق والافرار  
غير الاشياء ومن افترجه مملوك مطايعا تعتق عليه في القضا  
ولا يظهر بضم المكره له شيئا لانه حين اقرانه اني بغير ما  
اكره عليه فقد صار مبرا المكره عن الضمان الا شري انه لو  
من لهم ذلك قال كذب بكم هو على العنق وهو الاصل  
او قد اعتقه امس به غرقا مستقبلا كان حرا او بدنه  
فيما منه ومن الله تعالى وضمن الذي اكرهه فتمنه

خطر على باله لو فعله غرقه في القضا ايضا فالتلاف الما ليه  
فعل المكره في القضا محقق وسوا قصد ما خطر بباليه  
اولم يقصد كان التلاف في القضا مضافا الى المكره فعليه  
ممنه ثم قد اشاعتقا مستقبلا وذلك جعل المملوك حرا  
في القضا وفيما منه ومن الله تعالى سوا كان مكرها او لم يكن  
مكرها الا شري لو لم يخطر بباليه شئ ولكن اني بما اكره  
عليه كان حرا في القضا وفيما منه ومن الله تعالى وضمن المكره  
امته فلذلك ما سبق فان قال المكره قد خطر على باله  
الخبر بالكذب فقال هو حر يريد الخبر بالكذب فان  
اريد بمنه على ذلك كان له ان يستخلف عليه لانه ادعى ما  
لواقر به كان ملزما اياه ولا يكون له ان يضمن المكره بعد فاذا  
انكره كان له ان يستخلفه لرجاء كوله وكذلك لو اكره  
على طلاق امراته ولم يدخلها فقال هي طالق ثم قال بعد ذلك  
اردت الخبر بالكذب او انها طالق عز وثاق او قيد وسعه  
ذلك فيما منه ومن الله تعالى فاما في القضا فهي بان منه ولا  
ضمان على المكره لا قرآن انه اني بغير ما اكره عليه وانه كان طامعا  
فيما قاله بنا على قصد وان كان قال قد كان خطر ببالي  
ان اقول هي طالق يريد الخبر او انها طالق من وثاق او قيد فلم  
اقل ذلك وقلت هي طالق اريد طلاقا مستقبلا كانت طالقا في  
القضا سوا قصد ما خطر بباليه او لم يقصد فهو ومالم يخطر  
بباليه شئ في الحكم فان قال المكره انما قال ذلك يريد  
الخبر بالكذب او طلاقا من قيد وطلب بمنه على ذلك استخلف  
له عليه لرجاء كوله لانه اقربا فانه لو اقر بذلك لسقط حقه  
في بيمين المكره والله اعلم

نادي **بينا دله المكره على ما**  
اميره



ولو اكره رجل بوعيد تلف على ان يطلق امراته واحده ولم يدخل  
بها فقال هي طالق ثلثا فلا ضمان على المكره لانه اتي بعير ما اكره  
عليه اما من حث الصوت فلا اشكال ومن حث الحكم فلا ان  
رواى الملك بالثلث لا يتحقق فيه الحل عز الحبل وبالله الواحد  
محصل ازالة الملك مع ثلث الحل في الحل وهما عمران فكان هو طابعا  
فما اتي به ولا ان ما زاد مما لم يكن هو عليه منها لو لم يكن غيره  
لانه راد مبين وهما كائنات في المسو به وتاكيد نصف الصداق  
بما قبل الدخول وكذلك لو طلقها السن او قبل له طلقها السن  
فطلقها ثلثا ولو قال طلقها ثلثا فطلقها واحده رجع عليه  
بصف الطلاق الصداق الذي عزم لان ما اتي به بعض ما اكره  
عليه فيكون مكرها على ذلك والتلف الحاصل به يصير منسوباً الى  
المكره الا ترى ان المأمور بانقاع الثلث اذا وقع الواحد  
بمع والمأمور بانقاع الواحد اذا وقع الثلث لم يقع شيء عند  
اي حشفه رحمه الله ولو اكره على ان يضرب هذا به هذه  
الحديد منقطع من فعل المكره ذلك ثم تنقطع رجله من  
اكره فمات من ذلك كله فعليه القود لانه في الفعل الاول  
صار له للمكره فكان المكره فعل ذلك بنفسه وهو في الفعل  
الثاني طابع والقضا صريح على المسي بفعل الواحد ولو كان اكره  
على ان يضربه بعضاً ثم يضربه ضربة اخرى بعضاً غير اكره  
او اكرهه على ان يضربه ما به سوط فضربه ما به وعشره  
فمات من ذلك فعلى عاقله الاكره بصفه في ثلث سنين  
وعلى عاقله الضارب كذلك لانه في الفعل الذي اكره عليه  
وكان المكره فعل ذلك بنفسه ولو قتل رجلاً بالعض والسوط  
بحب على عاقله كل واحد منهما بصفه الذي في ثلث سنين  
فان كان قطعاً بالشرع مكرهاً ثم يضربه بعير اكره  
سوطاً فمات فمات بصفه الذي في مال الامر في ثلث سنين  
لانه في الفعل الاول فكان المكره فعله بنفسه

اجتمع في المحل الفعل الموجب للقود وغير الموجب فستفقد القود  
بالاستنبه ويكون بصف الدية في مال الامر في ثلث سنين  
لان فعله عمد محض وبصف الدية على عاقله الضارب  
في ثلث سنين لان فعله الضرب بالسوط وهو بمنزلة  
الخطا ولو كان اكرهه على ذلك بالحبس كان ذلك كله  
على القاعل لان الاكره بالحبس لا يجعل المكره الا ولا يجب  
لنفسه الفعل بالمكره ولو ان لصا اكره على ان يقتل عمده بوعيد  
تلف فاعتقه له فلا تنفي على الذي اكرهه في قياس قول  
اي حشفه رحمه الله لان القتل عند محرم وما اتي به غير  
ما اكره عليه فلا يصير الا تلف به منسوباً الى المكره الا  
ترى ان على اصله لو امر رجلاً ان يقتل بصف عند فاعتقه  
كله كان باطلا وفي قول اي يوسف ومحمد رحمهما الله  
المكره ضامن لقيمة العبد لان عندهما العتق لا يحرم  
ولا اكره على اغتاق النصف بمنزله الا اكره على اغتاق الكل  
ولو اكرهه على ان يقتل له فاعتق نصفه وكذلك عندهما  
لان اغتاق النصف كاعتاق الكل فاما في قياس قول اي  
حشفه رحمه الله العتق لا يحرم بصف العبد في نصف قيمته  
لولا بمنزله ما لو كان اعتق بصف عند طابعا ويرجع المولى  
على المكره بصف قيمته لانه اتي ببعض ما اكره عليه وكان  
حكم الاكره باننا فيما اتي به الا ترى ان المأمور بانقاع  
العبد لو اعتق نصفه بعد فانه يوي ما على العبد من نصف  
القيمة كان للمولى ويرجع به ايضا على المكره ويرجع المكره به على  
العبد فيكون الولاء بينهما نصفين لان المكره صار كالمعتق  
لذلك النصف واغتاق النصف امتداد لملكه في النصف الاخر  
من حيث انه يتعد رعله استدامة الملك ومن فيكون  
ضاماً له قيمة النصف الاخر ثم يرجع على المكره لان ملك  
ذلك بصف بالضمان فيستسعيه منه ومن الولاء بينهما



يصعب لأن هذا النصف عمن على ملك المكره بأداء السقاة إليه  
 قالوا وسعي أن يكون هذا الجواب فيما إذا كان المكره موسرا  
 على قيار ضمان العتق ولو أن مريضا أكرهت امرأته بوعيد  
 بلف أو حبس حتى يسأله أن يطلقها تطلقه تاسيه من أن  
 ذلك فطلقها كما سألت ثم مات وهي في العدة ورثته لأن  
 سواها مع الإكراه باطل فإن تأثير سواها في الرضا منها بالفرقة  
 واستفاد حقتها في الميراث وذلك مع الإكراه باطل فإن تأثير  
 سواها في الرضا منها بالفرقة واستفاد حقتها في الميراث  
 وذلك مع الإكراه لا يحقق ولو سألته تطلقين تأتئين  
 ففعل ثم مات وهي في العدة لم ترثه لأنها سألته غير ما أكرهت  
 عليه ولأن ما زاد من عندها كاف لاستفاد حقتها في  
 الميراث لا تشرى بها لو سألته زوجها أن يطلقها تطلقه  
 تاسيه فطلقها تطلقين تأتئين ثم مات وهي في العدة لم  
 ترثه للمعينة الذين اشترنا اليهها لا تشرى أنه لو لم يدخل  
 بامرأته حتى جعل امرها بيد رجل يطلقها تطلقه إذا شأنا  
 وأكره بوعيد بلف على أن يجعل بيد ذلك الرجل تطلقه أخرى  
 ففعل فطلقها الرجل التطلقين جميعا لم يرجع الزوج على المكره  
 بشئ من المهر فكذلك لو طلقها التطلقه التي جعلها الزوج  
 إليه بغير إكراه ولو كان طلقها التطلقه التي أكره الزوج  
 عليها دون الأخرى رجعت الزوج إليها دون الأخرى رجعت الزوج  
 على المكره بصف المهر لأن بغير نصف الصداق عليه كان  
 بأعني ما أكره عليه لا تشرى أنه توفات لامرأته ولم يدخل  
 بها انت طالق تطلقه إذا شئت ثم أكره بعد ذلك أو قلته على  
 أن تقول لها انت طالق تطلقه إذا شئت فقال لها ذلك  
 فطلعت بعينها لتطلقين جميعا غير مهرها الزوج نصف المهر  
 ولم يرجع على المكره بشئ ولو طلعت نفسها التطلقه التي أكرهه  
 عليها خاصة وأنت ذلك يرجع الزوج نصف المهر

على المكره بصف المهر  
 ولو طلقها التطلقه التي أكرهه  
 عليها خاصة وأنت ذلك يرجع الزوج نصف المهر

للمعنى الذي هنا ولو كانت هي المصلحة فأكبرهته على أن يطلقها  
 بوعيد بلف لم يكن لها عليه شئ من المهر لأن الاتفاق منسوب  
 إليها للاتفاق كان الفرقة وهت من جهتها قبل الدخول  
 ولو كانت أكرهته بل الحبس أخذته بالصداق بصف الصداق  
 لأن الاتفاق لا يصيب منسوبها إليها بهذا النوع من الإكراه  
 فعنت الفرقة منسوبه إلى الزوج قبل الدخول فلزم منه نصف  
 الصداق لها ولو أكره رجل الزوج بوعيد بلف على أن يطلقها  
 واحدة بلف درهم فطلقها لثا كل واحد بلف فقبلت  
 جميع ذلك طلقت لثا ووجب لها عليه لثا ألف درهم  
 ولها عليه نصف مهرها لو فوج الفرقة قبل الدخول  
 لا سبب مضاف إليها ولم يرجع على المكره بشئ وإن كان  
 نصف المهر أكثر من لثا ألف لأن ما راجح إذا الزوج من  
 عنده طابعا كاف في بغير الصداق عليه ولو أكرهه على أن  
 يطلقها واحدة بلف ففعل ومثل ذلك وجب له عليها ألف  
 درهم ثم نظر إلى نصف مهرها فإن كان أكثر من ألف درهم  
 أدى الزوج إليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره  
 إن كان أكرهه بوعيد بلف وهذا قول أي يوسف ومحمد  
 رحمهما الله فاما عند أي حنفية رحمه الله لا شئ لها عليه  
 وللزوج عليه ألف وهي مسلة الطلاق إن الخلع يوجب  
 براءه كل واحد من الزوجين عن صاحبه في الحقوق الواجبة بالنكاح  
 وفي الكتاب ذكر قولهم أولم يكر قول أي حنفية رحمه الله  
 لأنه وضع المسلة في بلف الطلاق وفيه شبهة اختلاف  
 الروايات عن أي حنفية رحمه الله بخلاف لفظ الخلع على ما  
 معنا في الطلاق ثم عندهما قد وجب له عليها ألف درهم بدل  
 الطلاق ولها على الزوج نصف مهرها من قبل المهر منه ويؤدي  
 الزوج إليها الفضل فيرجع به على الذي أكرهه إن كان أكرهه  
 بلف لأنه قد روي عليه تلك الزيادة من غير موص



ولو اعتقت امة لها زوج خدر لم يدخلها زوجها فاكهت بؤ  
لف او خسر على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل الطلاق  
الصدوق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك لانه  
اكرهها على استنعا حقها فالشرع ملكها امر نفسها حين  
اعبت وليس في هذا الاكراه ابطال شئ عليها لان المهر  
للمولى ونها لو دخلها الزوج ولا ان ما كان بمقابلة المهر  
كان عليها عاد اليها ولو كان قد دخلها قبل ذلك كان الصدوق  
لمولاها على الزوج ولم يرجع الزوج على المكره بشئ لانه ما اكرم  
الزوج على شئ ولان الصدوق قد تغرر عليه كله بالدخول  
واما الف المكره ملك البضع على الزوج وقد سنا ان ذلك  
لا يقوم الاكراه لانه لا قيمة للبضع عند خروجه من  
ملك الزوج والله اعلم

## باب الخيارات في الاكراه

واذا قال اللص الغالب لرجل لا قتلتك او لتعتق عبدك او لطلق  
امراتك بلن ايها شئت ففعل المكره اجمدا ولم يدخل بالمرأة  
فما باسرها قد لا ان الاكراه على كل واحد منهما بعينه لا يمنع  
نعوده فكذلك الاكراه على اجمدا بغير عينه ونعزم المكره  
الاقل من نصف المهر ومن قيمة العبد لانه ان التزم بما شرته  
الاقل منهما فالانلاف مضاف الى المكره وان التزم الاكثر  
فالصرون انما جعفت له في الاقل لانه كان متمكنا من دفع البلاء  
عن نفسه باختياره الاقل فيكون هو في التزام الزيادة على  
الاقل غير مضطور وجوعه على المكره بسبب الاضطراب فيرجع  
بالاقل لذلك ولو كان الزوج دخلها لم نعزم المكره له شيئا  
لانه ان وقع الطلاق فالمهر قد تغرر عليه بالدخول وانما المكره  
المكلف انفق المهر عليه ملك البضع وذلك لا يضمن الاكراه  
وان وقع البلاء فقد كان متمكنا من دفع البلاء عن نفسه بغير

الطلاق فيكون هو في انقاع العتق بمنزلة الرضى به او غير مضطرب  
اليه بمنزلة ما لو اكره عليه مجلس او قيد وهناك لا يرجع على المكره  
بشئ وان لم يدخل بالمرأة لا بغداد الضرورة والاحكام ولو قبل  
لهم مثلتك او لتكفرن بالله او بعن هذا المسلم عمدا فان كفر بالله  
نغالي وقلبه مطمئن بالايمان فهو في سعة ولا يبين من انه منه  
لحق الضرورة في ذلك بسبب الاكراه فانه لا يجزئ له قبل المسلم  
بحال فتحقق الضرورة في احدا كلمة الفقرة لو اكره على ذلك  
بعينه والاصل فيه ما روي ان مسئلة اخذ رجلين من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم فقال لاحدهما الشهد  
ان محمد رسول الله فقال نعم فقال الشهد اني رسول الله فقال  
لا ادري ما يقول فقتله وقال لآخر الشهد ان محمد رسول الله  
فقال نعم فقال الشهد اني رسول الله فقال نعم فحلى سبيله فبلغ  
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوات الله عليه اما  
الاول فقد اتاه الله تعالى اجر من بين واما الآخر فلا اثم عليه  
ففي هذا دليل انه يسعه ذلك عند الاكراه وانما ان امتنع منه  
حتى قتل كان عظيما لاجرم لانه اطهار الصلاة في الدين ولان  
اجرا كلمة الشكر حقه على الدين من حدث الصور وان لم  
يكن جناية معني عند طهائمه القلب بالايمان والمحرر عن اجنا به  
على الدين صور ومعني سبب لبيل الثواب ولا يجزئ له ان يقتل  
المسلم بحال لانه لو اكره على ذلك بعينه لم يحل له ان يفعله فعند  
التردد بينه وبين غيره او لم يات في الرجل المسلم ففي القياس والامام  
به ولا يبين منه امر انه قد اترك ذلك واقدام على القتل كان منزلة  
الطابع في ذلك او لم يحق الاكراه فيه اضطرر حكم القتل عليه  
بمنزله ما لو اكره عليه بالحس فيلزمه القود ولكنه استحسن  
لا سناط القود عنه اذا لم يكن غامبا ان الكفر منه في هذا الوجه  
لان حكمة الشرك حرمه بانه مصيبة لا يشترط بحال ولكن  
ترجم له مع طهائمه القلب بالايمان فهو بحرر ما هو حر

صوابه  
الشرك



لان هذه الرخصة سببها خفي قد حفي على كثير من الناس فصار جهله  
بذلك شبهه في إسقاط القود عنه ولكن يجب عليه الدية في ماله  
في ثلث سنين لان الضرور لم يحقق له في الاقدام على القتل فيكون  
فعل القتل مقصورا عليه وان استغنا عنه القود للشبهة والمال  
منه للشبهة في ماله في ماله ولكن الدية بعشر القتل  
موجله ولم يذكر في الكتاب ما اذا كان عالما بان القود لسعة والكثير  
متناحرا وجههم الله على انه يلزمه القود لانه لا سفي له شبهه  
في الاقدام على القتل اذا كان عالما بان القود لسعة فهو بطير المسلم  
اذا اكره على اكل الميتة ولم يختر على ما يسته وهذه من جملة  
المسائل التي بضره العلم فيها ويخلص جهله وفي هذا الكتاب  
من هذا المجلس خمس مسائل جمعناها في كتاب الوكالة ومن  
اصحابنا رحمهم الله من يقول وان كان يعلم ذلك لا يلزمه  
القود لانه مما صنع قصد مغايضة المشرعين واطهار الصلاة  
في الدين وبياح للانسان ان يذل نفسه وماله لما يكون فيه  
كينا وغريظا للمشرعين فيقابلهم وان كان يعلم اهم يغلبونه  
فاذا كان محل له في نفسه وفي نفس الغير اولى وان كان لا يجال  
ذلك يصير شبهه في دري القود عنه وان قيل له لعلك  
اولتا كل هذه الميتة اول لعلك هذا المسلم عمدا فيدعي له ان  
ياكل الميتة لما سنا ان حرمة الميتة تنكس عند الضرورة وقد  
بحوت الضرورة هنا فالجفت الميتة بالمباح من الطعام  
كما لو اكره عليه فان لم ياكل المسبوق وقت المسلم فعليه القود  
لامه طابع في الاقدام على القتل حتى يكتسب من دفع الدية عن نفسه  
متناول الميتة وذلك مباح له عند الضرورة وليس في الضرر  
عن المباح اطهار الصلاة في الدين فلهذا الزمة القود واسار  
الى الفرق من هذا ما تقدم قال الا ترى انه لو لم  
يفكر حتى ياكل من حوله ولو لم ياكل الميتة حتى يقتل كان  
انما اذا كان يعلم انه ليس به ذلك وقد بدا في اكل الكتاب

قول اي يوسف رحمه الله في انه لا ياتم اذا امتنع من تناول  
عند الضرورة وان الاصح ما ذكره في الكتاب من اسكاف  
الحرمة ولو اكرهه في هذا ابو عدا وحنا وقد لم يسعه ان  
يكفر فان فعل يات منه امراته لا الضرور لم يحقق هذا التهديد  
وكذلك لا يسعه ان ياكل الميتة ولا ان لشرب الخمر لا  
الضرور لم يحقق فان شرب الخمر عند الاكراه بالخمر في  
الافعال فوجوده كعدمه الا ترى ان العطينان الذي لا يخاف  
على نفسه الهلاك اذا شرب الخمر يلزمه الحد فلكره بالخمر  
فنايه وفي الاستحسان لا حد عليه لان الاكراه لو تحقق به  
الاكراه صار لشرب الخمر مباحا له فاذا وجد حراما منه يصير شبهه  
كالمالك في الحر وفي الجارية المشتركة يصير شبهه في إسقاط الحد  
عنه بوطيئها ولان الاكراه بالخمر معتبر في بعض الاحكام  
غير معتبر في البعض وحد الخمر صغر منه بايقاق الصحابة  
وصنوا الله عليهم على ما قال علي رضي الله عنه ما من احد اقيم  
عليه حدا فموت فجد في معنى من ذلك شيئا الا حد الخمر فان  
موت بآفة فلهذا صار هذا القدر من الاكراه شبهه في إسقاط  
هذا الحد خاصة وان كل المسلم في الوجوه كلها لان الاكراه  
بالخمر شبهه في إسقاط القود عن القاتل ولوقال له لا قتل  
اول لعلك هذا المسلم عمدا او ترى هذه المراه لم يسع له ان يصير  
واحد منهما فموات لان كل واحد من هذين الامرين لا يجال به الاكراه  
وان اكره عليه بعينه فكل ذلك الاكراه على احدهما بغير عيبه  
فان اني ان يفعل واحد منهما حتى يقتل كان ما مورا لانه يذل  
نفسه في الحر عن الحرام وقيل بالذي قتله لانه قبل مظلما فعليه  
القود وان زيا كما امره في القياس عليه الحد وفي الاستحسان  
عليه المهر من اصحابنا رحمهم الله من قال لا ياتم الاكراه  
اي حصة الاول رحمه الله وبالاستحسان قوله الاكراه بغير  
فما اذا اكره على لونا بعينه ولا يصح ان هذا امر واستحسان



اخرنا على قوله الآخر وجه القياس انه اذا اقبل على قتل المسلم  
كان الله في ذلك الفعل وكان الفعل مبنيا اليه بحكمه فهو قد  
قد اقدم على الزنا هاهنا مع تمكنه من دفع البلاغ عن نفسه على وجه  
لا يصير مواخداً لشي من احكام الفعل بان يعمل الرجل قبله الحرمة  
خلاف ما لو اكره على الزنا بعينه ووجه الاستحسان في هذا  
الحال لا محل له الاقدام على قتل المسلم تصواقدم على الزنا دفعا للفعل  
عن نفسه بان اكره عليه بعينه سقط عنه الحد ولزمه المهر  
فهذا مثله فوجه ان الضرورة جمعت له في كل واحد من  
هذين الفعلين حين لم يسعه الاقدام على واحد منهما كانه اكره  
عليه بعينه فكذلك اذا اقدم على الزنا كان عليه الصداق  
ويدرأ عنه الحد بمنزلة ما لو اكره عليه بعينه الا ترى  
انه لو اكرهه على ان يقتل احده من الرجلين عمدا كان القود  
على المكروه اذا قتل احدهما لانه لما لم يسعه الاقدام على قتل  
واحد منهما صار في حق كل واحد منهما كانه اكره على قتله بعينه  
ولو اكرهه على ذلك بالحس احدهما كان الزنا ان زنا وبالقود  
ان قتل الرجل لانه لا يسعه الاقدام على واحد من الفعلين بسبب  
الاكراه وان جمعت الضرورة به فلا كراه بالحس لا يكون  
مؤثرا في موجب واحد منهما كما لو اكرهه على ذلك بعينه ولو  
اكرهت المرأة على الزنا بحس او فسد رزى عنها الحد لا يصح  
لو اكرهت على ذلك بالقتل لسعها المعلن ولا ما ثم فيه فاذا اكرهت  
عليه بالحس يصير شبهه في اسقاط الحد عنها بمنزلة شرب  
الخمر وانما فرقنا بين جانب المرأة والرجل في الاكراه بالقتل  
لان الرجل مباح شره لفعل الزنا مستعمل للآلة في ذلك وحرمة  
الزنا حرمة ما فلا ينكشف عند الضرورة كحرمة القتل  
فاما المرأة فهي مفقولة لجهلها وليس من جهتها مباشرة الفعل  
اما الذي منها المكن في ذلك فترك الامتناع الا ان في حالة  
الضرورة بالاكراه بالقتل فلا ما ثم في ترك الامتناع فترك

الا امر بالمعروف والنهي عن المنكر عند خوف الهلاك على نفسه لا  
يكون اثما في ذلك ولو قال له لا مملكتك اولتقتل هذا المسلم  
او تاخذ ماله فتشبهه وهو اكثر من ادمه او اقل فلا بأس  
بانه ياخذ المال ويستنهله ويكون ضمنا له على المكروه لان الاجراء  
قد تحقق وببإباح المال عند الاحتياج كما لو اكره عليه بعينه  
وليصير هو في ذلك الا للمكروه ضمنا له على المكروه وان قتل الرجل  
لوفيه الذي ولي القتل لانه لما ايج له الاقدام على الاف المال ولا  
المخفة في ذلك اثم ولا ضمان كان هو غير مضطر في الاقدام على القتل  
فيكون بمنزلة الطابع يلزمه القود وهو نظير ما تقدم من مسله  
المنته وشرب الخمر الا ان هناك ان لم يفعل واحد منهما حتى  
فل كان غير اثم في ذلك بخلاف مسله المبيت وشرب الخمر  
الا ان هناك ان لم يفعل واحد منهما حتى فل كان غير اثم في ذلك  
بخلاف مسله المبيت لان الحرمة هناك لحق الشرع وحال  
الضرورة مستثناه من الحرمة شرعا وهما بخلافه فان  
تناول مال الغير واستنهله كدفع رصاة ظلم في حق صاحب  
المال والطلب حرام الا ان بسبب الضرورة ببإباح له الالاف  
شرعا مع نفاذ حق المالك للمالك فلهذا وجب الضمان له على المكروه  
حبرانا للحق فاذا امتنع من ذلك كان ممنوعا من الظلم فلا يثبت  
به الا ترى ان المضطر الى طعام الغير يسعه ان ياخذ به بغير  
رضا صاحبه فان اني صاحبه ان يعطيه فلم ياخذ حتى مات  
لم يكن اثما في تركه لهذا المعنى وكذلك المكروه الا ترى انه لو قتل  
لعينك اولتقتلنا على مالك فلم يفعل حتى قتل لم يكن اثما فاذا كان  
لو قتل في دفعه عن مال نفسه لم يكن اثما وكذلك اذا امتنع عن  
استنهلاك مال الغير حتى قتل قال ولو اثم في هذا في  
ماله او مال غيره لم يقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل  
دون ماله فهو شهيد وهذا حديث مشهور في الآثار  
الا يستند الى من حيث انه لو قتل دعما عن مال نفسه او



مال غيره كان شهيدا فكيف لا يكون شهيدا في دفع ما لا يسعه  
الاقدام عليه فهذا متين انه لا يات ثم اذا امتنع من ذلك كله  
وبعد ذلك لو قال لا قتل لك اولئك القتل امراتك اولئك  
عبدك فلم يفعل حتى قتل لهما ثم لا نه مدل نفسه دفعا عن ملته  
محترم له فان ملك النكاح محترم كملك المال وربما يكون  
الاحترام لملك المال وربما يكون الاحترام لملك النكاح اظهر  
فلا يكون هو آثما وان كان سعة الاقدام على كل واحد منهما  
لحقق الضرر ولو اكره بوعده مل على ان يقتل عبده عمدا  
وفيمته الف درهم او يستهلك ماله هذا وهو الفادرهم  
فان ان يفعل واحدا منهما حتى مل كان غيرا لم لان حرمة القتل  
لم تكشف بالاكراه وحرمة المال قابله مع الاكراه وان اخل  
الاقدام على استهلاكه للدفع عن نفسه فلا يكون آثما في  
الا امتناع لانه امتنع من السعة في استهلاك المال وقيل  
البعس من السعة فان استهلك ماله فقد احسن وصماته  
على المكروه بالغاما بلغ لان الاجا قد تحقق فيكون فعله في الاف  
المال منسوب الى المكروه وهو محسن فما صنع لانه جعل ماله  
دون نفسه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو احدث  
من اصحابه اجل ماله دون نفسه ونفسك دون دينك  
فان قل العبد ولم يستهلك المال فهو آثم ولا تنى على المكروه  
لان الاجا يحقق في القتل فانه كان متكما من دفع الشر عن نفسه  
من غير مباشر القتل مستغنى لانه في القتل مقصورا عليه فليس  
له على المكرم قود ولا قيمة ولو اكرهه بوعده القتل على ان يقتل  
احد عبده هذين واحدا اقل قيمة من الاخر فقتل احدهما  
عمدا كان له ان يقتل المكروه لحق الاجا هنا فاقدم عليه  
من القتل لحكم المراه في العبد الذي هو قليل القيمة كصوفي  
كثير القيمة واذا تحققوا الاجا صار القتل منسوب الى المكروه  
بخلاف الاول فانه مساواه هناك لان استهلاك المال

والقتل وانما يحقق الاجا في الادنى والا دنى استهلاك  
المال الذي يباح له الاقدام عليه عند الضرر في معنى في  
قتل العبد مباشرة للفعل مختارا وهنا حرمة نفس العبد  
سواء يحقق الاجا في حق كل واحد منهما ولذلك لو اكرهه  
بوعده القتل على ان يقطع يد نفسه او يقتل عبده عمدا ففعل  
احدهما كان له ان يقبض من المكروه لان الاجا تناول كل  
واحد منهما بمنزلة ماله لو اكرهه عليه بعينه فان قيل  
لا كذلك فانه يباح له الاقدام على قطع يد نفسه عند الاكراه  
ولا يباح له الاقدام على قتل عبده فيدفعي ان يجعل هذا نظير الفضل  
الاول قلنا لا كذلك فالاطراف محترمة كالنفس  
الا انه اذا اكرهه على قطع يد نفسه فاعينار مقابله طرفه بنفسه  
جوزنا له ان يختار ادنى الضررين وهذا المعنى لا يحقق عند  
مقابلته طرفه بنفسه فضرر عليه في قطع طرفه فوق  
الضرر في قتل عبده الا ترى انه لو خاف على عبده الهلاك  
لا يجعله ان يقطع يد نفسه لتناوله العبد هذا من ان المساواة  
عنه في القيمة عند مقابلته احدهما بالاحر متناول الاكراه  
كل واحد منهما لو اكرهه على ان يضرب احد عبده ما به  
سوط ففعل ذلك باحدهما فمات منه عزم المكروه اقل القيمتين  
وان كان الذي نفي اقلهما قيمة لان الواجب لهذا الفعل  
ضمان المالمية في حق المولى وفيما يرجع على المالمية الضرر للمولى  
انما يحقق في الاقل فهو اذا اقدم على ضرب اكثرهما قيمة كان  
مختارا في الزيادة بمنزلة لو اكرهه على الهبة والتسليم في احدهما  
بغير عنة بخلاف ما سبق هناك موجب الفعل الفوق  
ويستوى فيه قليل القيمة وكثير القيمة وهنا موجه المال بطريق  
الحسرا فاما في حق المولى ومنها في المقامات فليكن تفاوت  
وانما يحقق الضرر في اقلهما ولو اكرهه على ذلك بوعده حبس  
لم يكن على المكروه حتى ولو اكرهه على ان يبيع ماله هذا الجبل او مال

صوابه الى



هذا الرجل فلا بأس بان يأخذ مال احدهما لان الاكره قد  
تناولهما لا استواءهما في نفا الحرمة والتقويم في حق كل واحد  
منهما الحق المالك وان ابيح له الاقدام على الاخذ لدفع الهلاك  
عن نفسه واجب الساكن باخذ مال اغناهما عن ذلك لان  
اخذ المال من صاحبه لمحقو الهمة والحرث به وذلك تفاوت تبعات  
حال الماحود منه في الغنى فلاخذ من الفقير لمحقو بهما عظم ما  
لانه لا يرجع الى ملكه مثله بخلاف الاخذ من الغنى ومبا سطة  
الشرع مع الاغنيا في المال اكثر منه مع الفقير العني به الرخصة  
وصدقة الفطر وصمان العتق والتفقه فلهذا يسحب له  
ان يأخذ مال اغناهما فان كانا في الغنا عنه سوا فلما اخذا فلهما  
لان الضرورين يحقق في الاقل وفي القليل من المال من النساء  
من الناس ما ليس في الكثير وقيل ان استنوبا في المقدار فلما اخذ  
مال احسنهما حلقتا واطهرهما جودا وسماحة لان الهمة والحرث  
بالاخذ منه تفاوت بحسن خلقه وسوء خلقه وحله وجوده  
فان اخذه واستهلكه كما امره عزمه الذي كرهه لان الاكره  
لما تناوله صار الاتلاف مدسوبا الى المكره وان اخذ اكثرهما  
فاستهلكه فمكره المكره مقدار اقلهما لان الاتلاف انما يصير مدسوبا  
الى المكره فمما يحقق الاتلاف فيه وهو الاقل ثم تغير المستهلك  
الفصل لصاحب المال لانه في الزيادة على الاقل لا ضرر له في  
الاستهلاك فمما يصرح حكم الاستهلاك عليه ولو اكرهه على ان  
يقبل عبده هذا الرجل عبدا او يبيع مال هذا الاخر او مال  
صاحب العبد فيطره في مملكته او يعطيه انسانا فلا بأس  
بان يعمل في المال ما امره به لتحقيق الضرور فله وعزمه بالغا  
ما بلغ على المكره لان الاتلاف صار مدسوبا اليه وان قيل  
العبد فعلى القائل في قود لان الاكره لم يتناول الفتل  
اذ لا مساواة بين خيانة القتل وحرمة استهلاك المال واذا  
تمسك من ذل البلاغزة به تعبير القتل كما هو في الاقدام على القتل

طابقا فعليه القود وعلى المكره الادب والحبس لا زكاه ما لا يجز  
ولو كان اغنا امره ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط  
فلا بأس باستهلاك المال وضمانه على المكره ولا يجز له ضرب  
العبد لان مثل هذا الضرب يخاف منه الهلاك فيكون من راحة  
القتل فان صربه فمات منه كانت قيمته على عاقلة الضارب ولا  
صمان على المكره لانه طابع في الاقدام على الضرب حينئذ من المخلص  
ميدونه على وجه لا يخفى اتم ولا ضمان والقتل بالسوط يكون  
شبه العمد فيوجب القيمة على عاقلة الضارب ولو كان  
العبد والمال للمكره لم يسعه ضرب عبده ولكنه يستهلك  
ماله ويرجع به على المكره فان ضرب عبده فمات لم يكن على المكره  
صمان لان المكره لما كان يخلص يد ون الضرب كان هو في الاقدام  
على الضرب طابعا ومن قبل عبده نفسه طابعا لم يجب له ضمان  
على غيره ولو اكرهه بوعده من قبل ان يقتل انما اوقا  
اقتل عبده هذا الاخر او اقتل اباك لم يسعه ان يقتل عبده  
الذي اكرهه على قتله لان الاكره لم يحقق هنا فالمكره من خاف  
الملك على نفسه وهنا انما هدده بقتل من سماه دون نفسه  
فلا يكون هو ملجأ به الى الاقدام على القتل فان قتل عبده فلا شيء  
على المكره سوى الادب لانه لم يصير الة للمكره حين لم يحقق  
الاتلاف الا ترى انه لو قيل له لتقتلن ابنيك او لتقتلن هذا  
الرجل وهو لا يخاف منهم سوى ذلك لم يسعه ان يقتل الرجل  
او يقتلوا اياه فاستهلكه ضربه يرجع به على المكره لانه لم يصير  
ملجأ الى هذا الفعل حين لم يصير خائفا على نفسه ولين قل ابيه اوبة  
لمحقو الهمة والحرث به بمنزلة الحبس والعقوبة في نفسه ولو اكرهه  
بالحبس على القتل واستهلاك المال امصير حكم الفعل عليه  
كذلك مع الا انه لا ياتم هتاف في ذلك الاستنابة لانه يجعل  
مالا لغير وقاه لنفسه او ما يحضر اجتهاد الا ان المصطر



الذي يخاف الهلاك اذا عجز عن اخذ طعام العيش وهناك من  
يقوى على اخذ ذلك منه وسعه ان يأخذه فدفعه الى المضطر  
من اكله ويكون ضامنا لما يأخذه وهذا لان فعله مرييا  
الا ان لا مري بالمعروف فانه تحقق على صاحب الطعام شربا  
دفع الهلاك مع المضطر فاذا امتنع من ذلك كان فعله لغيره ذلك  
من نوع الامر بالمعروف فسعه ذلك فكذلك في الاستهلاك  
للمال ولو لم يستهلكه حتى مل الرجل اياه لم يكن عليه آثم ان شأه بقايا  
لا نه كان يلزمه غرمه اذا استهلكه فيكون له ان يمتنع من ذلك  
كما يكون للقوى في فصل المضطر ان يمتنع من اخذ الطعام ودفعه  
الى المضطر الا تشرى ان حرمة اسه في حقه لا يكون اعظم من  
حرمة نفسه وفي حق نفسه لسعه ان يمتنع من الاستهلاك  
حتى يقتل فيحق ابيه اولا الا ان يكون شيئا سيرا فلا احب له  
ان يترك استهلاكه ثم يعزم لصاحبه لانه يحق عليه احيا  
اسه بالعزم السير يعني لا يفاق عليه فكذلك في فصل الاكره  
اذا كان شيئا سيرا لا يسحب له ان يمتنع من التزام غرمه  
وبيع اياه بعمل وكذلك في الناس المحررين التام القليل  
لاجبا ابيه بعد من العتوق والعقوق حرام ولذلك في مسألة  
المضطر المسحب للقوى ان لا يمتنع من اخذ الطعام ودفعه  
الى المضطر لان ذلك لسير لا يحرم غرمه ولو كان بحث  
بحرفه عجز لم اربا سا ان لا يأخذه ولو راى رجلا يقتل  
روحا وهو يقوى على منعه لم يسعه الا ان يمنعه وان كان  
فان ذلك على نفس الذي اراد قتل صاحبه بخلاف فصل المال  
لان هذا لا يلتزم غرما بهذا الدفع وان على نفس نفسه  
بائع قد اطلد به بما صنع الا تشرى انه اذا قصد قتله فقتله  
المعذور لم يكرهه نتي فكذلك اذا قصد قتل غيره فقتله هذا  
الذي يقوى عليه فاما فصل المال القوي يلتزم العزم  
بما يأخذه لان يسير الضرورة للمضطر لا ينقطع الحس ما

والقيمة في حق صاحب المال فلهذا كان له ان يمتنع من ذلك  
ولو ايسر الى مرفها ما يمنع المضطر من الشرب منها فلم يقو  
عليهم وقوى صاحبه على قتالهم حتى يأخذ ما فسقته ابائهم  
لم يسعه الا ذلك وان الى على انفسهم لانهم ظالمون في منع المضطر  
حقه حق السعة في ما البيريات لكل احد ولو قوى المضطر نفسه  
على ان يقتلهم كان له ان يقتلهم بالسيف حتى يقتلهم او  
يخلو بدنه ومن الماء فكذلك من يقوى على ذلك من رفقائه الا  
تشرى انه لا يلتزم غرما بما يفعله فهو نظير القاصد الى قتل  
الغير فاما في الطعام والشراب الذي احرزوه في او عينتهم  
لم يسق للغير فنه حق وان اضطر الى ذلك الا تشرى انه لا  
لسعه ان يقتلهم عليه ان منعوه فكذلك لغيره ان يمتنع  
من التزام العزم باخذه الا تشرى ان المال الذي في البير  
لو باعوه منه لم يجز خلاف ما احرزوه في او عينتهم ولو  
يدلوا له الطعام او الشراب بمن مثا ما استرى به مثله فاني  
ان يأخذه بذلك حتى مات وهو يقدر على منعه كان آثما في  
ذلك لانه ومعنى قابل نفسه حزن امتنع من حصيل سبب لنفايه  
مع قدرته على ذلك وقد قال الله تعالى ولا تقتلوا انفسكم  
ولا نه ملق نفسه في التهلكة بالامتناع من اداء الممنوع عند  
عزمهم عليه اذا كان واحدا للتمس ولو قبل له لشرب  
هذا الخمر او لتاكل من هذه المنه او لتسكنك هذا او اياك  
لم يسعه شرب الخمر ولا اكل المنه لا بفدام الضرورة الا  
تشرى ان هذا منزلة التهديد بالخمس في حقه كما قدرنا ولو قبل له  
لتمسك بحد هذا او اياك او لتبعض عندك هذا بالدرهم  
فباعه فالقياس فيه ان البيع جائز لانه ليس بمكره على البيع فالكره  
من تهديد نفسي في نفسه ولكله اسحبس فقال البيع باطل  
لان البيع بعينه تمام الرضا وبما هدا به بعدم رضاه فالاسنان  
لا يكون راضيا عادة بقتل ابيه او ابيه ثم هذا الحق لهم والخز



به فيكون منزله الا كراه بالحبس والا كراه بالحبس منع نفود  
 البيع والاقرار والهبة والعنفود التي تحتل الفسخ فكذلك  
 كراه فعله ولذلك التهديد بفعل كل ذي رحم حرمان  
 الخرا به المالك بالمحرمة منزله الولاد في حكم الاجابة  
 انها توجب العنق عند الدخول في ملكه ولو قيل له الحبس تلك  
 في السجن ولتتبع هذا الرجل عبدك بالف درهم ففعل في القياس  
 البيع جائز لما سنا ان هذا ليس باكره فانه ليس له بعدد شيء  
 في نفسه وحبس به في السجن لا ينفذ ضررا به والتهديد به  
 لا يمنع صحة بيعه واقراء وهبته ولذلك في حق كل ذي رحم  
 محرم وفي الا شخصان ذلك اكره كله ولا يفتد شي من  
 هذه التصرفات لان حبس به لمحق من الحزن ما لمحق به حبس  
 نفسه او اكثر فالولد اذا كان بارا سعى في جلب صوابه من  
 الحبس وان كان يعلم انه محبس ورعا دخل السجن مختارا وحسب  
 مكان ابيه لمخرج ابوه فكما ان التهديد بالحبس في حقه بعدم  
 تمام الرضا فكذلك التهديد بحبس به والله اعلم

## باب الاكره وما يوجب

الله عليه ان يود به  
 واذا اكره الرجل يو عيبه تلف على ان يكفر يمينا قد حنت فيها فكثر  
 بعق او صدقه او كسوه اجزاء ذلك ولم يرجع على المكره بشي  
 لا فدا من باسقاط ما هو واجب عليه شرعا وذلك من باب  
 الحسبه فلا يكون موجبا للضمان في المكره وكانه يعو صبه  
 ما احصره عليه من التكفير بسقوط السنة عنه في حرة من جوار  
 عن الكفار فلا ياب الفل في التكفير مقصور عليه لما لم يرجع على المكره  
 بشي ومجرد الخوف لا يمنع جوار التكفير الا ترى ان كل مكفر  
 تقدم على التكفير جوار من العذاب ولا يمنع ذلك جواره ولو اكرهه  
 على ان يعق عيبه هذا غير ما فعل لم يحزه من الاستحقاق عليه شرعا

باب  
 اياك

الكفارة لا ابطال الملك في هذا العبد بعينه فالمكره في اكراهه  
 على اغتيا وهذا العبد بعينه ظالم مصير فعله في الاتلاف منسوب  
 الى المكره ويجب عليه ضمان قيمته واذا الزمته قيمته لم يحز  
 عن الكفارة لا بغداد فاعل التكفير في حق المكره جبرضا ومنسوب  
 الى غيره ولا في هذا في معنى عتق يعوض والكفارة لا ياتي بمصلحة  
 ولو كان اكرهه بالحبس احراه من الكفارة لان الفعل منسوب  
 اليه دون المكره ولم يستوجب الضمان على المكره بهذا الا كراه  
 فساد في الكفارة لا فتران اليه فعل الا عتاق ولو  
 اكرهه بوعيد تلف على الصدقة في الكفارة ففعل ذلك نظرا  
 فيما صدق به فان كانت قيمته اقل من قيمة الرقاب ومن  
 ادلى الكسوة الى حزي لم يصح من المكره شيئا لتفتنا بوجود  
 هذا المقدار من المال عليه في التكفير فتكون المكره مكنتها  
 سبب اسقاط الواجب عنه وان كان اكثر قيمة من غيرها  
 صمنه الذي اكرهه لانه لا تقرب في وجوب هذا المقدار عليه  
 ولا هذا النوع بل هو محيى شرعا من انواع الملتة ويخرج  
 عن الكفارة باحتناؤه اقلها فيكون المكره مكنتها متلفا عليه  
 هذا النوع بل هو غير شرعا من انواع الملتة ويخرج عن  
 بعينه حق مصمنه له ولا يحزه عن الكفارة وان قدر على الذي  
 اخذه منه كان له ان يسترد لانه مكرها على التسليم اليه  
 وملكه اياه مع الاكره فاسد فتكر من استرداده وان  
 كان اكرهه بالحبس لم يصح من المكره شيئا لان الفعل لا يصير منسوبا  
 اليه بهذا الا كراه ولكنه يرجع على الذي اخذه منه لانه ما  
 كان من حبيب تسليم اليه والملك مع الاكره بالحبس فان  
 امضاه له بعد ذلك لعبر اكرام اجزاء ان كان قايما وان كان  
 مستنكرا لم يحز لانه اذا كان قايما في ذلك فامضاه له بمنزلة  
 استداد المصدق عليه وان كان مستنكرا فهو ذير عليه والمصدق  
 بالدين على من اكرهه لا يحز عن الكفارة ولذلك هذا في كفارة



الطهار وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله انه اذا اكرهه  
في كفارة الطهار على عتق عبد بعينه وذلك ادنى ما حرر في الكفارة  
من اكرهه على المكروه منه ضمان وكثره عن الكفارة لانا نعلم ان  
ذلك القدر واجب عليه فالتكفير بالعتق عن كفارة الطهار والاصح  
ان ذلك لا يحزبه وعلى المكروه فتمت له لانه وان لم يكن ظالمه في  
القدر فهو ظالم له في العين اذ ليس عليه اعتاق هذا بعينه واللباس  
في الاعيان اعرض فلزم المكروه الصمان لهذا الطريق واذا  
لزمه الصمان لم يحزبه عن الكفارة قال وكذلك كل شيء وجب  
له عليه من يد به او هدى او صدقه او حج فأكبره على ان يضيق به  
فعل فلم يأمم المكروه بشيء بعينه فلا ضمان على المكروه محرم  
عن الرجل ما امضاه لان المكروه محتسب حسن لم يرد على امره باستقاط  
الواجب والوقاية بما التزمه وقد قال الله تعالى واوفوا  
بعهد الله اذا عاهدتم فان اوجب شيئا بعينه على نفسه صدقة  
في المساكين فأكبر محسب او مل على ان يصدق بذلك حارما صنع  
منه ولم يرجع على المكروه بشيء لان الوقاية بما التزمه مستحقا عليه  
شترعا كما التزمه فاذا التزم الصدق بالعين كان عليه الوقاية  
به في تلك العين والمكروه ما زاد في امره على ذلك يرجع عليه بشيء  
وكذلك الاصحبه وصدقة الفطر لو اكره عليها رجل حتى  
فعلها اجزاء ولم يرجع على المكروه بشيء وكذلك الاصحبه وصدقة  
الفطر لو اكره عليها رجل حتى فعلها اجزاء ولم يرجع على المكروه بشيء لان  
ذلك واجب عليه شترعا وهذا الجواب في الاصحبه ما على طاهر  
الرواية انها واجبه ومفصود وان بين ان الواجب الذي  
ثبت للامام منه ولا به الاخذ والذي ثبت لله في ذلك ما  
من عليه بعينه باذنه في حكم الاكراه سواء ولو قال  
الله على هدي الهدى الى بيت الله تعالى فأكبره بالفعل على ان يهدي  
غيره او يده به بخبرها ويصدق بها ففاجأ المكروه ضامنا  
لعينها ولا يحزبه مما اكرهه على نفسه لان شرط الهدى

لا يعين عليه البعير ولا البقرة ولكن يخرج عنها الشاه فالمكروه  
ظالم له في عين البدن فليزمه ضمان ومنها ولا يحزبه مما  
اوجبه حصول العوض او لان الفعل صار منسوباً الى المكروه  
ولا اكرهه على ادنى ما يكون من الهدى في القنينة وغيرها فامضاه  
لم يغير المكروه شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شترعا  
ولو قال الله على عتق رفته فأكبره على ان يعتق بفعل عبد  
بعينه بفعل فاعتقه ضمن المكروه فتمت له ولم يحزبه من النذر لانه التزم  
عتق رفته بعينها والمكروه في امره يعتق عبدا بعينه ظالم فيكون  
ضامنا فتمت وان كان يعلم الذي اكرهه على عتقه ادنى ما يكون  
من النعمة لم يكن على المكروه ضمان واحدى عن المعتق لتيقنا بوجوب  
هذا المقدار عليه ومن قال من اصحابنا رحمهم الله في مسألة  
كفارة الطهار ان المكروه لا تضمن اذا اكرهه على عتق عبد هو ادنى  
انما اخذ جوابه من هذا الفصل وعلى ما قلنا من الجواب المختار من  
لا سبه تلك لان النادر انما التزم الوقاية بالمندور من اعيان  
ملكه فيصير كالمعتق لادنى عند ندره فاما في الكفارة الواجب  
دنى في دمنه ولا يساوي اعيان ملكه الا شترى ان في الكفارة  
قد يخرج بعينه عن عتاق عتق العجز عن الاعتاق وفي النذر لا يخرج  
دون الاعتاق ولا يكون الاعتاق الا في ملكه من هذا الوجه  
يقع الفرق ولو قال الله على ان يصدق بثوب هروى او  
مروى فأكبره على ان يصدق بثوب بعينه فصدق به فاقب  
ينظر الى الذي يصدق به فان كان العلم بحيطا بانه ادنى ما يكون  
من ذلك الجلس في العينة وصدق بها اجزاء ذلك ولا ضمان على المكروه  
لانه ما التزمه بالاكراه الا ما يعلم انه مستحق عليه بتدريه شترعا  
وان كان غيره اقل فتمت منه نظم الى فضل ما من العتق فغير المكروه  
ذلك لانه في الزيادة على الادنى يلزمه ذلك الا كراه من غير ان  
كان واجبا عليه وهذا خلاف الهدى والاصحبه والعتق لان  
ذلك مما لا يلزمه اذا ضا المكروه ضامنا فاقب



عليه فلا يحزبه عن الواجب فلهذا انعم المكره جميع القيمة والصدق  
بالشوب مما احتمل الخزي فانه لو نصدق بصف ثوب جيد  
يؤاخذ به بوب كالمزبه احذاه عن الواجب فمن وان اوجناضار  
الزبيده عن المكره وقع المودى في مقدار الادنى محذرا عن  
الواجب نوصحه ان في الصدق بعينه المالمية الا ترى  
ان له ان يصدق بعممة الثوب كان الشوب وعند النظر الى  
العممة يظهر الفصل في الهدايا والصحايا وعقود الرقاب لا تغتفر  
المالمية حتى لا تنادي الواجب بالقيمة فلهذا قلنا اذا صار رضا منا  
للبيع ضمن الكل واذا قال الله على ان يصدق بعينه افقره  
حنطه على المساكن فاكره بوعده قتل على ان يصدق بخمسة افقره  
حنطه حذسا ويغتنم افقره حنطه رديه فالمكره ماض من  
لطعام مثله لان المودى لا يخرج عن جميع الواجب فانه لا يغتفر  
بالجوده في الاموال الربويه عند مقامتها بحسنها ولا يمكن  
حجورها عن خمسة افقره لان في ذلك ضررا على النادر فالمكره  
ظالم له في الزام الزيادة على الادنى فلهذا ضمن له طعاما مثل طعامه  
وعلى النادر ان يصدق بعشرة افقره رديه ولياذا رجلا له  
خمس وعشرون بنت محاض فحال عليه الحول وجب فيها ثمانيت  
مخاض وسط فاكره بوعده قتل على ان يصدق على المساكن باسبغ مخاض  
جيد عزم المكره فصل فمتمها على قيمة الاوسط لانه ظالم له في الزام  
بزيادة الزيادة وقد جازت الصدقة عن المتصدق في مقدار الاوسط  
فلا يهزم المكره ذلك لان هذا البر مال الربوا فيمكن حجو  
لغته من كراهه الا ترى انه لو فرض صدقة بصف ابنت محاض  
حده فمتمها قيمة بنت محاض وسط الخزاء عن الواجب فلهذا لا  
يوجب على المكره الاضمان الفصل هنا والله اعلم

**باب الاكراه في الوكالة**  
ولو ان لصا اكره رجلا بوعده قتل على ان يصدق بخمسة افقره

او يطلأق امرأة لم يدخل بها ففعل ذلك جازا للتوكيل ونقد تصرف  
الوكيل لان الاكراه لما لم يمنع صحة مباشرة الاعتاق والطلاق  
لا يمنع صحة التوكيل بهما الصا ولا ضمان على الوكيل لانه ثابت الافة  
والطلاق معين فبإقراره كعبان الموكيل ولكن الصمان على المكره  
كما لو اكرهه على مباشرة الا نفاق وهذا استحسان قد سناه في  
جعل الامر في يد الغير عن اكراهه فالتوكيل في نفسه ولو اكرهه  
على ان وكله ببيع عبده من هذا باب الف درهم واكرهه على دفعه اليه  
حتى يسعه ففعل ذلك فباعه الوكيل واخذ الثمن ودفع العبد الى  
المشتري فهلك العبد في يد من غير فعله والوكيل والمشتري غير  
مكرهين فالمولى بالجبار ان تناقض الوكيل لانه منعدي في البيع والتسليم  
طابعا وان تناقض المكره لان اكراهه على التوكيل والتسليم بمنزلة  
الاكراه على مباشرة البيع والتسليم في حكم الاف والصمان  
فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشي لانه ضمن بسبب باشره  
لعمته وان ضمن الوكيل رجح الوكيل على المشتري بالقيمة لانه  
قام مقام المالك في الرجوع على المشتري ولانه ملكه بالصمان  
وقد مضى المشتري منه بحكم سدا فاسد فيكون له ان يسترد  
منه منه لما لو استرد ادا العن وعلى الوكيل مردا الثمن ان  
كان فمض ولا يكون الثمن بما ضمن له من القيمة لانه باعه للمكره  
وقد نقض المكره البيع بصحته القيمة ولا يشبه هذا العصب  
بغنى ان العاصب اذا باع ثم ضمن القيمة بعد البيع من جهته لانه  
باعه هناك لنفسه وقد بقى له بالصمان وهنا باعه بطريق  
الوكالة عن المكره الا ترى ان المكره لو رضى بعد زوال الاكراه  
نقد البيع من جهته والمشتري بالقبض صار متلصقا على المكره حتى  
لو اعتقه بعد عتقه فلا يمكن ان يجعل ملكا بهذا السبب  
على الوكيل فلهذا لا ينبغي البيع من جهته ولا يسلم له الثمن بل رده  
على المشتري لان استردا القيمة من المشتري كما استردا العن  
الا ترى للوكيل على المكره لانه باعه للمكره على نقي وانما النزم الوكيل



ضمان العمة بالبيع والتسليم وهو كان طاعاً في ذلك وان كان  
المكره ضمن المكره القيمة كان له ان يرجع بها ان تنا على المشتري  
فإن تنا على الوكيل لانه قائم مقام المكره وقد كان له ان يرجع على ابيه  
تتألفان قال الوكيل للمكره لا ضمن لك شيئاً لانك انت الذي  
امرته ان يدفع الى من دفعه ذلك شيئاً لانه كان غير مكره  
على فضه وقد كان له ان لا يقضه وانما ضمنه الذي اكرهه  
بعضه وتسليمه فان قال الوكيل ضمن القيمة انا اجبر البيع  
فيما مني ومن المشتري ويكون المني لم يكن له ذلك لان المشتري  
انما ملكه على المكره فلا يمكن جعله مثله على الوكيل وان ملكه  
مخلاف العصب على ما بينا ولو كان اكرهه بالحبس على ذلك كان  
لكذلك الا انه لا تضمن المكره لان الاتلاف لا يصير منسوباً اليه  
بالاكره بالحبس ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان  
المولى بالخيار ان تنا ضمن المشتري فمة عبده لانه فضه لشره  
فاسد طاعاً وان تنا ضمن المكره باكرهه اياه على التسليم بوعيد  
بلف لم يرجع لها المكره على المشتري لانه قام مقام من ضمنه ولانه  
ملكه بالضمان ولا ضمان له على الوكيل لانه كان مكرهاً بالقتل على  
العصر والتسليم فلا تنفي في جانه ففعل معبر وان كان مكرهاً  
جميعاً مكرهين بالقتل والضمان على المكره خاصة لان الاتلاف  
منسوب اليه اذا لم يسق للمكره فعل معبر في التسليم والقبض  
ولا يرجع المكره على احد بشئ لانهم صاروا كالا له وليس المتلف  
ان يرجع على الا له بشئ وان كان مكرهاً بالحبس فلا ضمان على  
المكره والمولى ان ضمن المشتري فمة عبده لان فعل المشتري  
في القبض مقصور عليه وكذلك فعل الوكيل في التسليم فان اكرهه  
بالحبس لا يخرج احد منهما من ان يكون مباشراً للفعل فان  
ضمن الوكيل يرجع الوكيل بالقيمة على المشتري لانه قام مقام من ضمنه  
وان اختار بصمير المشتري هو الذي على حضومته فيها دون  
الوكيل لان الوكيل كان مكرهاً على البيعة والمشتري بالحبس وذلك

وذلك في التزامه العمة بالعقد يخرج من الوسط اذا اثار  
المولى بصمير المشتري ويكون الحضومة فيه لمن يشر العقد له بمنزلة  
ماله وكل هذا محجوراً او صبيحاً محجوراً ببيع فاسد وهذا لا زال  
له خاصم المشتري انما خاصمه بحكم العقد فانه قد اسعد اليه  
من الضمان حين اختار المولى بصمير المشتري وهو كان مكرهاً على العقد  
بالحبس وذلك يمنع ثبوت احكام العقد في حقه ولو اكره  
المولى بالقتل واكره الوكيل والمشتري بالحبس للمولى ان ضمن فمة  
ايهم تتألف لان فعله في التسليم منسوب الى المكره وفعل الوكيل  
والمشتري مقصور عليهما فان ضمن المشتري لم يرجع على احد بشئ وان  
ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا تنفي له على المكره لما بينا  
وان ضمن المكره كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا  
يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ لانه امر  
الوكيل بالقبض والبيع والدفع حين اكرهه عليه بالحبس والمكره  
بالضمان بصبر كالمالك فلا يكون له ان يرجع بشئ على من فضه ودفعه  
الى غيره باكرهه على ذلك ولو اكره المولى والوكيل بالقتل واكره  
المشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل لانعدام الفعل منه حين  
كان مكرهاً بالقتل للمولى ان ضمن المكره فمة ان شاء وبيرجع  
بمكره على المشتري وان تنا ضمن المشتري لان فعله في القبض  
مقصور عليه فان قال ضمن المكره مني ان لا يرجع على المشتري  
بشئ لان المشتري كان مكرهاً من حصنه بالحبس على القبض  
كما في حق الوكيل في المسئلة الا ان فعله لم يكن المشتري  
فضه على وجه الملك لمعنى التنا فلا بد من ان يكون ضامناً  
لما دون حتم فضه مقصور عليه وانما الوكيل ما قبضه لنفسه  
وانما فضه ليدفعه الى غيره بتمام المكره فلا يكون للمكره  
ان يرجع عليه بشئ ولو اكره المولى والوكيل بالحبس واكره المشتري  
بالقتل فلا ضمان على احد منهم الا الوكيل خاصة لان المولى انما يضمن



المكره بتسليمه الى الغير مكرها من جهته وانما كان مكرها هنا  
 على ذلك بالحبس فلا يرجع عليه لشيء والمستترى على القتل التمسك  
 به فلا يكون مضرة موجبا للضمان عليه واما الوكيل فهو مكره  
 على القبض والتسليم بالقبض بالحبس وذلك لا يوجب قتل الفعل  
 عنه الى غيره فيكون ضامنا بمنته فان قيل ينبغي ان يكون المكره  
 ضامنا لان فعل المشتري في القبض ضار بمسئور الله فيجعل كانه  
 قبضه بنفسه وهلك في يده قلنا المالك انما تضمن المكره باعتبار  
 سبب حرى منه لا باعتبار سبب حرى منه ومن غيره والذي  
 جرى بينهما اكرهه اياه على التسليم بالحبس فاما اكرهه المشتري  
 فهو سبب من المكره والمشتري فلا يكون للمولى ان تضمن المكره  
 بذلك السبب وانما يكون ذلك للمشتري في الموضع الذي لا يكون  
 عاملا لنفسه في القبض ويقرر عليه ضمان وهذا لان المالك  
 انما يثبت له حق القبض بتفويت يده وتفويت يده بالتسليم لا  
 باعتبار قبض المشتري ولو اكره المولى والمشتري بالقتل  
 واكره الوكيل بالحبس والمسئور مجالها كان للمولى ان تضمن المكره ان  
 شالا نه فوت يده حين اكرهه بالقتل على التسليم وان شئنا ضمن  
 الوكيل لان فعله في القبض والتسليم مكره وحله في القبض  
 والتسليم مقصور عليه واما تضمنه لم يرجع على صاحبه بشي  
 اذا ضمن الوكيل فلا نه ما كان عاملا في البيع والتسليم للمكره وفعله  
 في القبض والتسليم مقصور عليه واما اذا ضمن المكره فلا نه  
 انما له في بيعه ودفعه حين اكرهه بالحبس على ذلك ولا ضمان  
 على المشتري لانه كان مكرها على التسليم بوعيد قتل وذلك في الضمان  
 عنه ولو اكرهه بالقتل على ان يكره هذا الرجل فان سبب عيبه  
 هذا الهدا الرجل فوكله يترك القبض الوكيل ودفعه الى الموهوب  
 له ومات في يده والموهوب له غير مكرهين للمولى ان  
 تضمن ومنته اهم شئنا مكره المشتري لان الموهوب له بعض نفسه  
 على وجه التملك به فاسم فيكون ضامنا لمشتري فان لم يكن

موا  
 اكره

الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل مرجع به على الموهوب  
 له وان ضمن المكره رجح المكره ان شئنا على الموهوب وان شئنا  
 على الوكيل او رجح به الوكيل على الموهوب له لما بينا في قصص  
 المشتري ولو كان الاكره محس لم تضمن المكره شيئا وكان  
 للمولى ان ضمن ان شئنا الوكيل وان شئنا الموهوب له فان ضمن  
 الوكيل رجح به على الموهوب له لانه قام مقام من ضمنه او لا  
 به ملحه بالضمان ولم يقصد سفد الهبة من ضمنه فكان  
 له ان يرجع على الموهوب له لان القبض من ملك عامل لنفسه لغير  
 اذن المالك فلا سلم له محتانا والله اعلم

## باب ما يبيع الرجل

في الاكره وما لا يبيعه  
 واذا اكره بوعيد يلف على اكل الميتة او لحم الخنزير او شرب  
 الخمر فلم يفعل حتى قتل وهو يعلم ان ذلك لسعه كان انما لا نه خالة  
 الضرورة مستثناة عن التحريم فالميتة والخنزير في هذه الحال  
 كالطعام والشراب في غير حال الضرورة ولا سعه ان يمنع  
 من ذلك حتى ينفك الاستري ان الذي يخاف الهلاك من  
 الجوع او العطش اذا وجد ميتة او لحم خنزير او ماء قد خالطه  
 جمر فلم ياكل ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك ليسعه  
 كان انما وقد بينا هذا فيما سبق وقابك بصور في الما الذي  
 خالطه الخمر عن قول الله تعالى في شرب الخمر عن  
 العطش وقد بينا ذلك من مسروق رحمه الله قال  
 من اضطر الى ميتة او لحم خنزير او دمل فلم ياكل ولم يشرب  
 فمات دخل النار وهذا دليل على ان يوفى رحمه الله وفيه  
 دليل انه لا بأس بطلاق القول بدخول النار من ترك ما لا  
 محل له وان كان المذنب انبه في شبهة ان تعالى ان شاعذ به  
 وان شاعفا منه استعاضه بالتاويل بهذا اللفظ



قالوا مراده الدخول الذي هو جعله القسم قال الله تعالى  
وان منكم الا واردة اي داخلها وهو المذهب عندنا بالسنة  
واعنه رحمه الله ولكن هذا العبد لا يراه بيا الحبر  
على ان كتاب ما لا محل ولا يظن احد مثله انه يقصد به  
اللفظ في المسئلة وقطع القول بالعدا ب فان كان لا يعلم ان  
ذلك سعة وجوب ان لا يكون اما لانه قصد به التحرر عن  
ارتكاب الحرام في زعمه وهذا لان اكشاف الحرمة عند  
تحقق الضرر دلت عليه حتى يعد رفته بالجهل كما ان عدم  
وصول الخطاب اليه قبل ان يشتهر بجعل عذرا له في ترك  
ما امت خطاب الشرع يعني الصلوة في حق من اسلم في دار  
الحرب ولم يعلم بوجودها عليه ثم ذكر فضل الاكراه على الكفر  
انه اذا امتنع من ذلك حتى قيل لم يكن اثما وقد بينا هذا انه ما جور  
فيه كما جاز في الاثر ان المحيرة بنفسه في طالع العرش يوم القيمة  
ان الى الكفر حتى يقتل وحديث خير رضي الله عنه فيه  
معروف واشارة الى الاصل الذي بينا ان اجرا كلمة الكفر الشك  
هو العزيمة فان تخرج بالخص وسعة وان تمسك بالعزيمة  
كان افضل له لان في تمسكه بالاعتزال اعداء الدين ومغيب  
المشركين فيكون افضل وعلى هذا اذا قيل له لن تصلح لا تقتل  
لخاف ذهاب الوقت فقام وصلى وهو يعلم انه لسعة تركها  
فلما صلى قتل لم يكن اثما في ذلك لانه تمسك بالعزيمة ايضا  
وكذلك صوم رمضان لو قيل له وهو مقيم ليس لم يفطر  
لنفسك قال ان يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك لسعة كان  
ما جورا لانه متمسك بالعزيمة وكما افعله اطهار الصلاة  
في الدين وان افطر وسعة ذلك لان الفطر رخصة له  
عند الضرر فان كان مريضا خاف على نفسه ان لم  
ياكل ولم يشرب حتى مات فهو يعلم ان ذلك سعة تحديق  
يكون اثما وكذلك لو كان مريضا افطر في شهر رمضان

فقتل له لم يهلكك او لتفطرن قال ان يفطر حتى قتل كان اثما  
لان الله تعالى اباح له الفطر في هذين الوجهين مفسرا بقوله  
تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام  
فعند خوف المهلاك شهر رمضان في حقهما اياما كليا  
وكا يام شعبان في حق غيرهما فيكون في الامتناع حتى  
يموت بمنزلة المضطر في فصل الميتة بخلاف الصائم المقيم  
قالا مري بالصوم في حقه عزيمة قال الله تعالى فمن شهد  
منكم الشهر فليصمه والفطر عند الضرر رخصة فان  
تخرجت الرخصة فهو في سعة من ذلك وان تمسك بالعزيمة  
فهو افضل له وهذا كله بناء على مذهبننا انه يصير مضطرا  
بالتناول مكرها وعند الشافعي رحمه الله لا يصير مضطرا  
وقد بينا هذا في الصوم فان الخاطي والمكره عنده في الحكم  
سواء وقال المكره مسلوب الفعل لا تدرى ان الاطلاق  
الحاصل بفعله يصير ملشوبا الى المكره ولكنا نقول  
المكره انما يجعل له للمكره مما يصلح ان يكون الله له وهو  
الجنابة على صوم نفسه لا يصلح ان يكون الله للغير فيقتصر  
حكمه في حق الا فطرا لا في الا تدرى ان المكره لو كان  
صائما لم يصير مضطرا بهذا فلو جعلنا الفعل عدما في حق  
المكره في حق الصوم رجع الى الاهداء وليس للاكراه تاثير  
في الاهداء ولا في تبدل محل الجنابة وبه فارق حكم  
الصائم لانا لو جعلنا الفقا فيه ملشوبا الى المكره لا يوجب  
الى الاهداء ولا الى تبدل محل الجنابة ولوقال له لا يملك  
اولنا خذ ما نهدا الرجل فتعطينيه قال ان يفعل حتى  
قتل وهو يعلم ان ذلك لسعة كان ما جورا ان شاء الله لان  
الاخذ عند الضرر مباح له بطريق الرخصة وقام الحرمة  
والمفهوم حقا للمالك بوجوب ان يكون المكره في ترك  
الاخذ فاذا ساءت بالعزيمة كان ما جورا وقبح بالاستئثار

بيان مقتصر



لا نه لم نجد في هذا نصا بعينه وانما قاله بالقياس على ما تقدم  
وليس هذا في معنى ما تقدم من كل وجه لان الامتناع من الاخذ  
يرجع الى اعتبار الدن فلهذا قيد بالاسكتناء او لو ان  
بحر ما قل له لعنتك او لعنتك هذا الصيد في ان يفعل حتى  
قتل كان ما جورا ان تنال الله تعالى لان حرمة قتل الصيد على  
المحرم حرمة مطلقة قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم  
حرم فكان الامتناع عزمه واما به قتل الصيد عند الصورا  
وحصة فان تخرج بالرحمة كان في سعة من ذلك وان  
مسك بالعزيمة فهو افضل له فان قتل الصيد فلا شئ عليه في  
القياس ولا على الذي امره وفي الاستحسان على القاتل الكفار  
اما الامر فلا تنى عليه لانه حلال لو باشر قتل الصيد بيده  
لم يلزمه شئ فكذلك اذا اكره عليه واما المحرم ففي القياس  
لا تنى عليه لانه صار الة للمكره بالاجا التام فمعدم الفعل  
في جانبه الا ترى ان في قتل المسلم لا يكون هو صا مناشيا  
لهذا المعنى وان كان لا يسعه الاقدام على القتل ففي قتل الصيد  
اولى ووجه الاستحسان ان قتل الصيد من جنابه  
على احرامه وهو بالجنابه على احرام نفسه لا على ان يكون  
اللعبة فاما قتل المسلم حيا على المحل وهو يصلح ان يكون  
اللة للمكره في ذلك حتى ان في حق الاثم لما كان ذلك جنابه  
على حد ذاته وهو لا يصلح الة لغيره في ذلك اقتصار الفعل  
عليه في حق الاثم نوصحه انما لم يحسب على الامر هنا شئ  
فلو لم يوجب الكفار على القاتل ان تاتى الاكراه في  
الاهدار وقد بينا انه لا تاتى الاكراه في الاهدار ولا في  
تبدل محل الجنابه وان كانا محررين جميعا فعلى كل واحد  
كفار اما في المكره فلا نه لو باشر قتل الصيد بيده شرمته  
الكفار فكذلك اذا باشر بالاكراه واما المكره فلا نه في  
الجنابه على احرام نفسه الا يصلح الة لغيره نوصحه انه لا

لا حاجة بهنا الى لسه اصل الفعل الى المكره في اجاب الكفار  
عليه وكفار الصيد بحسب على المحرم بالدلالة والاشارة وان  
لم تصر اصل الفعل منسوباً اليه فكذلك هنا وبه فارق كفارة  
ذا صحت ان خطأ او شبهه عمد فانه يكون على المكره دون المكره  
منزلة ضمان الدية والفضاض لان تلك الكفار لا يحسب  
الا بمباشرة القتل ومن ضررون لسبه المباشرة الى المكره لا يبي  
فعل في جانب المكره وهنا وجوب الكفار لا بعينه مباشر  
القتل فيجوز اجماله على المكره بالمباشر وفي المكره بالتسبب  
ولان السبب هنا الجنابه على الاحرام وكل واحد منهما  
جان على احرام بعينه فاما هناك السبب هو الجنابه في المحل  
والمحل واحد فاذا اوجبت الكفار باعتبار على المكره قلنا  
لا يجب على المكره ولو نوعه بالحسب وهما محرمان ففي القياس  
حب الكفار على القاتل دون الامر لا قتل الصيد فعل  
ولا اثم للاكراه بالحسب في الامر في الاستحسان على  
كل واحد منهما الجزا اما على القاتل فيبتدل واما على المكره  
فلا تاتى الاكراه بالحسب اكثر من تاتى بالدلالة والاشارة واذا  
كان الجزا يجب في المحرم والاشارة والدلالة في الاكراه بالحسب  
اولى ولو كانا حلالين في الحرم وقد توقعه بقتل كانت الكفار  
على المكره لان جزا الصيد في حرم ضمان المال ولهذا لا تنادي  
بالصوم فلا يجب بالدلالة ولا بتعدد نفعه والقاعلين وهذا  
لان وجوبها باعتبار حرمة المالح فيكون منزله ضمان المال  
وذلك على المكره دون المكره عند النهي بالقتل وان  
توقعه بالحسب كانت الكفار على القاتل خاصة بمنزلة ضمان  
القتل المال ومنزلة الكفار في قتل الادب خطأ ولو ان رجلا  
وجب عليه امر معروف او نهي عن منكر فحسب من فعل  
قبل وسعه ان لا يفعل وان فعل فقتل ضمان ما جورا لان  
الاثر بالمعروف والنهي عن المنكر من مطلق قال الله تعالى



وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر واصبر على ما أصابك الآية  
والترك عند خوف الهلاك رخصة له قال الله تعالى  
فإن تنقوا منهم نقاءً فإن تركضن الرخصة كان في سعة  
وإن تمسك بالعزيمه كان مأجوراً وذكر في السير الكبير  
أن المسلم إذا أراد أن يحمل على جمع من المشركين وهو يعلم أنه  
لا يملك فيهم وأنه يقتل لم يسعه ذلك لأنه يكون ملقياً بنفسه  
في النهل من غير فائدة ولو أراد أن يمنع قوماً من فسقة  
المسلمين عن منكر اجتروا عليه وهو يعلم أنهم لا يمتنعون  
بسببه وإنهم يقتلونه فإنه يسعه الأقدام على ذلك لأنه لو لا  
اعتقدهون الإسلام فرجع إليهم بوشركهم اعتقاداً لا محالة  
وإنك غير معتقد من فالشرط أن يملك فعله فيهم حساً فإذا  
علم أنه لا يتمكن من ذلك لا يسعه الأقدام ولو أكره بالقتل  
على أن يرى لم يسعه أن يفعل فإن فعل وكان محرماً فسد أحرامه  
وعليه الكفار دون الذي أكرهه لما سنا أن فعله حياً به  
على أحرامه وهو في الجنابة على إحرامه لا يصلح أن يكون الة  
لعيم ولو أكرهت امرأة محرمة بالقتل على أن تسعها أن  
يتمكن من نفسها وقد سنا الفرق بين جانيها وجانب الرجل  
في حكم الآثم فاما فساد الأحرام لا فرق حتى يفسد أحرامها  
وحب عليها الكفار دون المأثرة لأن مكنتها من نفسها حاشا  
على إحرامها وهي لا تصلح في ذلك المأثرة وإن لم يفعل  
حتى يقتل فهي في سعة من ذلك لأن حرمة الزنا والجماع في  
حالة الأحرام حرمة مطلقة في الآلا مناع تمسك بالقرينة  
وفي كل موضع من هذه المواضع أو حسنا الكفار على المأثرة  
لا يرجع به على المأثرة لأنه الزمة كفارة بعينها ولو رجع بها  
عليه نقضها عليه ولا يجوز أن يرجع عليه بالكثرة التزمه  
وقل أمرا حله الله تعالى مثل ما حل في الصنوع من الميتة  
وغيرها والقطر في الممنوع والسيف فلم يفعل حتى مات أو القتل

فهو آثم وكل أمر حرمه تعالى ولم يح فيه إحلال إلا أن فيه  
رخصة فأبى أن يأخذ بالرخصة حتى يقتل فهو في سعة لأن هذا  
أعزأ الدين وليس في الأول الا ترى أن محرماً لو اضطر  
إلى ميتة أو إلى دبح ميتة صيد حل له عند ناكل الميتة ولم يجز له  
دبح الصيد ما دام حياً الميتة لأن الميتة حلال في حاله  
الضروية والصيد ما حرمه على المحرم حمله ولأنه لو دبح  
الصيد صار ميتة أيضاً صبر هو جامعاً بين دبح الصيد  
وتناول الميتة وإذا تناول الميتة كان ممنوعاً من الجنابة  
على إحرامه بقتل الصيد والحل لأجل الضروية ترتفع باحدهما  
لم يكن له أن يجمع بينهما ولو قيل لرجل دنا على مالك أو لقتلتك  
فلم يفعل حتى قتل فلم يكن أثماً لأنه قصد الدفع عن ماله وذلك  
غرمه قال صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد  
ولأن دلالته إياهم عليه أمانه لهم على معصية الله تعالى  
وقد قال الله تعالى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان  
فلهذا يسعه أن لا بد لهم وأن دلهم حتى أخذوه ضمنوا  
له لأن دلالته لا يخرجون من أن يكونوا عاصيين  
لما له معلين فيهم الضمان والله اعلم

## باب اللعان الذي يقضي

الذي يقضي به القاضي ثم تميز أنه باطل  
وإذا ادعت امرأة على زوجها وجهاً فرفقا ومحمد بن جابر فقامت  
عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلاينة وأمر  
القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال لم أقدر  
وقد تشهد وأعلى بالزور فإن القاضي يحبس على اللعان وحلته  
حتى يلاعنها لأنه ممنوع من إيقامها هو مستحق بحبسها لا جلته  
ولا يضربه الحد وقد بينا هذا في الطلاق فإن حبسه حتى  
يلاعنها أو يهد به بالخبر حتى ياعن وقالوا تشهد بالله أني الصادق



فيما ربيتها به من الزنا قاله اربع مرات ثم قال ولعنة الله  
 على ان كنت من الكاذبين فيما ربيتها به من الزنا واللعنة  
 تركت ايضا وقرى القاضي بينهما ثم طهر ان الشهود عسدا او  
 محمدا دون في قدف او طلب شهادتهم بوجه من الوجوه  
 فان القاضي بطل اللعان الذي كان بينهما وسطل العزفة  
 ويردها اليه ويردها اليه لانه قضى بغير حجة والقضا بغير  
 حجة باطل مردود ولا يقال فقد اقر بالقذف بالزنا في  
 شهادات اللعان لان ذلك كان باكره القاضي اياه على  
 ذلك والاكره بالحس منع صحة الاقرار الا ترى انه  
 لو صدده بالحس على ان تقر بانه قد ف هذا الرجل فافر  
 بذلك لم يلزمه هذا الاقرار حتى فكذلك هنا فان قيل  
 ذاك الاكره بالبطل وهذا الاكره بحق قلنا هذا الاكره  
 بحق ظاهر اما اذا ثبت ان الشهود عبيد فقد طهر ان  
 الاكره كان بالبطل حقيقة ولو كان القاضي لم يحلسه  
 حتى تلاعن ولم يصدده بحس ولكنه قال قد شهد واعليك  
 بالقذف وعصيت عليك باللعان ولم يرد على هذا فالتلعن  
 ولم يرد على هذا فالتلعن الرجل كما وصفت لك واللعنة المرأة  
 وقرى بينهما ثم طهر ان الشهود كانوا عبيدا فابطل شهادتهم  
 فانه مضى اللعان من الزوج والامانة ومضى العزفة ومحلها  
 باننا من زوجها لان القاضي لما لم يصدده بحس ولا غيره  
 حتى قال اشهد بالله اني لم اصادق فيما ربيتها به من الزنا  
 كان هذا اقرارا منه بانها لم يصادق بها غير الاكره فلزمه ما  
 اقر به من ذلك وصير كما انه اقر بقذفه اياها بعد ما حشد  
 ثم اللعنة ثلاث مرات وقرى القاضي بينهما فيكون ذلك  
 بغير نقاص مما ينبغي بحجة شرعية الا ترى انه لو قال  
 له القاضي قد شهد واعليك انك قد ف هذا الرجل بالزنا  
 وقد قضيت عليك باللعنة فقال للمقضي له ابل قد قدوت

تبرأ منه

بالزنا

بالزنا ثم علم ان شهادة الشهود باطلة ضربة الحد الاقراره على نفسه بالقذف ولو قال قد شهد عليك  
 الشهود بالقذف فليقر بذلك ولا خيستك ثم علم ان شهادة الشهود باطلة لم يكن عليه حد باقراره  
 انه قد ف لانه كان مكرها على ذلك فذلك ما وصفنا من حكم التفرق بسبب اللعان ولو لم يظن  
 ان الشهود عبيد ولكنهما يعلمان انهما شهدا عليهما بزور فاللعنة وقرى القاضي بينهما كان صاه  
 نافذا طاهر او باطنا في قول ابى خيفة وابى يوسف الاول رحمهما الله وفي قول ابى يوسف الاخر وهو  
 قول محمد رحمهما الله تعالى لا ينفذ قضاؤه باطنا وقد بينا هذا في كتاب الرجوع عن الشهادة  
 والله اعلم بالصواب ثم كتاب الاكره والله للمرد والمنه والصلوة والسلام  
 على رسوله محمد المصطفى وعليه واصحابه المجتبى وقد كتب الكتاب  
 الاول في اخر هذا المجلد بانه وكان الفراغ منه يوم  
 الجمعة السادس من شهر جمادى الاولى  
 سنة ست وثلاثين وسبعمائة

يتلو هذا الكتاب كتاب المحرر في المجلد الاخير ان شاء الله تعالى





Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kism. AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA  
Yeni  
Eski Kâğıt No. 222



